



دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

تجربة الثورة الفلسطينية بين الكفاح المسلح

والنضال السياسي والدبلوماسي

(فصائل منظمة التحرير دراسة حالة)

د. منصور أحمد أبو كريم (العايدي)

باحث مختص في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

تقديم أ.د. إبراهيم أبراش

الكاتب والمفكر السياسي الفلسطيني الكبير

الإهداء

إلى كل المخلصين من أبناء الشعب العربي الفلسطيني . . إلى القابضين على الجمر . . إلى أرواح الشهداء . . إلى أسرائنا البواسل . . إلى أخواني وأصدقائي الأعزاء في مركز التخطيط الفلسطيني . . إلى من كانوا معي على درب النجاح وسرت معهم خطوة بخطوة . . إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى أصدقائي في دائرة أبحاث الأمن القومي .

إلى مروح والديّ أسكنهم الله فسيح جناته . . إلى مروح الشهيد القائد الرمز ياسر عرفات (أبو عمار) . . إلى أرواح شهداء الثورة الفلسطينية المجيدة . . إلى أسرتي وعائلي وأحبي في آل أبو كريم العائدي . . إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة . . أهدي هذا الجهد المتواضع .

الباحث

منصور أبو كريم

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم معي في إنجاح هذا العمل البحثي، وخص بالذكر هنا الاخوة في مركز التخطيط الفلسطيني ودائرة العمل والتخطيط، برئاسة الدكتور أحمد مجدلاني، والأستاذ عاطف المسلمي والأستاذ جمال البابا والأستاذ أحمد الطيبي، والأستاذ محمد حمودة على ما قدموه لإنجاح وإخراج هذا العمل البحثي للنور.

المحتويات

6	تقديم/ د. ابراهيم أبراش.....
10	المقدمة
12	الفصل الأول/ مفهوم المقاومة بين القانون الدولي والفكر السياسي
14	مدخل تأصيلي للفكر السياسي والمقاومة.....
34	تجربة المقاومة الفلسطينية قبل نكبة العام 1948
56	تجربة المقاومة الفلسطينية بعد قرار التقسيم رقم (181) عام 1947م
67	الفصل الثاني تجربة المقاومة والعمل السياسي لدى منظمة التحرير وفصائلها الكبرى
69	تجربة المقاومة والعمل السياسي لدى منظمة التحرير الفلسطينية
86	تجربة المقاومة والعمل السياسي لدى التنظيمات اليسارية
105	تجربة المقاومة والعمل السياسي لدى التنظيمات القومية والبعثية الفلسطينية
120	الفصل الثالث تجربة المقاومة والعمل السياسي لدى حركة فتح
121	ماهية حركة التحرير الوطني الفلسطيني -فتح
140	تجربة الكفاح المسلح والاستراتيجية العسكرية لحركة فتح

159	الفصل الرابع الثورة الفلسطينية والقانون الدولي من الافتراق للتعایش
161	موقف الثورة الفلسطينية من قرارات الشرعية الدولية ومشاريع التسوية السلمية
178	دوافع وأسباب الانتقال من العمل المسلح للعمل السياسي
200	تحولات الفكر السياسي للثورة الفلسطينية من المقاومة للتسوية
221	الفصل الخامس تجربة النضال السياسي والدبلوماسي بعد أوسلو
222	تجربة المقاومة الشعبية والسلمية بعد أوسلو
256	تجربة العمل السياسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.
269	تجربة المقاطعة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل والآثار المترتبة عليها
287	<u>خاتمة الكتاب</u>
289	<u>المصادر والمراجع</u>
313	نبذة عن الكاتب

تقديم

عندما طلب مني المؤلف أن أكتب تقديماً لهذا الكتاب لم أتردد لسببين: الأول له علاقة بالمؤلف؛ وهو: منصور أبو كريم الذي عرفته عن قرب كأحد طلابي في سلك الماجستير ومشرفاً على رسالته قبل سنوات وكان متميزاً بين أقرانه، وواصل تميزه العلمي والفكري بعد ذلك، من خلال عديد الدراسات الفكرية والمؤلفات الرزينة. والسبب الثاني هو موضوع الكتاب حيث يتناول الكتاب إشكالية العلاقة بين العسكري والسياسي في التجربة النضالية للثورة الفلسطينية وحركة فتح وهو إشكال تواجهه اليوم فصائل المقاومة وخصوصاً حركة حماس.

العلاقة الملتبسة بين السياسي والعسكري في التجربة النضالية الفلسطينية لا تنفصل عن خصوصية الحالة الفلسطينية كشعب يخضع للاحتلال، ومن حقه مقاومة المقاومة بما فيها المسلحة، وبالرغم مما كان يبدو من أن العلاقة بين العسكري والسياسي قد حسمت لصالح الثاني بعد توقيع اتفاقية أوسلو وذهاب حركة فتح بعيداً في مراهنتها على الحل السلمي والتسوية السياسية على حساب العمل العسكري؛ إلا أن المعادلة تغيرت أثناء الانتفاضة الثانية وفي أواخر سنوات الزعيم ياسر عرفات (أبو عمار) الذي قرر مجدداً العودة لخيار العمل العسكري دون القطع مع العمل السياسي، أو انتهاج سياسة غصن الزيتون في يد والبندقية في يد، كما قال من على منبر الأمم المتحدة عام 1974 ، إلا أن إسرائيل كانت له بالمرصاد وتم اغتياله بالسم ومحاصرة نهج العرفاتية.

استمر إشكال العلاقة بين العسكري والسياسي حاضراً عند فصائل منظمة التحرير وحتى عند القواعد الشعبية لتنظيم حركة فتح، ولكنه فرض حضوره بقوة مجدداً عند حركة حماس التي تتصدر العمل المسلح اليوم وكأنها تسير على خُطى حركة فتح في بدايتها، وكانت حركة فتح متهمة من طرف بقية الفصائل وخصوصاً اليسارية بأنها تقدس البندقية وترفض العمل السياسي، فحركة حماس اليوم تقدس وتُعلي من شأن العمل العسكري ضد إسرائيل، انطلاقاً من قطاع غزة على حساب

العمل السياسي والدبلوماسي في محاولة منها لتصدّر المشهد السياسي، ومناقسة منظمة التحرير الفلسطينية على تمثيل الشعب الفلسطيني إن لم يكن الحل محل المنظمة.

الإشكالية التي يطرحها المؤلف في كتابه الذي حمل عنوان (تجربة الثورة الفلسطينية بين الكفاح المسلح والنضال السياسي والدبلوماسي) تتطلب توضيح مفهوم المقاومة وشرعيتها وتبديد الوهم بأن المقاومة نقيض للسلام والتسوية السياسية أو كما تقول فصائل المقاومة اليوم وخصوصاً حركة حماس (إن المقاومة هي الخيار البديل لنهج السلام والتسوية السياسية) وهو شعار خاطئ ولا ينم عن وعي سياسي.

المقاومة بكل أشكالها حتى العسكرية تتضمن مشروع سلام وهو الحرية والاستقلال، فالسلام في فلسطين والمنطقة والعالم لن يتأتى إلا بحل عادل للقضية الفلسطينية، والحل العادل هو ما تسعى له كل فصائل العمل الوطني والإسلامية. وهنا نؤكد على:

أولاً: الكفاح المسلح مع حركة فتح واستنهاض الهوية الوطنية

بالرغم من التحديات التي واجهت حركة المقاومة الفلسطينية في بداية انطلاقها مع حركة فتح وحالت بينها وإنجاز هدف التحرير، وبالرغم من الأخطاء والتجاوزات التي صاحبت العمل الفدائي سواء داخل الوطن أو في ساحات الخارج، إلا أن المقاومة أنجزت هدفاً وطنياً استراتيجياً وهو استنهاض الحالة الفلسطينية وتحويل الشعب الفلسطيني من جموع لاجئين إلى شعب صاحب قضية وطنية سياسية ورسخت مفهوم الهوية وحررتها من أشكال الهيمنة والوصاية والتغيب التي كانت تحيط بها، هذا ناهيك عن الوظائف الاجتماعية والثقافية والنفسية التي أدتها المقاومة للشعب الفلسطيني .

ثانياً: الحق بالمقاومة ثابت من الثوابت الوطنية الفلسطينية

إنه حق يستمد شرعيته من القانون الطبيعي والشرعية الدينية والشرعية الدولية، وبالتالي ليس من حق أحد أن يتصرف بهذا الحق ما دام الاحتلال جاثماً

على أرضنا، فالمقاومة تستمر ما استمر السبب المنشئ لها - الاحتلال - وحتى من منطلق الاستراتيجية السياسية سيكون من غير المنطقي أن يُعلن أي مسئول فلسطيني التخلي عن الحق بالمقاومة، لأن هذا الحق ثابت من الثوابت الوطنية والثابت لا يجوز التصرف بها إلا بقرار من الشعب وإرادته الحرة، حتى الدساتير لا يجوز أن تتضمن نصوصاً تقول بإلغاء الحق بالمقاومة.

ثالثاً: لا تعارض بين المقاومة المسلحة والعمل السياسي

مع افتراض أن المقاومة المسلحة غير قابلة لصيرورتها راهناً ممارسة وطنية عامة، فلا يجوز التخلي عنها أو تشويهها لأن هذا التخلي يُفقد القيادة السياسية والأجيال القادمة ورقة قوة في أي مفاوضات سياسية، وقد يحتاجها الشعب إن فشلت نهائياً العملية التفاوضية، أيضاً لا يجوز لأي مسئول أن يسقط الحق بالمقاومة وفي نفس الوقت يطالب المجتمع الدولي بتطبيق قرارات الشرعية الدولية لأن الحق بالمقاومة أصبح جزءاً من الشرعية الدولية. حتى مع اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين دولة مراقب فهو اعتراف بها كدولة تحت الاحتلال، والاحتلال يستدعي المقاومة، بل إن ميثاق الأمم المتحدة كان واضحاً في نصه أن من حق الشعوب الدفاع عن نفسها في مواجهة أي عدوان خارجي والاحتلال أبشع أشكال العدوان.

رابعاً: شرعية المبدأ والتباس الممارسة

المقاومة لا تعني مجرد حمل السلاح أو تصرفات مسلحة فردية أو حزبية حتى وإن وجهت بنادقها ضد الاحتلال. المقاومة الوطنية هي استراتيجية عمل وطني وكل حركات التحرر الوطني التي حققت الهدف الوطني المتمثل بالاستقلال كانت تعمل في إطار استراتيجية عمل وطني، سياسياً وعسكرياً، هذا ما كان عليه الحال في الجزائر وفي فيتنام وعند جميع حركات التحرر الناجحة، أما الحركات التي كانت تمارس المقاومة المسلحة خارج إطار الاستراتيجية الوطنية فقد تحولت لأدوات حرب أهلية. وهنا يجب تفعيل التفاهات السابقة بين كل الفصائل الفلسطينية والتي تؤكد

على أن القرارات المتعلقة بالحرب والسلام يجب أن تُتخذ جماعياً ولا يستقل أي حزب بقرار الحرب أو قرار السلام- التسوية السياسية-.

واخيراً فإن هذا الكتاب جاء في وقت دقيق وحساس ونأمل من الجيل الجديد وحتى من فصائل المقاومة المسلحة الحالية أن تستفيد من تجربة حركة فتح في مزجها بين العمل العسكري والعمل السياسي، والاستفادة من الإيجابيات وتلافي الأخطاء أيضاً، كما نتمنى أن تُعيد قيادة حركة فتح النظر في نهجها الحالي وتُعيد التوازن ما بين العمل السلمي والسعي للسلام من جانب والمقاومة بكل أشكالها من جانب آخر، خصوصاً بعد تتكرر إسرائيل لعملية السلام ولكل التقاهمات والاتفاقات وتشكيل حكومة جديدة لا تقل تطرفاً عن حكومات نتتياهو.

أ. د/ إبراهيم ابراش

قطاع غزة - فلسطين

2021/6/17

المقدمة

تمثل الثورة الفلسطينية المعاصرة أحد أهم حركات التحرر الوطني في العصور الحديثة، التي تعبر إرادة الشعوب الحرة في الدفاع عن حريته واستقلاله في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وغالباً ما تلجأ حركات التحرر الوطني إلى السلاح والعنف الثوري كوسيلة من أجل الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية والبعيدة، كردّ فعل لا بديل له على العنف الأكبر والإذلال الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد الشعوب المحتلة، وتعتبر فكرة المقاومة والكفاح ضد الاحتلال الأجنبي قديمة قدم البشر، فقد سجل التاريخ البشري العديد من حالات اعتداء شعوب على أخرى، احتلالاً لأرضها وقهرّاً لسكانها، فما كان من هذه الشعوب إلا أنها تمنتست حول حقها في الدفاع عن نفسها والذود عن أرضها، فكانت المقاومة هي النتيجة المنطقية لذلك، وإن تعددت صورها وأشكالها، وتتنوع طرقها وأساليبها ووسائلها وأدواتها، ويعد الدافع الوطني من أبرز الخصائص التي تتسم بها حركات التحرر الوطني عبر التجارب التاريخية للأمم والشعوب الواقعة تحت الاحتلال، فالمقاومة ضد الأعداء من أبرز ظواهر تاريخ الشعوب والأمم التي كتب لها البقاء فالمقاومة تمثل إرادة شعوبها التواقّة للحرية والاستقلال، وتعتبر عن قضايها العادلة، ورغبتها في التحرر.

وتمتلك الثورة الفلسطينية المعاصرة تجربة فريدة جمعت فيها الفصائل الفلسطينية بين الكفاح المسلح والنضال السياسي والدبلوماسي، فقد خاضت العديد من المعارك العسكرية والسياسية ضد الاحتلال الإسرائيلي في العديد من ساحات القتال، وتحصنت الثورة الفلسطينية في نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي بالمشروعية الوطنية والسياسية والقانونية، إلى جانب مشروعيتها الأساسية الإسلامية، فمن الزاوية الوطنية الفلسطينية فإن الأرض والشعب تحت الاحتلال في فلسطين مما يعطي الشرعية الوطنية للمقاومة، إذ من حق الشعب الذي يتعرض للاحتلال أن يقاوم ويحرر وطنه من قوات الاحتلال، ويتمتع الشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير كما أكدت على ذلك قرارات الأمم المتحدة، فالمصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني تقتضي أن يقاوم الاحتلال الإسرائيلي وكافة إجراءاته العسكرية والإدارية.

وقد نالت القضية الفلسطينية ومقاومة الشعب الفلسطيني عبر تاريخها الطويل اهتمام العديد من الباحثين الفلسطينيين والعرب والأجانب؛ لما لها من أهمية كبرى على المستوى العربي والإقليمي والدولي، فهي القضية الأساس وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وصاحبة التواجد الدائم في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهي قضية شعب يناضل من أجل تقرير مصيره في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

يسعى هذا الكتاب لتوثيق تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة بين المقاومة المسلحة والعمل السياسي من خلال استعراض تجارب الفصائل الوطنية الفلسطينية في المقاومة والعمل السياسي، خصوصًا تجربة حركة فتح باعتبارها قائدة المشروع الوطني، وحاملة لواء الثورة الفلسطينية المعاصرة، وصاحبة النفوذ والسطوة في هياكل ومؤسسات النظام السياسي ودوائره المختلفة، عبر خمس فصول يتناول كل فصل قضية محددة من قضايا الثورة الفلسطينية، حيث يتناول الفصل الأول تأصيل نظري لمفهوم المقاومة في الحالة الفلسطينية والقانون الدولي، مع ذكر أبرز تجارب العمل المقاوم خلال فترة الانتداب البريطاني، ويتناول الفصل الثاني تجربة المقاومة والعمل السياسي لدى منظمة التحرير وفصائلها اليسارية والقومية، بينما يركز الفصل الثالث على تجربة حركة فتح في العمل المقاوم، ويسعى الفصل الثالث إلى توضيح أسباب انتقال الثورة الفلسطينية من العمل المسلح للعمل السياسي والدبلوماسي، بينما يحاول الفصل الخامس والأخير توضيح الأشكال والأدوات النضالية الجديدة التي أصبحت الثورة الفلسطينية تركز عليها في العمل السياسي.

الفصل الأول:

مفهوم المقاومة بين القانون الدولي والفكر السياسي

ي طرح مفهوم المقاومة سياسيًا عندما تقع جغرافية شعب ما تحت وطأة احتلال أجنبي يحاول مصادرة حقوقه الطبيعية على أرضه، ونهب ثرواته وتحويله شيئاً فشيئاً إلى مجرد تابعاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لمعادلة السيد الأقوى. ومقاومة الاحتلال قديمة قدم البشر، فقد سجل التاريخ البشري العديد من حالات اعتداء شعوب على أخرى، احتلالاً لأرضها وقهرًا لسكانها، عبر مجموعة من القوانين والإجراءات التي تستهدف قمع الشعوب والسيطرة عليها، وقد برزت المقاومة كعمل مشروع لإلغاء القوانين والإجراءات التعسفية التي تصدرها سلطات الاحتلال، أن المقاومة عمل مشروع يرفض الإذعان أو الطاعة لسلطة الاحتلال.

حركة المقاومة هي جميع الأعمال الاحتجاجية التي تقوم بها الشعوب والأمم الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، فالشعوب تقاوم من يحتل أراضيها ويستنزف ثرواتها، وتختلف الأساليب من العصيان المدني إلى استخدام العنف المسلح وما بينهما من درجات، ومشروعية المقاومة ضد المحتل أقرتها الأعراف والقوانين الدولية، والأديان السماوية والطبيعة البشرية، وتمتلك المقاومة في فلسطين، المشروعية الوطنية والسياسية والقانونية إلى جانب مشروعيتها الأساسية الإسلامية، على اعتبار أن فلسطين أرض عربية وإسلامية تعرضت لمخطط صهيوني إمبريالي لتوطين المهاجرين اليهود في فلسطين على حساب أصحاب الأرض الأصليين.

لا يستطيع أحد أن يشكك في مشروعية المقاومة من الزاوية القانونية والسياسية وحتى الأخلاقية، والتي يتوجب على كل وطني فلسطيني بغض النظر عن دينه وخلفيته الأيديولوجية أن ينخرط في مقاومة الاحتلال، وقد واجه الشعب الفلسطيني خلال عقود طويلة تجاوزت وإجراءات عميقة تستهدف استئصال جذوره وهويته الوطنية والعربية، أمام قوى إمبريالية متتالية

تملك إمكانات الهيمنة والبطش والاجتثاث، فلم يكن الفلسطينيون يواجهون قوة بمفردها خلال تاريخهم الجهادي الطويل، بل إنهم في الغالب ما كانوا يواجهون فريقاً استعماريًا متكاملًا يدعم بعضه بعضًا.

ستعرض الدراسة في هذا الفصل التأصيل النظري لمفهوم المقاومة في الفكر السياسي الفلسطيني، والقانون الدولي، وسوف تقدم لمحة تاريخية لتجربة مقاومة الشعب الفلسطيني خلال فترة الانتداب وبعد النكبة، كجزء من تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة.

مدخل تأصيلي للفكر السياسي والمقاومة

لابد التأكيد أولاً أن أحكام القانون الدولي المعاصر تعترف بحق كل الشعوب في مقاومة العدوان، وشرعية المقاومة الوطنية أو شرعية حرب التحرير للتخلص من الاحتلال ليست مسألة طارئة فاجأت القانون الدولي، وإنما هي وجدت وطرحت في مطلع القرن المنصرم عندما جرت المحاولات الأولى لتقنين قواعد الحرب، ففي طليعة الوثائق والاتفاقات القانونية والموثائق التي تكرر أو تدعم المبادئ المتعلقة بحق المقاومة ومشروعيتها تأتي: اتفاقية مؤتمر لاهاي 1899 و1907 وميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان (ديب، 2008). ولقد استمر التصاعد في تطور موقف المجتمع الدولي ومنظماته تجاه قضية الصراع في فلسطين، مع استمرار تكشف الحقائق أصبح يعتبر أن المشكلة الأساسية في اضطراب هذه المنطقة من العالم، تكمن في حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه التي تقرها مبادئ القانون الدولي (Devas, 1979, p6).

المحور الأول: المقاومة في الفكر السياسي الفلسطيني والقانون الدولي

تمثل المقاومة ظاهرة تاريخية لدى كافة الشعوب، فمقاومة الاحتلال الأجنبي ورفض الخضوع له أمر متقف عليه بين كافة الشعوب باعتباره عمل وطني، أكدت عليه كافة الموثائق والأعراف الدولية باعتباره حق من حقوق الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي. فقد أكد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة على مشروعية أعمال المقاومة كحق أصيل لكل شعب تتعرض أرضه للاحتلال الأجنبي.

أولاً: ماهية المقاومة في الفكر السياسي الفلسطيني

يُعرّف الفكر السياسي بأنه البيان الفكري المجرد المرتبط بتصوير وتفسير الظواهر السياسية والتي ترتبط بذهن الإنسان وتوجهاته حول تنظيمه السياسي وحياته العامة كما يجب أن تكون. إن الفكر السياسي القائم على الانسجام بين الظواهر السياسية والتجربة الموضوعية يقود إلى مفهوم شمولي، ويجسد علاقة القيادة السياسية وتفاعلاتها مع المؤسسات الوطنية

وفئات المجتمع المختلفة. ويتم بناء هذا المضمون الفكري من خلال تصورات عقلية تعتمد على عوامل فكرية راسخة للخروج برأي إيجابي (البسوس، 2016، ص82).

الفكر السياسي: هو إطار نظري شامل لدراسة ماضي وحاضر ومستقبل الظاهرة السياسية، ويتضمن الفكر السياسي ثلاثة عناصر أساسية من عناصر الثقافة السياسية، وهي: الفلسفة السياسية، والتي تعني مجموعة من التأملات الفلسفية المختلفة ذات الصلة بالسلطة، والمذهب السياسي، والتي هي مجموعة من الأفكار السياسية، الفلسفية وغير الفلسفية التي يقدمها أصحابها كمسلمات لا تقبل الجدل أو حتى البحث والتعديل، وتصبح بمثابة عقائد معينة، والعنصر الثالث هو تاريخ الفكر السياسي، وهو مجموعة من الأفكار السياسية التي يتم تجميعها في صورة نسق تاريخي لتبدو مدونة ومستقلة عن غيرها (المبحوح، 2010، ص9). بدأ الفكر السياسي الفلسطيني وترتيباته التنظيمية في أحضان حركة عربية في سياق مواجهة التطورات السياسية والبحث عن هوية وكيانية. ولقد اتسمت الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948م بالتجريبية الساذجة، وبالتالي وقعت ضحية عدد من الأوهام (حوراني، 2000، ص65).

ويمكن تعريفه أيضاً، بأنه البنيان الفكري المجرد المرتبط بتصوير وتفسير الوجود السياسي، وبذلك تكون الأفكار السياسية عبارة عن تصور عقلاني للظاهرة السياسية، وتمثل صورة الظاهرة السياسية كما يتخيلها الإنسان في مختلف الأزمنة والأمكنة، وأنها تقوم على التأمل سواء كان فردياً أم جماعياً، وتختلف عن كونها واقع قائم (باور، 2008، ص67). كما يعتبر الفكر السياسي بمثابة إطار نظري شامل لدراسة وتصور ماضي وحاضر ومستقبل الظاهرة السياسية، ويتناول مختلف قضايا الفكر السياسي، وتندرج الفلسفة السياسية تحت إطار موضوعات الفكر السياسي (الشيخ عبد الله، 2012، ص7).

ويعرف الفكر السياسي الفلسطيني أنه: "جملة الأفكار والآراء التي انتجتها وحملتها النخبة السياسية، والتي عبرت من خلالها، عن فهمها لطبيعة الصراع الذي نشأ على الأرض

الفلسطينية والقوى الفاعلة فيه، وعن تصوراتها لسبل حل الصراع" (الشريف، 1993، ص 41).

ويطرح المفكر العربي "عبد الإله بلقزيز" تعريفاً خاصاً للفكر السياسي الفلسطيني فيقول "لسنا نعني بالفكر السياسي الفلسطيني الإنتاج الفكر الأكاديمي أو الجامعي الذي تقدمه نخبه مميزة من الباحثين الفلسطينيين في الداخل والخارج، والتي تدور موضوعاته حول قضايا عديدة ليست جميعها على صلة بالقضية الفلسطينية، أو الصراع العربي الصهيوني، فهذا إنتاج مختلف، ولكن نعني بالفكر السياسي الفلسطيني ذلك الإنتاج الذي ارتبط بالعمل السياسي وبالحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة، والذي يجيب عن جملة من المعضلات التي طرحتها تجربة النضال الوطني، فهو الفكر الذي يؤسس لرؤية استراتيجية للعمل الوطني ويرسم له الاستراتيجيات، ويزود الممارسة النضالية بأجوبة عن الإشكاليات التي تطرحها تجربتها الميدانية" (بلقزيز، 2006، ص 59: 60). والفكر السياسي الفلسطيني المقصود هنا "هو الفكر الذي ابتدعته وأنتجته مؤسسات وتنظيمات سياسية في الأساس، أو مفكرون ووقفوا على رأس هذه المؤسسات أو مهدوا الطريق أمام نشوئها وصاروا مرشدين، على مستوى الفكر لها" (الشريف، 1995، ص 12).

وتعني المقاومة الاستخدام المشروع لكافة الوسائل بما فيها القوة المسلحة لدرء العدوان، وإزالة الاحتلال والاستعمار، وتحقيق الاستقلال، ورفع الظلم المسنود بالقوة المسلحة، بوصفها أهدافاً سياسية مشروعة، وهو ما يتفق مع القانون الدولي وتأكيد الشرائع السماوية، وتستند مشروعية المقاومة إلى مجموعة من المبادئ القانونية الثابتة، كحق المقاومة استناداً لعدم الولاء والطاعة لسلطة الاحتلال، واستناداً إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع المشروع عن النفس، والاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحروب (وثيقة مفهوم الإرهاب والمقاومة رؤية عربية - إسلامية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2003). المقاومة الفلسطينية: مصطلح يشير إلى الحراك والسياسات

والدعوات والعمليات التي تدعم مقاومة الاحتلال والاضطهاد والاستعمار الصهيوني للفلسطينيين والأرض الفلسطينية وتسعى لرفعه، ويستخدم المصطلح لوصف تحركات فلسطينية متنوعة، تتراوح ما بين المقاومة المدنية، الشعبية والمسلحة، منذ أن بدأت تظهر فصائل فلسطينية ذات طابع سياسي، وأصبحت تستخدم مصطلح الكفاح المسلح للإشارة إلى أشكال المقاومة المسلحة. ويستخدم مصطلح "المقاومة الفلسطينية" في الخطاب الفلسطيني من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبح جزء من هوية الفصائل الفلسطينية (Gerard, 1970, P8).

ارتبطت فكرة المقاومة الفلسطينية بحرب الشعب، وهو مصطلح ارتبط بالحرب الشعبية في العصر الحديث، أي الحروب الثورية، وتعني حروب التحرر الوطني للدلالة تعبئة كافة طاقات الشعب ضد المستعمر والاحتلال، حيث فرض على الشعوب تعبئة كافة طاقاتها وتوجيهها نحو تحقيق هدفها من الحرب (الكياي، آخرون، ج 2، 1979، ص 194: 195). يعتبر مصطلح حرب الشعب أعم وأشمل من الكفاح المسلح باعتبار أن حرب الشعب تشمل كافة أشكال وأنواع وأساليب النضال الوطني السلمية والعسكرية وال جماهيرية في المواجهة ضد الاحتلال الأجنبي بهدف التحرير والاستقلال.

واجترح الفلسطينيون مصطلح الكفاح المسلح للجمع بين العمل السياسي والعمل المقاوم باعتباره كفاح ونضال من أجل الحرية، بهدف الدلالة على صعوبة المرحلة، التي كانت تمر فيها القضية الفلسطينية.

الكفاح المسلح كما عرّفه صلاح خلف "أبو إياد" وهو أحد مؤسسي حركة فتح بأنه " عملية مركزية شاملة متعددة الجوانب، في محصلتها تتجسد أوجه وأنشطة الشعب الفلسطيني كافة، سواء كانت هذه الأوجه والأنشطة سياسية أو اجتماعية أو عسكرية أو ثقافية، من أجل إعادة شعبنا وإبراز هويته الوطنية وتحقيق أهداف الوطنية في الحرية والاستقلال". ويضيف أبو

أياذ أيضاً نفهمه كعملية متكاملة ذات أبعاد ثلاثة: تنظيم، إنتاج، قتال " (صايغ، 2002، ص931). لذلك يعتبر الكفاح المسلح حسب هذا الطرح، ليس فقط هو حمل السلاح والقيام بعمليات عسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وإنما هو عملية متكاملة وشاملة، تغطي كافة جوانب حياة الشعب الفلسطيني.

أما مفهوم المقاومة الشعبية: فهو مفهوم وُجد منذ بدء ظاهرة الاستعمار والاحتلال، لكونه ارتبط منذ قيام الثورات ضد فعل الاحتلال، "بالكفاح الشعبي المسلح" لمقاومة الاحتلال، والمقاومة الشعبية مبدأ عام للمقاومة تقتصر على انخراط المجموع الشعبي في فعل المقاومة ولكن بوسائل سلمية: كالعصيان المدني والانتفاضات والإضرابات والمظاهرات وغيرها من الأشكال، على صعيد القضية الفلسطينية نادت "بالمقاومة الشعبية"، الأحزاب الشيوعية العربية كبديل عن الكفاح المسلح، وما تزال بقايا هذه الأحزاب تغلب هذا الشكل المقاوم الشعبي على كل أشكال المقاومة الأخرى (رشيد، 2011). والعمل اللاعنيف" هو مصطلح عام ويشمل عدداً كبيراً من أساليب الاحتجاج، كعدم التعاون والتدخل، التي فيها يدير الناشطون الصراع عن طريق أن يفعلوا أو يرفضوا، أو أن يفعلوا أشياء محددة بدون استخدام العنف المادي" (بني نمره، 2014، ص12). وتختلف المقاومة السلمية أو الشعبية عن الكفاح المسلح الذي يغلب عليه طابع العمليات العسكرية التي استخدمتها الثورة الفلسطينية في البدايات، هي جزء لا يتجزأ من مفهوم الحرب الشعبية طويلة الأمد.

ثانياً: مفهوم المقاومة في القانون الدولي

قبل الخوض في ميدان المقاومة المسلحة للاحتلال الأجنبي والاستعمار في القانون الدولي، يتعين التنويه أولاً، أن ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية تدعو إلى فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، فعلى سبيل المثال، ينص الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على أن حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة

لمنع الأسباب التي تهدد السلم وتقمع أعمال العدوان وغيرها من أوجه الإخلال بالسلم والأمن الدوليين، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

عرفت المادة الثانية من لائحة لاهاي لعام 1907م المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، الشعب القائم أو المنتفض في وجه العدو بأنه "مجموعة من المواطنين من سكان الأراضي المحتلة، الذين يحملون السلاح ويتقدمون لقتال العدو، أكان ذلك بأمر حكومتهم أو بدافع انتمائهم الوطني، وعليه أضحي من واجب الشعوب المتعرضة للعدوان أن تهب للدفاع عن نفسها وحقوقها" (أبو قوس، 2006، ص 26). وأفراد المقاومة المسلحة أو الأنصار هم عناصر لا ينتمون إلى أفراد القوات المسلحة النظامية، لكنهم يأخذون على عاتقهم القيام بعمليات القتال دفاعاً عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية (العراقي، 2011، ص 2).

ويقصد أيضاً بالمقاومة والحركات المنضمة لها" بأنها عبارة عن منظمات شعبية، أخذت على عاتقها مهمة تحرير شعوبها وأوطانها من التواجد العسكري الأجنبي فوق ترابها الوطني، وتستمد المقاومة شرعيتها من تأييد الجماهير لها، وتتخذ عادةً من أقاليم البلاد المحيطة حرماً لها تستمد منها تموينها وتدريب قواتها"، ويُعرف البعض حركات المقاومة الشعبية، التي يمكن وصفها بأنها منظمات وطنية ذات جناحين سياسي وعسكري، تنشأ في البلدان المستعمرة، وتقود كفاحاً مسلحاً من أجل التحرر وحق تقرير المصير (أحمد، ص 499: 500). والمقاومة الشعبية ليست سوى عمليات يقوم بها أفراد الشعب العاديين، بهدف الضغط على المعتدي وإجباره على التنازل عن الأراضي التي يحتلها أو وقف عدوانه (أبو الوفاء، 1996، ص 650). والمقاومة تعني الاستخدام المشروع لكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة لدرء العدوان، وإزالة الاحتلال والاستعمار، وتحقيق الاستقلال، ورفع الظلم المسنود

بالقوة المسلحة، بوصفها أهدافاً سياسية مشروعة، وهو ما يتفق مع القانون الدولي وتؤكدته الشرائع السماوية، وتستند مشروعية المقاومة إلى مجموعة من المبادئ القانونية الثابتة، كحق المقاومة استناداً لعدم الولاء والطاعة لسلطة الاحتلال، واستناداً إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع المشروع عن النفس، والاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحروب (وثيقة، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2003).

المقاومة هي مجموعة من المواطنين من سكان الأراضي المحتلة، الذين يحملون السلاح ويتقدمون لقتال العدو أو الاحتلال الأجنبي، وأن أفراد المقاومة لا ينتمون إلى القوات المسلحة أو الجيوش النظامية المتعارف عليها في كل دولة، وتعتبر المقاومة عمل مشروع وفق مبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية، لذلك فإن من حق المقاومة استخدام كل الوسائل بما فيها القوة المسلحة لدفع العدوان، وإزالة الاحتلال والاستعمار، وتحقيق الاستقلال وفق حق تقرير المصير الذي أكدت عليه مبادئ القانون الدولي العام والمواثيق والاتفاقيات الدولية الأخرى.

وقد شهد القانون الدولي تطوراً واضحاً في معالجة ظاهرة النزاعات المسلحة خاصة بعد أن تصاعد نضال الشعوب من أجل التحرر ونيل الاستقلال، وبعد أن تبلورت صيغ حرب العصابات كأسلوب قتالي فعال يستخدمه الطرف "الضعيف" في مواجهة الطرف المنظم عسكرياً والمدجج بالسلاح، إلا أنه لم يستطع أن يواكب التطور الحاصل في النزاعات المسلحة والآثار المترتبة عليها، وهو في حاجة إلى مزيد من التطور المستمر (أبو عيسى، 2009). وتستمد المقاومة المسلحة مشروعيتها من أحكام القانون الدولي المتمثلة في الأعراف، والقوانين، والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وباقي المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من مصادر القانون الدولي، كما أن المقاومة المسلحة ظاهرة تحظى بدعم قوي من الشعوب الواقعة تحت أي احتلال أجنبي أو سلطة مستبدة (العراقي، 2011). وأن مشروعية الحق في

المقاومة المسلحة، يظهر كنتاج منطقي لشرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي، ويقر القانون الدولي بمنح الشعوب التي تتعرض للعدوان الحق في استخدام المقاومة المسلحة كجزء شرعي وأصيل من أدوات ووسائل الدفاع الشرعي عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الأخرى (عباس، 2013).

وإن كان القانون الدولي لا يحرم على الدول أن تبادر بمقاومة المعتدي وردعه بالتطبيق لحق الدفاع الشرعي، فمن الطبيعي ألا يحرم الأفراد العاديين من مقاومة المعتدي إذا لم تفلح جهود الدولة المنتمين إليها في رد العدوان، أو كوسيلة إضافية لجهود الدولة، أو نتيجة لزوال الدولة فعلاً، بسبب احتلال كل أقاليمها (أبو الوفا، 1996، ص 650). وهذا ما تؤكد المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقض الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد من أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن الدولي التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعماراً لحق الدفاع عن النفس تُبلغ بها إلى مجلس الأمن فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال، فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه " (الشاعري، 2006، ص 458).

مقاومة الاحتلال الأجنبي عمل مشروع وفق مبادئ القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، والمواثيق والمعاهدات الدولية وميثاق الأمم المتحدة، حيث أكدت المادة (51) من الميثاق على حق الدفاع الشرعي عن النفس فرادى وجماعات ضد الاحتلال الأجنبي، وأن المقاومة هي عمل مشروع وحق من حقوق الشعوب والأمم الخاضعة تحت الاحتلال، بهدف الحصول على حريتها ونيل استقلالها السياسي وفق مبدأ حق تقرير المصير.

ثالثاً: مشروعية المقاومة في المنظمات والمواثيق الدولية

لحركات المقاومة العديد من الحقوق المشروعة في مقاومة الاحتلال، التي أكدت العديد من الشرائع والمواثيق الدولية، كون أن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة قد أكدوا في أكثر من موضوع وقرار على مشروعية أعمال المقاومة في مواجهة سلطات الاحتلال.

1: حق الدفاع الطبيعي

أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العديد من قراراتها على شرعية نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال من أجل تقرير مصيرها، وأدانت الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير ووجوب تطبيق الاتفاقات الدولية، لا سيما اتفاقيات جنيف الرابعة.

ولعلّ أبرز هذه القرارات القرار رقم 2852 الصادر عن الجمعية العمومية بتاريخ 1971/12/20 الذي دعا إلى " ضرورة وضع مبادئ تهدف إلى تعزيز حماية الأفراد الذين يناضلون ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية وضد الاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية"، وضرورة " تطوير القواعد المتعلقة بوضع المناضلين ورجال العصابات وحمايتهم ومعاملتهم معاملة إنسانية في أبنان المنازعات المسلحة، الدولية وغير الدولية " (أبو عيسى، 2009). وقد أكدت الأمم المتحدة - والكثير من المنظمات الدولية التابعة لها- على شرعية كفاح الشعوب للحصول على استقلالها والتخلص من السيطرة الاستعمارية الأجنبية والاحتلال الأجنبي، بكل الوسائل الممكنة بما فيها استخدام الكفاح المسلح (أبو الوفا، 1996، ص 637). وفي المؤتمر الدولي بشأن تطوير قواعد القانون الإنساني المنعقد بجنيف سنة 1976، والذي ترتب عليه البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 الملحقين باتفاقيات جنيف الأربعة، حيث اعتبرت حروب التحرير بمثابة حروب دولية، إذ جاء في المادة الأولى من البروتوكول الأول أن حروب التحرير الوطني هي حروب مشروعة وعادلة، وهي حروب دولية تطبق بشأنها كافة القواعد التي أقرها القانون الدولي بشأن قوانين الحرب، كما أن حركات التحرير الوطني هي كيانات

محاربة ذات صفة دولية، وهي بمثابة الدول التي لا تزال في طور التكوين (العراقي، 2011، ص 4).

2. حق الدفاع الشرعي:

يمثل حق الدفاع الشرعي أهم مظاهر حق البقاء الذي تتمتع به الدولة، وهو يعني رد الدولة بالقوة المسلحة على استعمال غير مشروع للقوة المسلحة الذي وجه ضدها من قبل دولة أخرى، وبعبارة ثانية، لا بد لكي يعتبر استعمال الدولة للقوة المسلحة ضمن حالة الدفاع الشرعي، يجب أن يكون ذلك الاستعمال قد سبقه فعل دولي غير مشروع؛ انطوى على استعمال غير مشروع للقوة من قبل دولة ما، يتم استخدام القوة ضدها دفاعاً عن النفس (أبو عيسى، 2009). وهذا يعني أن العمل الذي تؤتيه الدولة أو أي كيان سياسي؛ تقوم به باسم الدفاع الشرعي، هو إجراء تريد به الدفاع عن سلامتها الإقليمية أو عن استقلالها السياسي لرد تصرف دولة أخرى أو جماعة ما، من خلال استخدام كافة الوسائل العسكرية والغير عسكرية المتاحة لديها.

لقد اعترف المجتمع الدولي بشرعية المقاومة من خلال إقرار مبدأ حق الدفاع الشرعي الذي نفذ إلى دوائر القانون الدولي بعد النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأن المقاومة الشعبية المسلحة هي عمليات القتال التي يقوم بها عناصر وطنية، من غير عناصر القوات المسلحة النظامية دفاعاً عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية، سواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف سلطات قانونية، أو كانت تعمل بناءً على مبادرات خاصة، وفي ضوء الاعتراف الدولي بشرعية المقاومة، ويمكن إثبات شرعية هذه المقاومة من خلال ارتباطها بحق الدفاع الشرعي عن النفس، وتأكيد شرعيتها كأداة لضمان احترام حقوق الإنسان كما يلي: (أحمد، 2008، ص 5:4)

1) المقاومة الشعبية المسلحة وحق الدفاع الشرعي عن النفس:

إن حق الدفاع الشرعي عن النفس في القانون المحلي هو الحق الذي يجيز لكل فرد أن يدافع عن نفسه وماله وعرضه، ضد كل اعتداء يقع عليه، وهذا الحق مكفول للفرد في القانون الدولي أيضاً، حيث أيدت كل المواثيق الدولية حق كل شعب في الدفاع عن نفسه والحفاظ على أمنه واستقلاله وسلامة كيانه السياسي.

2) شرعية المقاومة كأداة لضمان احترام حقوق الإنسان:

عندما يتخذ شكل انتهاك حقوق الإنسان سياسة عامة تمارسها سلطات الاحتلال، فإن المقاومة ضد هذه السلطات تعدّ وسيلة من وسائل المساعدة الذاتية التي تستهدف إزالة العدوان، وقد جاء القرار رقم 3070 في الدورة 28 بتاريخ 30 نوفمبر 1971 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، واضحاً في تأكيده على شرعية اللجوء إلى الكفاح المسلح ضد سلطة الاحتلال، وقد ورد في هذا القرار ما يلي (المشراكة، 1990، ص 229):

• تعيد تأكيد الحق الثابت لجميع الشعوب الرازخة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية في تقرير المصير والحرية والاستقلال وفقاً لقرارات الجمعية العامة 1514 (15) لعام 1960 والقرار رقم 2649 (25) لعام 1970، والقرار رقم 2787 (26) لعام 1971م.

• تؤكد أيضاً شرعية كفاح الشعوب من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية والاستعمارية بجميع الوسائل المتاحة لها بما فيها الكفاح المسلح.

• تناشد جميع الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها أن تعترف بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال وأن تقدم العون المعنوي والمادي والأشكال الأخرى لجميع الشعوب المكافحة من أجل ممارسة حقوقهم الثابتة في تقرير المصير والاستقلال.

3. حق تقرير المصير

في البداية يجب التنويه أولاً أنه يوجد أكثر من تعريف لحق تقرير المصير لأنه من الصعب أن يتفق ساسة العالم على تعريف موحد أو محدد له، خاصةً أن ميثاق الأمم المتحدة لم يوضح معنى أو مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ واكتفى بالإشارة إليه في الفقرة الثانية في المادة الأولى، ولم توضح قرارات الأمم المتحدة هذا الحق، فالجمعية العامة أصدرت قراراتٍ عديدة، لكنها نظرية وتحتاج إلى تطبيق، فقرارها رقم 1514 في الدورة 15 بتاريخ 1960/12/14 ينص على منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة".

ويشير حق تقرير المصير right of self-determination في مجال السياسة الدولية والعلوم السياسية، إلى حق كل مجتمع ذات هوية جماعية متميزة، مثل شعب أو مجموعة عرقية وغيرهما، بتحديد طموحاته السياسية وتبني النطاق السياسي المفضل لديه من أجل تحقيق هذه الطموحات وإدارة حياة المجتمع اليومية، وهذا دون تدخل خارجي أو قهر من قبل شعوب أو منظمات أجنبية (الموسوعة الحرة، 2015). ومن جهة أخرى عرفت الموسوعة البريطانية مبدأ تقرير المصير بأنه " مبدأ يشير إلى حق كل أمة الاختيار بحرية الحكومة والنظام السياسي والحضاري الذي تراه مناسباً لاحتياجاتها، "وعرفه قاموس مصطلحات القانون الدولي"، بأنه الصيغة التي إن طبقت على دولة، تعني النية في احترام استقلال هذه الدولة، وعرفه الزعيم السوفيتي "لينين" أيضاً "بأنه يعني حق الأمم في الاستقلال بالمعنى السياسي، وحرية الانفصال السياسي عن الأمة المتسلطة والمضطهدة"، وعرفه الرئيس الأمريكي الأسبق "توماس جيفرسون" بأنه "حق كل أمة في أن تحكم نفسها وفقاً للشكل الذي ترتئيه، وفي تغيير هذا الشكل متى أرادت" (سعد الله، 1986، ص 69: 70).

ويعتبر حق تقرير المصير من المبادئ الحديثة نسبياً، وكان في بدايته مجرد مبدأ سياسي نادى به الثورة الفرنسية، وفي عام 1833 تبناه الرئيس الأمريكي مونرو " وأصبح يسمى مبدأ مونرو " الذي يقوم على رفض أي تدخل أجنبي في شؤون أمريكا، وذلك لمواجهة

محاولات وأطماع أوروبا الاستعمارية في القارة الأمريكية، وعقب الحرب العالمية الأولى، أكده الرئيس الأمريكي "ولسون"، في نقاطه الأربعة عشرة المشهورة، وأقرته معاهدة الصلح التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى، وطبقته في شرق أوروبا على نطاق واسع (الشراقة، 1990، ص 175). وتتص الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو ما يلي "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحققها في تقرير المصير، واتخاذ تدابير ملائمة أخرى لتعزيز السلم العالمي، وهذه المادة تجعل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بمثابة الأساس الذي ينبغي أن تنهض عليه العلاقات السياسية والاقتصادية". وتؤكد الفقرة السابقة، أن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، هو أحد التدابير المناسبة لتعزيز السلم العالمي، أي أنها تؤكد الصلة الوطيدة جداً بين حق تقرير المصير والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبالتالي، فإذا أحيل بين شعب من الشعوب وبين قدراته على تقرير مصيره، وذلك لاستمرار سلطات الاحتلال في منعه من ممارسة حقوقه المشروعة، شكّل هذا الوضع تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ويرى "شريف بسيوني" إن حق تقرير المصير يصبح حقاً قانونياً ملزماً عندما تحرم مجموعة من الناس من ممارسة حريتها وحقوقها ومعتقداتها على أرضها، أو إذا كانت هذه المجموعة من الناس قد ابتعدت عن أرضها بوسائل قسرية من قبل مجموعة أخرى (bassionui، 1977، p33). وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 3103 (الصادر في 12 ديسمبر) على الحق الكامل the inherent right للشعوب المستعمرة في النضال بكل الوسائل المتاحة لهم ضد الدول المستعمرة والدول الأجنبية التي تسيطر عليهم، بالتطبيق الكامل لحق تقرير المصير، الذي اعترف به ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية والتعاون بين الدول، وأكد القرار رقم 2625 بأن النضال يعد مشروعاً ويتفق تماماً مع مبادئ القانون الدولي، ويؤكد القرار على أن أي محاولة

للقضاء على النضال الوطني يتعارض مع أحكام القانون الدولي ويشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين (أبو الوفا، 1996، ص 651).

كما أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العديد من قراراتها على مشروعية نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال من أجل تقرير مصيرها، وأدانت الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير، ووجوب تطبيق الاتفاقات الدولية، لا سيما اتفاقيات جنيف الرابعة.

المحور الثاني: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة تحت الاحتلال هو حق مكفول لكافة الأمم التي ابتليت بالاحتلال الأجنبي، وذلك حسب كل المبادئ والأعراف والمواثيق الدولية، فقد أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف الأربعة، ومبادئ القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني.

أولاً: المقاومة الفلسطينية والقانون الدولي

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي ساحة التوتر الدولية الإقليمية الأبرز خلال القرن الماضي، وذلك في نطاق القانون الدولي الحديث، وقد ساهم هذا الصراع إلى حد كبير في تطوير وضع القواعد وقوانين الحرب، وتوسيع نطاق القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين، ومركزية حق تقرير المصير، والقوانين المتعلقة بالإرهاب (Lynk، 2013، p1). وكان من نتيجة تصعيد نضال الشعب الفلسطيني على الصعيدين السياسي والعسكري، أن بدأت الأمم تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، ففي قرارها رقم 2023 بالدورة 24، في تاريخ 1969/12/10م، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على حقوق شعب فلسطين الثابتة التي لا يمكن التنازل عنها، واعتبرت الجمعية العامة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بمثابة استعماراً أجنبياً، وأن نضال الشعب العربي الفلسطيني هو نضال ضد الاستعمار.

وقد ظهر مفهوم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني أول ما ظهر في وثائق الأمم المتحدة، في قرار الجمعية العامة 2535 (الدورة - 24) في 1969/12/10، فقد ورد فيه أن الجمعية العامة "تؤكد من جديد حقوق شعب فلسطين الثابتة". وتقدمت الجمعية العامة خطوة أخرى عام 1970 حينما أعلنت في قرارها 2672 (د - 25) في 1970/12/8 أنها: تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق، ويحق تقرير مصيره بنفسه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتعلن أن احترام حقوق شعب فلسطين الثابتة هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"، وكررت الجمعية العامة هذه المفاهيم في قرارات أصدرتها في أعوام 1971 و 1972 و 1973 وأضافت إليه ما يريد لها قوةً ووضوحاً، ففي القرار 2787 المؤرخ في 1971/12/6 (الدورة - 26) قارنت الجمعية العامة نضال الشعب الفلسطيني بنضال الشعوب الأخرى الواقعة تحت الاستعمار والتسلط الأجنبي، إذ جاء في الفقرة الأولى منه: تؤكد (الجمعية العامة) شرعية نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي (الموسوعة الفلسطينية، 2015).

وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، والمعترف بحقها في تقرير المصير لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها، ففي القرار رقم 2649 لعام 1970، وفي القرار رقم 2672 لعام 1970م، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وأعلنت الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين الثابتة التي لا يمكن التنازل عنها (طعمه، 1975، ص135). ومن ثم تطور موقف الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها تجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وترجم هذه الموقف عملياً من خلال القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة، خاصة قرارات الجمعية العامة والتي جاءت كما يلي (الفرا، ص33):

1.قرارات الجمعية العامة 136 قرارًا.

2.قرارات مجلس الأمن 60 قرارًا.

3. قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان 10 قرارات.

4. اليونيسكو 14 قرارًا.

5.منظمة الصحة العالمية 30 قرارًا.

ويعتبر حق تقرير المصير من الحقوق المقررة في ميثاق الأمم المتحدة، ومن المبادئ المعترف بها في القانون الدولي المعاصر، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على هذا الحق ضمن مقاصد المنظمة الدولية، كما نصت عليه المادة 55، والتي تؤكد على احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وقد أخذت على عاتقها الأمم المتحدة مهمة تصفية الأوضاع الاستعمارية. ورغم كل العقبات والمؤامرات الإسرائيلية داخل الأمم المتحدة وخارجها، فقد ثابرت المنظمة الدولية على تأكيد الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وقد صار تأكيد هذه الحقوق وفق الخطوات التالية (طعمه، 1989، ص196:195):

- الانطلاق من الاعتراف بأن اللاجئين العرب من فلسطين، شعب يجمع الخصائص القومية، التي تكون لشعباً قائم بذاته، وكشعب يتمتع بجميع الحقوق.

- هذه الحقوق ثابتة لا يمكن التخلي عنها للآخرين، ولا يمكن اغتصابها من قبل أي

شعب آخر، وهم متساوون في هذه الحقوق مع جميع الشعوب الأخرى.

- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي، وبالتالي حق السيادة على الأرض العربية.

- حق النضال من أجل استعادة الحقوق المغتصبة أسوة بجميع شعوب العالم.

- حق العودة غير المشروطة للاجئين.

وهنا يمكن التأكيد على أن حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره هو حق

طبيعي، أكدت عليه مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي للحقوق المدنية

والسياسية لعام 1966م، وأن نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه السياسي العسكري والحضاري،

من أجل حق تقرير المصير هو نضال وكفاح مشروع وفق مبادئ القانون، وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية.

وتأكيداً على هذا الحق صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2015/12/18 بأغلبية 177 صوت لصالح الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونيل استقلاله والسيادة على أرضه وموارده. ويعد هذا القرار تأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين، ويحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت، ووفقاً لهذا القرار، تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة الضرورة الملحة للقيام، دون تأخير، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967، وتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، لإيجاد حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس وجود دولتين.

ثانياً: الفرق بين المقاومة والإرهاب

الإرهاب ظاهرة حديثة، وقد أصبحت محور اهتمام المنظمات الدولية والدول والأفراد، عندما أشاعت القوى الاستعمارية والعنصرية والصهيونية هذا المصطلح " الإرهاب " أو تحدثت عنه في سياساتها ومواقفها، خلطت فيه - بقصد - بين ظاهرتين من نوعيتين مختلفتين، هما: الأولى الإرهاب الإجرامي والثانية نضال الشعوب في سبيل تقرير مصيرها، وقد أحدث هذا الخلط المقصود تشويشاً في منهجية معالجة شؤون الإرهاب، بتعاريفه ومفاهيمه ومنظماته وعملياته والأسباب الكامنة وراءه، والتدابير لمكافحته (الكيلاني، 1997، ص 15). وتعتبر ظاهرة الإرهاب terrorism كأسلوب إجرامي من أقدم أساليب العنف التي عرفها التاريخ

البشري وأشدّها وحشيةً وقسوةً، حيث صارت منذ بداية هذا القرن من أكثر الجرائم خطورةً على المجتمع الدولي بأكمله " أفراد وحكومات " وتُمارس العمليات الإرهابية من أجل بث الرعب والاضطرابات في النفوس، والتي مازالت تستخدم حتى اليوم بهدف تحقيق أهداف سياسية، حتى أن العالم كله أصبح يعاني من نقشي هذه الظاهرة الخطيرة، التي لم تعد محصورة في منطقة جغرافية محددة أو لدى أتباع ديانة معينة.

وقد اختلفت التعريفات التي قيلت بصدد الإرهاب طبقاً لطبيعته واتجاهاته وأسلوبه، وقد تبنى الفقهاء محورين لتعريف الإرهاب، فمنهم من تبنى الاتجاه التحليلي فيركز على طبيعة الأفعال المكونة للإرهاب، ومنهم من تبنى الاتجاه الحصري، بحصر الأفعال الإجرامية التي تعد إرهابية، ويرى جانب آخر أن الإرهاب هو نتاج للعنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول إلى أهداف سياسية معينة يضحي من أجلها بكافة المعتقدات الإنسانية والأخلاقية (سلام، 2013، ص 1:4).

ولقد بذل فقهاء القانون الدولي مجهوداتٍ كبيرةٍ لتعريف الإرهاب، ونذكر منهم "جوليان فروتييه"، فقد قدم تفسيراً دقيقاً وتحليلاً ثابتاً للإرهاب، فمن وجهة نظره يقوم الإرهاب على استعمال العنف دون تقدير أو تمييز بهدف تحطيم كل مقاومة، وذلك بإنزال الرعب في النفوس، أما "ادونيس العكرة" ، فقد عرف الإرهاب السياسي بأنه منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو تدميرها (الشراقة، 1990، ص 17:18). وعرف الاتحاد الأوروبي الإرهاب " بأنه عمل عدواني متعمد يقوم به أفراد أو مجموعات، وتكون موجهة ضد دولة أو أكثر، بهدف ممارسة الضغط على الحكومات بأن تغير سياساتها الدولية والداخلية والاقتصادية. لذلك فإن الإرهاب يعتمد أساساً على العنف دون أن تكون لديه مرجعية قانونية أو سياسية يستند عليها (العراقي، 2011، ص 4).

ومصطلح الإرهاب السياسي المتداول في اللغة العربية هو ترجمة لكلمة TERRORISM الإنجليزية وهي مشتقة من اللغة اللاتينية حيث إن كلمة TERROR تعني الرعب والفرع أو الشخص الذي يبيثهما في قلوب الآخرين، وقد ظهر هذا المصطلح بهذا المعنى لأول مرة في فرنسا إبان الثورة الفرنسية (1789-1799) حيث تم إطلاقه على الأعمال التي قام بها الثوار إلحقوبيون بزعماء مكسمليان روبسبير ضد معارضي الثورة، وتكرر استعماله لوصف الأعمال التي قامت بها الحركة الفوضوية Anarchism والعدمية Nihilism في أوروبا وروسيا تحديداً بدءاً من منتصف القرن العشرين (ابراش، 2008). وقد أكدت الأمم المتحدة، في ميثاقها من حيث المبدأ، وفي كثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عقدتها وفي قراراتها، على الشرعيتين الأخلاقية والسياسية لكفاح التحرير الذي تخوضه الشعوب المقهورة، بجميع الوسائل الموجودة بتصرفها، وهذا ما يميز أعمال التحرير الوطني، تمييزاً واضحاً، عن أعمال الإرهاب التي تعتبر مدانة من كافة القوانين الدولية والشرائع السماوية، لذلك تختلف المقاومة عن الإرهاب -الذي كثيراً ما أصبحت تتعت به المقاومة المسلحة في فلسطين.

واعتبرت للأمم المتحدة الاستعمار ومظاهره جريمة، وأكدت أن للشعوب المستعمرة حقاً طبيعياً في النضال، بكل وسائل المتاحة، ضد الدول الاستعمارية والسيطرة الأجنبية، لممارسة حقها في تقرير المصير، الذي اعترف به في الميثاق، وإعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول، وحتى يكون المناضلون من أجل حق تقرير المصير، وضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاحتلال والعنصرية الصهيونية، في مركز قانوني معترف به في إطار التنظيم الدولي، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار رقم 3103) في 1973/12/12م في الدورة رقم 28، مبادئ أساسية لتثبيت ذلك المركز القانوني، هذا موجزها: (الكيلاني، 1997، ص 23:21)

أ-إن نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية في سبيل تحقيق حقها في تقرير المصير والاستقلال، هو نضال شرعي، يتفق مع مبادئ القانون الدولي.

ب-إن أيّ محاولة لقمع هذا النضال هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

ت-إن المناضلين ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية، إذا ما وقعوا في أيدي أعدائهم، يعتبرون أسرى، وتطبق عليهم أحكام القانون الدولي المناسبة، وبخاصة اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب 1949.

مقاومة الشعوب وكفاحها ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي في سبيل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير يختلف اختلافاً كلياً، عن الإرهاب الذي يعتبر أسلوباً إجرامياً يستخدم العنف غير المبرر للحصول على مكاسب سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، ويستهدف الأفراد والجماعات والدول، فهو عمل مدان ومحرم من كافة القيم الأخلاقية والإنسانية والمواثيق الدولية، وهو يختلف تماماً عن المقاومة والكفاح المسلح التي تقوم بها حركات التحرر الوطني بهدف الحصول على الحرية والاستقلال بناء على مبدأ حق تقرير المصير، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي العام والإنساني.

فالمقاومة المشروعة حق من حقوق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وهي تستهدف تحرير أراضيها وشعوبها من سلطات الاحتلال التي تستنزف مواردها الطبيعية والبشرية، لذلك أكد القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية والسماعية على حق الشعوب الخاضعة للاحتلال في مقاومة محتليها بالطرق المشروعة.

تجربة المقاومة الفلسطينية قبل نكبة العام 1948

لم يدخر الشعب الفلسطيني جهداً في مقاومة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني، رغم قلة الإمكانيات وعظم المؤامرة الدولية التي استهدفت الأرض والإنسان الفلسطيني، لذلك حاول الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته الاجتماعية، مقاومة المشروع الصهيوني والاحتلال البريطاني منذ بداية المخطط الصهيوني في فلسطين، منذ مؤتمر بازل في سويسرا عام 1897، وحتى الوقت الراهن، إلا أن حجم المؤامرة الدولية كان أكبر وأقوى من قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهتها وإفشالها.

المحور الأول: بروز الوطنية الفلسطينية والاستقلال الوطني

جاء الاحتلال البريطاني على فلسطين في سياق المؤامرة الدولية الكبرى لتفتيت الوطن العربي وتجزئته، وتقطيع أوصاله للحيلولة دون قيام وحدة عربية تكون قادرة على لم شمل الوطن العربي وقيام نظام سياسي عربي قادر على النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير العربية من المحيط للخليج، كما جاء بهدف تسهيل سيطرة الحركة الصهيونية على فلسطين في وقت قصير للاستفادة من الأوضاع السائدة وإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

أولاً: الاحتلال البريطاني وبداية المؤامرة على فلسطين

احتلّ البريطانيون جنوب فلسطين ووسطها في كانون الأول عام 1917م، واحتلوا القدس في 9 كانون ثاني عام 1917م، وخطب قائد الجيش البريطاني (Allenby) في القدس محتقلاً بانتصاره قائلاً " والآن انتهت الحروب الصليبية " وكأن حملتهم على فلسطين كانت آخر الحروب الصليبية، وعملت بريطانيا توفير لنفسها غطاءً دولياً بإصدار قرار من عصبة الأمم في 24/7/1922م بانتدابها على فلسطين، وتم تضمين وعد بلفور في صك الانتداب، بحيث أصبح التزاماً رسمياً ومعتمداً دولياً (صالح، 2012، ص41). وقد أنشأت

عصبة الأمم التي كانت تحت التأثير المباشر والقوي لبريطانيا وفرنسا المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى نظاماً عُرف باسم "نظام الانتداب"، منحت بريطانيا بموجبه سلطة الانتداب على فلسطين وبعض الأقطار العربية المجاورة مثل "شرق الأردن والعراق"، وظل هذا الانتداب قائماً على فلسطين من عام 1922 حتى 1947م، حين سلمت بريطانيا سلطتها على فلسطين إلى الأمم المتحدة، وقد تضمن نصوص الانتداب على فلسطين أهدافاً متناقضة غير قابلة للتوفيق بينهما، فمن جهة كان هدف الحكم الذاتي للفلسطينيين وأهالي البلاد الأصليين، ومن جهة أخرى تضمن صك الانتداب هدف الوطن القومي لليهود (فرسون، 2003، ص 122). وقد تنبه عرب فلسطين إلى أخطار الحركة الصهيونية على وطنهم منذ أن بدأت الموجة الأولى 1882م من المهاجرين اليهود تصل إليها، فقبل عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا 1897، أرسل فريق من وجهاء مدينة القدس عريضة إلى الباب العالي يطلبون فيها وقف هجرة اليهود، ومنعهم من امتلاك الأراضي، وبدأ عدد من المفكرون العرب يحذرون بوضوح من أخطار الحركة الصهيونية بعد الموافقة على برنامج مؤتمر بازل الصهيوني الأول 1897 (حسين، 1993، ص 23).

ثانياً: مفهوم الاستقلال الوطني الفلسطيني

عشية الحرب العالمية الأولى، كانت فلسطين جزءاً من الامبراطورية العثمانية التركية لما يقرب من أربعة قرون؛ وكانت تعاني من بدء التحرك العربي القومي، من قبل الطبقة المثقفة الصغيرة في المجتمع، المتمثلة في - المدرسين والفنانين وضباط الجيش والكتاب - والتي نتج عنها إصدار نداءات لمزيد من الثقافة العربية ومزيد من الحكم الذاتي العربي (Akram، Lynk، 2013، p5) ولم يكن لدى فلسطين أي كيان إداري أو سياسي قائم بذاته قبل الحرب العالمية الأولى، ولم يتضح معالم هذا الكيان قبل تقسيم المشرق العربي إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو عام 1916م، وتأكدت هذه المعالم في مؤتمر سان ريمون عام 1920 وفي صك الانتداب البريطاني على فلسطين 1922م

عندما تم رسم حدود سياسية بين مناطق نفوذ القوى الدولية بالمنطقة (الموسوعة الفلسطينية ، ق2، ج3 ، ص533) ، وقد بدأت معركة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال الصهيوني منذ أعلن المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897م، فكرة قيام دولة صهيونية في فلسطين (علوش، 1976، ص75).

لقد جاء تبلور الهوية الفلسطينية كهوية مستقلة ومنفصلة عن الهوية العربية والإسلامية كردة فعل عن المخاطر المحدقة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني مع بداية المشروع الصهيوني في فلسطين مع احتلال القوات البريطانية لفلسطين، وتعززت هذه الهوية الفلسطينية مع تصاعد حدة المواجهة مع الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين مع تزايد مواجهة الهجرة اليهودية وعمليات تهجير الاستلاء على الأراضي من قبل سلطات الاحتلال للمهاجرين اليهود، على اعتبار أن المشروع الصهيوني النقيض التاريخي والحضاري والتقافي للهوية الفلسطينية العربية. وكان من ضمن المطالب التي طالب بها الشعب الفلسطيني قبل النكبة هي موقف موجّهات الهجرة اليهودية وجلاء القوات البريطانية وإعلان استقلال فلسطين اسوة بباقي الدول.

وتعود جذور الوطنية أو (القطرية الفلسطينية) إلى بداية القرن العشرين عندما تلمس الفلسطينيون الخطر الصهيوني على وطنهم، وهو كان تحت الحكم العثماني، ثم مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى عندما بدأ تنفيذ مخطط (سايكس بيكو). وأصبحت الحدود التي وضعها الاتفاقية تعبر عن نوع من الوطنية القطرية، بعد ما أصبح اللبناني يقول أنا لبناني والسوري يقول أنا سوري، العراقي، والمصري... إلخ، فلم يعد أمام المواطن العربي الفلسطيني إلا أن يعبر عن هويته الوطنية لمواجهة الخطر الذي يهدده، وهو الخطر الصهيوني والانتداب البريطاني (إبراش، 2009، ص35). لذلك فإن الوطنية والاستقلال الوطني مصطلح مرتبط بالنضال ضد الاستعمار؛ ولكن معناه في الحالة الفلسطينية بحاجة إلى تدقيق، خصوصاً لجهة

التمييز بينه وبين القومية العربية، فظهر مصطلح الوطنية الفلسطينية جاء كردة فعل عن إنكار الدراسات الإسرائيلية وجود هوية وطنية فلسطينية، وقد اكتسبت الحركة الوطنية الفلسطينية مزيداً من الأبعاد نتيجة سعيها لإقامة دولة مستقلة، فالذاكرة الجماعية وإدراك الظلم المشترك، وحس الانتماء إلى أرض محددة، شكّل أساساً لانتقال الحس الجماعي الكامن لدى الفلسطينيين إلى وعي جماعي بالذات، وميزتهم عن العرب الآخرين الذين يشتركون معهم في اللغة والدين والثقافة، وهكذا تطورت والوطنية الفلسطينية إلى شكلاً من أشكال الأثنية (صايغ، 2002، ص8:9).

لقد برزت الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة منذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين انطلاقاً من الرغبة الجماعية في الحفاظ على الذات الفلسطينية من الذوبان أمام كبر المؤامرة الدولية الذي يمثله المشروع الصهيوني، بهدف حفظ التراث الوطني من الضياع. فمنذ أن ظهر الخطر الصهيوني في فلسطين نهاية القرن التاسع عشر ممثلاً بالاستيطان اليهودي، ثم وعد بلفور، الذي تم تجسده بقيام دولة إسرائيل، كان من ضمن الشعارات التي رفعها الفلسطينيون للتعبير عن خطورة هذا الخطر الداهم مقولة - إما أن نكون أو لا نكون - وشعار - إما نحن أم هم -، بطبيعة الحال لم يكن المقصود بالكينونة أو الوجود هو مجرد الوجود المادي فقط لأن لا قوة بالأرض تستطيع أن تلغي وجود شعب متمسكاً بأرضه أو تلغي حق شعب ما دام هذا الشعب لم يتنازل عن حقوقه المشروعة (ابراش، 2009، ص32:33). وكانت مطالب عرب فلسطين في الاستقلال تستند إلى العهود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين "مراسلات الحسين - مكماهون" ولعدد من قادة الحركة الوطنية بين عامي 1915-1918، تلك العهود التي تضمنت الاعتراف باستقلال البلاد العربية كما يستند هذا الطلب إلى رغبة الشعب الفلسطيني في الحكم الذاتي (الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، 533).

الوطنية الفلسطينية هي النقيض المباشر للمشروع الصهيوني في فلسطين، باعتبار أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الأرض الحقيقي منذ آلاف السنين، فالتاريخ والتراث والآثار يؤكدون أحقية الشعب الفلسطيني بهذه الأرض منذ الكنعانيين، وأن الوجود الإسرائيلي أو اليهودي في فلسطين كان موجود مؤقت في إطار الدين ولم يكن في الإطار السياسي أو القومي باعتبار أن أرض فلسطين هي مهبط الرسالات السماوية، وعليه يمكن القول إن مفهوم الاستقلال الوطني يعبر عن علاقة الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه، وأن الشعب الفلسطيني له شخصية وطنية مستقلة كباقي شعوب العالم، وقد مثل هذا الأمر نقطة انطلاق جديدة للحركة الوطنية الفلسطينية بهدف اعتراف المجتمع الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة كيانه المنشود "الدولة" من خلال إقامة كيان معنوي (منظمة التحرير) ينقلهم إلى الهدف الأسمى بإقامة الدولة، وقد زواج الفلسطينيون في نضالهم السياسي، من أجل هذا الهدف، بين الكفاح المسلح والنضال السلمي والنشاط الدبلوماسي.

المحور الثاني: تجربة العمل السياسي والمقاومة الشعبية قبل النكبة

(1917-1948)

توزع الفكر السياسي الفلسطيني، في مرحلة الاحتلال البريطاني، إلى ثلاث تيارات فكرية رئيسية، تيار الوطنية القطرية، وتيار القومية، وتيار الشيوعية الأممية، وبينما كانت الحدود تغيب أحياناً وتبرز في أحيان أخرى بين التيارين الأول والثاني، بقي التيار الثالث الشيوعي مستقلاً، ويتمتع بخصوصية معينة نبعت من نشأته بين صفوف المهاجرين اليهود الثوريين، إلى أن ظهرت عصبة التحرر الوطني، حيث صار بعد أن تحرر من روابطه الأممية يتزواج مع تيار الوطنية الفلسطينية، ونجم عن هذا التزاوج وطنية جديدة يسارية المنطلقات واجتماعية الأبعاد وديمقراطية المضامين (الشريف، 1995، ص 27). وخلال فترة الانتداب البريطاني والشعب الفلسطيني يناضل نضالاً متواصلًا مريراً من أجل الحفاظ على سيادته وتقرير مصيره بنفسه، وقد اتخذ هذا النضال أشكالاً عديدة مختلفة ومتنوعة، فمن

مجرد التعبير عن الرأي والاجتماعات وتقديم العرائض والتظاهرات، انتقل هذا النضال إلى المقاطعة الاقتصادية والإضرابات والامتناع عن دفع الضرائب، واتخذ في مرحلة متقدمة طابع الانتفاضات المسلحة، والثورة الشعبية العامة، فمنذ العام 1917، عبر الشعب الفلسطيني بوضوح عن رفضه الكامل للمشروع الصهيوني الرامي إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (الدباغ، 1975، ص 140 : 141).

وقد أخذ نضال الشعب الفلسطيني السياسي والشعبي تحت الاحتلال البريطاني عدة أشكال وأساليب كان من بينها ما يلي:

أولاً: الأحزاب والمؤتمرات الوطنية

شهدت الفترة خلال الأعوام الممتدة بين 1919 - 1936، سبع مؤتمرات وطنية في إطار مساعي الحركة الوطنية الفلسطينية لمواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين.

فقد انعقد " المؤتمر العربي الفلسطيني الأول " في مدينة القدس، في الفترة من 1/27 إلى 1/29/1919، وحضره ممثلون عن الجمعيات الإسلامية والمسيحية التي تشكلت في أنحاء شتى من البلاد، وجاء تشكيلها بمثابة ردة فعل أولية ضد بداية نشاطات المستعمرين البريطانيين، لتسهيل بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وكان مقرر أن يعقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في فبراير 1920 في مدينة يافا، إلا أن السلطات الانتداب البريطاني منعت انعقاده، ثم اشترك مندوبون عن الشعب الفلسطيني في أعمال " المؤتمر السوري الأول " الذي عقد في دمشق عام 1920، وانعقد المؤتمر الفلسطيني الثالث في أواخر سنة 1920 في مدينة حيفا، وانعقد المؤتمر الرابع في يونيو 1921 في مدينة القدس، وحضره لأول مرة، ممثلون فلسطينيون آخرون غير ممثلي الجمعيات الإسلامية والمسيحية، وانعقد المؤتمر الخامس في أغسطس 1922 في نابلس، وجاء أوسع تمثيلاً من المؤتمرات السابقة،

وهو الذي وضع أول ميثاق وطني في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني، وأقسم أعضاؤه اليمين على التمسك به (حوراني، 1980، ص 11: 12).

وعقد المؤتمر العربي الأرثوذكسي الثاني في 28 تشرين الثاني 1931م في يافا برئاسة "عيسى داود العيسى"، وحضر المؤتمر 85 مندوباً عن فلسطين والأردن يمثلون الطائفة الأرثوذكسية، وقد دافع هذا المؤتمر عن عروبة فلسطين وطالب بعدم التدخل في شؤون فلسطين من أي دولة أجنبية (جبارة، 1998، ص 191: 192). وعقدت العديد من المؤتمرات الإسلامية والوطنية في مختلف المناسبات ذات العلاقة بإدارة الصراع السياسي، وكان من أهم تلك المؤتمرات، مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول، الذي انعقد في يناير عام 1932م، ومؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الثاني، والذي انعقد في مايو عام 1935م، وقد انبثق عن هذين المؤتمرين لجنة تنفيذية برئاسة يعقوب الغصين، وركز هذان المؤتمران على قضايا الوحدة، ومحاربة الاستعمار البريطاني، وتطوير التعليم، ووقف الهجرة والاستعمار الاستيطاني، وتطوير الأنشطة الشبابية من خلال الفرق الكشفية، التي اعتبرت نواة الجيش الفلسطيني (الأسطل، 2000، ص 252).

وجاءت هذه المؤتمرات الوطنية تعبيراً عن الشعور الوطني المتزايد خلال تلك الفترة، والتي عبرت عن نوع من القطرية والوطنية الفلسطينية ضد محاولات اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه، خاصة بعد أن اتضحت ملامح المؤامرة الدولية التي تجسدت في إصدار صك الانتداب البريطاني على فلسطين 1922م متضمناً تنفيذ وعد بلفور المشؤوم، في محاولة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

ولم تكن الحركة النقابية في معزل عن هذا الخطر الصهيوني، حيث جاء مؤتمر العمال العرب الأول، لكي يؤكد أن انعقاده جاء في وقت ارتفعت فيه روح اليقظة بين طبقات الشعب العاملة في فلسطين، من أجل الدفاع عن حقوق العمال، كما أن وعي الطبقة العاملة بخطر

الهجرة الصهيونية وما ترتب عليها من توسيع دائرة البطالة وطرد العمال العرب لحساب العمال اليهود، كان دافع وراء رغبة العمال العرب في تنظيم صفوفهم في المجال النقابي (ياسين، 1980، ص123). وتم تشكيل مجموعة من الأحزاب السياسية لكي تأخذ دورها في الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني: ففي أوائل الثلاثينيات تشكلت الأحزاب السياسية التالية (أبو غربية، 1989، ص29):

- حزب الاستقلال، برئاسة عوني عبد الهادي، 1932م

- حزب الدفاع، برئاسة راغب النشاشيبي يناير 1934م

- الحزب العربي الفلسطيني برئاسة أمين الحسيني، 1935م

- حزب مؤتمر الشباب، برئاسة يعقوب الغصين، 1935م

- حزب الإصلاح، برئاسة حسين فخري الخالدي، 1935م

- حزب الكتلة الوطنية، برئاسة عبد اللطيف صلاح، 1935م

جاء تشكيل الأحزاب السياسية الفلسطينية والنقابية العمالية والمؤتمرات الفكرية الشبابية الفلسطينية تعبيراً عن بدأ الحركة الوطنية الفلسطينية، وتنامي الشعور بالخطر الوطني، وذلك بهدف الدفاع عن الحقوق الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين، من أجل التصدي للإجراءات البريطانية من مصادرة للأراضي وتسهيل للهجرة اليهودية، ومما تجدر ملاحظته أن هذه الأحزاب غلب عليها الطابع العائلي والتنافس السياسي على قيادة الشعب الفلسطيني، فقد تميزت تلك الفترة الحساسة والمصيرية من تاريخ الشعب الفلسطيني بالصراع السياسي والعائلي بين عائلة الحسيني وعائلة النشاشيبي حول قيادة دفة الأمور والتفاوض باسم الشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى تشتت الجهود الفلسطينية في مواجهة إجراءات الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني مما ساعد في حدوث النكبة وتشتت الشعب الفلسطيني.

ثانيًا: الثورات والهبات الشعبية قبل النكبة

ظهرت العلامة الأولى على استياء الفلسطينيين من النظام البريطاني الجديد في العشرين من نيسان /إبريل 1920م، بمناسبة موسم النبي موسى، فقد أدت حادثة صغيرة إلى قيام الفلسطينيين بمهاجمة أحد الموكب اليهودية، ثم حدثت اضطرابات في يافا في يوم الأول من مايو 1921م، في مناخ مشحون في فلسطين باقي الدول العربية، إذ أدى الاستياء العربي على نتائج مؤتمر "سان ريمو" الذي عقده الحلفاء وتمخض عنه فرض الانتداب على الشرق العربي، -وضعت فلسطين والأردن تحت الانتداب البريطاني ولبنان وسورية تحت الانتداب الفرنسي-، إلى توتر سياسي في فلسطين وسورية ولبنان وإلى قيام ثورة في العراق (فرسون، 2003، ص 163).

1. هبة القدس 1920

ركزت الحركة الوطنية خلال الفترة من 1918- 1929 على مقاومة المشروع الصهيوني في فلسطين، ومحاولة إقناع بريطانيا بالعدول عن وعد بلفور، وخلال هذه الفترة وقعت ثلاث هبات شعبية عبرت عن الغضب الشعبي العارم من سلطات الانتداب ومن المشروع الصهيوني، غير أنها وجهت غضبها ضد اليهود وحاولت تجنب البريطانيين، رغم أن الدور الأكبر لقمع هذه الثورات كان للبريطانيين، فكانت هبة موسم النبي موسى في 1920/10/4م في القدس التي أدت إلى مقتل خمسة يهود وجرح 211 آخرين واستشهد أربعة عرب وجرح 24 آخرين (صالح، 2012، ص 46:45). وفي السابع والعشرين من شباط 1920 جرت تظاهرة عربية سياسية كبيرة في القدس بمعرفة السلطات، وجرت تظاهرة ثانية في الثامن من آذار وسط هياج عام، وذلك لمناسبة تنصيب الأمير فيصل ملكاً على سورية وفلسطين " وكانت الخطب ذات طابع سياسي عنيف ورافقها قدر كبير من الهتاف ضد اليهود (الكياي، 1985، ص 121).

2. هبة يافا 1921م

انفجرت في البلاد مظاهرات معادية للحركة الصهيونية، على أثر إعلان "الجنرال بولز" في 18 فبراير 1920 عن تنفيذ وعد بلفور وإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، وتسليم أراضي غربي يافا إلى اليهود الصهاينة المستعمرين في قرية عيون قارة (حسونة، 2001، ص 27:27). وتكررت الهبة الشعبية مرة أخرى في 15/5/1921م بمدينة يافا وشملت أجزاء من شمال فلسطين، وأدت إلى مقتل 47 وجرح 146 يهودياً، بينما استشهد 48 وجرح 73 عربياً (صالح، 2012، ص 46). وبدأت أحداث هذه الهبة في مدينة يافا، وقد هاجم العرب بعض المستعمرات اليهودية، وقتلوا أكثر من 50 صهيونياً وجرحوا 150 آخرين، وكان الإنجليز في المعارك التي حصلت يقفون بجانب الصهاينة، مما سبب خسارة 50 شهيداً و75 جريحاً من العرب (حسونة، 2001، ص 29). وفي عام 1925م، قامت مظاهرات عنيفة في مدينة يافا، احتجاجاً على زيارة (بلفور) وزير الخارجية البريطاني للقدس، لافتتاح الجامعة العبرية فوق أرض عربية على جبل الزيتون بالقدس، مما اضطر بلفور إلى العودة عن طريق ميناء بيروت (السحر، 2008، ص 185).

3. هبة البراق 1929م

وجاءت هبة البراق التي تصاعدت أحداثها منذ 15 آب أغسطس واستمرت حتى 1929/9/2م، وقد خاضها الفلسطينيون دفاعاً عن حائط البراق، الحائط الغربي للمسجد الأقصى ضد الاعتداءات اليهودية، وكانت هبة البراق فاتحةً لعقد تصاعدت فيه المقاومة المسلحة العنيفة للمشروع الصهيوني وللاستعمار البريطاني على حد سواء (صالح، 2012، ص 4746). ويرجع السبب في ذلك قيام تظاهرة في 14 آب 1929 في تل أبيب بمناسبة ذكرى تدمير "هيكل سليمان"، وفي اليوم التالي قام جمهور من الشباب اليهود بقيادة أقلية من المتطرفين الصهيونيين القادمين من تل أبيب "المتلهفين لخلق الاضطرابات" بمسيرة عبر

شوارع القدس حتى وصلوا إلى قرب حائط البراق ورفعوا العلم الصهيوني وقاموا بإنشاد النشيد القومي الصهيوني وذلك خلافاً للتعليمات المحددة التي أصدرها المندوب السامي بالوكالة (الكياي، 1985، ص 202).

وكانت حصيلة أحداث هبة 1929م، وقوع 133 قتيلاً من اليهود وجرح 239، وأستشهد من العرب 116 شهيداً، و 232 جريحاً، ودمرت القوات البريطانية عدة قرى مثل (لفته ودير ياسين) وألحقت أضراراً كبيرة بعدد آخر، وأصدرت السلطات البريطانية على إعدام ثلاثة من العرب هما: عطا الزير، ومحمد جمجوم ، فؤاد حجازي، ونفذ الحكم بهم يوم الثلاثاء 1930/6/17م، وبعد ذلك طبقت السلطات البريطانية أحكام قانون العقوبات المشترك على عدد من المدن والقرى، وفرضت عليهم غرامات كبيرة في محاولة منها لوقف المظاهرات والهبات الفلسطينية المعارضة على سياسة السلطات البريطانية (جرار، 1992، ص 61). وقد أدت هبة البراق إلى مجموعة من النتائج الوطنية، التي أدت إلى تغيرات جذرية في مواقف الحركة الوطنية، وفي سياستها وردود أفعالها تجاه التطورات اللاحقة، وكان أهم تلك النتائج الآتي (الأسطل، 2000، ص 239: 240):

1. التحول من مهادنة بريطانيا إلى معادتها وتوجيه أعمال الغضب نحوها.
2. نمو الروح والوطنية، نتيجة الإحساس بواجب الدفاع عن المقدسات والحقوق الوطنية.
3. نمو تيار المقاومة العسكرية الفلسطينية للحركة الصهيونية، ولمشروعها الاستعماري، من خلال. تشكيل عدد من الجمعيات والفصائل المقاتلة والهادفة لحماية الأرض والوطن والمقدسات.

4. أكدت ثورة البراق على تصادم المشروع الفلسطيني العربي الإسلامي مع الأسس التي قام عليها. المخطط الاستعماري الصهيوني، بما يؤكد أن الصراع هو صراع حضاري في أساسه.

4. هبة القدس ويافا

في عام 1933 قامت مظاهرات ضخمة في القدس ويافا، وعم الإضراب أنحاء فلسطين احتجاجاً على استمرار دعم بريطانيا للهجرة اليهودية واستمرارها في تدريب وتسليح الحركة الصهيونية، فقابلتها بريطانيا بالقوة القمع؛ فقتلت 35 شخصاً وجرح 255 آخرين، لكن المظاهرات امتدت إلى كل فلسطين، ومن ثم اعتقلت سلطات الاحتلال البريطاني عدد من الزعماء الفلسطينيين، كان من بينهم موسى كاظم الحسيني، الذي توفي نتيجة التعذيب (السحر، 2008، ص 186).

ثالثاً: رفض مشاريع الحكم الذاتي

رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت تطمح إلى لعب دور رئيسي في تقرير مصير فلسطين، الإقرار بأي حق للمنظمة الصهيونية في المشاركة بتقرير هذا المصير، ورفضت أيضاً مشاريع الحكم الذاتي التي تقدمت بها حكومة الانتداب، وأعلنت رفض الدستور الذي وضعته سلطات الانتداب البريطاني، وأعلنت مقاطعتها انتخابات المجلس التشريعي التي دعت إليها حكومة الانتداب في منتصف تشرين الثاني 1922، وأكدت، اللجنة التنفيذية العربية في ردها على هذه الدعوة، أن فلسطين كانت ترسل في الماضي نواباً عنها إلى البرلمان العثماني، وبالتالي لا يمكنها أن ترضى لنفسها الآن المشاركة في مجلس تشريعي مجرد من كل الصلاحيات، وتتوقف قراراته على مصادقة من المندوب السامي البريطاني (الشريف، 1995، ص 37).

الهبات الشعبية والانتفاضات الجماهيرية ليست بالظاهرة المستجدة بالنسبة للأرض الفلسطينية، وليست بالتجربة الجديدة بالنسبة للشعب الفلسطيني. فقد شهدت الساحة الفلسطينية

منذ الانتداب البريطاني، وحتى عام 1948 العديد من الانتفاضات الشعبية، التي كان لابد لها أن تؤل إلى الإخفاق بسبب عدم وجود التنظيم والقيادة التي تقود هذه الهبات لتحقيق أهدافها، كما كان من المحتم أن يكون أثرها محدوداً، بحكم واقع التخلف الاجتماعي، وانعدام التنظيم السياسي الثوري، الشرط المهم لسمود ونجاح أية ثورة شعبية، بالإضافة إلى تصدي الأرستقراطية الفلسطينية لقيادة النضال الوطني الفلسطيني في تلك الحقبة، الأمر الذي أدى ظهور التناحر السياسي ذو الطابع العائلي، وقد امتازت مرحلة العشرينات بقيام ثلاث هبات شعبية تمازجت ما بين الثورة، والانتفاضة، والهبة الشعبية، وكانت تستهدف مقاومة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين.

المحور الثالث: تجربة المقاومة الفلسطينية المسلحة قبل النكبة

توصلت القيادات الفلسطينية، إلى قناعة بأن المقاومة السلمية للاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني لن يجدي نفعاً، خاصةً بعد أن شكلت هبة البراق نقطة انعطاف حاسمة في مسيرة الحركة الوطنية العربية والفلسطينية، التي وجدت نفسها، بعد هذه الهبة، تتحول شيئاً فشيئاً، إلى طريق مكافحة الاستعمار بالوسائل العسكرية، من خلال الصدام مع سلطات الانتداب البريطاني.

أولاً: ثورة الكف الأخضر

كانت بداية المقاومة المسلحة للاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين، مع تشكيل منظمة الكف الأخضر، التي ظهرت أثر هبة البراق في شمال فلسطين بزعامة "أحمد طافش"، وقامت بعمليات ضد اليهود والبريطانيين، لكن الحملة البريطانية المكثفة ضدها أدت إلى القضاء عليها في شباط /فبراير 1930، والقبض على زعيمها (صالح، 2012، ص 50). وتعتبر منظمة الكف الأخضر من أبرز الدلائل على الحالة الفلسطينية الجديدة وعمق الأثر الذي أوجدته ثورة 1929م، حيث ظهرت منظمة مسلحة تعمل في عدة مناطق ومدن

فلسطينية، أهمها صفد، وعكا، وحيفا، لمحاربة الصهاينة والنظام البريطاني (أبو النصر، 2015، ص33). وكانت فكرة تنظيم مجموعات مسلحة لمحاربة الانجليز والصهيونية قد بحثت منذ عام 1929 لكنها لم تكتمل إلا على أثر هبة أغسطس 1929، حيث اشترك بعض الشباب بلغ عددهم نحو 27 شاباً في تلك الهبة، وبعد انتهائها اضطروا إلى الالتجاء إلى التلال المحاذية للحدود السورية. ففي أكتوبر 1929 تمكن (أحمد طافش) من تنظيم منظمة الكف الأخضر لتعمل في منطقة صفد - عكا - حيفا وفي نفس الوقت شنت هجوماً على الحي اليهودي في صفد، بالتعاون مع أنصارها داخل المدينة، وفي نوفمبر من العام نفسه تعززت هذه المنظمة، بعدد من الثوريين الدروز الذين حاربوا الفرنسيين أبان الثورة السورية، وأصبحوا العمود الفقري لهذه الجماعة (حسنونة، 2001، ص35). وحاولت منظمة الكف الأخضر تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي (أبو النصر، 2015، ص43):

1. اتخاذ الكفاح المسلح وسيلة لإنهاء الوجود البريطاني والنفوذ اليهودي في فلسطين، ووقف أطماعهم خاصةً بعد أن أثبت العمل السياسي فشله.
2. وقف اضطهاد الفلسطينيين وخاصة المزارعين والعمال، والحفاظ على ممتلكاتهم وأراضيهم من الأطماع التوسعية وفرض الضرائب.
3. وقف الاعتداءات اليهودية على العرب، وتوسيع المستعمرات على حساب المدن والقرى الفلسطينية
4. تحقيق توازن القوى بخوض حرب العصابات ضد البريطانيين واليهود، في ظل عدم وجود قوة ردع عربية.

ثانياً: تجربة الشيخ عز الدين القسام الجهادية

تمثل تجربة الشيخ عز الدين القسام بداية تحول النضال الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني من العمل السياسي والعمل الشعبي، الكفاح المسلح بشكل حقيقي، وفق رؤية منهج وطني إسلامي.

وتعود جذور الحركة الجهادية التي أسسها الشيخ عز الدين القسام إلى سنة 1925، وهي حركة سرية جهادية، اتخذت الإسلام منهجاً، وكان شعارها " جهاد نصر أو استشهاد " وانتشرت في شمال فلسطين خصوصاً بين العمال والفلاحين، وأمكن لهم تنظيم 200 رجل، بالإضافة إلى 800 من الأنصار. وقامت سرّاً بالمشاركة في ثورة البراق، ثم نفذت بعض العمليات خلال النصف الأول من الثلاثينات، ولكنها أعلنت عن نفسها ونزلت إلى الميدان في نوفمبر عام 1935، واستشهد الشيخ القسام وأثنى من رفاقه في أول مواجهة مع الشرطة في أحرار يعبد في 1935/11/20، ولم تكن هذه نهاية الحركة، فقد تولى القيادة الشيخ فرحان السعدي، وكان لها دور رائد وعظيم في الثورة الكبرى عام 1936 (صالح، 2012، ص 51). وتمخض عن تجربة القسام مجموعة من النتائج والدروس، كان من أهمها ما يلي (حسن، 2001، 64:65):

1. كانت تجربة القسام بمثابة الدليل على فشل أساليب القيادة التقليدية، فقد أجبرت زعامة الحركة الوطنية، على إتباع سياسة أقل اعتدلاً إزاء البريطانيين.
2. أكدت التجربة على أهمية الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي لمواجهة الوجود البريطاني والصهيوني، وكشفت عن الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية وأحزابها، والتي كانت تراهن على حل سياسي للقضية الفلسطينية.

ثالثاً: الثورة الفلسطينية الكبرى 1936/1939

انحصر نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية الانتداب البريطاني في فلسطين على النشاط السياسي والدبلوماسي، رغم خطورة المشروع الصهيوني والتواطؤ البريطاني، لذلك لم تحقق صفوة الزعامة الفلسطينية إلا الشيء القليل من مساعيها السياسية والدبلوماسية المعتدلة، المتمثلة في تقديم العرائض، والشهادات، وإرسال الوفود، وعقد الاجتماعات العامة والمؤتمرات، وإصدار القرارات، فتلك المساعي التي بذلتها الزعامة المذكورة مع حكومة

الانتداب البريطاني لم تنتج عن شيء ملموس، لذلك تطورت الأمور والاحداث إلى التصعيد والثورة المسلحة.

وتعتبر الثورة الكبرى 1936م، من أعظم الثورات التي حدثت في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، وقد تفجرت في 15 نيسان 1936م، على يد مجموعة مسلحة بقيادة الشيخ فرحان السعدي بقتل اثنين من اليهود، ثم تفاعلت الأحداث بعد ذلك (صالح، 2012، ص 51). وشكلت أحداث نيسان 1936م ولادة حقيقية للأضراب وللثورة، ثم تطور الأمر وأخذ شكلاً مسلحاً عنيفاً في مطلع شهر أيار 1936، ولقد كان من المتفق عليه بين القادة السياسيين أن يتأخر إعلان الثورة المسلحة لبعض الوقت، وأن يتم التركيز على إبقاء الإضراب مستمراً، وإنجاحه بشكل يؤدي إلى بلوغ أهدافه، ولكن الظروف والأوضاع تطورت بصورة سريعة جعلت الثورة المسلحة أمراً لا مفر منه (جرار، 1992، ص 187).

وكان لإضراب عام 1936 مقدمات هامة أدت إلى قيامه، منها ازدياد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بشكل كبير في الفترة الواقعة بين سنتي 1931 إلى 1935م حيث وصل عدد المهاجرين نحو 160 ألف تقريباً في تلك الفترة، إلى جانب استمرار انتقال الأراضي العربية لليهود سواء عن طريق البيع من قبل لبنانيين وسوريين ذوي أملاك واسعة في فلسطين، أو عن طريق سلطات الانتداب التي كانت تقدم لليهود مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بمختلف الطرق والوسائل حيث بلغ عدد الدنمات المرسبة للحركة الصهيونية 667 ألف دنماً، ولعل مثل هذه الممارسات أدت إلى غضب الشعب الفلسطيني علي سلطات الاحتلال البريطاني، بالإضافة إلى دوافع أخرى ألهمت حماسة الشعب وخاصة استشهاد الشيخ عز الدين القسام (جبارة، 1998، ص 227).

ففي 15 نيسان عام 1936 قتل العرب ثلاثة يهود بين طولكرم ونابلس، وقتل اثنين من العرب في اليوم التالي، فأدت حوادث القتل هذه إلى اضطرابات في يافا وتل أبيب بعد أيام قليلة، وقد تلا تلك الحوادث مباشرة تشكيل اللجان الوطنية في جميع المدن العربية والقرى

الكبيرة، وفي 21 نيسان وجهت دعوة إلى زعماء الأحزاب العربية الخمسة، لإعلان الإضراب العام، وفي يوم 25 نيسان شكلوا الهيئة العربية العليا تحت رئاسة مفتي القدس الحاج "أمين الحسيني"، وقد قررت هذه اللجنة استمرار الإضراب إلى أن توقف الهجرة اليهودية (تاريخ فلسطين، 1956، ص 32:33). وكان التوتر بين العرب واليهود يزداد حدة باطراد منذ خريف عام 1935، وذلك نتيجة اعتراض الصهيونيين على إنشاء مؤسسات للحكم الذاتي، فضلاً عن استمرار الهجرة اليهودية وبيع الأراضي على نطاق واسع للحركة الصهيونية (الكياي، 1985، ص 262). وكانت أهداف ثورة 1936/1939م الاستراتيجية واضحة، وخاصة في إطارها السياسي الذي يهدف إلى منع الهجرة اليهودية، واجتثاث ركائز الحركة الصهيونية، وإيقاف انتقال أراضي العرب لليهود بصورة جذرية، وإقامة حكومة عربية وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي (حسونة، 2001، ص 83).

وقد تشكلت في فلسطين حركة الجهاد المقدس، وكان يرأسها عبد القادر الحسيني، وتلاحم إخوان القسام مع حركة الجهاد المقدس في اتحاد هدفه ضرب اليهود والإنجليز معاً (جبارة، 1998، ص 228). وقد وصلت الثورة ذروتها في صيف عام 1938م، ونجح الثوار في السيطرة على الريف الفلسطيني بالكامل، وتمكنوا من السيطرة على عدد من المدن لفترة محدودة، وانهارت السلطة المدنية البريطانية (صالح، 2012، ص 53). وكانت حصيلة الثورة طبقاً للأرقام الرسمية مقتل 16 شرطي بريطاني و22 جندياً فقط وإصابة 104 من رجال الشرطة و148 عسكرياً بجروح، يضاف إلى ذلك مقتل 80 يهودياً وجرح نحو 308 آخرين، أما فيما يتعلق بالعرب فإن الإحصاءات الرسمية تشير إلى استشهاد 145 رجلاً وإصابة 804 آخرين بجروح، ولكن هذه الإحصاءات مبنية على الوفيات المؤكدة والجرحى الذين تم علاجهم في المستشفيات، أما لجنة بل فقد قدرت القتلى العرب بنحو 1000 قتيل معظمهم قتل في أثناء المعارك، وأعلنت الوكالة اليهودية أن العرب قد أتلّفوا 80000 شجرة من الحمضيات،

و62000 شجرة أشمار أخرى، و64 شجرة من أشجار الغابات، و16500 دونماً من المحصولات الزراعية التابعة كلها لليهود (الكياي، 1985، ص277).

وردًا على الثورة مارس الانجليز أقصى الأساليب الوحشية لقمع الثورة والقضاء على الإضراب، ولكنهم فشلوا، فلجأوا إلى الاستعانة بأساليب الدهاء السياسي من خلال دفع حكام الأنظمة العربية القائمة آنذاك في السعودية والعراق والأردن، لممارسة ضغوط على رجال الحركة الوطنية، لدفعهم إلى وقف الإضراب، وحقق دماء المسلمين، والاستجابة لدعوة حكومة صاحب الجلالة البريطانية والثقة بنواياها الحسنة (الأسطل، 2000، ص 263). وتعتبر ثورة 1936م من أنجح الثورات التي خاضها الشعب الفلسطيني على مدار تاريخ نضاله الوطني، حيث جمعت هذه الثورة ما بين النضال السلمي والعمل العسكري من خلال الجمع ما بين الأضراب التجاري والاقتصادي، والعمليات العسكرية التي كانت تستهدف القوات البريطانية والحركة الصهيونية في فلسطين، حيث استطاعت هذه الثورة ضرب اقتصاد الحركة الصهيونية من جانب، والتأثير على الموقف السياسي للحكومة البريطانية من جانب آخر، من خلال إصدار الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض عام 1939 الذي عدلت فيه الحكومة البريطانية من توجهاتها نحو إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

حيث تشير المادة الرابعة إلى عبارة وطن قومي يهودي، فنقول "بأن واضعي صك الانتداب الذي أدمج فيه تصريح بلفور، لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية خلافاً لإرادة العرب سكان البلاد"، ولذلك، فإن حكومة جلالتة تعلن الآن بعبارات لا لبس فيها ولا إبهام أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية. أما المادة الخامسة فنقتبس فقرة من الكتاب الأبيض الصادر عام 1922 حول مفهوم الوطن القومي اليهودي، فنقول المادة "بأن الحكومة البريطانية تتمسك بذلك التفسير الذي يعتبر اليهود في فلسطين طائفة لها في الحقيقة مميزات قومية، غير أن ما قصد بترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالاً "

رابعاً: المعارك والموجهات العسكرية قبل النكبة

لم يكن يمر أسبوع لم تقع فيه معركة كبرى بين أبناء الشعب الفلسطيني والقوات البريطانية، التي كانت تحشد لها السلطات البريطانية عدداً كبيراً من القوات، مزودة بالطائرات والدبابات والمصفحات الخفيفة والثقيلة، وفي المقابل كان يحشد المئات من المجاهدين والمناضلين، الذين يبدون أروع صور البسالة والفداء دون مبالاة بعدد العدو، أو فقدان التكافؤ فيما بينهم، وكانت الطريقة التي سار عليها المجاهدون هي طريقة الكر والفر، وكان البدء منهم دائماً، حيث كانوا يهاجموا الدوريات ومراكز الشرطة والمستوطنات اليهودية والمعسكرات والمطارات والمحطات، فتسارع القوات إلى حشد قواتها وتطويق المنطقة التي وقعت فيها المعركة (دروزة، 1984، ص 195). وكانت هناك مجموعة من المعارك التي وقعت بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال البريطاني والعصابات الصهيونية خلال فترة الاحتلال البريطاني على فلسطين، كانت أهمها ما يلي:

1. معركة نور شمس 1936/6/21م

تصدى خمسون مناضلاً وبعض المتطوعين بقيادة " عبد الرحيم الحاج محمد " من القرى لقاافلة يهودية ومعها قوة حماية بريطانية واستطاعوا تدمير 6 عربات يهودية والقوة البريطانية، كما تصدوا لقوة أخرى أرسلت من نابلس، وتدخلت الطائرات البريطانية بالمعركة التي استمرت سبع ساعات، وأعلن الثوار عن استشهاد ثلاثة منهم، ومقتل خمسين جندي بريطاني وتدمير ثلاث مصفحات (السحار، 2008، ص 191).

2. معركة الفند قومية

وقعت المعركة بتاريخ 1936/6/30م، وتعتبر من أهم معارك الثورة الفلسطينية عام 1936، بقيادة البطلين المجاهدين "فرحان السعدي"، والشيخ "عطية عوض"، حيث تمكنت مجموعة مكونة من 100 من المجاهدين، على طريق جنين نابلس قرب قرية الفند قومية، من مهاجمة قافلة عسكرية بريطانية، أوقعت فيها أكثر من 30 قتيلاً، وتدمير مدرعة واستشهد

خلالها ثلاثة من الثوار، وغادر الشيخ السعدي إلى شرق الأردن على أثر هذه العملية لجمع السلاح والمال لدعم الثورة (جرار، 1992 ص 206:205).

3. معركة بلعا

وقعت المعركة على الطريق بين نابلس وطولكرم بقيادة فوزي القاوقجي في تاريخ 1936/9/3، وكان قد قسم القاوقجي قواته إلى ثلاثة مجموعات للتصدي لقوافل القوات البريطانية، فقد بدأت المعركة في الثامنة صباحاً، حيث أطلق رجال الكمين النار على 20 سيارة قادمة من حيفا، وحدثت مطاردة بين الانجليز والمقاتلين العرب، وفتحت الكمائن الأخرى النار على الانجليز، ووصلت إلى مكان المعركة قوات مدفعية ومدركات، وتسع طائرات، واستمرت المعركة حوالي 12 ساعة، وفي نهاية المعركة اعترف قائد القوات البريطانية "بيرز" بمقتل ضابطين وجرح ثلاثة آخرين، ومقتل 14 مقاتلاً عربياً، وتوضح هذه المعركة مدى التخطيط والمفاجأة التي أريكت القوات الانجليزية، وعلى أثر تلك المعركة تم عزل "بيرز" وتعيين "ديل" مكانه (السحار، 2008، ص 192).

4. معركة صانور الأولى

تقع قرية صانور في منتصف الطريق تقريباً بين نابلس وجنين، وهي قائمة على تلة مرتفعة، وتشرف على سهل واسع وتحيط بها الجبال من كل جانب، وفي أوائل شهر تموز وقعت معركة صانور الأولى، حيث تجمع عدد من شباب قرية صانور وقرية صير وبعض القرى المجاورة، وتوجهوا إلى منطقة "بيت ياروب"، تحت قيادة الحاج حسين، وكمنوا في التلال المشرفة على الشارع العام، بانتظار قافلة عسكرية بريطانية ستمر من الطريق، وعندما مرت القافلة انهال عليها المجاهدون بالرصاص، واستمرت المعركة ست ساعات تقريباً، واستشهد في المعركة اثنين من المجاهدين، ولم تعلن القوات البريطانية عن خسائرها (جرار، 1992، ص 213).

5. معركة اليامون

قام الشيخ عطية أحد أتباع القسام في 1938/3/3م، ومعه أربعة فصائل عسكرية بتطويق مدينة جنين من جميع الجهات، والإغارة على مراكز الشرطة والجيش بالمدينة واستولوا على ما فيها من بنادق وذخيرة، ومهاجمة فصيل بريطاني متحرك على طريق نابلس - جنين، والانسحاب إلى الجبال، وقامت القوات البريطانية على أثر ذلك بتمشيط المنطقة بقوة كبيرة من القوات البريطانية مع إسناد من الطائرات، واستمرت المعركة من العاشرة صباحاً حتى حلول الظلام، واستطاع الثوار فتح ثغرة في الطوق والانسحاب منها، واشترك في المعركة 300 جندي بريطاني و9 طائرات، وادعى الانجليز أنهم قتلوا 60 مناضلاً وأسروا 16 آخرين، أما الثوار فقد اعترفوا باستشهاد تسعة من بينهم الشيخ عطية، وثلاثين من النجدة، وجرح عدداً كبيراً، ومقتل 70 جندي بريطاني في جبهة طولها كيلو متر، قاتل فيها الثوار قتالاً عنيفاً (السحر، 2008، ص 195).

خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين تنوعت أشكال وأساليب المقاومة الفلسطينية للاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني، فقد تنوعت أشكال وأساليب المقاومة الفلسطينية، واتخذت أشكالاً وأساليباً عديدة، منها المؤتمرات الوطنية الراضية للاحتلال والهجرات اليهودية، والهبات والثورات الشعبية والإضراب ورفض التعامل مع حكومة الاحتلال البريطاني، بالإضافة إلى المعارك العسكرية والثورات المسلحة.

وقد تصاعدت المقاومة الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني حسب تطور الأوضاع السياسية، وزيادة الهجرات اليهودية والتنكر البريطاني للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، من المسيرات والثورات والهبات، والاعتصامات الشعبية إلى المقاومة المسلحة والجهاد المقدس، من خلال تشكيل عدة خلايا ومجموعات تحمل السلاح في مواجهة السياسة البريطانية، والمشروع الصهيوني في فلسطين وبناء وطن قومي.

ورغم أن النضال الوطني الفلسطيني قد شابته في هذه المرحلة الكثير من علامات الضعف والوهن بسبب كثرة الخلافات السياسية والشخصية بين قادة الحركة الوطنية الفلسطينية في ذلك الوقت، وفشلهم في التصدي للمخطط البريطاني والصهيوني، إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الوطني الكبير على المستوى السياسي والعسكري الذي قامت به الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني رغم كل الصعوبات والخلافات وقلة الإمكانيات، فخلال تلك الفترة سطر الشعب الفلسطيني العديد من الملاحم البطولية ضد القوات البريطانية والعصابات الصهيونية رغم قلة الإمكانيات، وعدم وجود حكومة وطنية تعمل على تنظيم الشعب الفلسطيني، مع بروز الخلافات العائلية والجهوية التي ساهمت في تقليل قدرة الفلسطينيين في تلك الفترة الحرجة من القيام بدورهم الوطني في مواجهة المؤامرة الدولية.

لقد عمل الشعب الفلسطيني خلال الفترة من إعلان الانتداب وحتى قرار التقسم كل ما في وسعة لمواجهة المؤامرة الدولية التي تستهدف قلعة من أرضه لصالح إقامة وطني قومي لليهود في فلسطين لكن كان الظروف الدولية والعربية أكبر من قدرة الشعب الفلسطيني البسيطة على مواجهة هذا التحدي الوجودي، فجاءت النكبة عام 1948 لكي تشتت الشعب الفلسطيني في بقاع الأرض، رغم ذلك ظل الشعب الفلسطيني متمسك بأرضه ووطنه، وواصل الكفاح والنضال رغم صعوبة الأوضاع، واثبت للعالم أن القضية الفلسطينية سوف تظل حاضرة.

تجربة المقاومة الفلسطينية بعد قرار التقسيم رقم (181)

خلال الفترة ما بين 1939 - 1945م وقعت الحرب العالمية الثانية، ودخل الفلسطينيون تلك الفترة وقد أنهكت قواهم وتشتتت قيادتهم السياسية بسبب الثورة، فقد اضطر الحاج أمين الحسيني أن يهرب إلى العراق في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1939، وتميزت هذه الفترة التي أعقبت الثورة الفلسطينية الكبرى وحتى صدور قرار التقسيم عام 1947م، بكثرة المبادرات الدولية ولجان التوفيق، كمبادرة من بريطانيا للخروج من المأزق الذي وصلت إليه الأمور الأمنية والسياسية في فلسطين، خاصة بعد سعي بريطانيا للانسحاب من فلسطين، وترك الأوضاع المشتعلة في فلسطين على حالها بدون إيجاد تسوية عادلة، لذلك سارعت بريطانيا رفع ملف القضية الفلسطينية للأمم المتحدة المنظمة، بهدف التخلص من الأزمة التي أحدثتها سياساتها في فلسطين.

المحور الأول: قرار التقسيم رقم 181 وإعلان الحرب

جاء قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، لكي ينهي آخر فصول المؤامرة الدولية على فلسطين من خلال صدور القرار الأممي الذي يقسم أراضي دولة فلسطين، إلى دولتين عربية ويهودية، ويعطي الدولة اليهودية الأفضلية في المساحة والأماكن الجغرافية.

أولاً: قرار التقسيم 181

بعد أن أنهت بريطانيا مهمتها في فلسطين على أكمل وجه، وفق وعد بلفور وصك الانتداب، من خلال تشجيع الهجرة الصهيونية بمختلف الطرق والوسائل، وتمليك الأرض لليهود وتدريبهم على السلاح والسماح لهم بتربيته، ومساعدتهم في إقامة المشاريع، ومنحهم مجموعة من الامتيازات، في حين حرمت العرب سكان فلسطين الأصليين من كل ذلك.

فقد تذرعت بريطانيا بأن زمام الأمور قد أفلت من يدها، وذلك بعد انقضاء ثلاثين عاماً كدولة منتدبة على فلسطين، حيث وجهت وزارة الخارجية البريطانية رسالة إلى هيئة الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 1947/4/2م، طالبت فيها إحالة القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة لتتدبر الأمور، واجتمعت الهيئة العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 1947/4/28م، وقررت إرسال لجنة United Nations Special Commission on Palestine واختصارها (N.S.C.O.P.U). وذلك لتحقيق في جميع الشؤون المتعلقة بالمسألة الفلسطينية، وتقديم المقترحات التي تراها ملائمة لحل هذه المسألة (جبارة، 1998، ص277).

وانعقدت الدورة الخاصة بالجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 أبريل 1947م، بحضور الهيئة العربية العليا ممثلةً للشعب الفلسطيني والوكالة اليهودية ممثلةً لليهود في فلسطين، وقررت الجمعية العامة تكليف لجنة تحقيق دولية لدراسة الأوضاع في فلسطين، ورفع تقرير للجمعية العامة لدراسته، واتخاذ القرارات اللازمة على ضوءه (النتشة، آخرون، 1991، ص71). وقد وصلت اللجنة إلى فلسطين بتاريخ 1947/6/17م، بعد أن طافت في أوروبا وأماكن أخرى في العالم، وكانت اللجنة مؤلفة من ممثلين عن "أستراليا، وكندا، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، وغواتيمالا، والهند، وهولندا، وإيران، وبيرو، والسويد وأوروغواي"، حيث رفض الفلسطينيون مقابلتها، لأنها لم تضع في مخططاتها الاستقلال التام لفلسطين، وأن هدفها هو دراسة المشكلة الفلسطينية ووضع حلول لها (جبارة، 1998، ص277). وقدمت اللجنة تقريرها بعد أن انتهت من أعمالها، وكان تقريرها مخيباً لآمال العرب، ومتحيزاً للحركة الصهيونية، وقد طالب التقرير تقسيم فلسطين إلى قسمين يقام على قسم دولة للعرب ويقام على القسم الثاني دولة لليهود (النتشة، آخرون، 1991، ص71).

وقد أوصى مشروع القرار 181 الدولة المنتدبة وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين "بتبني مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي " وارتأى هذا المشروع أن تقوم بعد انتهاء الانتداب،

دولة عربية مستقلة ودولة يهودية مستقلة مع حدود منصوص عليها، واستثنى القدس وضواحيها من أراضي الدولتين المقترحتين، على أن تصبح مدينة القدس كياناً منفصلاً، تديره الأمم المتحدة، تحت مظلة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، كما ارتأى المشروع أن ينظر "بعين العطف" في حينه "إلى ضم الدولتين إلى الأمم المتحدة (بن طلال، 1981، ص 35). وبناءً على ذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المشؤوم رقم (181). في 29/11/1947م، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وحاز القرار على أغلبية الثلثين بضغط أمريكي ودعم روسي قوي، وأعطى القرار 54,7% من أرض فلسطين للدولة اليهودية (14400 كم²). و 44,8% للدولة العربية (11780 كم²). ونحو 0,5% لمنطقة القدس" التي وضعت تحت الوصاية الدولية " ولم تكن القوى الكبرى تملك أغلبية الثلثين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقرر رئيس الجمعية مندوب البرازيل تأجيل الجلسة، وقام اليهود والأمريكان بحملة محمومة بمختلف الوسائل نجحت في زيادة الأصوات المؤيدة لقرار التقسيم (صالح، 2012، ص 59).

وبعد صدور قرار لجنة التحقيق الدولية عن خطة تقسم فلسطين، أسرعَت اللجنة السياسية للجامعة العربية بالرد عليه، وتم عقد مؤتمر عربي في مدينة صوفر في لبنان بتاريخ 16/9/1947م، وقررت الدول العربية إرسال مذكرة احتجاج إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإلى الأمم المتحدة، وذكرت الدول العربية إن أي قرار يتخذ بشأن فلسطين لا ينص على قيام دولة عربية مستقلة فيها، فإن ذلك سوف يؤدي إلى حدوث اضطرابات في منطقة الشرق الأوسط (جبارة، 1998، ص 279). وأعلنت بريطانيا أنها ستسحب من في فلسطين في 15/5/1948م، وأنها ستتخلى عن مسؤولية الانتداب على فلسطين بعد صدور قرار التقسيم رقم 181، وكانت المعارك الضارية قد نشبت بين العرب بسلاحهم التقليدي واليهود بأسلحتهم الحديثة وتدريبهم القوي، وفي 14/5/1948م غادر المندوب السامي البريطاني فلسطين وانتهى الانتداب البريطاني رسمياً على فلسطين، وفي اليوم نفسه أعلن بن غوريون

من تل أبيب قيام "دولة إسرائيل" وألف حكومة مؤقتة، وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وعدد كبير من الدول الغربية إلى الاعتراف بها (النتشة، وآخرون، 1991، ص 74:73).

ثانيًا: حرب عام 1948

تعتبر حرب 1948م، بداية تشريد الشعب الفلسطيني عن أرضه ووطنه الأصلي، فيما أصبح يعرف بمصطلح "النكبة" والتي تعتبر بمثابة نهاية فصل طويل من الصراع بين العرب واليهود بشأن امتلاك فلسطين، الأمر الذي يعني دخول الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة من الكفاح والنضال السياسي والعسكري، من أجل استعادة حقوقه التاريخية والسياسية والدينية في أرض فلسطين.

فبعد دراسة خطة التقسيم قرر العرب المجتمعون رفض قبول قرار التقسيم ومحاربهته، ومساعدة الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً، ثم قرر مجلس الجامعة حشد الجيوش العربية، على حدود فلسطين وعدم تقدمها إلا إذا وصلت إلى اليهود مساعدات عسكرية أولاً، وإذا تعرض شعب فلسطين للخطر ثانيًا، واتخذ العسكريون العرب قراراً بضرورة مساعدة الفلسطينيين عسكرياً بتقديم الخبراء والأسلحة والمتطوعين العرب، وقد احتجت بريطانيا على هذا القرار، فألغى العرب قرارهم هذا (جبارة، 1998، ص 280). وعقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية عدة اجتماعات وذلك للتخطيط لإيجاد عمل لدخول الجيوش العربية إلى فلسطين، ولكن قبل دخول الجيوش العربية النظامية دخل المتطوعون فلسطين، وقد أشرفت الجامعة العربية على ذلك، وشكلت فرق جهادية للدفاع عن فلسطين كان أهمها ما يلي: (جبارة، 1998، ص 285:284)

1. جيش الإنقاذ

كان أول عمل قامت به اللجنة العسكرية التابعة للجامعة العربية أن نادت بتطوع الشباب العربي للانخراط بجيش التحرير وأسمته (جيش الإنقاذ). وكان تحت قيادة طه الهاشمي وإسماعيل صفوت وفوزي القاوقجي، وقسم هذا الجيش إلى الأفواج التالية:

- فوج اليرموك الأول: قائده محمد صفا، (سوري الجنسية). مهمته كانت في جنين وبيسان.

- فوج اليرموك الثاني: قائده أديب الشيشكلي، (سوري الجنسية). وكانت وجهته صفد وعكا والناصرة.

- فوج اليرموك الثالث: قائده عبد الحميد الراوي، (عراقي الجنسية). وكانت مهمته رام الله والقدس.

- فوج القادسية: قائده مهدي صالح العاني، عراقي الجنسية، وكانت وجهته رام الله وباب الواد وأصبح يتبع القاوقجي.

- فوج حطين: قائده مدلول عباسي، (عراقي الجنسية). وكانت مهمته في نابلس وطولكرم.

- فوج أجنادين قائده الرئيسي ميشيل العيسى (فلسطيني الجنسية) وكانت مهمته يافا.

- فوج العراق: قائده المقدم عادل نجم الدين، (عراقي الجنسية). وكانت مهمته أيضًا في يافا.

-فوج الدروز: قائده شكيب عبد الوهاب(درزي) وكانت مهمته في الجليل وشفأ عمرو، وقد جاء هؤلاء المتطوعون من مختلف الدول العربية المجاورة ومن المناطق الإسلامية الأخرى، وهدفهم الدفاع عن فلسطين، والاستشهاد في سبيل الله، وقد انضم كثير من الفلسطينيين إلى هؤلاء المتطوعين العرب.

2. جمعية إنقاذ فلسطين

تشكلت جمعية إنقاذ فلسطين من بين قيادات في الجيش العراقي بتاريخ 1947/12/7م، وكانت تضم مجموعة من ضباط الأركان العراقيين والمتطوعين، حيث بلغ عدد المتطوعين فيها حوالي 15 ألف شخصاً شكلوا عدة أفواج وأعطوها أسماء تاريخية، مثل القادسية والحسين وغيرها، وقد وافقت عليها وزارة الخارجية في بغداد وانضم أعضاؤها للجنة العسكرية بدمشق، لكن ألغيت هذه الجمعية لنشاطها القوي، وقامت الحكومة العراقية بتشكيل جمعية بديله عنها أسمتها الجبهة المتحدة لإنقاذ فلسطين (جبارة، 1998، ص286). وبعد قرار التقسيم وقعت العديد من المعارك بين القوات العربية والعصابات الصهيونية، فكانت معركة باب الواد عام 1948م، في مدينة القدس، حيث كان الهدف منها إحكام السيطرة على مدينة القدس من خلال الاحتفاظ بقرية باب الواد التي كانت تشكل ممراً هاماً للقدس، فمن أجل السيطرة على هذه القرية، ووقعت العديد من العمليات العسكرية بين المقاتلين العرب وقوات الخاصة الصهيونية، عند مرور القوافل الصهيونية، حيث تكبد العدو الصهيوني في عمليات باب الواد خسائر فادحة وقاسية بلغت 47 قتيلاً و15 جريحاً في الفترة الواقعة ما بين 1-22 مارس 1948م، و300 قتيل بينهم قائد القوة الصهيونية المهاجمة، وخلال الفترة الواقعة ما بين 10-13 مايو 1948م، 266 قتيلاً و500 جريح وستة أسرى في 25 أيار مايو، لقد خسرت القوات الصهيونية في معارك باب الواد ضعف ما خسرت في جميع أنحاء فلسطين، كما صرح بذلك (بن غوريون) في الكنيست في 11 يونيو 1949م (أبو قاسم، 2009، ص9:10).

تعرضت فلسطين وشعبها لمؤامرة دولية شاركت فيها كل القوى الدولية الكبرى بداية من بريطانيا العظمى التي أصدرت وعد بلفور وضمنته في صك الانتداب البريطاني علي فلسطين، وعملت من خلال انتدابها علي فلسطين تسهيل عمليات الهجرة اليهودية المنظمة لفلسطين، وسهلت لليهود الحصول على الأراضي وإقامة المشاريع الاقتصادية فيها بهدف ضمان قيام وطن قومي لليهود فيها يخالف كل الحقائق التاريخية والحضارية، وكان للولايات

المتحدة الأمريكية دورًا كبيرًا في ضمان تمرير قرار التقسيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال الضغط والابتزاز السياسي لكثير من الدول وسفرائها، ويتضح أيضًا أن المقاومة الفلسطينية والمتطوعين العرب والمسلمين قد ساهموا في الدفاع عن فلسطين على قدر الإمكان، وأن الدول العربية لم تقم بجهد حقيقي في الدفاع عن فلسطين، الأمر الذي نتج عنه تشريد الشعب الفلسطيني وسيطرة الجماعات اليهودية على أكثر من الأراضي التي منحها لها قرار التقسيم.

المحور الثاني: تجربة كتائب الفدائيين وحركة القوميين العرب

على الرغم من صعوبة المرحلة التي أعقبت نكبة عام 1948 والتي نتج عنها تشتت الشعب الفلسطيني وتحطم قواه الاجتماعية والسياسية إلا أن الشعب الفلسطيني حاول سريعاً تجميع قواه والعودة إلى مواجهة الاحتلال الإسرائيلي سريعاً، من خلال كتائب الفدائيين وحركة القوميين العرب، التي عملت على عدم تمكين الاحتلال الإسرائيلي من كامل السيطرة على الأرض الفلسطينية، حيث عملت على إشغال قوات الاحتلال بالعديد من العمليات النوعية.

أولاً: تجربة كتائب الفدائيين (مجموعات مصطفى حافظ)

بعد قيام ثورة يوليو 1952م في مصر وصل إلى قطاع غزة ضابط مصري شاب، هو "الرائد مصطفى حافظ"، لكي يتولى مهمة مكتب المخابرات والاستطلاع خلف خطوط العدو في الأراضي المحتلة من فلسطين، وقام "مصطفى حافظ" بنشاط مكثف وملحوظ لتجهيز المتطوعين وتدريبهم، حيث تم إعداد العشرات منهم للقتال خلال أشهر معدودة، وكان معظم المتطوعين من ثوار الثورة الفلسطينية الكبرى التي وقعت 1936 والمقاتلين في حرب 1948م، حيث كانت لهم الدراية الكافية بمسالك الطرق للوصول إلى الأهداف الحيوية للعدو الإسرائيلي (أبو قاسم، 2009، ص 40). وكانت نواة القوة الفدائية الجديدة المعروفة شعبياً "الفدائيين" مجموعة من الفلسطينيين الذين استخدمتهم الاستخبارات العسكرية المصرية في

تنفيذ عمليات استطلاع غير مسلحة داخل إسرائيل منذ العام 1949م، فقد تسارعت عملية تجنيد الفدائيين، وجرى التدريب الأساسي لعناصر " الفدائيين " في غزة، واستكمل بتدريب متقدم في معسكرات الحرس الوطني في مصر (مقابلة: عبد الله الأفرنجي، 2015/11/29).

وتمت تسمية عدد من الضباط النظاميين ومن ضباط الصف من الجيش المصري كي تتولي قيادة " الفدائيين، وقد تم تحول الفدائيين إلى الكتيبة 141، وبعد تأليف الكتيبة 141، تصاعدت العمليات الفدائية تصاعداً كبيراً، فأحصى الجيش الإسرائيلي 180 هجوماً (إطلاق نار، زرع ألغام، نصب كمائن) وقد توصلت إسرائيل إلى استنتاج أنها على وشك هجوم وشيك، في ضوء صفقة السلاح المصرية - التشيكية (صايغ، 2002، ص121). ولقد اتخذ العمل الفدائي في تلك الفترة المرحلة الهامة أشكلاً متعددة، ففي بعض الأحيان كان الانطلاق يتم جماعياً، وأحياناً أخرى في شكل ضربات متفرقة، وأحياناً كان يتم دخول فدائيين إلى الأرض المحتلة لمجرد الاستطلاع على مواقع العدو، وقد اعترفت إسرائيل في مناسبات عديدة بخطورة الأعمال الفدائية على إسرائيل، وبلغ الأمر حد الشكوى لمجلس الأمن الدولي، ومن جهة أخرى استطاعت أعمال الفدائيين أن تشكل خطراً كبيراً على الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في النقب، وأصبحت قضية العمل الفدائي إحدى قضايا إسرائيل اليومية، وردت إسرائيل على هذه العمليات الفدائية بشن العديد من الغارات الجوية على مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، التي أوقعت العديد من الشهداء والجرحى.

وخلال السنوات الأولى أدت العمليات الفدائية المنطلقة من قطاع غزة إلى سقوط عدد من الإسرائيليين، ففي عام 1951م، قتل 26 مستوطن إسرائيلي، وفي 1952م، قتل 48، وفي عام 1953م، قتل 38، وفي عام 1954م قتل 50 إسرائيلي، وبذلك يكون قد قتل 162 مستوطن إسرائيلي خلال أربع سنوات، بمعدل 40-41 قتيلاً سنوياً، هذا في مقابل 500 شهيد من المتسللين والفدائيين سنوياً (السنوار، 2003، ص33). وقد استشهد "مصطفى حافظ"

يوم 1956/7/11م، نتيجة انفجار طرد ملغوم أرسلته المخابرات الإسرائيلية عن طريق عميل مزدوج (صالح، 2012، ص76).

ثانياً: تجربة حركة القوميين العرب (كتائب الفداء العربي)

أسس جورج حبش وهاني الهندي مع آخرون "كتائب الفداء العربي" في آذار/مارس 1949م، بهدف الانتقام لهزيمة 1948م في فلسطين وخلال هذه الفترة تمكن جورج حبش وبعض أنصاره من الفوز في انتخابات اللجنة التنفيذية لجمعية العروة الوثقى في الجامعة الأمريكية في بيروت، وكانت قد تأسست كجمعية أدبية في أوائل الثلاثينات، ثم تحولت إلى سياسية قومية، واقترح على أعضاء اللجنة التنفيذية إنشاء منظمة قومية سرية فأنشأوا حركة القوميين العرب عام 1951م (عدوان، 2010، ص 19).

وتُعتبر حركة القوميين العرب من أهم المنظمات الحزبية العربية، التي تميزت عن نظائرها على الصعيد الفكري والأهداف السياسية، حيث استحوذت القضية الفلسطينية على النصيب الأكبر من فكر وممارسة الحركة (الفقعاوي، 2011، ص31). وأنشأت حركة القوميين العرب بعد ذلك هيئة مقاومة الصلح مع "إسرائيل" وكانت الخطوة التالية في النشاط الجماهيري بعد (العروة الوثقى وكتائب الفداء العربي). والتي حددت مهمتها في مسألة الصراع مع العدو الصهيوني كمسألة مركزية من خلال نشر مجلة جماهيرية تناضل ضد الاعتراف بالعدو والصلح معه، وضد توطين أو إسكان اللاجئين الفلسطينيين وتدعو إلى التمسك بعودتهم لوطنهم (مصطفي، 2000، ص217). وتعتبر كتائب الفداء العربي منظمة سرية شبة عسكرية تابعة لحركة القوميين العرب، نذرت نفسها لتحرير فلسطين، وامتلك أعضاؤها فكرة الثأر والانتقام (أبو عمرو، 1987، ص128).

أعلنت حركة القوميين العرب عن أولى عملياتها العسكرية داخل فلسطين المحتلة، وذلك عبر منظمة "أبطال العودة" الفدائية الممولة والمدرّبة من قبل جيش التحرير الفلسطيني، ودعت الحركة منظمة التحرير إلى تبني العمل الفدائي ودعمه، وباعتبارها الجهة الفلسطينية

الوحيدة القادرة على الاضطلاع بهذا الدور (ابراش، 1987، ص 1969). وكان الكفاح المسلح وشعار الثأر هما الحلم الذي ظل يراود الحركة خلال منهجها المركزي منذ نشأتها، ولذلك جندت طاقاتها وجهودها للحفاظ على القضية الفلسطينية، وأسهمت نشرات الثأر والرأي والوحدة والحرية، والكتب والكراسات التي كانت تصدر عن حركة القوميين العرب في بلورة الشعور القومي، فالعمل في دائرة الكفاح المسلح والعمل في مجال النضال السياسي كانا يسيران في خطين متكاملين، وكانت الكلمة الداعية والمقالة السياسية تعانق البندقية وتتقدم عليها مرات، وكانت حركة القوميين العرب تزداد انتشارًا إلى جانب انتشار الأفكار الناصرية في الأقطار العربية (شلاش، 2004، ص 249).

رغم النكبة والتشتت والمؤامرة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني بعد قرار التقسيم رقم 181 وطرده من أرضه ووطنه، إلا أن الشعب الفلسطيني حاول تنظيم نفسه في مجموعات عسكرية صغيرة، بهدف مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، تمثلت في مجموعات الفدائيين تحت قيادة الاستخبارات العسكرية المصرية بقيادة الضابط "مصطفى حافظ" التي نفذت العديد من العمليات الفدائية ضد المصالح والأهداف الإسرائيلية التي كان لها أثر كبير على ضرب الأمن والاستقرار في الكيان الإسرائيلي الجديد، وبالإضافة إلى دور مجموعات الفداء العربي التابعة لحركة القوميين العرب، حيث كانت سباقة في الكفاح المسلح ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي بعد النكبة، وكانت تنطلق من أفكار قومية عربية والتي نفذت العديد من العمليات المسلحة.

خاتمة الفصل

تعرض الشعب الفلسطيني لمؤامرة دولية كبرى هدفت إلى محو هويته الوطنية وابعاده عن أرضه وإقامة وطن قومي للمهاجرين اليهود في فلسطين، وقد حاول الشعب الفلسطيني بكل قواه التصدي لهذه المؤامرة لكن كثرة الخلافات السياسية والعائلية ساهمت في بعثرة الجهود الوطنية في ظل هول المؤامرة الدولية. فلم يدخر الشعب العربي الفلسطيني جهداً في مقاومة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين، فقد مارس كل أشكال وأساليب المقاومة في سبيل الدفاع عن أرضه وحقوقه المهددة بالخطر بسبب وعد بلفور المشؤوم والهجرة اليهودية لفلسطين. اتخذت المقاومة الفلسطينية في البداية الطابع الشعبي السلمي، ومن ثم انتقلت للعمل العسكري بعد فشل الجهود السلمية في تغيير السياسة الرسمية البريطانية، وأن المؤامرة الدولية على فلسطين قد أحكمت من خلال قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وأن بريطانيا العظمى تتحمل المسؤولية المباشرة والكاملة عن نكبة الشعب الفلسطيني وتشريده من أرضه ومعاناته المستمرة منذ 1917 وحتى الوقت الراهن.

كما أن الأنظمة العربية تتحمل الموجودة في ذلك الوقت جزء من المسؤولية السياسية والأخلاقية عن ضياع فلسطين وتشريد شعبها، رغم محاولاتهم التظاهر بالدفاع عن فلسطين من خلال إرسال بعض القوات في عام 1948م، ومن جهة أخرى تركت حرب 1948 الشعب الفلسطيني بدون قيادة سياسية، ورغم ذلك ظهرت بعض المجموعات الفلسطينية الفدائية خلال الفترة من 1948 - 1965 مثل "مجموعات مصطفى حافظ"، كتائب الفداء العربي" التي حاولت العمل على عدم تمكن المشروع الصهيوني من الاستقرار، من خلال القيام بعمليات تسلل للأراضي المحتلة عام 1948 والقيام بعملية عسكرية، من زرع ألغام، ونسف مباني، وإقامة كمائن، نتج عنها قتل العديد من الجنود والمستوطنين اليهود، وتكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر فادحة.

الفصل الثاني:

تجربة المقاومة والعمل السياسي لدى منظمة التحرير وفصائلها الكبرى

لا يختلف تصور الفكر السياسي الوطني الفلسطيني العام للصراع الدائر في المنطقة العربية - من المنظور الاستراتيجي الشمولي - عن التصور القومي العربي، باعتبار الصراع هو صراع وجود بين الأمة العربية والمشروع الصهيوني الإسرائيلي في المنطقة، ورغم ذلك نجد في الفكر السياسي الفلسطيني ثلاث تيارات رئيسية، يمتلك كل منها تصوره الخاص للصراع في إطار التصور العام:

التيار الأول: هو التيار القومي وتمثله منظمة الصاعقة وجبهة التحرير العربية، وهذا التيار يمثل امتداداً للفكر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الساحة الفلسطينية.

التيار الثاني: وهو التيار الوطني الفلسطيني، والذي تمثله تحديداً حركة فتح، وقد بنى تصوراتاه باعتبار المرحلة مرحلة تحرر وطني، ونأى بنفسه عن الخوض في متاهات الصراعات المذهبية أو الحزبية، وأعطى الأولوية للنضال الوطني الفلسطيني، دون أن يقطع صلته بالنضال القومي العربي.

والتيار الثالث: ويمثل وجهة النظر الماركسية اللينينة، ويجسده في الساحة الفلسطينية على الخصوص الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ورغم أن هذا التيار يعتبر أن المرحلة مرحلة تحرر وطني، إلا أنه يثير قضايا الصراع الطبقي والمجتمعي ويرفض الفصل بين قضايا النضال الفلسطيني وقضايا النضال التحرري العربي.

بالإضافة إلى التيار الديني، والذي يعتبر التيار الرابع من تيارات الفكر السياسي الفلسطيني، والذي لا ينظر إلى الصراع كصراع سياسي أو عسكري وحسب، وإنما كصراع

حضاري بكل معنى الكلمة، صراع بين المسلمين واليهود، وهو من وجهة نظر هذا التيار امتداد للحروب الدينية والغزوات الصليبية، ويرى أصحاب هذا التيار أن الصراع أُلقي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ويمثله في الساحة الفلسطينية، كل من حركتي حماس والجهاد الاسلامي.

ستعرض الدراسة في هذا الفصل تجربة العمل المقاوم لدى منظمة التحرير الفلسطينية، وفصائلها اليسارية والقومية، لبيان عوامل الاتفاق والاختلاف في تجربة المقاومة في الفكر السياسي للفصائل الفلسطينية.

تجربة المقاومة والعمل السياسي لدى منظمة التحرير الفلسطينية

شكلت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، انعطافه هامة في مسيرة القضية الفلسطينية، وفي الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، وتمثل منظمة التحرير إحدى حركات التحرر المعاصرة التي ارتقت بالمقاومة المسلحة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، حتى أصبحت هذه المنظمة رمزاً للإصرار والصمود، خاصةً أنها نشأت خارج أراضيها المحتلة مما شكل منها شكلاً فريداً ومتميزاً بين حركات التحرر الوطني في العالم.

المحور الأول: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

ولدت منظمة التحرير الفلسطينية في إطار رسمي عربي، وجاءت نشأتها صعبة وعسيرة وتضافرت فيها عدة عوامل موضوعية متعددة مكنت المنظمة أن تنطلق بالنهاية، ولا شك أن النضال الوطني الفلسطيني لم يبدأ بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كان قد تجذر بوجودها، كون أن المنظمة عملت على تنظيم الشعب الفلسطيني وبناء مؤسسات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي بكل الطرق والأدوات والأساليب الممكنة، من أجل تحرير الأرض والإنسان الفلسطيني وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أولاً: ظروف نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

جاءت فكرة إنشاء منظمة التحرير خلال عقد مؤتمر القمة العربية الذي دعا إليها الرئيس جمال عبد الناصر عام 1964م، لبحث الأخطار التي تواجه الأمة العربية عامة، ولمواجهة مشروع إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، وفي أثناء انعقاد هذا المؤتمر، كلف مجلس الملوك والرؤساء العرب (أحمد الشقيري) ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية،- بناء على توصية من العراق ومصر-، بالاتصال بالشعب الفلسطيني والدول العربية بغية إقامة القواعد السليمة لإنشاء الكيان الفلسطيني، وذلك بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من

تحرير أرضه ووطنه وتقرير مصيره (جبارة، 1998، ص 340). وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة الكيان الفلسطيني منذ أن اتخذ مجلس الجامعة العربية قرار في 15/9/1963م في دورته الأربعين، ينص على تأكيد على حق الشعب الفلسطيني في بلاده وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه وممارسه حقوقه الوطنية الكاملة؛ وأعلن كذلك أن الوقت حان لتولي أهل فلسطين أمر قضيتهم ومن واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرص لتمكينهم من ممارسة ذلك الحق بالطريقة الديمقراطية (شلايل، 2013، ص4). وجاءت نشأت المنظمة صعبة وعسيرة وتضافرت فيها عدة عوامل موضوعية متعددة مكنت المنظمة أن تتطرق بالنهاية، ولا شك أن النضال الوطني الفلسطيني لم يبدأ بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كان قد تجذر بوجودها، فقد شهدت فلسطين خلال الأعوام الممتدة بين 1919 عام 1936 سبع مؤتمرات وطنية، سميت بأرقامها الأول والثاني ... حتى السابع (كريشان، 1986، ص13). ولم يكن ميلاد المنظمة أمراً مفاجئاً لأن جملة من القوى والأحداث كانت تدفع في هذا الاتجاه، وذلك بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من المساهمة في تحرير أرضه، وبناء كيانه السياسي (الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، ص916).

ثانياً: قرار قيام منظمة التحرير

جاءت نشأة المنظمة بناءً على قرار المجلس الوطني الذي عقد في الثامن والعشرين من شهر أيار / مايو 1964م، حيث عقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي أعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف). بحيث تكون هذه المنظمة مسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي، وبحيث يكون الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيين في "م. ت. ف" والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة (سخيني، 1972، ص19). ففي الثامن والعشرين من شهر أيار/مايو 1964م، عقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي أعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية "م. ت. ف"

بحيث تكون هذه المنظمة مسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير ووطنه، وذلك في جميع الميادين التنظيمية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي، وبحيث يكون الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيين في "م. ت. ف" والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة (سخيني، 1972، ص 19). وقد أعلن أحمد الشقيري قيام المنظمة من خلال التصريح التالي: "أعلن بعد الاتكال على الله، وبسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد في مدينة القدس في يوم السادس عشر من محرم 1384هـ الموافق الثامن والعشرون من مايو 1964م قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب الفلسطيني لخوض معركة التحرير، ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه وطريقاً للنصر" (كريشان، 1986، ص 12).

جاء إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية من قبل أحمد الشقيري رئيس المؤتمر، في ظل فترة عانى فيها الشعب الفلسطيني من غياب القيادة السياسية بعد النكبة، والذي أكد من خلاله الشقيري أن هذا الكيان يأتي إيماناً بحق الشعب الفلسطيني في وطنه وتحقيقاً لإرادته وتصميمه على خوض معركة تحرير وطنه، وتمتعت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها بتأييد الشعب الفلسطيني، واستطاعت بفضل جهودها السياسية والعسكرية أن تحظى باعتراف العالم كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وتم التأكيد على ذلك من خلال لقمة العربية في الرباط عام 1974، التي اعترفت بالمنظمة مثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وخطاب الرئيس الراحل ياسر عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس العام.

المحور الثاني: تجربة العمل المقاوم لدى منظمة التحرير الفلسطينية

كانت فكرة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، تعبيراً عن فكرة الصمود التحدي، وتجسيدا للمقاومة والنضال الوطني الفلسطيني، بهدف إيجاد كيان سياسي فلسطيني لأول مرة يعبر عن آلام وطموح الشعب الفلسطيني، في مواجهة محاولات إسرائيل وبعض الأقطار العربية انكار الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني.

أولاً: المقاومة والتحرير في الميثاق القومي

أقر المؤتمر الفلسطيني الأول "بعد النكبة" الذي انعقد في مدينة القدس، في الثامن والعشرين من أيار 1964م إعلان منظمة التحرير الفلسطينية، وصادق على الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير، واحتوى الميثاق القومي على مقدمة وتسع وعشرين مادة متسلسلة، واستهل الميثاق، كما جرت العادة على آية "بسم الله الرحمن الرحيم" وبعد الاستهلال وردت عبارة "نحن الشعب الفلسطيني" وليس "نحن ممثلي الشعب الفلسطيني السليب، وتحدثت مواد قليلة فيه عن عزم الشعب الفلسطيني على متابعة النضال، الذي آمن بعرويته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته، استناداً إلى حق الدفاع عن النفس واسترداد الوطن الفلسطيني (حوراني، 1980، ص 28:37). وأكدت المواد السبع الأولى من هذا الميثاق، على عروبة فلسطين وحق تقرير الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأصالة الشخصية الفلسطينية، وتناولت المواد الثامنة وحتى الثانية والعشرين "العقيدة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية" التي أكدت أن الفلسطينيين جبهة وطنية واحدة لهم ثلاث شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير، وأكد الميثاق على الإيمان بالوحدة العربية من أجل التحرير، واعتبر تحرير فلسطين واجب قومي (فرج، 1998، ص 85).

وكان أهم ما ورد في الميثاق القومي، هو تحديد سلطات المنظمة الناشئة على الأراضي الفلسطينية. فقد جاء في المادة الرابعة والعشرون من الميثاق "ألا تمارس هذه المنظمة أي سيادة إقليمية على الضفة الغربية ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمة، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والمالية، وقد خلا الميثاق القومي تماماً من أي نص على الاستقلال الفلسطيني أو أي إشارة إليه، وقد أغفل الميثاق القومي الاستقلال الوطني، وأغفل حتى استقلال منظمة التحرير (أبو نحل، آخرون، 2012، ص 46:44). أما على الصعيد الدولي فقد أوضحت المادة السادسة عشر "إن تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورة الدفاع الشرعي عن النفس كما ينص عليه

ميثاق الأمم المتحدة " وأكد الميثاق على رفض الشعب الفلسطيني لقرار التقسيم 181 الصادر عام 1947م، ووعده بلفور، وصك الانتداب البريطاني الذي أقرته عصبة الأمم وما ترتب عليهما.

أما بخصوص الحركة الصهيونية فقد اعتبر الميثاق القومي: أن الحركة الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها وعدوانية وتوسعية في أهدافها، وعنصرية في تكوينها، أنانية بمراميها ووسائلها، وأن إسرائيل بالتالي ركيزة للاستعمار الغربي، ومصدر دائم للقلق والاضطرابات في الشرق الأوسط خاصة وللأسرة الدولية عامة (الحمد، وآخرون، 1999، ص 328).

لقد خلا الميثاق القومي من التأكيد على الاستقلال الوطني، أو القرار الوطني المستقل، لاعتبارات تتعلق بطبيعة المرحلة التي نشأت فيها منظمة التحرير، وضغوط النظام السياسي العربي، فلم يؤكد الميثاق على الكفاح المسلح أو النظرية الثورية التي يتبناها في طريقه لتحرير فلسطين، فقد تم الاتفاق على أن تتولى القيادة العربية مسؤولية تحرير فلسطين، على أن تكون منظمة التحرير جزءاً من الاستراتيجية العربية وليست منفصلة عنها، مما فتح الباب أمام الفصائل وحركات المقاومة الفلسطينية بأن تشن هجوماً على منظمة التحرير ورؤسها "أحمد الشقيري"، على اعتبار أن المنظمة بهذا الميثاق وهذه القيادة هي جزء من النظام السياسي العربي المتقاعس عن تحرير فلسطين، والذي كان سبباً في تمكين المشروع الصهيوني من السيطرة الكاملة على كل الأرض الفلسطينية، الأمر الذي ساهم في تقديم الشقيري استقالته وتولي فصائل المقاومة الفلسطينية قيادة المنظمة، وتغيير ميثاق المنظمة من الميثاق القومي للوطني الذي أكد على البعد الوطني للنضال الفلسطيني.

ثانيًا: المقاومة في الميثاق الوطني الفلسطيني

تزعمت حركة فتح المطالبة بتجديد منظمة التحرير في أعقاب هزيمة 1967م وتحتية الشقيري، ورفعت شعار إبدال " ثوار المكاتب " بقيادة " الكفاح المسلح " وأضحت تلك الفكرة تتال موافقة ودعم الرئيس جمال عبد الناصر، الذي أعتبر حركة فتح أقرر الحركات الفلسطينية وأخلصها لتولى قيادة المنظمة (أبو نحل، آخرون، 2012، ص145). وعقب سيطرة فصائل المقاومة الفلسطينية على منظمة التحرير الفلسطينية، تم تغيير ميثاقها في الاجتماع الرابع للمجلس الوطني الفلسطيني في عام 1968م، وذلك لكي ينسجم مع الإجماع الوطني ومذهبه الثوري، الساعي إلى تحرير فلسطين من خلال حرب الشعب طويلة الأمد (المواد 8-10). وغدت المنظمة بهذا الشكل والتكوين مستقلة إلى حد كبير عن السيطرة المباشرة من أية حكومة عربية، وعلى العكس من الميثاق القومي، جاء الميثاق الوطني لكي يؤكد على الاستقلال الوطني، فقد أبرز الميثاق الوطني الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، باعتباره شعباً يناضل من أجل حقوق سياسية، ويتمتع بكافة المقومات التي تؤهله لكي يحصل على الحرية والاستقلال، دون إغفال البعد القومي للقضية الفلسطينية.

ويعتبر الميثاق الوطني الذي صدر عن الدورة الرابعة للمجلس الوطني عام 1968، ميثاقاً جديداً، فهو ليس مجرد تعديل على الميثاق القومي، فقد حذفت منه مواد وأضيفت عليه مواد أخرى، وتغيرت أساليب واستراتيجية الكفاح الفلسطيني، فنصت المادة التاسعة من الميثاق الوطني نصاً صريحاً بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً، وأكدت المادة السادسة والعشرون على أن منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة لقوى الثورة الفلسطينية، ومسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه، والعودة إليه، وحق تقرير المصير (فرج، 1998، ص86). وقد ترافق ذلك مع تغليب حضور الطبقات الشعبية والتيارات السياسية على تكوين المجلس الوطني الفلسطيني

بعد صعود فتح وفصائل المقاومة للمنظمة، بعد ما كان يسيطر عليه الوجهاء الأعيان من أبناء العائلات الكبرى، الأمر الذي أدى إلى تغيير البنية الاجتماعية والسياسية للمجلس الوطني.

ونصت المادة السادسة على اعتبار اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين وحتى بدء الغزو الصهيوني لها أنهم فلسطينيون، ونصت المادة الثامنة على أن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، لذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي نوع من التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي، بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب الفلسطيني من جهة ثانية (أبوقاسم، 2009، ص 314:315). وأكدت المادة العاشرة: على أن العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموليته وحمايته وتعبئته من كافة الطاقات الجماهيرية، ونصت المادة الحادية عشرة: على أن يكون للفلسطينيين ثلاث شعارات: الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير، وهي نفس الشعارات التي كانت موجودة بالميثاق القومي.

وأكدت المادة الخامسة عشرة على أن تحرير فلسطين من الناحية العربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي، وتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، وتقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني (كريشان، 1986، ص 108). وأكد الميثاق المعدل على الاستقلال الوطني في المادة 28 منه التي تقول "إن الشعب العربي الفلسطيني يصر على أصالة ثورته الوطنية واستقلاله، ويرفض أي شكل من التدخل والوصاية والتبعية" (فرسون، 2003، ص 376). وقد جاء تغيير اسم الميثاق، ليصبح الميثاق الوطني بدلاً من الميثاق القومي، لكي يؤكد على خصوصية القضية الفلسطينية، لأن كلمة وطني تعني فلسطين، وكلمة قومي تعني

عربي، والميثاق الفلسطيني وليس عربي مع التركيز على أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية (أبو نحل، آخرون، 2012، ص 149).

الظروف السياسية والعسكرية التي تمخضت عنها هزيمة حزيران 1967م، أجبرت السيد "أحمد الشقيري" على الاستقالة من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بعد بروز الحركات الوطنية الفلسطينية التي تبنت الكفاح المسلح، وسيلة لتحرير فلسطين، وأهمها حركة فتح، مما مكنها من تتولي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني عقب تولي "ياسر عرفات" رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وواكب هذا التغيير في قيادة المنظمة تغيير جوهري أيضاً في ميثاق المنظمة، وتغيير اسمه من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني، والذي أصبح يؤكد على الهوية الوطنية والشخصية المستقلة للشعب الفلسطيني، ويحافظ على استقلال القرار الوطني الفلسطيني، مع التأكيد أن فلسطين والشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

بشكل عام جاء الميثاق الوطني جاء متطابقاً إلى حد كبير مع أهداف ومبادئ فصائل المقاومة الفلسطينية التي تبنت الكفاح المسلح منهجاً ووسيلة لتحرير فلسطين، وذلك من خلال تبنيها الكفاح المسلح والحرب الشعبية طويلة الأمد كخيار استراتيجي، والابتعاد عن الحرب التقليدية والتي كانت تؤمن بها الدول العربية ومنظمة التحرير أثناء فترة تولي الشقيري رئاسة المنظمة.

ثالثاً: التشكيلات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية

جاء العمل العسكري لمنظمة التحرير استكمال للعمل السياسي الذي هدف لتنظيم الفلسطينيين في هياكل سياسية وعسكرية من أجل سرعة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وعدم منحه الفرصة لتثبيت وجوده في فلسطين التاريخية.

وكان الشقيري يرى أنه لا قيمة لمنظمة التحرير الفلسطينية من دون وجود قوة عسكرية تابعة لها، لأنه لا معنى للقول بأن هدف المنظمة هو تحرير فلسطين إذ لم تتوفر لها أداه لتحقيق هذا الهدف (الحمد، وآخرون، 1999، ص334). وقرر مؤتمر القمة العربي الثاني، الذي عُقد في 1964/9/5م بالإسكندرية ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيماتها، واعتمد القرار إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، واغتنم الشقيري فرصة موافقة ملوك ورؤساء الدول العربية على تأسيس وحدات عسكرية في الدول العربية المحيطة بفلسطين وكذلك العراق والكويت، لذلك رصد الشقيري 90 % من ميزانية المنظمة لهذه المهمة، وعين اللواء وجيه المدني¹ الذي كان يعمل ضابطاً في الجيش الكويتي قائداً لجيش التحرير، وقام المدني بتسليم العلم الفلسطيني إلى أول كتيبة من قوات جيش التحرير وهي كتيبة حطين، وقد تشكلت في سورية وفي العراق قوات القادسية وفي غزة قوات عين جالوت، لكن هذه القوات كانت تتبع سياسياً وعسكرياً لقيادة قوات البلد المضيف (جبارة، 1998، ص343).

وكانت الخطة التي قدمتها م. ت. ف. إلى مؤتمر القمة العربي تدعو إلى تشكيل خمسة ألوية مشاة و6 كتائب قوات خاصة، بحيث يكون المجموع الكلي لأفراد الجيش 16.100 جندي، كما نصت الخطة على افتتاح 35 معسكر تدريب في دول عربية متعددة لتقديم التدريب العسكري الأساسي، وطالب مجلس الجامعة العربية من القيادة العربية الموحدة، إبداء ملاحظاتها بشأن الخطة الفلسطينية المقترحة، فاقترحت القيادة تشكيل عشر كتائب قوات خاصة مجموع عناصرها 5000 جندي، وتدريب 32.000 فلسطيني سنوياً، وخصصت الدول العربية 8.5 ملايين جنية إسترليني لتغطية تكاليف التأسيس و2 مليون جنية إسترليني سنوياً

¹ ولد اللواء وجيه المدني "أبو طلعت" في مدينة عكا عام 1921، وتشاء قدرة الله أن تتوفى والدته وهو لم يبلغ من العمر ثلاث سنوات، ثم يتوفى والده وعمره سبع سنين، فنشأ في رعاية شقيقه، ولم تمض مدة حتى لحق شقيقه بأمه وأبيه فعاش مع أبناء أخيه الذين هم أكبر منه سناً. تدرج وجيه المدني في الرتب العسكرية والمناصب القيادية في الجيش الكويتي من ملازم ثم مساعد قائد ملازم أول 1954/6/1، ثم كان في اللواء الخامس عشر رئيس ثانٍ 1955/4/1، ثم رئيس أول في 1957/4/1.

للمصروفات الجارية، ورفضت الأردن ولبنان تمركز وحدات من جيش التحرير على أراضيها، ووافقت مصر على استضافة لواء مشاة وكتيبة قوات خاصة، وقبلت سورية تمركز ثلاث كتائب قوات خاصة، بينما وافق العراق على كتيبة واحدة فقط (صايغ، 2002، ص 186). ويمكن تحديد أبرز الكتائب والتشكيلات العسكرية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في التشكيلات التالية:

كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد قررت تشكيل ثلاث قوات لجيش التحرير الفلسطيني: عين جالوت في مصر وغزة، وحطين في سورية والقادسية في العراق، وكانت اللجنة التنفيذية قد شكلت لجنة عسكرية من أعضائها برئاسة بهجت أبو غربية، وعضوية قصي العبادلة واللواء وجيه المدني، وتم تكليف اللجنة بتوقيع اتفاقيات مع الدول التي يتم تكوين قوات فيها (النحى، 136، 2013).

أولاً: قوات القادسية

أنشئت قوات القادسية على الأراضي العراقية بتاريخ 24 تشرين أول/أكتوبر 1965م، وهي عبارة عن كتيبة صاعقة 421، غالبية كوادرها من فلسطينيي الشتات، المقيمين في الأردن والكويت والعراق ولبنان، تحت قيادة المقدم "أيوب عمار" قائد الكتيبة، والمقدم "بهجت عبد الأمين" رئيس أركان الكتيبة، حيث تم تدريبها وتجهيزها وتسليحها على حساب وزارة الدفاع العراقية، وشاركت قوات القادسية ضمن اللواء الثامن العراقي في حرب 1967م على الجبهة الأردنية، وكما شاركت هذه الكتيبة مع الكتيبة 422 صاعقة في عمليات فدائية مع قوات التحرير الشعبية، منها عملية الحزام الأخضر¹، وشاركت أيضاً قوات القادسية في حرب تشرين/أكتوبر 1973م في القطاع الجنوبي من الجبهة السورية مع الفرقة الخامسة من الجيش

¹ نفذت عملية الحزام الأخضر عام 1968، وفيها تم السيطرة على مستعمرة وزرع العلم الفلسطيني بها قبل تدخل الجيش الإسرائيلي بكامل عتاده ليسقط أفراد المجموعة شهداء بعد أن ألحقوا الدمار والتخريب بالمستعمرة وقتلوا وجرحوا العديد من الصهاينة.

السوري، وعام 1982 خاضت القوات معركة بيروت، ومنعت القوات الإسرائيلية، بالتعاون مع قوات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، من التقدم واحتلال العاصمة بيروت (أبو قاسم، 2009، ص66). وسميت هذه القوات باسم القادسية تيمناً بمعركة القادسية التي وقعت في العراق بين قوات المسلمين بقيادة سعد ابن أبي وقاص وقوات الفرس، والتي انتهت بانتصار المسلمين (الحيى، 136، 2013).

ثانيًا: قوات عين جالوت

بدأ تشكيل قوات عين جالوت بكتيبة الحراسات الفلسطينية في قطاع غزة، والتي تشكلت في عام 1953، ثم جرى بعد ذلك تشكيل كتائب فلسطينية أخرى، وقد احتفل لأول مرة بإنشاء قوات عين جالوت في 1/9/1965، وذلك بحضور الحاكم العسكري المصري لقطاع غزة، الفريق أول "يوسف العجرودي"، وبحضور القائد العام لجيش التحرير الفلسطيني اللواء وجيه المدني (الحيى، 136، 2013). وتعتبر قوات عين جالوت إحدى أفرع جيش التحرير الفلسطيني الرئيسية، وتمركزت في قطاع غزة عام 1965م، وتشكلت في البداية من لواءين من المشاة 108/107 وكتيبة صاعقة ولواء مدفعية ثقيلة ولواء مدرعات T، وقد تمركزت كتائب المدفعية والمدرعات في منطقة العريش عام 1965، وتم إضافة إلى التشكيلات السابقة، لواء حرس وطني، وتواجدت قوات عين جالوت في منطقة الفايد العسكرية على ضفاف قناة السويس بعد هزيمة حزيران 1967م، وشاركت في حرب الاستنزاف إلى جانب القوات المصرية، وشاركت أيضًا بقوة في معاركة العبور عام 1973م، وكانت مكلفة بالدفاع عن قاطع كبير من قناة السويس وقدمت العديد من الشهداء والجرحى، بالإضافة إلى تقديم معلومات استخبارية وعسكرية مهمة، أسهمت في نجاح معارك الجيش الثاني والثالث الميداني المصري، وشاركت قوات عين جالوت في الدفاع عن الثورة الفلسطينية بضراوة في لبنان، وعادت هذه القوات إلى قطاع غزة بعد توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية عام

1994م، لكي تستكمل مهامها الوطنية ضمن قوات الأمن الوطني الفلسطيني (أبو قاسم، 2009، ص67).

ثالثاً: قوات حطين

بدأ تشكيل هذه القوات في سورية بكتيبة الفدائيين الفلسطينيين، والتي كانت موجودة قبل إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وجرى الاحتفال بتشكيل أول كتيبة من هذه القوات في حرسنا، عام 1965، بحضور رئيس الجمهورية السوري الأسبق "أمين حافظ"، والقائد العام لجيش التحرير الفلسطيني اللواء وجيه المدني، وسميت هذه القوات باسم حطين تيمناً بمعركة حطين التي وقعت بين جيش صلاح الدين الأيوبي والصلبيين، في تاريخ 4/7/1187م، والتي انتصر فيها المسلمون وتم فيها استعادة القدس. (الحبي، 2013، 137)

رابعاً: قوات التحرير الشعبية

جاءت قوات التحرير الشعبية من أجل التخلص من الانتقادات التي كانت تقول إن استراتيجية جيش التحرير الكلاسيكية لا يمكن أن تواجه الجيش الإسرائيلي بما يمتلك من أدوات، فجاءت هذه القوات من أجل تبني خيار حرب العصابات كبديل عن الحروب الكلاسيكية.

تذكر العديد من المراجع أن قوات التحرير الشعبية قد انطلقت في شباط/فبراير 1968م، كذراع عمل فدائي يتبع جيش التحرير الفلسطيني، إلا أن "نمر يوسف حجاج" أحد مؤسسي قوات التحرير الشعبية في القطاع، أكد أن قوات التحرير الشعبية قد تشكلت في القطاع بعد حوالي ثلاثة أسابيع من احتلال القطاع عام 1967م (السنوار، 2003، ص95). وقد أقرت منظمة التحرير الفلسطينية، رسمياً في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1967م تشكيل قوة فدائية ملحقة بجيش التحرير الفلسطيني، وكانت القوة بإشراف لجنة مكونة من أربع قيادات هم " قائد جيش التحرير الفلسطيني اللواء وجيه المدني، ورئيس هيئة الأركان صبحي الجابي، وقائد الكتيبة 421 (قوات القادسية) ونائب قائد الكتيبة التي اتخذت من الأردن موقعا لها، وكانت

اللجنة تتولي شؤون الاتصال والإمداد، وكان الشقيري والمدني يأملان بأن يصبح قوات التحرير الشعبية التابعون لجيش التحرير الفلسطيني، قوية إلى حد يكفي لإعلان الثورة المسلحة داخل الأراضي المحتلة (صايع، 1992، ص62).

وتعتبر قوات التحرير الشعبية فرع من فروع جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد جاءت بعد هزيمة 1967م، وفشل نظرية الحروب الكلاسيكية في تحقيق نتائج إيجابية في الصراع مع إسرائيل، لذلك اتجهت قيادة منظمة التحرير، تحت تأثير الضغط السياسي والإعلامي من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية، إلى تبني خيار الحرب الشعبية طويلة الأمد، من خلال تكوين قوات التحرير الشعبية، التي تعتمد على تشكيلات حرب العصابات، وليس التشكيلات العسكرية الكلاسيكية، لذلك جاءت هذه القوات بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، كان أهمها ما يلي (السنوار، 2003، ص97):

- التأثير على اقتصاد العدو، وإفشال المخطط الصهيوني لجلب مهاجرين يهود جدد إلى فلسطين، وعدم تمكين المشروع الصهيوني في فلسطين.

- إعادة الثقة إلى نفوس الشعب الفلسطيني، وإعطائه دور الطليعة في المعركة.

- إظهار للرأي العام العالمي بأن هناك شعباً هو الشعب الفلسطيني، شُرد من أرضه ومازال يناضل من أجل استعادة حقوقه السياسية.

وقد أقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خطة القيادة الفدائية، التي نصت على أن يقوم عشرة ضباط في البداية بإنشاء قيادات سرية للعمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب عام 1967، وكان يتعين على ضباط قوات التحرير الشعبية في هذه الفترة تجنب المعارك كي يتمكنوا من التجنيد والتدريب ومن تخزين الأسلحة لحين إعلان الثورة المسلحة (صايع، 2002، ص266).

سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تشكيل جيش التحرير الفلسطيني التابع لها لكي يعمل بالتعاون مع الجيوش العربية، من أجل تدريب وتسليح الشعب الفلسطيني، لكي يكون

جزءاً من الاستراتيجية العربية لتحرير فلسطين، فقد استطاع جيش التحرير الفلسطيني تشكيل فرق وكتائب عسكرية نظامية وشعبية تابعة له، على كفاءة عالية من القدرة والمهارة العسكرية في فترة محدودة، بالتعاون مع الدول العربية والدول الصديقة، ويتبين أيضاً أن منظمة التحرير وجيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية التابعة لها قد شاركت في العديد من المعارك العربية والفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي، على مختلف جبهات القتال، سواء على الجبهة السورية والأردنية أو اللبنانية أو المصرية خلال حرب أكتوبر 1973م، مما يعني أن منظمة التحرير قد مارست المقاومة قولاً وفعلاً داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خامساً: اللجنة المركزية العسكرية¹ (هيئة الكفاح المسلح)

بعد انتهاء الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، والتي انعقدت في القاهرة بالاول من شباط/فبراير 1969م، بدأت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير نشاطاتها في ضوء خطة العمل التي صدرت عن المجلس الوطني، خاصة فيما يتعلق بتوحيد الكفاح المسلح الفلسطيني، وحل الخلافات الداخلية بين فصائل المقاومة، حيث اتخذت اللجنة التنفيذية قراراً بتشكيل هيئة باسم "قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني" تشارك فيه كافة فصائل المقاومة، ولكن لم تشارك فيها كافة فصائل المقاومة الفلسطينية (عبد الرحمن، 1987، ص 162). وأصدرت القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية بياناً في 6 مايو عام 1970، دعت فيه كافة فصائل حركات المقاومة الفلسطينية، إلى المشاركة في اجتماع المجلس الوطني القادم، والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة، وأن يتم تشكيل لجنة مركزية، بقرار من المجلس الوطني، لكي تمارس جميع الفصائل فيها دورها القيادي، على أن يتم تشكل اللجنة المركزية لقوى المقاومة الفلسطينية من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيس المجلس الوطني، وممثلين عن كافة الفصائل الفدائية، وقائد جيش التحرير الفلسطيني، وبعض المستقلين (خورشيد، 1971، ص 33).

¹ ملاحظة: اللجنة المركزية العسكرية، أو هيئة الكفاح المسلح، أو القيادة الموحدة للكفاح المسلح، كل هذه الاسماء تستخدم بنفس المعنى، وتعني قيادة موحدة للنضال الوطني الفلسطيني، التي صدرت عن المجلس الوطني عام 1970.

وبالفعل صادق المجلس الوطني في دورته السابعة في مايو 1970، على تشكيل اللجنة المركزية، على أن يكون للمستقلين باللجنة ثلاثة أعضاء تنتخبهم اللجنة التنفيذية، كما قرر المجلس الوطني أن يكون باللجنة المركزية مندوب قيادي عن كل فصيل، على أن يكون مفوض بكافة الصلاحيات اللازمة، وخول المجلس الوطني أيضاً رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برئاسة اللجنة المركزية العسكرية، وذلك بهدف تنسيق أعمال المقاومة، وحل الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ بين فصائل المقاومة الفلسطينية، من أجل توحيد الجهود وتصويب الأخطاء التي ممكن أن تحدث.

وحدد المجلس الوطني اختصاصات اللجنة المركزية العسكرية (لجنة الكفاح المسلح) باعتبارها "القيادة العليا للنضال الوطني الفلسطيني، في الأمور التي تطرح عليها، على النحو التالي: (فرج، 1998، ص 90)

1. البت في الأمور والقضايا العاجلة والطارئة، وأن تكون قراراتها بما لا يتعارض وأحكام الميثاق الوطني والنظام الاساسي لمنظمة التحرير وقرارات المجلس الوطني.
 2. العمل على إيجاد صيغ أكثر تقدماً وأكثر عمقاً وأتساعاً للوحدة الوطنية.
 3. متابعة تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.
 4. مناقشة الأمور المطروحة عليها من اللجنة التنفيذية أو أحد أعضائها واتخاذ القرارات اللازمة وفق النظام الداخلي، الذي تقرره اللجنة المركزية.
 5. يحق للجنة المركزية تجميد أو تعليق عضوية أي تنظيم أو اتخاذ أي عقوبات بشأنه، على أن يعرض الأمر على أول دورة للمجلس الوطني الذي له القرار الفاصل.
- وقد أعلنت اللجنة المركزية عن تشكيل أول أمانة عامة، ضمت رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، وجورج حبش، وعصام السرطاوي، ونايف حواتمة، وكمال ناصر، وضافر جميعاني، وأعطت اللجنة المركزية لأمانتها العامة صلاحية تنفيذ قرارات اللجنة في القضايا

السياسية والعسكرية والاعلامية التي تكون ملزمة للجميع (اليوميات الفلسطينية، ج1، 1971، ص541).

القيادة الجماعية للثورة الفلسطينية والتنسيق والتعاون بين فصائل المقاومة الفلسطينية كانت سمة رئيسية من سمات النضال الوطني الفلسطيني، وذلك بهدف الاتفاق على القرار السياسي والعسكري والاعلامي للمقاومة الفلسطينية، وعدم الخروج عن الإطار العام للثورة الفلسطينية، الأمر الذي تعاني منه الحالة الفلسطينية الوقت الحالي، نتيجة غياب التوافق الوطني على قرار الحرب والسلام، بسبب التناحر الحزبي والفكري والسياسي، وقد تشكلت اللجنة المركزية العسكرية بهدف تعزيز التعاون السياسي والعسكري والإعلامي بين فصائل المقاومة الفلسطينية، من أجل تنسيق الجهود وتصويب الأخطاء، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على قدرة المقاومة الفلسطينية بتنفيذ عمليات نوعية ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتي اعتبرت فترة ذهبية في تاريخ المقاومة الفلسطينية. الأمر الذي يطالب التأكيد على عودة التوافق الوطني والاتفاق على برنامج عمل وطني، يحدد قواعد وأسس التحرك السياسي والعسكري، بما يضمن الشراكة السياسية في قرار الحرب والسلام، بين كافة الفصائل الوطنية والإسلامية في الساحة الفلسطينية.

بشكل عام جاءت منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تنظيم الشعب الفلسطيني في أجهزة إرادية وعسكرية وسياسية لكي يكون قادر على قيادة مشروع تحرير فلسطين، ووقف ادعاء بعض الأنظمة العربية تمثيل الفلسطينيين، فقد عملت المنظمة على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية من أجل جمع شمل الشعب الفلسطيني وقيادة ثورته المعاصرة سواء في بعدها القومي في البداية أو في بعدها الوطني بعد دخول الفصائل الفلسطينية لها، وعملت المنظمة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية من أجل رفعة الشعب الفلسطيني وتحرير أرضه، رغم كل ما يعترى تجربة المنظمة في العمل السياسي والعسكري إلا أنها تبقى مكسب من مكاسب نضال الشعب الفلسطيني، فلولا دورها لكانت قضية الشعب الفلسطيني انتهت واندرت،

وأصبح تمثيل الشعب الفلسطيني موزع حسب أماكن تواجدهم، رغم ذلك هناك العديد من الملاحظات على عمل منظمة التحرير في الوقت الحالي، فقد تراجع دورها خاصة بعد نشأت السلطة الفلسطينية عقب التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993، الأمر الذي يتطلب سرعة تأهيل وتطوير مؤسسات المنظمة وهياكلها من أجل أن تكون تعبير حقيقي عن كينونة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

تجربة المقاومة والعمل السياسي لدى التنظيمات اليسارية

تمثل الحركة الشعبية العربية بقواها السياسية على اختلاف اتجاهاتها القومية والديمقراطية واليسارية والوطنية، حلقة من حلقات المشروع القومي العربي، وجزء لا يتجزأ من مشروع المقاومة ضمن خصوصيتها في محيطها المحلي، عبر آليات تضعها هذه القوى لنفسها، وتأخذ بعين الاعتبار انخراطها في بناء المشروع القومي العربي، ورغم جود توافق فكري وأيديولوجي بين القوى اليسارية في الساحة الفلسطينية، باعتبار أن كل هذه القوى اعتنقت الاشتراكية اللينينية، كنظرية سياسية وثورية وكمناهج للعمل السياسي والعمل العسكري، إلا أن هذا التوافق الفكري، لم يمنع وجود اختلاف حول مفهوم المقاومة بين هذه القوى، الأمر الذي سوف تحاول الدراسة خلال هذا المبحث توضيحه وبيانه.

المحور الأول: تجربة المقاومة لدى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تمثل الجبهة الشعبية أحد أهم ركائز الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها، فهي على الدوام كانت الفصل الثاني في منظمة التحرير وأحد أهم أعمدة الثورة الفلسطينية، وقد ساهمت منذ نشأتها في العديد من المعارك البطولية، وتميزت بصلاية مواقفها السياسية واستقلالية قرارها السياسي والتنظيمي.

أولاً: ظروف وعوامل النشأة

ارتبط تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بموقفين فكريين محوريين: الموقف الأول هو احتدام الصراع داخل فروع حركة القوميين العرب، بين خط يحاول المحافظة على برنامج الحركة العام، وخط يدعو إلى تبني الماركسية - اللينينية، والموقف الثاني: هو استبدال هيئات حركة القوميين العرب المركزية بمكتب تنسيق بين أقاليم الحركة وفروعها على امتداد المنطقة العربية (علوش، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، ص924). ومن جهة أخرى جاءت نشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كرد فعل لهزيمة حزيران 1967م، والدروس النظرية

والسياسية والتنظيمية التي أفرزتها وبلورتها الهزيمة، كما يرتبط تأسيس الجبهة بحركة القوميين العرب وفرعها الفلسطيني وتجربته النضالية منذ النكبة عام 1948م، والدروس التي اكتسبها من تلك التجربة التي قادت منذ بداية الستينيات إلى الإعداد للبدء بالكفاح المسلح (مقابلة مع جميل مزهر، 2015/6/16).

وتكونت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 11 ديسمبر 1967 على أثر اندماج ثلاث منظمات فدائية كانت تنشط قبل حرب حزيران 1967م، إلى جانب عناصر مستقلة ومجموعة من الضباط الودويين الناصريين، وهذه المنظمات هي: منظمة أبطال العودة، والجبهة القومية لتحرير فلسطين المعروفة باسم شباب الثأر - تحت قيادة حركة القوميين العرب - ، وجبهة التحرير الفلسطينية التي ستصبح فيما بعد الجبهة الشعبية القيادية العامة-، وجاء في البيان السياسي الأول للجبهة أن الهدف من الاندماج هو " تحقيق وحدة جميع تلك القوى والتي تدرك طبيعة تلك المعركة وأبعادها والقوى المناهضة لها، ونُحتم تظافر كل الجهود ورص صفوف الحركات الثورية لأجل معركة الشعب الطويلة والمريرة ضد أعدائه(كريشان، 1980، ص63). وأداعت الجبهة الشعبية بيانها التأسيسي الأول، في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر 1967م، حيث أكدت فيه عن فلسفتها، ونشوتها وضرورة توحيد الكفاح الفلسطيني المسلح، وأوضحت الجبهة في بيانها الأول رؤيتها النضالية وفق المبادئ التالية (ك، مسيرة الجبهة، 2014، ص61):

-العنف الثوري اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو الإسرائيلي.

-القتال العنيف ضد العدو في كل مكان، وفي كل أرض تطوُّها أقدام جنوده، هي النهج التاريخي الذي تسير عليه.

-المقاومة المسلحة هي الأسلوب الوحيد الفعال الذي لا بد أن تلجأ إليه الجماهير

الشعبية في تصديها للعدو الصهيوني.

-إن الجماهير هي مادة المقاومة وقيادتها، وإن تعبئة قواها الفاعلة لا يمكن أن تتم إلا من خلال التنظيم الثوري الشعبي.

ثانيًا: الفكر السياسي للجبهة الشعبية

في بداية نشأتها تبنت الجبهة الشعبية الفكر القومي، وهذا عائد كون الفكر القومي كان فكرًا سائدًا زمن عبد الناصر، لكن عقب هزيمة عام 1967، وافول نجم عبد الناصر بدأت الحركة تتبنى الفكر الاشتراكي اليساري.

ويرى الأستاذ "جميل مزهر" مسؤول الجبهة الشعبية في غزة "أن الجبهة تخلت عن الفكر القومي وتبنت الفكر الماركسي كنظرية سياسية أساسية ورئيسية للعمل السياسي لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، بعد ما رأت أن الفكر القومي لم يعد قادرًا على الانتصار وإعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية، خاصة بعد هزيمة 1967م" (مقابلة مع جميل مزهر، 2015/6/16). حيث رأت الجبهة الشعبية أن التناقض الأساسي الذي يحكم مرحلة التحرر الوطني، يتمثل في التناقض التاحري القائم بين الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين وجميع مواقع الشتات، وبين الكيان الصهيوني المغتصب والمحتل لفلسطين، بالإضافة إلى التناقض بين الأمة العربية وقوى التحرر والتقدم في العالم من جهة، والكيان الصهيوني وحلفائه من جهة أخرى، مع ضرورة حل التناقض بين الشعب الفلسطيني والاحتلال بكل تجلياته (المجدلاوي، 2000، ص540).

وكتنظيم يساري ماركسي آمنت الجبهة الشعبية بأن تناقضها ليس فقط مع الاحتلال الإسرائيلي فقط، وإنما مع ما أسمته القوى الرجعية العربية التي تعتبر جزءًا من المعسكر الغربي الإمبريالي، كما آمنت الجبهة بأن الوطن العربي يمثل بُعدًا طبيعيًا للثورة الفلسطينية، ولم تعتبر الجبهة الصراع مع إسرائيل صراعًا دينيًا بل اعتبرته صراعًا سياسيًا يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية، يتساوى فيها العرب واليهود بنفس الحقوق والواجبات (البرغوثي، 2012، ص68:67). لذلك اعتبرت الجبهة الشعبية أن إسرائيل جزء لا يتجزأ من الإمبريالية

العالمية، بل هي في حقيقة الأمر نتاج لها، مما دفعها لتبني خط العمليات بالخارج واستهداف كافة المصالح الغربية في المنطقة العربية، الأمر الذي أدى إلى وجود اختلاف حول مفهوم المقاومة وآلياتها وأساليبها بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من جهة، وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية من جهة أخرى، ومن بينها الجبهة الديمقراطية وحركة فتح، كما آمنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن الوحدة الوطنية أمراً أساسياً لتعبئة كافة قوى الثورة للتصدي لمعسكر الخصم، حيث تتمثل فيها كافة طبقات الثورة، من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة.

وأعلنت الجبهة الشعبية أنها لا ترفض منظمة التحرير كاسم للوحدة الوطنية، لذلك شاركت الجبهة الشعبية في الدورة السابعة للمجلس الوطني مشاركة رمزية، بعد أن رفضت المشاركة في الدورات السابقة، وكان سبب المشاركة في هذه الدورة الدعوة لتكوين القيادة الموحدة (اللجنة المركزية). أما في الدورة التاسعة، فقد شاركت مشاركة عادية (علوش، م الفلسطينية، ق2، ج3، ص938: 939). وقد اتسمت علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير بالتوتر، وذلك بسبب الخلافات حول المواقف السياسية التي تتبناها المنظمة، وآلية اتخاذ القرار داخل اللجنة التنفيذية، وقد وصلت الخلافات ذروتها، بعد تبني منظمة التحرير البرنامج المرحلي، وأثناء زيارة ياسر عرفات للقاهرة 1983م بعد الخروج من بيروت، وعند التوقيع على البيان الأردني الفلسطيني المشترك 1985م، وبعد التوقيع على اتفاق أوسلو 1993م، ومازالت علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير تسودها بعض التوتر بسبب قضايا المفاوضات، وآلية اتخاذ القرار باللجنة التنفيذية، الأمر الذي جعل الجبهة الشعبية تعلق مشاركتها في اللجنة التنفيذية عدة مرات خلال الفترة الأخيرة.

وعلى الرغم من تأكيد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سنواتها الأولى على البعد القومي، وأخذها بالصراع الطبقي فكرياً، إلا أن متطلبات الوطنية الفلسطينية، حتمت عليها اتخاذ سياسات ومواقف فكرية، مثلت خروجاً عن الفكر السائد في حركة القوميين العرب،

الأمر الذي أدى إلى وجود أزمة التوفيق بين المنطلق الفلسطيني في النضال والمنطلق القومي الأممي، الذي أنتهى لصالح تبني الجبهة الشعبية سياسة تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وعدم الزج بالعمل الفدائي في منزلقات التكتلات العقائدية (ابراش، 1987، ص 170).

ثالثاً: المقاومة والفكر العسكري للجبهة الشعبية

انطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باعتبارها حركة تحرر وطني فلسطينية، وتبنت الجبهة المقاومة المسلحة والكفاح المسلح كخيار استراتيجي، من أجل التحرير وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني (مقابلة مع، جميل مزهر، 2015/6/16). وتتطلق الجبهة من تحرير فلسطين التاريخية كهدف استراتيجي للثورة الفلسطينية وإقامة دولة ديمقراطية وطنية عربية ثنائية القومية يتعايش فيها العرب واليهود معاً، ويتمتعون فيها بالمساواة، ويأتي تصور الجبهة لشكل الدولة الفلسطينية بعد التحرير امتداداً لفهمها لحركة التحرير الفلسطينية باعتبارها حركة ليست عنصرية عدوانية ضد اليهود كأصحاب ديانة سماوية، وإنما بهدف تحطيم دولة إسرائيل ككيان عسكري وسياسي اقتصادي قائم على العدوان والتوسع والارتباط العضوي بمصالح الاستعمار الغربي في فلسطين (فرحات، 2005، ص 133).

وتبلور الفكر العسكري للجبهة الشعبية في أعقاب حرب 1967م، والتي اعتبرتها الجبهة الانطلاقة الحقيقية للثورة الفلسطينية المعاصرة، وقد تعززت مكانة الأراضي المحتلة - الداخل - في نظرية الجبهة الشعبية التي أطلقت شعار "الداخل هو الأساس والخارج هو الرديف" وتابعت ذلك بإرسال الجزء الأكبر من مقاتليها وأسلحتها إلى المناطق المحتلة، بهدف خلق بؤر ثورية (أحمد، 2010، ص 233). وتميز الفكر العسكري للجبهة الشعبية منذ نشأتها بسمات خاصة، تمثلت السمة الأولى بإصرارها الدائم على التمهيد لأي عمل عسكري بطريقة منهجية مهما استغرق ذلك من وقت، والتمسك بالمقولات الفكرية العسكرية بدقة وصرامة، وتجنب

الصدام المباشر مع الجيش الإسرائيلي، وركزت الجبهة الشعبية في الفترة الواقعة ما بين 1968م- 1970م، على بناء خلاياها السرية داخل الأرض المحتلة، بهدف تنفيذ أكبر عدد من العمليات، وقد استطاعت الجبهة تنفيذ العديد من العمليات المؤثرة في الكيان الصهيوني، وكان نشاط الجبهة الشعبية في قطاع غزة على مستوى عالي من الحيوية الدائمة (أبو قاسم، 2009، ص 125:124).

ومن ناحية أخرى، مثلت العمليات المسلحة إحدى الآليات الرئيسية لإدارة الصراع لدى الجبهة في ضوء الخلل الشديد في الميزان العسكري بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد شهدت عقود الستينيات والسبعينات اعتماد الجبهة بشكل مكثف على المقاومة المسلحة بالأساس، كما أدى انطلاقة الجبهة من مفهوم واسع للعدو ونطاق الصراع إلى تنفيذ الجبهة عدد من العمليات داخل حدود 1948، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من العمليات الخارجية ضد أهداف أمريكية وغربية، بما يؤكد اختلاف مفهوم المقاومة لدى الجبهة الشعبية عن بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فمن بين إجمالي عدد 852 عملية قامت بها الجبهة خلال الفترة من منتصف عام 1967 إلى النصف الأول من السبعينيات، نفذت الجبهة 91 عملية داخل حدود عام 1948، بالإضافة إلى 98 عملية في الأغوار، و130 عملية في الجولان، و11 عملية خارجية ضد مصالح وشركات غربية (فرحات، 2005، ص142). وتنقسم الاستراتيجية العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى ثلاثة أقسام هي:

1. داخل الأرض المحتلة

استأثرت قضية الأرض المحتلة بمكانة رئيسية في سلم أولويات الجبهة الشعبية، منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، فقد أولت الجبهة أهمية خاصة للعمل داخل الأرض المحتلة لعدة اعتبارات، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. إنها الساحة الأولى التي تواجه فيها الجماهير الفلسطينية يومياً الاحتلال والاصطدام

معه.

2. وجود كثافة سكانية عالية.

3. إبقاء صوت الجماهير الفلسطينية عالياً لقطع الطريق على حالة الصمت العربي.

4. تطبيق قوانين حرب العصابات وذلك بتأسيس مجموعات صغيرة متنقلة.

2. خارج الأرض المحتلة (المحيط العربي)

استناداً لاستراتيجية الجبهة العسكرية ونظريتها لأهمية تأمين "هانوي العربية" التي تُمَد الأرض المحتلة بكل مستلزمات القتال، وتشكل العمق الجغرافي والبشري لحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، باشرت الجبهة الشعبية بإقامة قواعد عسكرية ومعسكرات تدريب لها، في كلٍّ من الأردن ولبنان، بهدف تقديم الدعم والإسناد لقواتها في الداخل، وتوجيه الضربات للعدو من خلال المجموعات العسكرية ذات الكفاءة العالية، وفي هذا السياق لا تختلف الجبهة الشعبية عن باقي الفصائل الفلسطينية التي حاولت إنشاء قواعد ارتكازية لها سواء في داخل الأرض المحتلة أو في الجوار العربي لفلسطين بهدف الانطلاق لتنفيذ عمليات عسكرية ضد العدو الاسرائيلي.

3. خط العمليات الخارجية

يعتبر هذا الخط فرعياً ضمن الخط العام للجبهة الشعبية، وربما كانت الجبهة الفصيل الفلسطيني الأول الذي اتبع أسلوب نقل المعركة ضد الأهداف الإسرائيلية خارج الأرض المحتلة، من خلال خطف الطائرات، لذلك اتخذت الجبهة شعار "ضرب العدو أينما وجد" وتسمى الجبهة هذا النوع من النشاط "بالعمليات الخارجية".

ففي يوليو 1968م، تم خطف طائرة "العال الاسرائيلية" إلى الجزائر وتم الإفراج عن 16 سجين فلسطيني مقابل الإفراج عن الطائرة والركاب، وفي سبتمبر 1970 قامت الجبهة بعملية تحويل مدهشة، حيث خطفت أربع طائرات نسفت منها طائرة البوينغ 747 في مطار القاهرة، فيما نقلت البقية إلى الأردن، آخذة معها 500 رهينة من ركاب الطائرات، وقد اتخذت السلطات الأردنية هذه العملية مبرراً لمجزرة أيلول الأسود ضد الفلسطينيين عام 1971

(كريشان، 1980، ص69). وبررت الجبهة الشعبية هذا النوع من المقاومة الفلسطينية بقولها: أن التجربة الفلسطينية ليست الوحيدة التي اختطت لنفسها هذا الخط من أسلوب المقاومة في ضرب امتدادات العدو خارج مجاله، لأن هذا الخط يتماشى مع طبيعة العدو الصهيوني الملتحم مع الإمبريالية، وأكدت أن حركات التحرر في العالم عرفت مثل هذا الخط من النشاط " الضرب في الخارج " أثناء تجربتها الطويلة مع الاحتلال والاستعمار الأجنبي، وأكدت الجبهة أيضًا على أن المؤسسات الصهيونية في الخارج هي نوع آخر من الإمبريالية العالمية والتي يجب ضربها ومحاربتها بكل قوة (خورشيد، 1971، ص135).

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فصيل فلسطيني مقاوم، تكونت نتيجة توحيد عدة منظمات قومية، وهي تنظيم يساري يتبنى الفكر الماركسي رغم جذورها القومية، أما فيما يتعلق بالمقاومة والجانب العسكري، فقد تبنت الجبهة الشعبية الحرب الشعبية طويلة الأمد والعنف الثوري وسيلةً لمقاومة المشروع الصهيوني في فلسطين، واعتبرت أن الاحتلال الإسرائيلي جزء من الإمبريالية العالمية، وأقرت الجبهة الشعبية استراتيجية عسكرية تقوم على تركيز مقاومة الاحتلال داخل الأرض المحتلة باعتبارها الحلقة الأولى، من حلقات المواجهة بين الشعب الفلسطيني قوات الاحتلال الإسرائيلي.

تميزت الجبهة الشعبية بخطط العمليات بالخارج، كشكل من أشكال المقاومة الفلسطينية، بهدف ضرب المصالح الاسرائيلية والإمبريالية في كل مكان، ونقل المعركة خارج الأرض المحتلة، ونشط هذا الأسلوب فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ومن ثم تخطت عنه الجبهة الشعبية تحت الضغط الدولي والعربي، بعد أن أصبح يوظف من قبل إسرائيل بهدف وصم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب.

المحور الثاني: تجربة المقاومة لدى الجبهة الديمقراطية

تعتبر الجبهة الديمقراطية ضماناً للوحدة الوطنية الفلسطينية، منذ نشأتها عملت الجبهة على توحيد الصف الوطني الفلسطيني من خلال القيام بدور الوسيط في العديد من المنعرجات الرئيسية، كما أن الجبهة كانت سباقة في طرح العديد من الأفكار التي تبنتها منظمة التحرير والثورة الفلسطينية، مثل البرنامج المرحلي، والدولة الديمقراطية.

أولاً: نشأة الجبهة الديمقراطية

جاءت نشأة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نتيجة الصراع الذي دار في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي يرجع جذوره إلى الصراع داخل حركة القوميين العرب بين "الجناح اليميني" الذي يتزعمه الجيل المؤسس للحركة بزعامة جورج حبش¹، و"الجناح اليساري" الذي يمثل جيل الشباب ويتزعمه نايف حواتمة²، حيث أصر جيل الشباب على الانتقال بالحركة إلى الالتزام بالأطروحات الماركسية، إلا أن الصراع انفجر بشكل واضح بين الفريقين عقب المؤتمر الوطني للجبهة الذي انعقد في آب 1968م، حيث تبنى المؤتمر برنامجاً سياسياً يسارياً يسعى لتحويل الجبهة الشعبية لمنظمة يسارية، وتم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة سيطر عليها تيار الشباب بنسبة (10 أعضاء من الشباب إلى 5 من الحرس القديم). وقد استمر هذا الصراع عدة أشهر إلى أن تمكن الجناح اليساري، - الذي يتمثل في جيل الشباب -

¹ جورج حبش مناضل فلسطيني ولد في مدينة اللد، (2 أغسطس 1926 - وتوفي 26 يناير 2008)، يعتبر من مؤسسي حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأحد أبرز رموز الحركة الوطنية الفلسطينية، يلقيه أنصاره بالحكيم (لكل ثورة حكيم ولثورتنا الفلسطينية حكيم واحد وهو جورج حبش)، شغل منصب الأمين العام للجبهة الشعبية حتى عام 2000.

² نايف حواتمة (ولد في نوفمبر 1935 في السلط، شرق الأردن) سياسي فلسطيني يشغل منصب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي أسسها سنة 1969. وواحد من أبرز قادة الرعيل الأول في الثورة الفلسطينية المعاصرة، وفي منظمة التحرير الفلسطينية، يعتبر من أبرز المناهضين لاتفاقيات أوسلو.

من الانشقاق وتشكيل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في 1969/2/22م (الحمد، وآخرون، 1999، ص365:364).

لذلك تبلورت ولادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كنتاج للأزمة العميقة التي عانت منها الحركة القومية العربية والتي بدأت معالمها تظهر على السطح مع مطلع الستينيات، هذه الأزمة كانت تعبيراً عن عجز النخب الوطنية على توفير متطلبات النجاح للمشروع النهضوي القومي العربي، والتقدم نحو طموحاتها المعلنة في التخلص من قيود التبعية والتخلف، واستكمال مهام التحرر الوطني والوحدة القومية والتقدم الاجتماعي (عبد الكريم، 2000، ص237). وقد عرفت الجبهة الديمقراطية نفسها بأنها، حزب ديمقراطي ثوري، وهي اتحاد للكوادر من العمال والفلاحين، والمتقنين، وسائر الكادحين من أجل تحرير فلسطين، مسترشدة بالماركسية "اللينينية" كمنهج علمي لتحليل الواقع الاجتماعي، ودليل للعمل التنظيمي والسياسي، وتعتبر الجبهة الديمقراطية التنظيم حلقة وصل بين النظرية والممارسة، وبين البرنامج السياسي والتنفيذ العملي لهذا النضال، لذلك كانت الجبهة حريصة على تنظيمها الداخلي وتعزيز النهج الديمقراطي بداخله (دلول، 2014، ص17:16).

وطرحت الجبهة الديمقراطية نفسها على أنها تمثل اليسار العربي الجديد، ونهجاً ثورياً أكثر جذرية في معالجة الوضع العربي عامة والفلسطيني خاصة، وأعلنت الديمقراطية موقفاً متميزاً في رؤيتها لهزيمة حزيران 1967م، معتبرة أن هذه الهزيمة ليست هزيمة عسكرية فحسب، بل أنها هزيمة لمجموع التكوين الطبقي والاقتصادي والعسكري والإيديولوجي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية، وهذا الأمر يتطلب في رأي الجبهة إسقاط الطبقة البرجوازية لحركة التحرر العربية لصالح طبقات العمال الأكثر جذرية في نهجها الثوري (ابراش، 1987، ص171). لذلك سعت الجبهة الديمقراطية للصدام مع الأنظمة العربية الحاكمة في ذلك الوقت والإطاحة بها، وبالأخص النظام الأردني، (تحت شعار كل السلطة

للمقاومة) فقد مهدت تلك الطروحات إلى أحداث أيلول الأسود وخروج الثورة الفلسطينية من الأردن.

ثانيًا: الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية

تبنّت الجبهة الديمقراطية نفس البرنامج السياسي والعقيدة الأيديولوجية التي تبنّتها الجبهة الشعبية في أغسطس 1968، بل إنها كانت أكثر "تشددًا" في تبني الماركسية اللينينية، وقد عبرت عن نفسها من خلال مجلة الهدف، ویتهمها البعض بأنها السبب الرئيسي وراء جر الثورة الفلسطينية إلى الصدمات مع السلطات الأردنية، إذ رفعت شعار "كل السلطة للمقاومة قبل معارك أيلول/ سبتمبر 1970 بأسابيع (صالح، 2003، ص402). وتبنّت الجبهة الديمقراطية شعار "دولة فلسطين الديمقراطية" كحل ديمقراطي "للمسألة الفلسطينية والإسرائيلية" الذي يقوم على ركيزة إزالة الكيان الصهيوني ممثلًا بكافة مؤسسات الدولة (الجيش، الإدارة، البوليس، وكافة المؤسسات السياسية والنقابية الصهيونية) وقيام دولة فلسطينية لكل مواطنيها، وهذا الشعار قد تبنّته منظمة التحرير وحركة فتح بعد عام 1969م.

وأكدت الجبهة الديمقراطية على الارتباط التاريخي والمصيري بين فلسطين والأمة العربية، لذلك فإن دولة فلسطين الديمقراطية الشعبية ستصبح جزءًا لا يتجزأ من دولة اتحادية عربية، دولة ديمقراطية المحتوى والمضمون، ومعادية للاستعمار والإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية (خورشيد، 1971، ص151). وناضلت الجبهة الديمقراطية من أجل اعتماد كافة أشكال النضال، سواء منها السياسي أو الجماهيري أو الاقتصادي، بالإضافة إلى الكفاح المسلح، واعتبرت أن الكفاح المسلح لوحده غير قادر على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في تلك الفترة (مقابلة مع صالح زيدان، 2015/6/16). واتفقت الجبهة الديمقراطية مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على الترابط ما بين النضال الوطني التحرري والنضال الاجتماعي، وأكدت على الترابط الحاصل بين الصراع مع إسرائيل والصراع الاجتماعي، حيث ترى الديمقراطية بأن طبيعة الصراع هو صراع مع إسرائيل والإمبريالية العالمية، وهو مسألة سياسية

ومادية ملموسة (ابراش، 1987، ص188). وأسهمت الجبهة الديمقراطية في تحريك المبادرات السياسية الفلسطينية باتجاه يقترب من أطروحاتها " الواقعية " إذ دعت إلى برنامج مرحلي لتحرير فلسطين عام 1973م، والذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً بعد ذلك عام 1974، الذي عُرف ببرنامج النقاط العشرة، وقامت الجبهة الديمقراطية في مرحلة مبكرة منذ عام 1969 بالاتصال بقوى " اليسار الإسرائيلي " ثم تبعتها حركة فتح بعد ذلك، ثم تبنته م. ت. ف، رسمياً عام 1977م (صالح، 2003، ص403).

ثالثاً: الفكر العسكري ومفهوم المقاومة لدى الجبهة الديمقراطية

شكلت انطلاقة الجبهة الديمقراطية منعطفاً تاريخياً بأبعاده المختلفة، حيث أشهرت منذ البداية التزامها باليسار من موقع تبني الكفاح المسلح ضد الاحتلال لتحرير الأرض الفلسطينية، واستندت الجبهة في انطلاقتها التاريخية إلى تحليل جريء فكرياً وسياسياً، وأجادت الجبهة الديمقراطية بخلفيتها الفكرية تقديم الحل السياسي، كأحد اشكال النضال الوطني الفلسطيني على الحلول الأخرى (عبد الكريم، آخرون، 2011، ص156). ولم تعترف الجبهة عند نشأتها بالدولة اليهودية " إسرائيل " شأنها شأن بقية الفصائل الفلسطينية الأخرى، فقد جاء في بيانها التأسيسي أنها ستقاتل مع جميع فصائل المقاومة الفلسطينية قتالاً طويلاً الأمد، وعلى طريق حرب تحرير شعبية لتحرير فلسطين، وحل معضلات التحرر الوطني في ظل دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يتمتع فيها الجميع بكافة حقوقهم الثقافية والدينية، وبالمساواة الاجتماعية والدستورية (غالي، 2005، ص177). واعتبرت الديمقراطية أن حرب الشعب ليست مسألة تكتيك عسكري فقط، وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة تعبئة سياسية، لجماهير الشعب بكافة طبقاته الوطنية، فالجماهير تنتفض عفويّاً ضد أعدائها، ومهمة القوى الثورية هي تنظيم التمرد العفوي، وأن عملية التنظيم هذه تتضمن تشخيص المصالح الوطنية المباشرة للجماهير وربطها بالأهداف الاستراتيجية البعيدة الأمد (عبد الكريم، وسليمان، 2001، ص38).

واعتبرت الجبهة الديمقراطية الكفاح المسلح أحد أبرز أشكال النضال الوطني الفلسطيني، والذي يستند إلى حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، واعتبرت أن التناقض الرئيسي مع الاحتلال الإسرائيلي والإمبريالية العالمية، لذلك سعت إلى أن تقود الثورة الفلسطينية الطبقة العاملة، بهدف إقامة دولة ديمقراطية اشتراكية على كامل التراب الوطني الفلسطيني (مقابلة مع صالح زيدان، 2015/6/16). وعلى العكس من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ رفضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين خط العمليات بالخارج، وقالت إن بعض فصائل المقاومة تلجأ إلى حل " ذاتي وإرهابي " بهدف توسيع جبهة الصدام مع العدو، ومعبرة عن ذلك بشعار " ملاحقة العدو أينما وجد " ووضعت هذا الشعار موضع الممارسة بشن سلسلة من الهجمات "الإرهابية " على الطائرات والمؤسسات الإسرائيلية في الخارج، واعتبرت الجبهة الديمقراطية أن هذا الخط من العمليات الخارجية لا يؤثر جدياً على اقتصاد العدو، وإنما يعطي مبرراً للدعاية الصهيونية بتصوير فصائل المقاومة الفلسطينية بأنهم جماعة من القتل المجرمين، ودعت الديمقراطية إلى تركيز المقاومة وفق منطق العمل الجماعي وليس الفردي، ويعتبر هذا الموقف من الجبهة الديمقراطية حول خط العمليات بالخارج، يشكل أحد مظاهر الاختلاف حول مفهوم المقاومة بين فصائل الثورة الفلسطينية.

وانطلق الفكر العسكري للجبهة الديمقراطية في البداية باعتمادها على المجموعات الصغيرة، مما يتناسب مع الحجم البشري والتسليحي المتوفر لها، واتبعت أسلوب حرب العصابات بالتسلل عبر الحدود، ولكن بعد الخروج من الأردن اتبعت نمطاً آخر، وقررت الجبهة إعادة بناء قواتها على أسس جديدة تضمنت التشكيلات العسكرية الكبيرة والأسلحة الثقيلة، وشملت الكتائب والسرايا، ولجأت إلى إنشاء الوحدات والكتائب المتخصصة من أجل استيعاب الأسلحة المتوسطة والثقيلة، وقسمت الجبهة قواتها إلى قوات شبه نظامية وقوات الأمن الوطني والميليشيا (أبو قاسم، 2009، ص 139). واتسم العمل العسكري للجبهة

الديمقراطية بمجموعة من الخصائص والإنجازات في الدفاع عن الثورة الفلسطينية، كان أهمها ما يلي: (م، ج، ديمقراطية، 2015، ص13)

- اعتماد تكتيك خطوط المواجهة المركبة الممتدة على مسافة كيلومترات لعمليات الاشتباك والمواجهة متعددة الأنماط على جبهات التماس مع العدو.
- العمليات الخاصة في العمق المحتل، انطلاقاً من نقاط ارتكاز في الأردن والجولان ولبنان.

- المعارك التي خاضتها في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982.
- العمليات التي شاركت فيها قوات الجبهة الديمقراطية في فترة التسعينيات في الشريط المحتل من جنوب لبنان.
- العمليات القتالية النوعية التي قامت بها كتائب المقاومة الوطنية في الانتفاضة الثانية.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هي فصيل يساري فلسطيني مقاوم، تكونت نتيجة انشقاق مجموعة الكوادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد تبنت الديمقراطية النظرية الماركسية اللينينية في الطرح والتحليل لمختلف القضايا السياسية، وكان للجبهة الديمقراطية دوراً مؤثراً في الحوار الفكري والسياسي بين مختلف الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها، فهي لم تغادر أبداً اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو مؤسسات منظمة التحرير المختلفة، وقدمت الجبهة الديمقراطية الحل السياسي على الحلول الأخرى، عبر طرحها للدولة الديمقراطية والبرنامج المرحلي رغم تبنيها استراتيجية الكفاح المسلح، ورفضت الجبهة الديمقراطية خط العمليات بالخارج الذي تبنته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واعتبرته عمل "إرهابي" يعطي مبرراً للدعاية الصهيونية بتصوير المقاومة الفلسطينية على أنها عمل إرهابي.

المحور الثالث: تجربة الجبهة الشعبية/ القيادة العامة

تعتبر الجبهة الشعبية القيادة العامة فصيل قومي يساري، أول من تبني الفكر القومي، وتعتبر الفصيل الأقرب لدولة السورية منذ نشأتها في سورية عقب هزيمة 1967. فعلى الدوام تميزت الجبهة الشعبية القيادة العامة بخط سياسي قومي عروبي، عملت من خلاله على أن تكون مواقفها السياسية منسجمة من الموقف العربي العام.

أولاً: النشأة والتأسيس

نشأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) في 24 أبريل/نيسان 1968 إثر انشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقد تزعمها منذ نشأتها "أحمد جبريل"، وترجع جذور تشكيل الجبهة الشعبية القادة العامة إلى سنة 1959م، عندما أنشأ "أحمد جبريل"¹ حركة فدائية صغيرة تحت اسم "جبهة تحرير فلسطين" وفي منتصف العام 1965 بدأت عملها العسكري بعد أن تمكنت من تشكيل ثلاث مجموعات مقاتلة، وسقط أول شهيد لها "خالد الأمين" في هجوم على مستعمرة "ديشون" في الجليل الأعلى، وبعد ذلك توحدت (جبهة تحرير فلسطين) مع "منظمة أبطال العودة" ومنظمة "شباب الثأر" لتشكل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ديسمبر 1967م بزعامه جورج حبش.

وكانت فكرة إقامة تنظيم فلسطيني ينتهج أسلوب حرب العصابات في التصدي للكيان الإسرائيلي تبلورت بين مجموعة من الشباب الفلسطيني منذ عام 1959م، وانطلق هذا التنظيم الذي أطلق على نفسه أسم "جبهة تحرير فلسطين" (خورشيد، 1971، ص197). وكانت

¹ أحمد جبريل (ولد سنة 1938) الملقب بأبو جهاد. أسس سنة 1965 جبهة التحرير الفلسطينية وفي العام 1968 انضمت جبهة التحرير بقيادة أحمد جبريل مع حركة القوميين العرب وزعيمها جورج حبش وأبطال العودة بقيادة وديع حداد تحت اسم موحد وهو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعد عام انفصل عنهم أحمد جبريل لأسباب لوجستية دون أي نزاع داخلي ليحمل اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، تربطه بالقيادة السورية علاقة وطيدة على عكس علاقته مع فتح ورئيسها الراحل ياسر عرفات.

القيادة العامة أعلنت في مبادئها النقاط التالية (علوش، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، ص957):

- الشعب الفلسطيني هو المسئول الأول عن قضيته، ومن خلفه الشعوب العربية.
- رفض الوصاية على الشعب الفلسطيني، من أي جهة سواء كانت نظاماً أو حكماً أو حزباً أو أي جهة أخرى وقضية فلسطين هي قضية قومية، ومن واجب كل عربي دعمها.
- رفض أنصاف الحلول والحلول الوسطي للقضية الفلسطينية أو أي مشروع تسوية القصد منه تصفية القضية الفلسطينية.
- يرحل شكل الحكم وكل ما يتعلق به لما بعد التحرير، على أن يقره مجلس وطني فلسطيني.

ثانياً: الفكر السياسي للجهة الشعبية/ القيادة العامة

مثل كل فصائل المقاومة الفلسطينية تبنت الجهة الشعبية/القيادة العامة، منذ نشأتها حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح من أجل تحرير كامل فلسطين، ورفضت قرارات الشرعية الدولية، ورفضت الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني، وأنصاف الحلول التي تحاول تصفية القضية الفلسطينية، والتعاطي مع واقع الاحتلال الإسرائيلي. وأكدت القيادة العامة عبر برنامجها السياسي الصادر عن المؤتمر الأول المنعقد في نهاية 1968م عن روح قومية عربية، ولكن في مؤتمرها الثاني في سبتمبر 1969م، غيرت من فكرها وتبنت بالإجماع الاشتراكية العلمية (الماركسية) وتبنت برنامجاً سياسياً منطلقاً منها، وعبرت عن نفسها من خلال مجلة " إلى الأمام"، وشاركت القيادة العامة في منظمة التحرير الفلسطينية من أول مجلس وطني ينعقد بعد انفصالها عن الجهة الشعبية (صالح، 2003، ص405). ورغم تحالفها الاستراتيجي مع سورية تعتبر الجهة الشعبية القيادة العامة، نفسها تنظيمًا ليس له انتماء إلا للقضية العربية الفلسطينية، التي تستمد طاقتها من الجماهير العربية، وتنظيمًا جماهيريًا مستقلاً عن أي حزب أو حركة سياسية أخرى، وأكدت على احترام القوانين

والأنظمة الموضوعية في كل بلد عربي، وعقدت الجبهة الشعبية/القيادة العامة مؤتمرها الرابع في آب/أغسطس 1973م، وأكدت فيه على وحدة الشعب الفلسطيني والاشتراكية العلمية، وانشق عن الجبهة تنظيمان الأول: باسم جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة مجموعة "أبو العباس" والثاني باسم منظمة فلسطين العربية تزعمها "أحمد زعرور" في أغسطس 1969م، وكانت هذه المنظمة مستندة على الفكر القومي الناصري (أبو قاسم، 2009، ص129: 130).

وعلى عكس كل من الجبهة الشعبية والديمقراطية، رفضت الجبهة الشعبية/القيادة العامة الدولة الديمقراطية؛ ورأت إن الحلول التي تطرح للقضية الفلسطينية كدولة الديمقراطية أو الدولة العلمانية وغيرها من قبل بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، تتجاوز إرادة الشعب الفلسطيني، لأن المخول الوحيد بطرح مثل هذه الأمور هو مجلس وطني منبثق فعلاً عن الإرادة الوطنية الفلسطينية، من خلال مشاركة فعالة لقوى الثورة الفلسطينية، وأن المحتوى الاجتماعي والسياسي لمرحلة ما بعد الثورة أمور يجب أن تمارسها الثورة وتدرجها، بشرط أن تكون منطلقة من اتفاق على خطوط عريضة يقرها مجلس وطني يمثل الشعب الفلسطيني.

ففي عام 1974م، ومع بدء التسويات السلمية لقضية الشرق الأوسط وخاصة المؤتمر الدولي في جنيف، عبرت القيادة العامة عن رفضها لكل مشاريع التسوية، منضمة في الوقت نفسه إلى جبهة الرفض المتكونة من (الصاعقة، الجبهة الشعبية، جبهة التحرير العربية، جبهة النضال الشعبي) رغم أنها لم تجمد عضويتها في اللجنة التنفيذية لتحرير فلسطين، على غرار الجبهة الشعبية، وقد استمرت الجبهة الشعبية/القيادة العامة في رفضها التعاطي مع المشاريع السلمية (كريشان، 1980، ص83:82).

الجبهة الشعبية/القيادة العامة فصيل فلسطيني ثوري، تبنت التوجه الوطني القومي اليساري، وآمنت بالعمل بكل السبل من أجل تحرير كامل فلسطين، وأكدت أن نضالها جزء من النضال العالمي ضد كل أشكال الاستعمار والعنصرية والإرهاب ضد الشعوب، وهي

تعارض أي تسوية سياسية مع إسرائيل، وهي تؤمن بأن الثورة المسلحة هي السبيل لتحرير فلسطين الذي ترى أنه واجب وطني وقومي، مما جعلها تضم إلى صفوفها عناصر من أقطار عربية مختلفة وصل بعضهم إلى مراكز قيادية في الجبهة.

ثالثاً: المقاومة والفكر العسكري للقيادة العامة

اتفقت الجبهة الشعبية القيادة العامة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على خط العمليات بالخارج، حيث آمنت القيادة العامة بضرورة قتال العدو الصهيوني أينما وجد، وبكل الوسائل المتاحة، وبررت ذلك كون أن العدو لا يتمثل في إسرائيل وحدها، بل أيضاً في الاستعمار الذي يحميها ويدعمها، واعتبرت أن كلاً منهما يكمل الآخر وكلاً منهما بديل عن الآخر، واعتبرت أن النضال في سبيل التحرير لا يعني بالضرورة حصر هذا النضال ضمن البقعة المحتلة، إنما أيضاً يتعداها بالضرورة لضرب كل نافذة للصهيونية، وكل مؤسسة يستفيد منها في تمكينه من ديمومة احتلاله، في أي مكان وجدت هذه النافذة أو أقيمت هذه المؤسسة (خورشيد، 1971، ص 206). وأكدت الجبهة الشعبية/القيادة العامة على بناء جبهة ثورية عربية " تقود النضال الوطني العربي، ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وضد الاضطهاد الطبقي، وتعمل على قيام جبهة وطنية عربية عريضة تضمن وحدة كافة فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وتعمل على تحقيق ثلاث مهام (علوش، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، ص957):

- النضال بجميع الأساليب والأشكال وأهمها الكفاح المسلح، بهدف تصفية الإمبريالية والصهيونية.
- تأييد مشاركة الشعب الفلسطيني في نضاله المسلح ضد الصهيونية وكيانها الاستيطاني.
- توطيد العلاقة مع الدول الاشتراكية، وحركات التحرر الوطني والطبقة العاملة في الدول الرأسمالية.

وتميزت القيادة العامة، بأمرين مترابطين هما: الاحتراف العسكري، والنزوع نحو نمط القوات الخاصة النظامية، وكانت الجبهة تشدد على نمط القدرات الفنية من أجل ضمان تنفيذ العمليات العسكرية على أكمل وجه، وكذلك كنت مصممة على ارتباط النشاط العسكري المسلح الفلسطيني بالجهد العربي الواسع، خصوصاً جهد الجيوش العربية النظامية وهذا يعني الاكتفاء بمنح العمل الفدائي دوراً ثانوياً، وهو السبب الذي جعل "أحمد جبريل" ينسحب مع عناصره من معركة الكرامة (أبو قاسم، 2009، ص131).

تبنت الجبهة الشعبية القيادة العامة في البداية الفكر القومي العربي الذي عبر عنه برنامجها السياسي الصادر عن المؤتمر الأول المنعقد في نهاية 1968م، والذي عبر عن روح قومية عربية، والذي كان سبباً في الانشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نتيجة ميولها نحو اليسار. ولكن نتيجة لتراجع الفكر القومي بعد هزيمة 1967 غيرت القيادة العامة من فكرها، وتبنت بالإجماع الاشتراكية العلمية (الماركسية) في مؤتمرها الثاني في سبتمبر 1969م، واتفقت القيادة العامة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على خط العمليات بالخارج، وأكدت على ضرورة قتال العدو الصهيوني أينما وجد، واعتبرت القيادة العامة، أن العدو لا يتمثل في إسرائيل وحدها بل أيضاً بالاستعمار الذي يحميها ويدعمها، و أكدت القيادة العامة أن تحرير فلسطين هي مسؤولية عربية تقع على كاهل الدول العربية في المقام الأول، وأن الجهود الفلسطينية يجب أن تكون جزءاً في هذا السياق وليس بديلة عنه.

تجربة المقاومة والعمل السياسي لدى التنظيمات القومية والبعثية

حددت المنطلقات القومية للحركة القومية العربية وشمولية رؤيتها لقضايا النضال العربي وتصوراتها لطبيعة الصراع العربي - الصهيوني، باعتبار أن التصورات الفرعية مرتبطة بالتصور الكلي أو بالأساس الفكري الذي تعتمد عليه ويحدد لها مفاهيمها، فقد انطلقت من أساس قومي وحدوي، وركزت على الجانب القومي التاريخي المصيري للصراع، مع وجود تفاوت بين تيار وآخر داخل الحركة، واعتبرت حركة القوميين العرب أن الصراع الدائر في المنطقة والذي تعتبر فلسطين ساحته الأساسية هو صراع يضرب جذوره في التاريخ ويهدد الأمة بأكملها، لذلك رفضت منطق القطرية في النضال الفلسطيني وأكدت على أن تحرير فلسطين مسؤولية عربية، يجب أن يكون ضمن استراتيجية عربية شاملة وليس وفق رؤية قطرية، لذلك اخذت على حركة فتح منطلقاتها الفكرية الداعية للتأكيد على الهوية الوطنية والقرار الوطني المستقل.

ستستعرض الدراسة في هذا السياق تجربة المقاومة لدى التنظيمات البعثية القومية، وهي الصاعقة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي، باعتبارهم مكون أساسي من مكونات الفكر السياسي الوطني الفلسطيني داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

المحور الأول: تجربة منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية

(قوات الصاعقة)

تعتبر الصاعقة فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين، فهي جاءت في إطار رؤية فكر الحزب للانغماس في الشأن الفلسطيني من خلال تكوين طلائع حرب التحرير الشعبية كأداة للنضال على الساحة الفلسطينية بعد تراجع البعد القومي للقضية الفلسطينية وسيطرة الفكر الوطني مع نشأة الحركات والتنظيمات الفلسطينية.

أولاً: النشأة والتكوين

جاء تأسيس منظمة الطلائع تجسيدا عمليا من حزب البعث العربي الاشتراكي السوري للاستراتيجية التي أقرها المؤتمر التاسع للحزب المنعقد في أيلول/ سبتمبر 1966 بدمشق، والتي جاء فيها أن حزب البعث العربي الاشتراكي التزاما منه بمسؤوليته التاريخية، عليه أن يطرح في هذه المرحلة الاستراتيجية العلمية والثورية للنضال العربي، وأن يساهم في قيادة المعركة وفي توفير الأدوات الموضوعية لها (خورشيد، 1971، ص85). وبناءً على هذه الاستراتيجية، تم تأسيس منظمة " طلائع حرب التحرير الشعبية، المعروفة باسم " الصاعقة "، في سورية تحت قيادة الرفيق زهير محسن، والتي أعلنت التزامها بمقررات حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سورية في أواخر عام 1966م، وخاضت جميع المعارك التي خاضتها سورية، وكانت تقف إلى جانبها في صراعاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو مع البلدان العربية الأخرى، وظهر ذلك جليا في لبنان عام 1976م، وكذلك عام 1982م (ابراش، 1987، ص163).

وفي المؤتمر التأسيسي الذي عقد في مايو 1968، أعلن الصاعقة أن الحركة مفتوحة لكل البروليتاريين العرب المؤمنين بالفكر البعثي (كريشان، 1980، ص87). واعتمدت الصاعقة عند تأسيسها على الكوادر الفلسطينية في حزب البعث في سورية، وتم اختيار عدد من الحزبيين والمواطنين الفلسطينيين والعرب لتدريبهم عسكريا في إبريل 1967م، ونفذت

الصاعقة أولى عملياتها العسكرية في 8 يونيو 1967، وانضم لها بتاريخ 27 ديسمبر 1968: جبهة التحرير الشعبية وقوات الجليل الشعبية - وهي منظمات فدائية صغيرة نشأت في سورية- أثر اجتماع المنظمات الفدائية في القاهرة في 9 أغسطس 1968 للاتفاق على جسم يضم فصائل المقاومة الفلسطينية (لجنة الكفاح المسلح). وأصبح الفرع الفلسطيني لحزب البعث هو العمود الفقري لمنظمة الطلائع (فرج، 1998، 152: 153).

ثانيًا: الفكر السياسي للصاعقة

أول ما تطرحه دراسة وثائق الطلائع هو علاقة العمل القطري الفلسطيني بالعمل القومي العربي، فحزب البعث العربي الاشتراكي كان يرى حتى عام 1959م، أن الوحدة العربية هي طريق تحرير فلسطين. وبشكل عام تتسجم المواقف النظرية للطلائع مع الموقف النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي، لذلك فهي تلتزم بعقيدة الحزب وأسلوبه التنظيمي، ومنذ بداية انطلاقها أعلنت منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية " الصاعقة " أن الهدف الاستراتيجي هو تحرير فلسطين باعتمادها على الكفاح المسلح وحرب الشعب، ومن هذا المنطلق رأت أن الطريق السليم الذي يجعلها تحقق ذلك هو الوحدة العربية (أبو قاسم، 2009، ص150). وبذلك لم تختلف الصاعقة عن باقي فصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى، في طريقة وأسلوب تحرير فلسطين التي اعتمدتها من خلال حرب الشعب طويلة الأمد والكفاح المسلح. رغم ايمانها بالوحدة العربية طريق التحرير.

وانتقدت منظمة " الصاعقة " استقلالية الثورة الفلسطينية الذي كانت تطرحه حركة فتح، واعتبرت أن المطالبة باستقلالية الثورة الفلسطينية بحجة التمييز بين قضايا التحرر الوطني وقضايا التحرر الاجتماعي والاقتصادي فلسفة برجوازية وافعال تعسفية، وعبرت الصاعقة عن إخلاصها والتزامها بالأيديولوجية القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وارتباطها بالفهم العربي لموقع ودور الثورة الفلسطينية على مستوى الأداء السياسي والعسكري للاستراتيجية السياسية العربية (ابراش، 1987، ص 164). ورغم ذلك دخلت منظمة الصاعقة في صفوف

منظمة التحرير الفلسطينية واشتركت في كافة مؤسساتها القيادية، وكان لها دور مباشر في أحداث الأردن في السبعينيات، وكانت مواقفها بشكل عام متفقة مع الخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتولت مسؤولية الدائرة العسكرية، وترتيب العلاقة مع سورية.

ثالثاً: مفهوم المقاومة والفكر العسكري للصاعقة

انطلقت الطلائع كما باقي الفصائل الفلسطينية، من فكرة أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لاسترجاع فلسطين، وأكدت على حتمية التحرير الكامل للتراب الوطني الفلسطيني عن طريق الكفاح المسلح، واتفقت مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على أهمية العمل السياسي كشكل من أشكال النضال الوطني الفلسطيني، وأقرت الطلائع أن محور هذه المواجهة، يتمركز في الاعتماد على الكفاح المسلح أساساً لإزالة الكيان الصهيوني، وقد تبنى المؤتمر الاستثنائي لطلائع حرب التحرير الشعبية "الصاعقة" والذي عقد بعد حرب حزيران/يونيو 1967م المنطلقات التالية (علوش، م، فلسطينية، ق 2، ج3، ص952: 953):

- الشعب الفلسطيني هو طليعة الكفاح المسلح.
- القضية الفلسطينية هي القضية القومية الأولى.
- حرب التحرير الشعبية ليست مجرد شعار تكتيكي عارض.

واعتمدت قوات الصاعقة منذ بداية عملها على سورية لتوفير مختلف الاحتياجات، من الأسلحة والإمدادات الأخرى، وهذا الأمر أتاح لها توحيد التجهيزات والتسليح، بل وتوحيد الزبي العسكري إلى حد كبير، وقد تلقى مقاتلي الصاعقة التدريب في معسكرات الجيش السوري في أول الأمر، ومن ثم فتحت المنظمة معسكرات لها في الأردن، وبعد الخروج من الأردن فتحت لها معسكرات في لبنان، وكان ضباط من الصاعقة يتلقون دورات تدريبية بالخارج (صايغ، 2002، ص61). وتميزت قوات الصاعقة على الدوام بالتركيز على الجوانب العسكرية للنشاط، مقارنة بالجوانب النقابية وال جماهيرية، وطبقت نمط قتال "حرب العصابات"، وارتبط ذلك بميول الطلائع إلى التنسيق مع الأطراف الرئيسية في الساحة الفلسطينية، وخاصة حركة

فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، خلال الفترة من 1968-1972م، وساعدها في ذلك أن منظمة الطلائع كانت تتولى الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى التنسيق مع الجيش العربي السوري (أبو قاسم، 2009، ص 152). وفيما بعد حدث تطور مهم في المواقف السياسية لدى الطلائع، تمثل بضرورة المزوجة بين العمل العسكري والعمل السياسي بهدف عدم انحسار حركة المقاومة الفلسطينية بالبندقية فقط.

وفي هذا السياق رأت الطلائع أن ظروف نشأة وانطلاقة المقاومة الفلسطينية خلقت لدى التنظيمات الفلسطينية أوهاماً حول إمكانية نجاح الكفاح المسلح كطريقٍ وحيد، حيث قاد هذا الموقف إلى أن تفقد المقاومة مكاسب سياسية كبيرة على الصعيد العربي والدولي، حيث دعت الطلائع إلى " استخدام كافة أشكال المقاومة والجمع بينهما، وعدم اعتبار البندقية وحدها أساساً لكل نضال، لأن هذه السياسة دفعت إلى نوع من الانحسار في الحركة، والذي دفعت ثمنه الثورة الفلسطينية (علوش، م، فلسطينية، ق2، ج3، ص954).

منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية " الصاعقة " هي فصيل فلسطيني تكونت وفق رؤية حزب البعث العربي الاشتراكي السوري، لكي تعمل ضمن استراتيجية الحزب ومفهومه للصراع العربي الاسرائيلي، التي تنطلق من فكرة الوحدة العربية طريق لتحرير فلسطين وليس العكس. وتبنت الصاعقة الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين، وأكدت على أهمية العمل السياسي والجمع بين كافة أشكال المقاومة وعدم اعتبار البندقية وحدها أساساً للنضال الوطني الفلسطيني، وأكدت على الترابط بين النضال الوطني والنضال الاجتماعي الطبقي. كما تميزت الصاعقة بالتركيز على النشاط العسكري، والابتعاد عن العمل الجماهيري والنقابي، وقد استفادت الصاعقة كثيراً من علاقاتها الاستراتيجية بالنظام السوري الذي وفر لها كافة الامكانيات العسكرية واللوجستية والمادية، باعتبار الصاعقة فرع من فروع حزب البعث في فلسطين.

المحور الثاني: تجربة جبهة التحرير العربية

تنوعت تجارب الفصائل الفلسطينية على أثر الخلفية الفكرية والأيدولوجية للقوى السياسية الفلسطينية، فجاءت تجربة جبهة التحرير العربية انعكاس للفكر القومي العربي، باعتبار قضية فلسطين قضية قومية عربية تتطلب الوحدة أولاً كمدخل لتحرير فلسطين.

أولاً: نشأة جبهة التحرير العربية

انبثقت جبهة التحرير العربية أثر مبادرة أطلقها حزب البعث العربي الاشتراكي "العراقي" في مؤتمره القومي التاسع الذي عقد 30/كانون أول عام 1968م، والذي دعا لإنشاء منظمة فدائية ذات طابع جبهوي وتركيب قومي وفكر ثوري، استناداً إلى تحليل علمي لوقائع الأمة في مواجهتها للعدوان الصهيوني الاستعماري الرجعي الذي يستهدف وجودها (خورشيد، 1971، ص173). ووفق هذه الرؤية تأسست جبهة التحرير العربية في أبريل 1969 عن طريق حزب البعث العراقي، بقيادة "شاكر يوسف"، -مفكر عراقي من أصل فلسطيني- وكان لها صدى طيب في لبنان والأردن والعراق بين 1969/1970، وكانت ممنوعة من العمل في سورية، وهي تعتبر من الأساس رد العراق على تأسيس "الصاعقة" من قبل سورية، وأوضحت الجبهة فكرها السياسي والأيدولوجي في أول بيان سياسي صدر عنها، حين قالت بأن الخطر الذي تواجهه الثورة الفلسطينية هو "محاولة حصرها في نطاقها القطري وقطع شريان الحياة الذي يصلها بمنابع القوة والقدرة في جماهير الثورة العربية في فلسطين (كريشان، 1980، ص91). وجاءت نشأة جبهة التحرير العربية من قبل حزب البعث العراقي، رداً على إنشاء سورية منظمة الصاعقة، وارتباطها بفكر ورؤية حزب البعث السوري، ورغم ذلك انبثقت جبهة التحرير العربية مع الصاعقة على نقد استقلالية الثورة الفلسطينية، وأكدت في فكرها وعقيدتها القومية الثورية، أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية لذلك يجب على العرب الدفاع عنها والمساهمة في تحريرها، ورفعت شعار الكفاح الشعبي المسلح طريق الأمة العربية

لتحرير فلسطين، وتعتبر جبهة التحرير العربية الفرع الفلسطيني لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق.

ثانيًا: الفكر السياسي لجبهة التحرير العربية

كانت جبهة التحرير العربية أملاً قومياً يراود العديد من المناضلين الفلسطينيين الثوريين، وطريقاً رحباً أمام الشباب الثوري العربي للمشاركة الكاملة في النضال المسلح من أجل تحرير فلسطين، كطليعة للثورة العربية في طور المجابهة الساخنة الشاملة، من قوى الثورة المضادة من خلال التوجه المركزي نحو القضاء على القاعدة الإمبريالية الصهيونية في فلسطين (الكياي، 1973، ص162). لذلك أكدت جبهة التحرير العربية على أن الحركة الوطنية ودورها ورؤيتها في استشراف المستقبل، تنطلق من نظرة حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي، وفهمه لطبيعة الصراع العربي الصهيوني، ونضاله من أجل توحيد الأمة واستخدام إمكانياتها وطاقتها، في مواجهة الخطر الإمبريالي الذي يستهدف الوطن العربي وليس فلسطين فحسب (إسماعيل، 2000، ص581).

فالأرضية الفكرية والنظرية التي انطلقت منها جبهة التحرير العربية، هو فكر الحركة الثورية الذي يؤكد الترابط بين النضال القومي والاشتراكي والتحرري، مع التأكيد على رفض النظرة الجامدة التي تفصل هذه النضالات، غير واعية بالدافع الذي يعطيه كل نضال للآخر، فكان هذا الفكر معبراً عن أيديولوجية واضحة رسمت الخطوط الاستراتيجية العريضة للعمل القومي (خورشيد، 1971، ص173). لذلك رفضت الجبهة منذ بداية نشأتها- بسبب فهمها الخاص للنضال من أجل فلسطين- أن تشارك في المجلس الوطني الفلسطيني-، لأنها رأت فيه إطاراً لمنظمة قطرية، بينما تركيب الجبهة قومي، ورغم ذلك شاركت بوفد مراقب، للاطلاع على تطور العمل الفلسطيني في إطار المنظمة، ولرغبتها في الوقوف موقفاً إيجابياً من محاولات بعض حركات المقاومة الرامية إلى تطور المنظمة باتجاه تحقيق الوحدة الوطنية (كريشان، 1980، ص91).

وعلى هذه القاعدة رفضت جبهة التحرير العربية الإقرار بوجود خصوصية فلسطينية، أو معطيات فلسطينية تختلف عن الواقع العربي، وتبرر استقلالية العمل الفلسطيني، لأنها ترى أن الواقع الفلسطيني هو جزء من الواقع العربي، وعليه فإن تحرير فلسطين وحل القضية الفلسطينية لا يتم بأدوات فلسطينية خاصة؛ بل ضمن الرؤية العربية الشاملة، ورفضت أيضًا استقلالية الثورة الفلسطينية في ممارستها النضالية وفي تحديد أهدافها، وانتقدت شعار الدولة الديمقراطية الذي رفعته الثورة الفلسطينية عام 1969 (ابراش، 1987، ص165). وكذلك رفضت جبهة التحرير العربية، كل قرارات الأمم المتحدة، وأصرت على رفض جميع الصيغ والمؤتمرات التي تسعى إلى استدراج أي فصيل من فصائل المقاومة الفلسطينية إلى المشاركة فيها، واعتبرت الحلول السلمية هي محاولة لتصفية للقضية الفلسطينية عبر حلول استسلاميه. واعتبرت أن أي حلول سياسية سوف تؤدي إلى تثبيت الكيان الصهيوني وإلى وأد النضال العربي، حيث رفضت القرار 242، ومشروع روجرز وباقي القرارات التي تدعو إلى الاعتراف بدولة إسرائيل، وعندما قبلت بعض الأنظمة العربية مشروع روجرز أصدرت الجبهة بيانًا رقم 186، قالت فيه إن قبول الأنظمة العربية التي هزمت في يونيو 1967م لشروط الاستسلام الأمريكية هي بمثابة الاعتراف بالهزيمة، واعتبرت أن مشروع "روجرز" ما هو إلا محاولة لتحجيم العمل الفدائي، وفرض الوصاية عليه (الكتاب السنوي، 1970، 44:43). وطرحت جبهة التحرير العربية منذ انطلاقها القضايا الرئيسية التالية: أنها جبهة لأن الأمة في حاجة إلى تكتل صفوفها وتجميع قواها وتحريك طاقاتها، وهذا ما أثبتته هزيمة حزيران يونيو 1967، إذ أن كل فئة عاجزة " بمفردها عن القيام بمتطلبات المواجهة مع العدو " بالإضافة إلى أن الطابع الجبهوي هو وحده القادر على الاستفادة من جميع طاقات الأمة، وعلى إفساح المجال أمام كل مواطن للمشاركة الجدية في الكفاح والنضال العربي (علوش، م، الفلسطينية، ق2، ج3، ص955).

ثالثاً: المقاومة والفكر العسكري

من حيث المبدأ لا تختلف جبهة التحرير العربية في المقاومة والفكر العسكري مع الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية الأخرى، فقد تبنت الحرب الشعبية والكفاح المسلح كأسلوب لتحرير فلسطين.

حيث ترى الجبهة أن الحرب الشعبية المسلحة هي الطريق الوحيد لتحرير الأرض، وعندما أعلنت صيغة الكفاح المسلح (اللجنة المركزية العسكرية) تمهلت الجبهة قبل أن تشارك فيها، باعتبارها تشكل أرضية مشتركة يقف عليها فصائل الثورة الفلسطينية، لذلك انضمت الجبهة عام 1970م، على القيادة الموحدة، (اللجنة المركزية العسكرية) واشترطت مجلس وطني للثورة يكون المرجعية النهائية للقيادة الموحدة (كريشان، 1980، ص 91:92).

كما طرحت الجبهة وجهة نظر مغايرة فيما يتعلق بالكفاح المسلح، إذ يقول الأمين العام السابق للجبهة "عبد الوهاب الكيالي" في مقال له في مجلة فلسطين الثورة بمناسبة الذكرى الثامنة لانطلاقة الثورة الفلسطينية "أن مسؤولية الكفاح المسلح في فلسطين هي مسؤولية كل قوى التحرر والتقدم في الوطن العربي، ومن الخطأ إلقاء المهمة المركزية في النضال العربي المعاصر على المقاومة الفلسطينية وحدها، ومن التضليل أن تحاسب المقاومة وفصائلها وحدها على النقص القائم، إذ بدون توحيد قوى الثورة العربية واندفاعها على طريق التحرير بتوحد قوى المقاومة لا يمكن أن نرتفع كأمة إلى مستوى التحدي والمصيري في فلسطين" (الكيالي، 1973، ص 166). وأكدت الجبهة أنها تخوض العمل الفدائي تحت راية العقيدة العربية الثورية، وبتنظيم قومي يضم مقاتلين عرباً من جميع أطراف الوطن العربي، وأكدت على الترابط بين تحرير فلسطين والوحدة العربية، وقالت أن القوى المعادية للثورة العربية تحاول حصر الثورة الفلسطينية في نطاقها القطري، وقطع شريان الحياة الذي يصلها بمنابع القوة العربية (الكتاب السنوي، 1969، ص 121:122).

وانطلاقاً من هذا التصور نفذت الجبهة العديد من العمليات العسكرية الناجحة، حيث بلغ عدد العمليات التي نفذتها قوات الجبهة في الفترة الواقعة من شهر يوليو عام 1969م وحتى عام 1970 حوالي 225 عمليةً، واشتركت مع منظمات فلسطينية أخرى في تنفيذ عمليات عسكرية فدائية داخل الأرض المحتلة (أبو قاسم، 2009، 146). وكما أنها اتفقت مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في خط العمليات الخارجي، ورأت بخط العمليات الخارجية جزءاً أساسياً من استراتيجية مواجهة الجبهة ضد مصالح الحركة الصهيونية في كل كان بالعالم، لكنها كانت ترى إن اختيار الأهداف وتوقيت العمليات يجب أن يحظى بأهمية نظراً لما تمثله هذه العمليات من انعكاس على الرأي العام العالمي. ودعت جبهة التحرير العربية للكفاح الشعبي المسلح لأنه يمكن العرب من استخدام تفوقهم العددي في وجه التفوق التكنولوجي لدى العدو، ويخلق الأجواء الثورية والمناخ الجدي الملائم لتفجير طاقات الشعب العربي (علوش، م، الفلسطينية، ق2، ج3، ص956).

جبهة التحرير العربية هي تنظيم فلسطيني جاءت في نشأتها وتكوينها وفق رؤية واستراتيجية حزب البعث العربي الاشتراكي "العراقي" للصراع العربي الاسرائيلي، حيث تعتبر الجبهة الفرع الفلسطيني لحزب البعث العراقي، وجاءت كرد فعل عن تأسيس الصاعقة من قبل حزب البعث في سورية في إطار الصراع والتنافس السياسي بينهما، وتبنت الجبهة الكفاح المسلح أسلوباً لتحرير فلسطين، وأكدت أنها تخوض العمل الفدائي تحت راية العقيدة العربية الثورية التي ترى أن الوحدة العربية طريق التحرير، وطالبت بتشكيل إطار موحد للنضال العربي ضد المشروع الصهيوني في فلسطين، لأن مسؤولية الكفاح المسلح في فلسطين هي مسؤولية كل قوى التحرر والتقدم في الوطن العربي، ورفضت استقلالية الثورة الفلسطينية ومنطق النضال القطري الذي كانت تتمسك به بعض الحركات الفلسطينية، وخاصة حركة فتح.

المحور الثالث: تجربة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

تميزت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بنشأتها على الأرض الفلسطينية أحد أول الفصائل الفلسطينية التي تبدأ عملها من الداخل الفلسطيني، كما تميزت الجبهة بفكرها الوطني وبعد رؤيتها السياسية في التعامل مع الأحداث.

أولاً: نشأة جبهة النضال

على عكس كل الحركات والتنظيمات الوطنية الفلسطينية التي نشأت وتكونت خارج فلسطين المحتلة، جاءت نشأة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في فلسطين المحتلة، ثم امتدت بشكل طبيعي إلى الأردن، ثم انطلقت إلى عدة أقطار عربية، وشاركت في المؤتمر الأول لحركة المقاومة المنعقد في القاهرة 1968 وانضمت لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني في 1969م، وتكونت جبهة النضال الشعبي بعد حرب حزيران /يونيو 1967م، حيث أخذت العديد من المنظمات الثورية الفلسطينية المسلحة تعلن عن انطلاقها، فأعلنت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في منتصف تموز /يوليو 1967 عن انطلاقها عبر مجموعة من أبناء الضفة الغربية (أبو قاسم، 2009، ص 153). وبذلك تكون جبهة النضال أول تنظيم فلسطيني ينطلق بشكل كامل من الداخل الفلسطيني، على عكس باقي الفصائل الفلسطينية التي انطلقت من خارج الأرض المحتلة.

ثانياً: الفكر السياسي لجبهة النضال الشعبي

جبهة النضال الشعبي هي منظمة وطنية ديمقراطية، تمارس الكفاح المسلح في صراعها مع الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وتسترشد بالفكر الاشتراكي العلمي " فكر الطبقة العاملة " الماركسية اللينينية كمنهج ودليل عمل لنشاطها المسلح ونضالها السياسي ضد أعدائها والطبقيين، لذلك رفضت الجبهة، عزل الصراع الطبقي عن النضال الوطني، كما أكدت الجبهة أن الثورات المعاصرة التي استلهمت الماركسية اللينينية كمنهج ودليل عمل هي من أنجح الثورات، كالثورة الروسية والصينية والفيتنامية (علوش، الموسوعة الفلسطينية، ق 2، ج 3،

ص960). وحددت جبهة النضال الشعبي هويتها من خلال رؤيتها لطبيعة النضال لتحرير فلسطين، حيث الخطان الأساسيان لهذا النضال هما: النضال الثوري والنضال الديمقراطي، فالنضال الثوري هو ما يحمل إرادة التغيير للواقع الاستعماري الصهيوني الاستغلالي القائم، من خلال ترابط الثورة الفكرية والثورة المسلحة، لأنه الثورة الفكرية تبلور الوعي العقائدي وتجعل الجماهير تدرك أبعاد الواقع القائم، وإما الثورة المسلحة فلا بد منها لتدمير قوة العدو العدوانية والتي لا بد منها لحسم الصراع القائم، أما النضال الديمقراطي فيقوم على الإيمان بالجماهير كغاية ووسيلة وهدف، فهي صاحبة السيادة لكل سلطة ولكل ثورة (خورشيد، 1971، ص215).

ثالثاً: المقاومة والفكر العسكري لدى جبهة النضال

أصرت جبهة النضال منذ انطلاقتها على مفاهيم حرب العصابات والحرب الشعبية، وأكدت على مركزية الكفاح المسلح في استراتيجية النضال الفلسطيني، واعتبرت أن الأسلوب الناجح للتغلب على تفوق العدو التكنولوجي، يكمن في ممارسة حرب العصابات بهدف استنزافه باستمرار، يلي ذلك تقويض تفوقه بواسطة الزخم البشري (الموسوعة الفلسطينية، ج5، 1984، ص 414). وتبلور فكرها العسكري انطلاقاً من قضية الحرية والكفاح ضد المعسكر الاستعماري الصهيوني باعتبارها قضية واحدة في جميع أنحاء العالم، لأن نقطة انطلاق الثورة الفلسطينية في مداها الواسع عربية، وفي مداها الأوسع هي جزء من حركات التحرر الوطني العالمية، لذا يجب أن تتفاعل الثورة مع جميع القوى وحركات التحرر في العالم، وإن ضرب المصالح الإمبريالية والصهيونية أينما وجدت، فهي حق مشروع، إذ أنه يوسع رقعة الصدام مع العدو ويشتت قواه، كما يجب تفعيل السلاح الاقتصادي بما في ذلك سلاح البترول العربي (خورشيد، 1971، 223).

وبذلك تكون قد اتفقت جبهة النضال الشعبي مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والقيادة العامة على خط العمليات بالخارج، حيث اعتبرت أن ضرب المصالح الإمبريالية في

العالم هو جزء اساسي من النضال الفلسطيني ضد المصالح الصهيونية بسبب تكامل الأدوار بينهم، لذلك ينص ميثاق الجبهة على ضرورة توجيه الضربات إلى الصهيونية العالمية داخل الأرض الفلسطينية وخارجها، من أجل توسيع ساحة المعركة، بهدف تشتيت قوى العدو واستنزافه، وأكدت في ميثاقها ومبادئها على أن ضرب المصالح الأمريكية والصهيونية هو من استراتيجيات جبهة النضال، لذلك قامت الجبهة في أواخر عام 1969 بالهجوم على مكاتب شركة " العال " الإسرائيلية في قلب أثينا، ونفذ العملية شاب ارمني الأصل يقيم في عمان هو " إلياس برج " ورافقه طالب عربي هو " منصور مراد " وقد أسفر الهجوم عن إصابة 32 شخصاً بجروح بينهم ثلاثة أمريكيين، وتوفي طفل من جراء الحادث، وبذلك تكون جبهة النضال ثاني تنظيم فلسطيني يقوم بعمليات خارجية (الكتاب السنوي، 1969، ص126).

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني تنظيم فلسطيني ثوري، تأسست عام 1969م ، وهي أول تنظيم فلسطيني يتأسس داخل الأراضي المحتلة بعد النكبة، و بذلك تكون قد اختلفت في مكان النشأة عن باقي التنظيمات الفلسطينية الذين نشؤوا وتكونوا خارج الأرض المحتلة، وقد اتفقت مع معظم فصائل المقاومة الفلسطينية في تبني حرب الشعب والكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين، واتفقت جبهة النضال الشعبي مع الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية القيادة العامة على خط العمليات الخارجي الذي يؤكد علي ضرب المصالح الصهيوني والإمبريالية أينما وجد، مع التركيز على حرب العصابات باعتبارها أسلوب ناجح في مواجهة قوة العدو المادية والبشرية.

خاتمة الفصل

شكلت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية مايو 1964 مكانة الصدارة بين أبرز أحداث مسيرة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية غداة نكبة 1948-1949م. حيث تمتعت المنظمة منذ نشأتها بتأييد الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية، واستطاعت بفضل جهودها أن تحظى باعتراف العالم كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، حيث عملت المنظمة على تنظيم الشعب الفلسطيني وتدريبه لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وأنشأت جيش التحرير الفلسطيني الذي شارك وقوات التحرير الشعبية التابعة له، في العديد من المعارك العربية والفلسطينية التي كانت تخوضها الجيوش العربية والثورة الفلسطينية، على كافة جبهات القتال، الأمر الذي يعني أن منظمة التحرير قد مارست المقاومة قولاً وفعلًا داخل وخارج الأرض الفلسطينية.

عملت منظمة التحرير الفلسطينية على تنظيم الشعب الفلسطيني في أجهزة إرادية وعسكرية وسياسية لكي يكون قادر على قيادة مشروع تحرير فلسطين، ووقف ادعاء بعض الأنظمة العربية تمثيل الفلسطينيين، فقد عملت المنظمة على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية من أجل جمع شمل الشعب الفلسطيني وقيادة ثورته المعاصرة سواء في بعدها القومي في البداية أو في بعدها الوطني بعد دخول الفصائل الفلسطينية لها، كما عملت المنظمة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية من أجل رفعة الشعب الفلسطيني وتحرير أرضه، فرغم كل ما يعترى تجربة المنظمة في العمل السياسي والعسكري إلا أنها تبقى مكسب من مكاسب نضال الشعب الفلسطيني فلولا دورها لكانت قضية الشعب الفلسطيني انتهت واندرت، وأصبح تمثيل الشعب الفلسطيني موزع حسب أماكن تواجدهم.

جاءت نشأة وتكوين كل فصائل المقاومة الفلسطينية الوطنية واليسارية والبعثية بهدف تحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي، حيث انطلقت كل الفصائل والحركات الوطنية

الفلسطينية وأعلنت أن حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد هي الأسلوب لتحرير فلسطين وأن الكفاح المسلح هو الوسيلة لتحرير فلسطين، وإقامة الدولة الفلسطينية على ترابها. يوجد بعض الاختلافات حول مفهوم المقاومة الفلسطينية، بين بعض التنظيمات والحركات الوطنية الفلسطينية، حيث تبنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خط العمليات بالخارج، وأكدت على ضرب المصالح الإمبريالية أينما وجدت، بينما رفضت الديمقراطية هذا الخط واعتبرته عمل إرهابي، وأكدت الجبهة العربية والصاعقة على أن الوحدة العربية طريق التحرير، ورفضوا استقلالية الثورة الفلسطينية.

مارست الفصائل المنضوية تحت راية منظمة التحرير العمل العسكري والعمل السياسي، وتنوعت تجربة هذه الفصائل في المقاومة العسكرية حيث نفذت العديد من العمليات العسكرية الناجحة سواء داخل الأرض المحتلة أو خارجها، وأوقعت في الاحتلال الإسرائيلي العديد من الخسائر البشرية والمادية، وقد انتفتت معظم فصائل المقاومة الفلسطينية على تبني حرب الشعب والكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين ضمن استراتيجية العامة.

الفصل الثالث:

تجربة المقاومة والعمل السياسي لدى حركة فتح

لم يكن ميلاد حركة فتح من فراغ، بل جاءت ولادة فتح تعبيراً عن معاناة شعب عانى الضياع والتشتت، فبعد سبعة عشر عاماً من الضياع الذي عاشه الشعب الفلسطيني في أعقاب نكبة عام 1948، جاء اليوم الأول من كانون الثاني/يناير 1965، ليكون نقطة البداية في أول تحرك جماهيري فلسطيني على الطريق السليم، فانطلقت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" لتمثل التنظيم الفلسطيني الذي ارتبطت الثورة الفلسطينية باسمه، باعتبار أن انطلاقة "فتح" في العام 1965 مثلت الانبعاث الحقيقي للوطنية الفلسطينية، حيث شكّل انطلاق حركة فتح بالكفاح المسلح، في يناير 1965، ولادة حقيقية لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة بعد النكبة، لتعيد معه حركة فتح الاعتبار لهوية الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، وتلفت كل الأنظار إلى القضية الفلسطينية وعدالتها ومكانتها بين حركات التحرر في أرجاء العالم، وتستند حركة فتح في مبادئها على أن فلسطين أرض للفلسطينيين جميعاً، وهي أرض عربية يجب على كل أبناء العروبة المشاركة في تحريرها.

ستستعرض الدراسة في هذا الفصل نشأة وأهداف ومبادئ حركة فتح، كما سوف يتم تناول النظام الأساسي والهيكلية التنظيمية، والنظرية السياسية والعسكرية؛ لتوضيح أهم الأسس الفكرية والسياسية التي ارتكز عليها البناء الفكري لحركة فتح والاستراتيجية العسكرية التي اتبعتها الحركة في كفاحها من أجل تحقيق هدف الحرية والاستقلال، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

ماهية حركة التحرير الوطني الفلسطيني -فتح

عكست حركة فتح في بناها الواسعة والمرنة ومنطلقاتها السياسية العامة من خلال عدم تبنيها أيديولوجية سياسية محددة، واقع التنوع والتعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني، وبدأت وكأنها بمثابة تجمع لجميع التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، واستطاعت حركة فتح منذ انطلاقتها الحفاظ على القرار الوطني المستقل، وإعادة الاعتبار للهوية الوطنية الفلسطينية رغم محاوله تذويبها، فقد تمكنت حركة فتح من تعزيز مكانتها في قيادة الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية بالرغم من الظروف الفلسطينية والعربية والدولية الصعبة المعقدة التي مرت فيها، وذلك لتمتعها بسمات خاصة ميّزتها عن غيرها من الحركات والتنظيمات السياسية الفلسطينية الموجودة على الساحة الفلسطينية.

المحور الأول: حركة فتح من الداخل

تمثل حركة فتح عمود الخيمة في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، فهي الحركة الأم، صاحبة الكم الهائل من الجماهير، كما تعتبر الحركة المهيمنة على الحقل السياسي الفلسطيني منذ نشأتها لما تتصف به الحركة من مرونة سياسية وتنظيمية سمح لها بتجاوز كثير من العقبات والتحديات على مدار تاريخ تطور الحركة.

أولاً: تعريف حركة فتح

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"¹، حركة وطنية فلسطينية ثورية لعضويتها صفة السرية، وتؤمن حركة فتح بأن الثورة للشعب بكل جماهيره التي تخوض الثورة وتمارسها، والحركة هي التنظيم الثوري صاحب الحق في توجيه الثورة.

حركة فتح: تعتبر حركة فتح كبرى المنظمات الفدائية الفلسطينية، اشتق الاسم من قلب كلمة "حَتَف"؛ وهي اختصار لكلمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وجاءت نشأة حركة

¹ سوف يشار إليها عبر الدراسة باستمرار بحركة فتح، أو فتح) إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك.

فتح كردة فعل عن الهجوم الإسرائيلي على غزة بتاريخ 27 شباط / فبراير 1955م، وبدأت خلائها في التكون خلال العدوان الثلاثي عام 1956، وتبلورت كحركة سرية منذ العام 1958، ولم تعلن عن نفسها إلا عام 1965م حين أعلن جناحها العسكري "العاصفة" البيان الأول عن أول عملية له في الأراضي المحتلة عام 1948، واعتمدت حركة فتح في بداية انطلاقها الكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين (الكياي، ج2، وآخرون، 1979، ص 225: 226).

وتأسست حركة فتح، تحت مسمى " حركة تحرير فلسطين " والتي تصبح الأحرف الأولى منها إذا قلبت (فتح). ولم يتم استخدام هذا الاسم إلا في عام 1959، بعد أن زودت الحركة بالبنى والأنظمة والقيادة المركزية، وهي مهمة قد استكملتها في عام 1959، في اجتماعات سرية عقدت في الكويت (المصري، 2008، ص54). وحسب المادة العاشرة من المبادئ: حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح " حركة وطنية ثورية مستقلة، وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني. ويعرف عثمان أبو غربية¹ حركة فتح على أنها " حركة تغير سياسي لواقع الاحتلال، وتنظيم سياسي في ظروف العالم الثالث، وثورة شعبية مسلحة تكافح من أجل التحرر الوطني " (أبو غربية، 1995، ص26). واختارت حركة فتح لنفسها اسم " حركة " باعتبارها تجمعاً وطنياً لهدف محدد؛ هو تحرير فلسطين واستعادة هويتها العربية، ولما كان تحرير فلسطين يعني تحرير الوطن الفلسطيني الذي هو جزء من الوطن العربي، وتحريرها من الصهيونية يعني مواجهة الخطر القومي الذي تمثله الحركة الصهيونية على الأمة العربية، ولما كانت طبيعة التناقض هي طبيعة قومية وليست مجتمعية، تكون حركة

¹ أحد قيادات حركة فتح وعضو اللجنة المركزية الحالية للحركة، ولد في القدس عام 1946، التحق عام 1968 بالكلية العسكرية في مدينة "نانكين" بجمهورية الصين الشعبية وتخرج منها عام 1969، وأصبح برتبة ملازم أول. تقلد عدداً من المهام العسكرية في أعقاب تخرجه منها: ضابط إدارة القيادة العامة لقوات العاصفة، مساعد آمر قطاع "كتيبة 201" في منطقتي جرش والأغوار، ومفوضاً سياسياً في القطاع. بعد إعادة تشكيل التوجيه السياسي عام 1972 استمر في تولي مهامه أمراً لمدرسة الكوادر وناصباً للمفوض السياسي العام.

فتح، حركة تحرير وطني، وليست حركة تحرير وطنية، ومن هنا جاءت كلمة فلسطيني لا فلسطينية، فأصبح اسمها: حركة التحرير الوطني الفلسطيني من منطلق تحرير فلسطين هو واجب قومي عربي وليس فلسطيني فحسب، ومن هذا المنطلق رفعت فتح شعار الثورة الفلسطينية المنطلق عربية العمق (الحسن، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، ص1002).

ثانيًا: نشأة حركة فتح

اختلفت الآراء وتباينت حول تاريخ نشأة حركة فتح، وأصبح من المسائل الشائكة البحث في التاريخ الذي نشأت فيه الحركة، والأمر الذي يزيد الأمور تعقيداً هو أن فكرة تأسيس الحركة بدأت تراود أذهان البعض منذ عام 1955م، وأن مؤسسي الحركة لم يتواجدوا في مكان واحد في ذات الوقت (أبو قاسم¹، 2009، ص22). وكانت نواة حركة فتح الأولى والبداية الفعلية للتأسيس قد بدأت خلال فترة الخمسينات عندما بدأ عدد من الطلبة الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في مصر بالتجمع في إطار ما يسمى "اتحاد طلبة فلسطين" في القاهرة، حيث مثل هذا الاتحاد نقطة تجمع للطلاب الفلسطينيين الذين شردتهم الاحتلال عام 1948م (أحمد، 2007، ص13). ومن الناحية التاريخية يظهر أن فكرة فتح نشأت وسط رابطة طلبة فلسطين الدارسين في مصر سنة 1956، وعندما تخرج هؤلاء عملوا في أماكن عملهم الجديدة على إيجاد تنظيم ما، تمثل في إنشاء النواة الأولى للحركة، وكان أن أول وأنشط هذه الخلايا الأولى في الكويت حيث ترجع بداية نشأته إلى أكتوبر 1957 وتحديداً في منطقة الصليبيخات، وكان من أوائل مؤسسي هذه النواة أبو جهاد، وياسر عرفات، ويوسف عميرة، وسليمان حمد، وعادل عبد الكريم، وغيرهم، وقد أصدرت مجموعة الكويت مجلة "فلسطيننا" في لبنان في نوفمبر 1959 وقد كان ذلك وسيلة جيدة للتعرف والتواصل مع أولئك الذين يحملون نفس الأفكار في البلدان الأخرى، ودعوتهم للانضمام للحركة، وحسب صلاح خلف أبو إياد فإن أول اجتماع تأسيسي لممثلي الحركة كان في الكويت في 10 أكتوبر 1959 (صالح، 2003، ص204).

¹ سلامة أبو قاسم، هو اللواء مازن عز الدين، المفاوض العام للتوجيه السياسي والوطني السابق في السلطة الفلسطينية.

ويشار غالباً في أدبيات حركة "فتح" أن نشأة الحركة كانت في أواخر العام 1957 كبدية لتأسيس الحركة، حيث عقد لقاء ضم ستة أشخاص هم: (ياسر عرفات، وخليل الوزير وعادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، ويوسف عميرة، وتوفيق شديد)، حيث اعتبر هذا اللقاء بمثابة اللقاء التأسيسي الأول لحركة فتح، وصاغ المؤسسون ما سمي "هيكل البناء الثوري" و"بيان حركتنا"، واتفقوا على اسم الحركة للأحرف الأولى للتنظيم مقبولة من "حتوف" ثم "حتف" إلى "فتح"، وتبع ذلك انضمام أعضاء جدد منذ 1959 كان أبرزهم صلاح خلف وخالد الحسن، وعبد الفتاح حمود، وكمال عدوان، ومحمد يوسف النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، ومحمود عباس (بيان انطلاقة فتح 2011، 47، ص1).

ولم تكن انطلاقة حركة فتح وليدة اللحظة، أو حدثاً عابراً في مجرى تاريخي لقضية متشابكة الخطوط والمعالم، ولكنها كانت انطلاقة لها جذورها وإرهاصاتها وسيرورتها، وأسبابها الموضوعية والذاتية المتمثلة في واقع عربي رسمي يحمل التناقض في الخطاب السياسي والممارسة الفعلية تجاه القضية الفلسطينية، فالخطاب السياسي العربي كان حماسياً ويظهر فيه الرغبة والنية لتحرير كامل التراب الفلسطيني، ولكنه في واقع الممارسة خسر حرب 1948 ولم يستطع الصمود في المعركة مع الحركة الصهيونية، فجاءت هذه الانطلاقة لكي تؤثر على ضرورة قيام الإنسان الفلسطيني بأخذ زمام المبادرة والانفكاك من سيطرة النظام الرسمي العربي، والقيام بدوره في معركة تحرير الأرض الفلسطينية، أي أنه يجب على الذات الفلسطينية الخاضعة للتشتت والتهجير والقتل، علاوة على إحساسها بالإحباط من تجاهل النظام الرسمي العربي، القيام، استلام زمام المبادرة (مخيم، 2015). لذلك كانت انطلاقة الحركة تعبيراً عن رفض حالة العجز العربي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومحاولة بعض الأنظمة العربية فرض الوصاية على الشعب الفلسطيني، والقضاء على هويته الوطنية وحقوقه السياسية.

ومنذ انطلاقتها أسست فتح نفسها باعتبارها حركة وطنية تتوخى استنهاض الشعب الفلسطيني وتنظيمه في كيان سياسي، وقيادة النضال الوطني من أجل تحرير فلسطين، مؤكدةً على تواجدها في كل ساحات العمل السياسي والعسكري والاجتماعي الفلسطيني، باعتبارها حركة متميزة عن باقي الأحزاب الطبقية والعقائدية في الساحة الفلسطينية، وذلك في سعيها لأن تكون بمثابة حركة الشعب الفلسطيني كله، لذلك عكست فتح في بناها الواسعة والمرنة ومنطلقاتها السياسية واقع التنوع والتعدد في المجتمع الفلسطيني، ونأت بنفسها عن اعتناق أيديولوجية فكرية محددة، وبدأت وكأنها بمثابة تجمع لكافة التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع الفلسطيني (كيالي، 2015، ص27). وهذا الأمر مكن الحركة من استيعاب اعداداً كبيرةً من أبناء الشعب الفلسطيني، بسبب عدم وجود ضوابط فكرية أو تنظيمية تحول دون انضمام أفراد أو جماعات تحمل افكاراً إسلاميةً أو يساريةً أو قوميةً أو بعثيةً، الأمر الذي جعل الحركة إطار جامع للوحدة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: مبادئ حركة فتح

تعتبر مبادئ حركة فتح الأساسية هي المضمون الذي ترتكز عليه نظرية الحركة التنظيمية، ومنها تستلهم عملية بناء التنظيم القادر على أن يكون طليعة الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وقائد معركة التحرير (أبو غربية، 1995، ص71). وكانت الحركة قد عرّفت الأفكار السياسية المؤسسة في هيكل البناء الثوري وباتت تكررهما كإلزامية في مجمل أديباتها وخطاباتها، ولاسيما في مقدمة النظام الأساسي، وقد انطلقت هذه المبادئ من اعتبار فلسطين جزءاً من الوطن العربي (المادة1)؛ وأن شعبها هو صاحب الحقّ في تقرير مصيره وصاحب السيادة على جميع أراضيها، وأن جميع القرارات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة، والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلاً ومرفوضة (المادة6)؛ لأن الوجود الصهيوني في فلسطين هو غزو عدواني وقاعدة استعمارية توسعية (كيالي، 2015، ص33).

وتستند حركة "فتح" في مبادئها على أن فلسطين أرض للفلسطينيين جميعًا، وهي أرض عربية يجب على كل أبناء العروبة المشاركة في تحريرها، وبلورت برنامجها النضالي الذي اهتم بتعبئة الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته وأماكن تواجده، وتجنب الصراع الطبقي والفئوي والطائفي والإقليمي، وركزت على العمل على استعادة الهوية الفلسطينية للأرض والشعب، وعلى أهمية ترسيخ استقلال الإرادة الفلسطينية، وتعظيم ارتباطها بالأمة العربية، واستقطاب دعمها وحمايتها، وبدأت فتح بعدها في الإعداد لانطلاق الكفاح المسلح من خلال قوات العاصفة.

وتؤكد حركة فتح في مبادئها على النقاط التالية:

- فلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها.
- الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة وصاحب الحق في تقرير مصيره وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه.
- نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار والإمبريالية العالمية.
- معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بكافة إمكاناتها وطاقاتها المادية والمعنوية.
- الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب.

رابعًا: أهداف حركة فتح

جاء الهدف الأساسي لحركة فتح متمثل في إنقاذ الوطن وتحريره من الغزاة، ومن هذا الهدف انبثقت الأهداف الأخرى المتطلعة إلى بعث الحرية والكرامة الوطنية وتعبئة الشعب

الفلسطيني مادياً ومعنوياً وإعداده ثورياً وعسكرياً ليهيئ لانطلاقة الثورة المسلحة لتحرير الوطن، وآمنت الحركة بضرورة الحياد في طريقها لتحقيق ذلك الهدف، وأكدت أنها ستكون بالمرصاد لأي جهة تضر بمصالح الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

وأتمت فتح في مؤتمرها الثاني عام 1968م، صياغة وثيقة " مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح" وأقرت في المؤتمر الثالث عام 1971م، والرابع عام 1980م، مع بعض التعديلات، غير أن حركة فتح منذ نشأتها ركزت على فكرة تحرير فلسطين، والتأكيد على الهوية الوطنية، واستقلالية القرار الفلسطيني، واستبعاد الأيديولوجيات من هوية الحركة ليتوحد الجميع في معركة التحرير ومن خلال استقراء مجمل أدبيات الحركة على مدى سنوات عديدة (صالح، 2002، ص 206) وركزت حركة فتح في أهدافها على ضرورة تحرير الأرض الفلسطينية، تحريراً كاملاً وإقامة الدولة على كامل التراب الوطني (الشيخ عبد الله، 2013، ص 41).

وأكدت الحركة في هيكل البناء الثوري أن " الهدف الرئيسي للثورة الفلسطينية هو العمل على تحرير أرض فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الغزو الصهيوني الاستعماري لوطننا السليب، حتى تعود فلسطين بكاملها جزءاً حراً من الوطن العربي الكبير" (أبو غربية، 1999، ص 19). تؤكد حركة فتح في أهدافها على النقاط التالية:

- تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية المشروع الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً.
- إقامة دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون تمييز في الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها.
- بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين

- المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية، ومساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء السلام العالمي على أسس عادلة.

وتجدر الإشارة هنا أن حركة فتح أكدت على هذه المبادئ والأهداف في كل مؤتمراتها الحركية، ولم تقم بتغيير أي من هذه المبادئ والأهداف رغم التحولات والتغيرات الحاصلة في الساحة السياسية الفلسطينية منذ الخروج من بيروت، والتي ساهمت فيها الحركة عبر مؤسسات منظمة التحرير المختلفة، بحكم وجودها في موقع القيادة، والتي تجسدت في البرنامج المرحلي عام 1974، والقبول بدولة فلسطينية على حدود 1967 مع إعلان الاستقلال عام 1988، والقبول بقرارات الشرعية الدولية، والدخول في نهج التسوية والتوقيع على اتفاقية أوسلو، الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمة فكرية حول التسوية والمقاومة في داخل حركة فتح.

خامساً: الهيكلية التنظيمية ودوائر صنع القرار

تعتبر المسألة التنظيمية في حركة "فتح" القاعدة الأولى لركائزها (المبادئ، المنطلقات، الأهداف). وكان من أولويات البناء التنظيمي في حركة فتح اعتمادها على خلاصة التجربة النضالية للحركة الوطنية الفلسطينية ومآزقها التاريخي لاستخلاص الدروس، حينما صُودرت كينونتها وإحاقها بالمحيط العربي، وخاصة بعد نكبة 1948، بضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية وإخضاع قطاع غزة للإدارة المصرية، فظل الإنسان الفلسطيني غير قادر على تجاوز واقعه الصعب، رغم كل المرار الذي تجرعه ظل محصناً بإرادته وتصميمه ومواجهته التحديات والتمسك بأهدافه، لذلك اعتبرت حركة فتح أن التنظيم هو الإنسان الفلسطيني الذي يجب أن يكون معافى وسليماً وقادراً على حمل عبء المسؤولية النضالية وقيادة الرحلة (عودة، 2013).

وقامت فتح على أربع قواعد تنظيمية أسماها خليل الوزير (أبو جهاد) القواعد الذهبية الأربع لحركة فتح وهي قواعد العمل الخاصة بالحركة؛ وتتمثل الأولى في تبني الوحدة الوطنية

مع اتساع الصدر ورحابة الأفق، والثانية هي توظيف كل الطاقات لتحقيق حرب الشعب طويلة الأمد، التي تحتاج إلى الصبر والنفس الطويل، والثالثة العمل على تقنيت جبهة الأعداء، وتمثلت القاعدة الرابعة في استقلالية القرار الوطني، الذي لا ينبع من إقليمية ضيقة مغلقة، بل تتبع من منطلقات الحركة ذات الأبعاد القومية استنادًا إلى أن صاحب الجرح هو الأكثر إحساساً بالألم والأكثر إحساساً بحجم المعاناة، ولذلك لا بد أن يكون هو الأكثر تفاعلاً واندفاعاً لمعالجة جرحه (أبو بكر، 2016).

اتخذت حركة فتح منذ تأسيسها شكل التنظيم الهرمي؛ معتمدة السرية المطلقة في الأمور التنظيمية، ونظام الصفوف المتلاحقة، ونظام القيادة الجماعية، حيث أوضح " هيكل البناء الثوري" السلسلة التنظيمية من القاعدة إلى القمة كما يلي: العضو - الخلية - الجناح - الفرع - المنطقة - الأقاليم - المجلس الثوري - اللجنة المركزية. (هيكل البناء الثوري، ص30:32) ولكن الحركة استحدثت بعض المؤسسات والهياكل القيادية بهدف جسر الفجوة بين القاعدة والقيادة مثل الحركية العليا في الضفة الغربية وقطاع غزة والهيئة القيادية في قطاع غزة، رغم ذلك ما زالت الفجوة قائمة بين القاعدة والقيادة لأن هذه المؤسسات لم تستطيع جسر الفجوة الموجودة بين القاعدة والقيادة نظرًا لاتساع القاعدة الجماهيرية للحركة وتقاعس بعض المؤسسات عن القيام بدورها.

واتبعت حركة فتح في بداية نشأتها أسلوب التنظيم العمودي "الخيطي" في أغلب الأحيان، ثم اعتمدت أسلوب الخلايا على النحو التالي: الخلية (3-5 أعضاء) ثم الحلقة (2-4 خلايا). ثم الجناح (2-4 حلقات). ثم الشعبة (2-4 أجنحة). ثم المنطقة (4-7 شعب). وتناقش قضايا المنطقة عبر مؤتمر المنطقة، الذي يقدم توصياته وتقريره إلى لجنة الإقليم التي تقرر سياستها عبر مؤتمر الإقليم، والذي يفرز عدد من قياداته بطلب من اللجنة المركزية للمشاركة في المجلس الثوري للحركة، والذي يعتبر بمثابة مجلس قيادي موسع يضم أعضاء

من لجان المناطق والأقاليم واللجنة المركزية والكفاءات الثورية والسياسية والعسكرية، وتعتبر اللجنة المركزية العليا هي السلطة التنفيذية في تنظيم حركة فتح (عدوان، ك2، 2010، ص24).

المحور الثاني: الفكر السياسي والنظرية السياسية

الحديث عن الفكر السياسي لحركة فتح يحمل بعض الصعوبة كون الحركة لا تستند إلى رؤية أيديولوجية محددة، حيث لم تضع الحركة نفسها في قوالب وهياكل فكرية جامدة، ومن هنا جاءت فكرة فتح الرئيسية من خلال تجميد التناقضات الحزبية والفكرية لمصلحة التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني.

في البداية عبرت حركة فتح عن فكرها السياسي والذي كان عكس التوجه القومي الوحدوي العربي "الوحدة العربية" من خلال مجلة فلسطيننا (نداء الحياة) التي كانت تصدر من بيروت تحت إشراف خليل الوزير، حيث حاولت الحركة رسم خط سياسي مختلف تماماً عن الآراء والتوجهات التي كانت سائدة في تلك الفترة، من خلال التركيز على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني والبعد عن التناقضات الفكرية والعقائدية.

أولاً: الفكر السياسي لحركة فتح

لم تلق الأفكار الأساسية التي طرحتها حركة فتح في البداية ظروفاً تساعد على الانتشار السريع، إذ جاءت أفكارها مخالفة للطرح السائد في تلك الفترة، حيث دعت إلى انتهاج الكفاح المسلح أسلوباً للتحرير، وإلى الاستقلالية التنظيمية عن أي تنظيم أو نظام عربي وإلى نوع من الكيانية الفلسطينية، وجاءت هذه الأفكار مناقضة للاتجاه العام الداعي إلى الوحدة والقومية العربية، واعتبرت حركة القوميين العرب حركة فتح وبرنامجهما، نوعاً من التوريط لعبد الناصر، في توقيت خاطئ، كما طالب الجناح الفلسطيني في حزب البعث في سورية بعدم التعاون مع حركة فتح، كما اتُهمت حركة فتح بانتماء قادتها إلى حركة الإخوان

المسلمين (ياسين، وجمعة، 2005، ص 21). ويمكن ملاحظة الأبعاد المختلفة في الفكر السياسي لحركة فتح من خلال العرض التالي:

التزم الفكر السياسي لحركة فتح وحركات المقاومة الفلسطينية بالتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية قومية تهم الشعب العربي بأسره، إلا أنه من داخل هذا الالتزام حاول أن يبرز الخصوصية الفلسطينية ويضع الصراع المباشر بين الشعب الفلسطيني والعدو الصهيوني في مواجهة الحدث ويعطي للفلسطينيين دوراً مميزاً في الصراع والمواجهة مع إسرائيل (ابراش، 1987، ص 180). ولم تكن الثورة الفلسطينية في تاريخها المعاصر ثورة فلسطينية منفصلة عن ارتباطها القومي، بل كانت في الواقع ثورة عربية يتقدمها الشعب الفلسطيني، ولا يزال هذا الواقع الموضوعي يتحكم بمسيرة الثورة الفلسطينية خاصة في مراحلها الأولى (مقصود، 1972، ص 5). وحاولت حركة فتح أن توازن بين توجهاتها الوطنية ذات الصبغة الاستقلالية، وبين عمقها القومي العربي، باعتبار أن فلسطين ليست قضية الشعب الفلسطيني فحسب بل قضية الأمة العربية والإسلامية، ومنذ تأسيس حركة فتح وهي تضع في مخططاتها وبرامجها هذا العمق القومي العربي للعمل الفلسطيني (عدوان، 2010، ص 108). وفي "بيان حركة فتح عام 1959" أكدت الحركة أنها تهدف لخلق الشخصية العربية الفلسطينية في الوجود العربي والدولي، وتسعى لتعبئة الشعب الفلسطيني ليقود ثورة تحرير فلسطين من الصهيونية والاستعمار، وأنها بعيدة عن الإقليمية وتؤمن بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير.

ولم يكن موقف حركة فتح هذا رافضاً لشعار الوحدة طريق العودة، وإنما رأت أن الوحدة العربية المنشودة غير قابلة للتحقيق بوجود الكيان الصهيوني، لذلك اعتبرت الحركة أن تحرير فلسطين يؤدي للوحدة العربية وليس العكس، وهنا يتضح أن الفكر السياسي لحركة فتح التزم بالتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية قومية تهم الشعب العربي بأسره، على الرغم من محاولات إبراز الخصوصية الفلسطينية والهوية الوطنية الفلسطينية.

ثانيًا: نظرية حركة فتح السياسية

الثورة تعبير عملي عن التصدي للواقع الفاسد بالقوة، ومحاولة تغييره، ولا تنطلق الثورة انطلاقًا عن رغبة مجموعة أو حركة ثورية فحسب، وإنما تأتي انطلاقًا من تلبية لظروف موضوعية محددة، يعيشها مجتمع ما (دراسات ثورية، ص 129). والأصوات التي تحاول أن تتهم حركة فتح بأنها لا تمتلك نظرية ثورية تهدف إلى الطعن في ثورية فتح نفسها، على أساس -لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية- ومن المؤلم أن الذين يتحدثون عن النظرية يفهمونها بأشكال مختلفة ويخطون بينها وبين الأيدولوجية حيناً، وبين برنامج العمل أحياناً أخرى، كما أنهم يفهمونها بشكل جامدًا ومحدودًا، دون ارتباط بالمرحلة التاريخية التي تنصدي لها الحركة الثورية (بليسي، 2011، ص 1). وتتبع أهمية النظرية الثورية لمرحلة التحرر الوطني بأنها تحدد الأولويات في جدول الأعمال، "فالهدف الرئيسي للثورة هو العمل على تحرير فلسطين المحتلة كاملاً، وتصفية الغزو الصهيوني الاستعماري لوطنا الحبيب حتى تعود فلسطين بكاملها جزءاً عربياً حراً من الوطن العربي الكبير" (دراسات ثورية، ص 52:53).

نظرية أي ثورة هي رؤيتها لواقعها، وللقوانين الخاصة التي تحكم حركة هذا الواقع، ولمجموع التأثيرات المتبادلة بين الواقع والواقع المحيط به، ولذلك طرحت حركة فتح التساؤلات التالية "ماذا نريد؟ وكيف؟ وبمن؟ ومن أين؟ ومتى؟"، ومن خلال الإجابة على هذه التساؤلات، توصلت الحركة إلى العناصر الأساسية لنظرية فتح السياسية؛ والتي تتكون من الأهداف الاستراتيجية (التحرير). والأداة (الكفاح المسلح). ثم قاعدة الانطلاق (المكان). ولهذا كله أهمية خاصة لدى فتح، ومن الإجابة على التساؤلات الخمسة تكونت نظرية حركة فتح السياسية (عدوان، 1973، ص 47:48).

ولم تتعامل حركة فتح مع نفسها وفق رؤية الحزب الشمولي الذي يتقيد بفكر واحد وبرنامج محكم الصنع وبتسلسل تنظيمي دقيق، وإنما طرحت نفسها كحركة جماهيرية تشبه

الشعب الفلسطيني بتنوعه وتعددته، وتناقضاته، وبغفويته، ووصل بها الأمر لتعريف العضوية أنها تنطبق على كل ناشط ثوري أو وطني غير منظم في إطار سياسي وتنظيمي آخر، ولهذا السبب أطلقت الحركة على نفسها حركة التحرير الوطني، وليس حزباً، أو تنظيمًا مغلقاً، بل فتحت أبوابها لجميع المناضلين والمناضلات من أبناء الشعب الفلسطيني (عبد الحميد، 2015، ص44).

لقد جاءت نظرية فتح السياسية تجسيداً للخصوصية الفلسطينية، ذات الأبعاد العربية والإسلامية، التي زاوجت خلالها الحركة بين كونها حركة ثورية في المقام الأول وحركة سياسية واقعية مرنة لشعب مثّنت يواجهه عدواً فريداً، بالتركيز على الكفاح المسلح بهدف تحرير إرادة الإنسان الفلسطيني حتى يصبح قادراً على تحرير وطنه، وأكدت الحركة على العمل السياسي والدبلوماسي، بالإضافة للكفاح المسلح، وعدم الخوض في تناقضات هامشية، واحتوت النظرية السياسية لحركة فتح على العناصر التالية:

(1) العنف الثوري.

لقد تأثرت أفكار قادة حركة فتح الأوائل بأفكار " لفرانز فانون ¹ " حول العنف الثوري باعتباره عملاً خلاقاً، إضافة إلى تأثرهم بتجارب الثورات في الصين وفيتنام والجزائر، ومن هذه التجارب بنى أيضاً اليسار الفلسطيني تصورات له حرب الشعب، مستلهماً قوانين هذه الحرب وقواعدها، ومتطلعاً إلى حرب تحرير شعبية في المنطقة مشابهة للنموذج الفيتامي أو الكوبي (ابراش، 1987، ص214). وعلى الرغم أن العنف الثوري ظاهرة جديدة نسبياً في النظرية

¹ فرانز فانون (20 يوليو 1925 - 6 ديسمبر 1961) طبيب نفسي وفيلسوف اجتماعي أسود، من مواليد فرنسا، عرف بنضاله من أجل الحرية وضد التمييز والعنصرية، عمل في الجزائر كطبيب عسكري، ومع الوقت أصبح من المنادين باستقلال الجزائر ثم انضم لجهة التحرير الجزائرية، فقد قلب هذا المفكر الماركسي، الذي جمع بين التنظير والممارسة العديد من يقينيات الماركسية اللينينية. التي تجاوز فيها ثنائية الاستعمار والخاضعين للاستعمار. وتكمن هذه الإضافة، في أنه رفض " الجدل " الذي اعتبر مرور دول العالم الثالث من الاستعمار ضرورة تاريخية للحداثة والاشتراكية، بالنسبة لفانون، فان أحد هذين الطرفين زائد ويجب أن يزول. وهذا الزوال عليه أن يكون تاماً وشاملاً وبلا رجعة.

السياسية، -على الأقل فيما يتعلق بتفحصها كمجال بحث مستقل-، إلا أن هذه الظاهرة قد لعبت دوراً عظيماً في الشؤون الإنسانية، لأن جماعات وحركات عدة على امتداد العالم قد استخدمته واعتبرته عملاً مشروعاً وطريقةً فعالةً لإحداث تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية (نحله، 1971، ص21).

العنف وحده الذي ينجزه شعب ما، هو العنف الواعي المنظم من جانب قاداته، هو الذي يجعل الجماهير تفهم الحقائق الاجتماعية، هو أيضاً الذي يقدم لها المفتاح، والعنف الثوري على مستوى الأفراد يمثل قوة مطهرة، فلا ريب أن "فانون" نفسه سوف يتفق مع الرأي القائل: بأن العنف الفلسطيني المنظم الموجه نحو تحقيق أهداف سياسية محددة في سياق الاستراتيجية العامة للحركة، يمكن تصنيفه عنف ثوري (شديد، 1979، ص192).

ووضعت فتح عند انطلاقتها أهمية العنف الثوري بالنسبة للشعوب الواقعة تحت الاستعمار، كون العمل العنيف - الكفاح المسلح - يصبح حتمية ستطلبها وتقرضها الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية، فالكفاح المسلح ليس اختياراً ذاتياً، بل هو ضرورة ملحة يفرضها الواقع، ذلك أن الرصاص في ظروف تاريخية معينة تعني ظروف التحرير وهي التي تفعل وتقرر وتقوض الظلم وتبني الأوطان (ابراش، 1987، ص 218). وارتكز التصور النظري لحركة فتح، أو بالأحرى لنواتها الأولى، ارتكز في البدء على مبدأ رئيسي هو العنف الثوري، باعتبارها حركة وطنية ضد احتلال عنصري، وقد أكد على بعض المبادئ، التي صاغتها لجنة عامة 1958، في هيكل البناء الثوري، يمكن إيجازها فيما يلي (الشريف 1995، ص 113):

- العنف الثوري هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين.
- يجب أن تمارس الجماهير العنف الثوري بجميع فئاتها.
- يهدف العنف الثوري لتصفية الهوية الصهيونية بجميع أشكالها السياسية والعسكرية.

- يجب أن يبقى هذا العمل الثوري الفلسطيني غير مرتبط برقابة أحزاب أو دول.
 - الثورة ستكون فلسطينية في الأصل، عربية في تطورها.
- تبنت حركة فتح العنف الثوري المنظم والمرتبط بتحقيق أهداف سياسية، فقد شكل العنف الثوري الركيزة السياسية في الفكر السياسي لحركة فتح في مراحلها الأولى، والتي حاولت من خلال الحركة تصفية المشروع الصهيوني وتقطيع أوصاله، وعدم إعطائه الوقت الذي يسعى إليه لتمكين تواجده في أرض فلسطين، فقد تأثرت الثورة الفلسطينية وحركة فتح بالتجربة الجزائرية، والفيتنامية، وحركات التحرر في العالم في استخدامها العنف الثوري، كوسيلة للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، من خلال استخدام العنف السياسي الذي يسعى لتحقيق أهداف سياسية من الحرية وحقوق تقرير المصير.

(2) الحرب الشعبية طويلة الأمد.

اعتبرت حركة فتح أن المبرر الأساسي لوجودها يكمن في الحرب الشعبية طويلة الأمد، والكفاح المسلح باعتباره الأسلوب الوحيد القادر على تحرير فلسطين، ورأت أن الحرب النظامية ليست لصالح العرب بسبب التفوق التقني الإسرائيلي، والدعم الذي تحصل عليه إسرائيل من الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، ورأت الحركة في حرب التحرير الشعبية، التي يخوضها الفلسطينيون عامل تحريض للنظم العربية للاقتداء بالفلسطينيين من أجل تحرير فلسطين (ياسين، وجمعة، 2005، ص23).

وتُعتبر حرب التحرير الشعبية عن الموقف الثوري لإرادة الجماهير، كما أنها تفرض النضال والتعبئة والتنظيم السياسي بين صفوف أصحاب المصلحة في الثورة، فتري حركة فتح بأن الفصل بين الموقف الثوري والموقف السياسي يهدد مصالح الجماهير، وتنطلق فتح لتصفية المشروع الصهيوني من خلال الثورة المسلحة الذي يعبر عنه الموقف الثوري، وهو ليس اتجاهاً عاطفياً، لأنه يستند إلى القوانين العلمية للثورة، وأن الثورة لا تتكرر النضال السياسي، فالنضال المسلح نضال سياسي في قمة العنف لأنه يؤدي إلى إحداث نتائج

سياسية (خورشيد، 1971، ص 15:16). وترى فتح أن الحرب الشعبية هي حرب الجماهير المناضلة المقاتلة وهي الطريق الوحيد للخلاص، وأن سلوك هذا السبيل تفرضه ضرورات موضوعية، أهمها كون الشعب الفلسطيني هو شعب أعزل، مضطهداً لا يملك جيشاً نظامياً، أو إمكانيات لبناء جيش حديث، ومع ذلك فإننا نواجه عدواً منظماً ومسلحاً ومتفوقاً، وعلى الرغم من ذلك فإننا قادرون على الانتصار بانتهاج سبيل الحرب الشعبية والتي تضمن ما يلي (علوش، 1978، ص 84):

- أن يكون النضال عامة، والقتال خاصة، عمل الجماهير الواعية المصممة على التحرير.

- أن تكون الجماهير كلها معبأة، وأن تكون مسلحة، وهذا يتطلب تعميم التدريب وتوفير السلاح، وإنشاء المليشيات والجيش الشعبي.

- مواجهة تفوق العدو عسكرياً وتكنولوجياً بتفوق سياسي، يقوم على وعي الطلائع القائدة والجماهير بعدالة القضية، والعمل على تحقيق وحدة وطنية من خلال جبهة وطنية متماسكة تخلق تلاحماً جماهيرياً مع القادة والمقاتلين.

لا شك أن مبادرة حركة فتح بتبني حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد (الكفاح المسلح) ضد الاحتلال الإسرائيلي، قد لعبت دوراً كبيراً في إيقاظ الشعور الوطني عند الفلسطينيين، وأجج روح المقاومة والتحدى لدى الشعب الفلسطيني، حيث عملت الحركة على تقوية الشعور بالأمل بقرب استعادة الأراضي المحتلة، لذلك شكّل الكفاح المسلح عامل السحر الذي نقل الإنسان الفلسطيني من مجرد لاجئ يتلقى مساعدات إلى مقاتل من أجل الحرية وحقوق سياسية، فقد ساعد الكفاح المسلح الحركة على سرعة الانتشار، خاصة بعد معركة الكرامة 1968م، والتي تعتبر نقطة تحول رئيسية في تاريخ الثورة الفلسطينية، والتي مهدت لتولي حركة فتح قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وساعدت على تجنيد عدد كبير من المقاتلين العرب والفلسطينيين في صفوفها.

(3) المضمون الاجتماعي للصراع

انطلقت حركة فتح من فكرة أن الحركة الوطنية الفلسطينية، في إطارها القطري، تمثل مرحلة تحرر لشعبٍ فقد كيانه الاجتماعي والسياسي، ولم تعد عنده مشكلة طبقات اجتماعية، لأن فلاحيه وعماله لم يعودوا جزءاً من الهرم الطبقي الذي تحطم بتشردهم، لذلك ركزت الحركة على الصفة الوطنية للصراع، وهو الصراع المعادي للصهيونية والإمبريالية العالمية، وهو صراع على الوجود وليس على مبدأ اجتماعي.

رأت حركة فتح أن المجتمع المنشود في مرحلة التحرير الوطني هو مجتمع قومي، وأنه بعد تحقيق هذا الهدف يمكن للفلسطينيين أن يقرروا نوع المؤسسات السياسية والاجتماعية التي يرتضونها، أي أن فتح أقامت فاصلاً بين (التحرر الوطني) و(التحرر الاجتماعي). لأن المرحلة هي مرحلة استقلال وطني لا علاقة لها بالصراع الطبقي ومفاهيمه (الحمد، آخرون، 1999، ص 352). وحول طبقة الثورة؛ ترى حركة فتح بأنه كثير من يقول ويدعي أن طبقة الفلاحين والعمال والطبقة البرجوازية هما الطبقتان التي تستند عليهما الثورة الفلسطينية، وهذا يجافي الحقيقة، لأنه الطبقة الجديدة التي لم يفتن لها كثير من المفكرين هي طبقة اللاجئين، التي تعتمد عليها الثورة الفلسطينية وتمثلها فتح، فلا يوجد مصانع أو أصحاب رؤوس أموال وعمال حتى نتحدث عن طبقة برجوازية، والثورة تحتاج إلى الإعداد العسكري والنفسي للشعب الذي سوف يكون عرضه للتضحيات (خورشيد، 1971، ص16).

وفي مقابل تصور فتح لطبيعة المرحلة كمرحلة تحرر وطني لا مجال فيها لإثارة الصراع الطبقي أو الثورة الاجتماعية، برزت اتجاهات الأيديولوجية لفصائل اليسار الفلسطيني؛ والتي تقوم على رفض الفصل بين النضال التحرري والنضال الطبقي الاجتماعي، حيث أكدت كل من الجبهة الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين على ضرورة أن تواكب الثورة الاجتماعية الثورة التحررية الوطنية، مع أهمية أن تقاد الثورة الفلسطينية من قبل الطبقات الثورية من عمال وفلاحين وليس من الطبقة البرجوازية (ابراش، 1987، ص187). ورغم ذلك فالحركة، التي

وصمت من البعض بأنها يمينية من الناحية السياسية، وبأنها أقرب للبرجوازية في التعبير الطبقي، ضمت في صفوفها الفئات الأكثر فقراً وكدحاً في المجتمعات والمخيمات الفلسطينية (كيالي، 2015، ص 27).

رفضت حركة فتح رفضت التعاطي مع المضمون الاجتماعي للثورة الفلسطينية، والتأكيد على اعتبار أن المرحلة مرحلة تحرر وطني، يجب الابتعاد فيها عن التناقض الفكري والأبيولوجي، وإعطاء الأولوية للكفاح المسلح، وفضلت الحركة عدم الخوض في القضايا الهامشية بعد أن أصبح الشعب الفلسطيني كله طبقة واحدة هي طبقة اللاجئين، ورأت الحركة أن الحديث عن شكل النظام السياسي والاجتماعي للدولة الفلسطينية العتيدة هو حديث سابق لأوانه، لأنه يعطي الفرصة لتمكين الاحتلال الصهيوني من البقاء والاستمرار.

(4) الهوية الفلسطينية والقرار الوطني المستقل

أكدت حركة فتح على الهوية والكيانية الفلسطينية واستقلال القرار الفلسطيني، مؤكدة أن الهوية الوطنية الفلسطينية ليست تكريساً للإقليمية المسيطرة على الوطن العربي، بل هي هوية نضالية الهدف منها إبراز قضية الشعب الفلسطيني ووجوده المادي والمعنوي، وأن الكيانية ستؤدي إلى نقل إدارة المعركة لأيدي أبناء الشعب الفلسطيني وإلى الأرض الفلسطينية نفسها، وأن استقلال القرار الفلسطيني يعني ألا يكون هذا القرار بيد بلد عربي مهما كان درجة قوميته، وهي لا تعني الانفصال عن جسد الأمة العربية (الحمد، وآخرون، 1999، ص 352). وحاولت الحركة الربط بين الهوية الفلسطينية والكفاح المسلح، وفي هذا السياق يقول "صلاح خلف أبو اياد" في عام 1965م، عندما انطلقت حركة فتح لم يكن العدد كبيراً، ولكن كانت الفكرة في نظرنا كبيرة جداً، لأننا كنا نعتقد أن الرصاصات التي ستطلق في الأراضي المحتلة لا يمكن أن تعيد لنا فلسطين، إنما هذه الرصاصات مردوها على نفسية الإنسان الفلسطيني، الذي لا بد أن يشعر أنه موجود أولاً " (خلف، 1992، ص 67).

ارتكزت حركة فتح لتحقيق أهدافها على مبدئين أساسيين: أولهما الاستقلال المطلق للتنظيم وصنع القرار الفلسطيني بعيداً عن الحكومات العربية، والثاني أولوية الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين، وقد شرحت الحركة سبب إصرارها على الاستقلالية الفلسطينية من خلال إدانة شاملة للسياسة العربية، فأشارت إلى أن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين عام 1948 بء بالفشل؛ لأن الدول العربية أسقطت من حساباتها القوى الفلسطينية الفاعلة في المعركة بتجميدها هذه القوى والفعاليات الثورية (صايغ، 2002، ص155).

لكل ثورة نظرية سياسية ثورية، والنظرية السياسية لحركة فتح تتبع من طبيعة المرحلة والتي هي مرحلة تحرر وطني، فاستندت نظرية فتح السياسية على العنف الثوري باعتباره أداة لتحريك الأمور وكسر الجمود، فالعنف الثوري لدى فتح هو أكثر من مجرد وسيلة تستخدمها الحركة، بل هو المنطق الذي يفرض نفسه في ظل الواقع العربي والدولي المحيط بالقضية الفلسطينية، الذي سعت من خلاله الحركة وضع القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية، باعتبارها قضية عادلة، تستحق الاهتمام والخروج من أدراج النسيان العالمي.

تجربة الكفاح المسلح والاستراتيجية العسكرية لحركة فتح

ركزت حركة فتح على الكفاح المسلح في مبادئها وأسلوب عملها وأدبياتها التنظيمية والتعبوية، ثم تطور شعار الكفاح المسلح ليشمل كل أنواع القوة المرتبطة به، فجاءت انطلاقة الحركة من خلال الكفاح المسلح في 1/1/1965م، وصدر البيان العسكري الأول بعد سبعة أيام، ليؤكد على أن الطلائع الثورية المؤمنة " بالثورة المسلحة ، طريقة للعودة والحرية، التي انبثقت من شعبنا الصامد على الحدود ومن ضمائر أمتنا المجاهدة لتثبت للاستعمارين والصهيونية العالمية وممولها أن الشعب الفلسطيني مازال في الميدان"(الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، ص928). وعلى الرغم من أن حركة فتح لم تكن هي خالقة لفكرة الكفاح المسلح ضد إسرائيل، إلا أن الحركة كانت أول من جعلت هذه الفكرة المجردة مهمة عملية وشعبية تجد صداها لدى كل أبناء الشعب الفلسطيني (الحسن، 1972، ص20).

سوف تتناول الدراسة في هذا المحور الفكر العسكري لحركة فتح، واستراتيجية الكفاح المسلح، وأهم النتائج التي استطاع الكفاح المسلح تحقيقها، خاصة في السنوات الأولى لانطلاقة الثورة الفلسطينية، لبيان أهمية الكفاح المسلح في التأكيد على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتوضيح مدى الاختلاف بين فترة الانطلاقة والواقع الحالي.

المحور الأول: الفكر العسكري ومفهوم الكفاح المسلح

كانت فكرة الثورة والكفاح المسلح لدى حركة فتح، والتوأمة بينهم ما يجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية داخل الحركة، وحسب هذا المنظور لم تكن الثورة نتيجة عقيدة سياسية أو فلسفة اجتماعية خاصة، وإنما كانت تعبيراً عن الإرادة المستقلة وإثباتاً لوجود شعب تعرض لمحاولة شطب هويته الوطنية وشخصيته القانونية منذ صدور وعد بلفور عام 1917.

أولاً: مفهوم الكفاح المسلح لدى حركة فتح

تعتبر حرب الشعب طويلة الأمد أو حرب التحرير الشعبية من حيث المبدأ، هي الحرب التي تلجأ إليها الشعوب المستعمرة لمواجهة عدو متفوق عليها في القوة، ولأن الشعب الضعيف المستعمر لا يمكنه أن يجاري العدو من حيث القوة العسكرية والتقدم التكنولوجي والتقني وضخامة الآلة العسكرية، فإنه يلجأ إلى استعمال مصدر آخر من مصادر القوة، التي لا تنضب وهي قوة الشعب، قوة الجماهير وإيمانها بعدالة قضيتها هي المصدر الأساسي لقوة الشعب (ابراش، 1987، ص 228). وهناك حقيقتان حول حرب الشعب طويلة الأمد: أولاً أن الكفاح المسلح لا يمكن أن يبدأ من فراغ، ولأبد من خلق حالة نفسية، وخلق أجواء الثورة منذ البداية، وثانياً أن أجواء الثورة لا يمكن أن تتم بطريقة ميكانيكية، ولكن من خلال التعبئة الجماهيرية، فالنضال السياسي فيها أساسي، وبالتالي فإن الكفاح المسلح منهج، وحرب الشعب طويلة الأمد الأسلوب الوحيد القادر على تغيير قواعد المعادلة (عدوان، 1973، ص 37).

وعليه فقد شرعت حركة فتح في مطلع كانون ثاني سنة 1965 في ممارسة الكفاح المسلح من خلال جناحها المسلح " قوات العاصفة " طارحة استراتيجية كفاحية تقوم على مبدأ التحرك العسكري الفوري للحلول دون تحقيق العدو أهدافه الاستراتيجية، وحتى لا يصبح الأمر الواقع حقيقة أزلية، وقد وضعت الحركة استراتيجيتها الكفاحية القائمة على مبدأ التحرك العسكري الفوري، بهدف تجميد حركة الوجود الإسرائيلي وصولاً إلى تقطيع أوصاله، ثم تصفيته في مواجهة الاستراتيجية العربية الرسمية القائمة عملياً على أساس الحفاظ على الوضع الراهن،

والالتزام بخط الهدنة التي تمت في عام 1949 كخط دفاعي ثابت (الشريف، 1995، 124:125).

وكان لحركة فتح شرف تفجير الثورة الفلسطينية المعاصرة في ليلة الأول من يناير 1965م، حيث صدر البيان الأول معبراً عن روح وطنية إسلامية، ومما جاء فيه " اتكالا منا على الله وإيماناً منا بحق شعبنا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب، وإيماناً منا بواجب الجهاد المقدس، وإيماناً منا بموقف العربي الثائر من المحيط إلى الخليج، وإيماناً منا بموازنة شرفاء العالم، تحركت أجنحة من قواتنا الضاربة في ليلة الجمعة 1964/12/13 م وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة ضمن الأرض المحتلة، وعادت جميعها إلى معسكراتها بسلام. (بيان الانطلاقة الأول، 1965)

وقد بُني الفكر العسكري الفلسطيني الفتاوي على قناعة مميزة حول العمل العسكري، وأهدافه على أن يبدأ بالعمليات الصغيرة وتتطور وتتقدم لتصل إلى حرب شعبية، وقد عبرت الحركة عن ذلك بطرحها " الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين، والكفاح المسلح استراتيجي وليس تكتيكي"، وكان لتجربة الثورتين الجزائرية والكوبية أثر واضح في الفكر العسكري الفلسطيني وممارساته الميدانية، كما فتحت حرب 1967م، آفاقاً جديدة أمام الفكر العسكري الفلسطيني الذي مر بثلاث مراحل جديدة هي (أبو قاسم، 2009، ص256):

- إقامة القواعد الارتكازية في الضفة والقطاع.
- بناء التنظيم السري الرافد للعمل العسكري في المدن والقرى والمخيمات لتنفيذ العمليات وينظم العصيان المدني.
- إنشاء المجموعات المتحركة في الجبال.

ثانيًا: أسباب تبني حركة فتح الكفاح المسلح

كانت حركة فتح منذ بياناتها الأولى العلنية المنشورة في مجلة "فلسطيننا" قد تمكنت من شق مجرى جديد لتيار جارف من الوطنية الفلسطينية، عبرت خلالها عن ثلاث مرتكزات أساسية، الاستقلالية الفلسطينية، والكيانية والاعتماد على الذات، والكفاح المسلح (حمزة، 1989، ص 306). وجاء ميلاد حركة فتح عن معانٍ أساسية، منها إرادة الرفض التام للواقع الرسمي العربي والتمرد عليه، وكانت هذه الإرادة تعكس أقدم ما في أعماق الجيل الجديد من تطلعات وأمل، وكان هناك رفض جذري لتصور القضية كمجموعة من القضايا الجزئية، قضية لاجئين، أو قضية إنسانية، بل يجب وضع القضية في إطارها الصحيح كقضية تحرر وطني، وبذلك عُدلت وضعية القضية، من قضية حدود جغرافية إلى قضية حقوق وطنية وسياسية، وكان هناك رفض للتصور الذي ساعدت الدبلوماسية الدولية على ترويجه، باعتبار أن القضية الفلسطينية هي نزاع بين "دولة إسرائيل" والدول العربية، وغاب عن هذا التصور الشعب الفلسطيني كطرف رئيسي وصاحب حق، لذلك جاء ميلاد فتح "بالكفاح المسلح" وضعاََ للأمور في نصابها الصحيح (عدوان، 1973، ص 46).

ومن الناحية الاستراتيجية العسكرية المرتبطة بموازين القوى، رأت حركة المقاومة الفلسطينية في حرب الشعب والكفاح المسلح الأسلوب الأجدى لمواجهة تفوق العدو، فالعدو اختار أسلوب القتال المناسب له وهو الحرب الخاطفة، وهذا عائد لما تمتاز به قواته المسلحة من قدرات فنية وحركية تمكنه من الزج بقوة تفوق القوى العربية المهيأة للقتال في ساحة المعركة، إضافة إلى أسلوب القتال المتميز للعدو وتفوقه الاستراتيجي، يحتم انتهاز الأسلوب القتالي الكفيل بتحطيم هذا التفوق، ومن هذا المنطق رفضت الثورة الفلسطينية أساليب القتال النظامية، لعدم قدرتها تحقيق الانتصار على العدو المتفوق، ورغبتها في تصفية الوجود الصهيوني، عبر حرب شعبية طويلة الأمد (ابراش، 1987، ص 222). ولم يكن الكفاح

المسلح كما تراه فتح اختيارًا ذاتيًا، ولكن ضرورة يفرضها الواقع لأن الرصاصة في ظروف تاريخية معينة، هي التي تفعل وتقرر وتقوض الظلم وتبني الأوطان، لذلك أعطت الحركة اهتمامًا خاصاً بجمع شمل الفلسطينيين اجتماعياً وسياسياً والحيلولة دون ذوبانهم في مجتمعات أخرى، واعتبرت الكفاح المسلح كفيل بوضع حد لحالة التشرذم التي يعيشها الشعب الفلسطيني (ياسين، وجمعة، 2005، ص30).

منذ البداية حاولت حركة فتح فرض الوجود السياسي الفلسطيني من خلال تبني الكفاح المسلح، بهدف تغيير قواعد المعادلة وإجبار العالم التعامل مع القضية الفلسطينية، كقضية شعب له حقوق سياسية وليس مجرد مجموعة من اللاجئين، ومن جهة أخرى أجبر التفوق العسكري والتكنولوجي والاستراتيجي للعدو الاسرائيلي، اتباع الثورة الفلسطينية أسلوب حرب الشعب طويلة الأمد، وذلك للاستفادة من قوة الجماهير في مواجهة تفوق العدو، وقد نجحت الحركة في اثبات صحة استراتيجيتها، فقد استطاعت الحركة من خلال أدائها السياسي والعسكري وإنتاج الكفاح المسلح كوسيلة أن تفرض على النظام العربي والدولي حقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للتصرف عبر مجموعة من القرارات التي صدرت عن الجامعة العربية التي تعترف فيها بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، أو القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤكد فيها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقوقه الغير قابلة للتصرف.

المحور الثاني: استراتيجية ومراحل الكفاح المسلح لحركة فتح

لم يكن الكفاح المسلح لدى حركة فتح يعني العمل العسكري فقط، وإنما كان عبارة عن عملية متكاملة من النشاط السياسي والعسكري والجماهيري، هدفت من خلاله الحركة لإثبات أن هناك شعب حي، يمتلك كافة المقومات السياسية والاجتماعية لنيل استقلاله السياسي أسوةً بباقي شعوب العالم.

أولاً: استراتيجية الكفاح المسلح

حاولت حركة فتح في دفاعها عن استراتيجيتها الكفاحية، تنفيذ كل الحجج التي طرحت لإثبات خطأ الشروع الفوري في ممارسة الكفاح المسلح الفلسطيني، ففي ردها على من نادى بضرورة تعبئة الجماهير وتهيئتها مسبقاً قبل خوض المعركة، اعتبرت الحركة أن التعبئة الجماهيرية لا يمكن أن تتم بشكل حسن بدون نضالات ثورية يومية، واستندت إلى تجربة الثورة الكوبية لتثبت خطأ من يشعر بالحاجة إلى انتظار الظروف الموضوعية والذاتية للثورة، ونظرت فتح للكفاح المسلح باعتباره سيرورة متواصلة، تمر بثلاث مراحل رئيسية هي، مرحلة العمل الفدائي، ومرحلة حرب العصابات، ومرحلة الحرب الشعبية، واعتبرت أن لكل مرحلة من هذه المراحل سمات وخصائص وأهداف ونتائج خاصة بها (الشريف، 1995، ص 125: 126). وعلى الرغم من قلق البعض من مدى نجاح الخطوة الأولى، في ظل الاستراتيجية العربية التي كانت تعمل على الحفاظ على خط الهدنة، أصر الرعيل الأول المؤسس للحركة على انطلاق الثورة الفلسطينية رغم عدم توفر الظروف المناسبة لنجاحها ولذلك بهدف كسب الوقت، وعدم إعطاء الاحتلال الإسرائيلي الفرص والوقت اللازم للبقاء والاستمرار، في محاولة منه لفرض وجود الشعب الفلسطيني على المعادلة العربية والدولية، والتذكير بالقضية الفلسطينية كقضية سياسية بالدرجة الأولى.

وتستمد استراتيجية الحرب الشعبية التي اعتمدتها الحركة من حيث الجوهر خطوطها الأساسية من الحرب الكلاسيكية، وتعتمد استراتيجية الحرب الشعبية على اعتبار الشعب قوة أساسية تقوم بالدور الرئيسي لكسب الحرب، إذا تدرب تدريباً مادياً ونفسياً، وتوعية الشعب كأول ضرورات للحرب الشعبية وتعطي لها نفس أهمية التعبئة المادية، بالإضافة إلى توجيه كل الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد وتنسيقها من أجل الوصول للهدف السياسي (الشاعر، 1967، ص 19). وقد استمدت حركة فتح الكثير من تجارب حركات التحرر الوطني الدولية، وخاصة التجربة الجزائرية في حرب الاستقلال، لتؤكد أن التجربة الجزائرية الرائدة أثبتت صحة

اعتقادها أن الكفاح المسلح هو الطريق الذي يحدد القاعدة الشعبية، وينظمها في كوادرات ثورية واعية فعالة، ويصبح العامل الأساسي الذي يوحد الجهد العربي، وأن الفعل يسبق النظرية، والممارسة تتطور عبر التجربة والخطأ، وكانت الحركة متأكدة من حقيقة استراتيجية واحدة دون سواها، وهي أن السبيل الوحيد لإطلاق العملية التاريخية يتمثل في " انطلاق الثورة المسلحة في الجزء المغتصب من فلسطين (صايغ، 2002، ص196).

وحددت بعض التصريحات الصادرة عن حركة فتح للعمل الفدائي أربع مراحل هي: مرحلة اضرب واهرب، ومرحلة المواجهة المحدودة، والسيطرة المؤقتة، ومرحلة السيطرة الكاملة، وبناءً على هذا التبسيط للأمور اعتبر البعض أن الثورة الفلسطينية قد أنجزت المرحلة الثانية، أي المواجهة المحدودة، بعد معركة الكرامة (مارس 1968) وأنجزت المرحلة الثالثة مع سيطرتها على قرية " الحمه " في شمال فلسطين في مايو 1969، وأنه لم يتبق سوى المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة التحرير الكامل، إلا أن خروج الثورة من الأردن ولبنان، أظهر حقيقة ما في هذا التصور من تبسيط (ياسين، وجمعة 2005، ص33).

ثانيًا: مراحل الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية

قسمت حركة فتح الحرب الشعبية إلى مرحلتين: مرحلة تفادي المعارك الحاسمة، ومرحلة المعارك الحاسمة، ويتخلل كل مرحلة من المراحل، عدد من المراحل الفرعية:

1. مرحلة تفادي المعارك الحاسمة

في بداية نشأتها حاولت حركة فتح تفادي المعارك الكلاسيكية التي تعطي الغلبة للاحتلال بما يمتلك من أدوات وإمكانات عسكرية وقاتلية تفوق قدرة الحركة على المستوى العسكري.

❖ مرحلة ما قبل 1967

وهي مرحلة الولادة والنمو ومد الجذور، ونجاحها يعني أن هزيمة العدو أصبحت مسألة وقت، وتتمثل هذه المرحلة باتباع أسلوب العمل الفدائي، وحرب العصابات وصولاً إلى إيجاد

القاعدة العسكرية الآمنة لها، وهي مرحلة المشردين الهائمين التي يعيشها مقاتلو الحركة، وتهدف لتطوير الذات، أي مضاعفة القوى البشرية والمادية للحركة، من أجل إنهاء العدو، كما تهدف إلى تحريك الوجود العربي والفلسطيني، فتشكل منه جيشاً شعبياً يتكون من ثلاث قوات (عدوان، 2010، ص173):

- قوة الأنصار، لشن حرب إرهاب بعناصر مبعثرة وقيادة لامركزية وأسلوب خاطف.
- القوة المحلية، لإرهاب وتفكيك قوات العدو الكبيرة وتوزيعها لإبقاء العدو في حالة دفاع وشلل.
- قوة استراتيجية متحركة، وهي قوة رئيسية بقيادة مركزية لتحقيق نصر استراتيجي رئيسي.

خلال هذه المرحلة عملت حركة فتح في ظروف صعبة وسط أجواء الإيمان بالاستراتيجية الرسمية العربية، لذلك اهتمت الحركة من قبل الأنظمة العربية بمحاولة توريثها وجراها إلى المعركة مع إسرائيل قبل موعدها، وقبل استكمال الاستعدادات اللازمة، وبناءً على ذلك أمرت القيادة العربية الموحدة التي شكلتها الحكومات العربية للتجهيز لتحرير فلسطين في مارس 1965 بإيقاف أنشطة حركة فتح، وحاولت دول الطوق القبض على قادة الحركة ومنعهم من العمل الثوري، وكانت هذه المرحلة بداية الصدام بين الحركة وبعض الأنظمة العربية.

❖ مرحلة ما بعد حرب 1967م

ساهمت هزيمة الجيوش العربية أمام إسرائيل في حرب يونيو 1967، في إضعاف النظام السياسي العربي، وتراجع المد القومي لحساب الوطنية القطرية، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على فصائل المقاومة الفلسطينية، لذلك مثلت مرحلة ما بعد حرب 1967، مرحلة ازدهار حقيقي ونمو متسارع لحركة فتح، فقد اخترق ياسر عرفات الحدود إلى الضفة الغربية المحتلة، ونظم خلايا المقاومة، وعمل على تفجير الثورة الفلسطينية من الداخل، وتعد

معركة الكرامة حدثاً فاصلاً في تاريخ حركة فتح، إذ فتحت الباب أمام تدفق جماهيري حاشد، فخلال 48 ساعة فقط تقدم لعضويتها خمسة آلاف، قبلت منهم 900 لاعتبارات الكفاءة (ياسين، وجمعة، 2005، ص35). وكان لصعود حركة فتح على مسرح المقاومة المسلحة تأثير كبير في المجال العربي والإسرائيلي والدولي، فقد حركت هذه الثورة روح المقاومة من جديد وأشعلتها في المناطق المحتلة، كما أنها أعطت أملاً جديداً في جو قاتم ومظلم، عندما استطاعت المقاومة العربية أن تثبت مرة أخرى في أصعب الظروف أصالتها ومقدرتها على النهوض رغم كل المآسي التي حلت بالأمة العربية (أبو قاسم، 2009، ص183).

مثلت مرحلة ما بعد حرب 1967، مرحلة ازدهار حقيقي ونمو متسارع لحركة فتح، إذ أن هزيمة الأنظمة العربية وضياع ما تبقى من فلسطين، أفقد الشارع العربي والفلسطيني الثقة بهذه الأنظمة، التي اضطرت لفتح المجال للعمل الفدائي الذي اكتسب شعبية كبرى فلسطينياً وعربياً، ومنذ ذلك الوقت أصبحت حركة فتح العمود الفقري للثورة الفلسطينية (صالح، 2003، ص390).

لقد أوجد الصعود المثير للحركة الفدائية بعد معركة الكرامة أسطورة جديدة، وأصبح هذا الحدث باعثاً للفخر والاعتزاز، وتحول الكفاح المسلح مصدراً للشرعية السياسية، ورمزاً للهوية الوطنية، ومادة جديدة للمجتمع الفلسطيني، خاصة عقب فشل الاستراتيجية العربية الرسمية القائمة على الحروب التقليدية في مواجهة إسرائيل، لذلك مثلت المرحلة التي أعقبت هزيمة يونيو 1967، فترة ذهبية لحركة المقاومة الفلسطينية، انعكست بشكل إيجابي على قدرتها على استقبال أعداداً كبيرة من المقاتلين، وتنفيذ عمليات فدائية في العمق الإسرائيلي، الأمر الذي ساهم في سرعة التحرك الدولي والإسرائيلي، للضغط على الدول العربية بهدف وضع قيود على حركة فتح الثورة الفلسطينية.

2. مرحلة خوض المعارك الحاسمة

رأت حركة فتح أن خوض المعارك الحاسمة بقصد فناء العدو يتطلب نوعاً متقدماً من النضال أكثر تطوراً من حرب العصابات، بحيث تصبح هذه المرحلة عاملاً مساعداً لكسب الحرب وليست العامل الأساسي، وهذا النوع الجديد من الحرب الشعبية النظامية، والتي تمارس فيها القوات حرب الحركة والمواقع، لأن تحقيق فناء العدو وإبادته يتطلب نوعاً من حرب أنصارية من مستوى أعلى من حرب نظامية شعبية، والتصور الفلسطيني لمعركة التحرير، سوف تمتاز بسمتين، الأولى، أنها معركة عربية، فأداة التحرير هي الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، لأن المعركة لن يكون لها حدود، وإنما سوف تتوسع لتشمل الساحة العربية كلها، والثانية أنه خلال معركة التحرير ستصنع الوحدة العربية، ومن هنا كان شعار الثورة الفلسطينية وخاصة حركة فتح، أن التحرير طريق الوحدة (ابراش، 1987، ص244:243).

استراتيجية حركة فتح العسكرية للكفاح المسلح تقوم على أساس تقادي المعارك الحاسمة في البداية، بهدف تجنب القوة القتالية الكبيرة للعدو الإسرائيلي، من خلال اعتمادها على حرب العصابات، بهدف إرهاب العدو وعدم تمكين وجوده في الأرض الفلسطينية، انتظاراً للفرصة المناسبة سياسياً وعسكرياً للقضاء على التواجد الاسرائيلي في فلسطين بشكل كامل، وساهمت هذه الاستراتيجية في إرهاب قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأعطت الفرصة المناسبة للجيش العربية للتدريب والاستعداد لخصوص حرب أكتوبر المجيدة 1973م.

المحور الثالث: التشكيلات العسكرية وأهم العمليات الفدائية

امتلك حركة فتح العديد من التشكيلات العسكرية والقوات المقاتلة، التي كانت تتبع أجهزة الحركة المختلفة، لكن السمة المميزة لقوات الحركة كان التنوع في القوات وحجمها وتسليحها وأماكن تواجها.

أولاً: القوات التابعة لحركة فتح

تركت حرب حزيران/ يونيو 1967م، أثراً مثيراً في قدرة حركة فتح، إذ وضعتها على طريق أدت بها إلى احتلال موقع القيادة الرسمية للحركة الوطنية الفلسطينية في شباط/فبراير 1969م، فلم يكن الفصل ممكناً في استراتيجية التوريط الواعي، ومع ذلك رأت حركة فتح أن أمامها فرصة ذهبية للإفلات من السيطرة العربية، فالهزيمة كانت تعني " إضعاف قدرة القمع العربية " ورأى عدد من قادة فتح أن الفرصة سانحة أخيراً لتأسيس كيان فلسطيني مستقل، وكانوا يأملون، استناداً إلى تجربة الصين وفيتنام بأن يقيموا " سلطة ثورية " على أرض محددة لها علاقات دولية، من دون أن تقوم تلك السلطة بالمساومة مع إسرائيل أو التفاوض معها (صايغ، 2002، ص 243).

شهدت قوات العاصفة الجهاز المسلح لحركة فتح تقدماً ملحوظاً وتوسعاً كبيراً بعد معركة الكرامة 21 مارس 1968م، سواء من حيث الأعداد، أو التسليح أو التشكيلات العسكرية، فقد قفزت أعداد المقاتلين في حركة فتح من حوالي خمسمائة مقاتل مطلع عام 1968م، إلى ما يزيد على ألفي مقاتل في صيف 1968م، وقد تشكلت قيادة قوات العاصفة في الأردن في الفترة 1968-1971م من: ياسر عرفات و خليل الوزير وممدوح صيدم وأبو على إباد، وفي المرحلة التالية ونتيجة لاستشهاد أبو على إباد و وفاة أبو صبري ، تشكلت قيادة العاصفة من: ياسر عرفات قائداً عاماً، و خليل الوزير لشئون الأرض المحتلة (القطاع الغربي) ونمر صالح أبو صالح للشئون العسكرية، و"محمد غنيم أبو ماهر" للشئون الإدارية والقوات (عدوان، ك2، 2010، ص 131:130).

ولقد أدى التوسع السريع في أعداد القوات وتسليحهم، وفتح جبهات قتالية جديدة مع العدو الإسرائيلي، إلى تصاعد مثير في عدد هجمات الحركة ضد إسرائيل، إذ ازداد معدل العمليات الفدائية للحركة على إسرائيل انطلاقاً من الأردن إلى الضعفين أو أكثر خلال ثلاثة أشهر من معركة الكرامة، ووصل إلى 90 عملية في حزيران /يونيو 1967م، ثم ارتفع إلى معدل شهري قدره 203 عملية خلال عام 1969، وإلى 231 عملية شهرياً عام 1970م، كما زاد النشاط الفدائي على الجبهة السورية من 4 عمليات في يناير عام 1969 إلى 21 عملية في مايو، ثم إلى 60 عملية في أيار/مايو 1970م، أما على الجبهة اللبنانية فقد ارتفع عدد العمليات من 4 عمليات في يناير 1969، إلى 32 عملية في أغسطس، ثم إلى 91 عملية في أغسطس 1970، وإذا أضفنا عمليات المقاومة في الأراضي المحتلة يكون المتوسط الإجمالي للعمليات الفدائية 294 عملية شهرياً عام 1969 و374 عملية شهرياً خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 1970 (صايغ، 2002، ص370). وقد تم تنظيم القوات التابعة للحركة منذ صيف عام 1968 في الأردن إلى ثلاث قطاعات عسكرية، أقيمت لها قواعد ارتكازية على طول الحدود مع إسرائيل وهي على النحو التالي (عدوان، ك 2، 2010، ص131):

- القطاع الجنوبي بقيادة موسى عرفات ونائبه إسماعيل جبر، وضم حوالي 8/6 قواعد (30 إلى 100 عنصر في القاعدة)
- القطاع الأوسط بقيادة الرائد خالد (أردني). ثم تولى بادي عواد، مركز مدينة السلط، وضم حوالي 8/6 قواعد، ثم ضم له قطاع جرش.
- القطاع 201 الذي ضم منطقة الأحراش (دبين) وضم حوالي (7/6 قواعد) تسمى بأسماء أماكنهم، بقيادة أبو هاني ونائبه عبد العزيز فضه، وكان لهم معسكر تدريب في وادي الزرقاء جنوب غرب جرش، وبلغ عدد عناصر القطاع الأوسط وجرش حوالي ألف وخمسمائة فدائي.

• القطاع الشمالي، بقيادة الرائد رعد، وممثل القيادة السياسية فيه معاذ عابد، ومن قواعده: الطيبة، أم قيس، كفر أسد، تل الأربعين، وادي العرب، ويضم حوالي (10/8 قواعد) عسكرية بالإضافة إلى معسكرات التدريب، وألحق به قطاع منطقة عجلون بقيادة أبو الهيجاء، وضم حوالي 7/6 قواعد، وقد استوعب القطاع الشمالي حوالي ألفي فدائي في عام 1969م، بالإضافة إلى معسكرات التدريب بقيادة عارف خطاب " أبو العبد " ومعسكرات الأشبال في مخيم البقعة بقيادة صخر حبش.

وبرزت الصين كمصدر رئيسي يمد الحركة بالأسلحة، تليها الجزائر ومصر التي قدمت بنادق آلية "كلاشينكوف" وقذائف صواريخ مضادة للدبابات طراز RBG، ومدافع هاون عيار 60 ملم، 82 ملم، ومدافع صاروخية عيار 130 ملم بكميات تكفي لتسليح 2000 مقاتل عام 1968م، وبكميات تكفي 7000 مقاتل عام 1969م، وكانت شحنات الأسلحة تصل بالطائرات إلى دمشق، ومن ثم لقاعدة الجوية الحبانية العراقية، وتنقل براً وبحراً إلى المقاتلين، وفي عام 1969 شكلت حركة فتح " القوة المحمولة " المؤلفة من 600 رجل كقوة احتياط وقوة تعزيز سريع، وكان لدى هذه القوة نحو 80 سيارة جيب عسكرية، و130 منصة إطلاق صواريخ عيار 130 ملم، و27 مدفع رشاش عيار 12.7 ملم، و20 مدفع إلى، و6 مدافع عديمة الارتداد، وكان لدى الحركة أيضاً ثلاث وحدات مدفعية صاروخية عرفت بألقاب " الدورة الخاصة " و" المجموعة 17 " وسحب الجحيم ، وأنشأت حركة فتح وحدات جديدة منها الكتيبة 404 أمن، والقوة 201 " إمداد ، ومفرزة للشرطة العسكرية(صايغ، 2002، ص280). وقدرت اللجنة المركزية لحركة فتح بصورة غير مباشرة عدد الأعضاء المنتسبين إلى أجهزة فتح شبه العسكرية ووحداتها العسكرية لحوالي عشرة آلاف شخص خلال 1980-1981م، وكان معظمهم في بيروت، ومن جهة أخرى أكد خليل الوزير " أبو جهاد" أنه كان لدى حركة فتح 15.000 مقاتل مسجلين على جداول الرواتب بمن فيهم الإداريون وعناصر الإسناد، إلى جانب 25.000 عنصر ميليشيا يتلقى الكثير منهم رواتب رمزية (صايغ،

2002، ص648). وقد أدى زيادة اعداد القوات إلى تغيير تشكيل القوات التابعة للحركة، فتم تشكيل الوحدات بحيث تضم كل وحدة عدداً من القواعد، وأصبح القطاع يضم أكثر من كتيبة وأقل من لواء، وأصبحت الوحدة توازي في تشكيلها السرية، والقاعدة توازي الفصيل، ولكن أسماء القواعد والقطاعات جاءت اجتهدات من القيادة مما دفعها إلى إحداث التطور العسكري السليم والدخول في مرحلة تشكيل القوات بدمج القطاعات، فتم ذلك من خلال تكوين ثلاث قوات أساسية هي: قوات القسطل، قوات الكرامة، وقوات اليرموك، وهذه التشكيلات ضمت جميع مقاتلي قوات العاصفة الجناح العسكري لحركة فتح الفصيل الرئيس في الثورة الفلسطينية (أبو قاسم، 2014، ص16:15).

كما تمت إعادة تشكيل قوات العاصفة على النحو التالي:

1) قوات اليرموك: تشكلت قوات اليرموك من العسكريين الذين تركوا الجيش الأردني في أيلول 1970، والتحقوا بحركة فتح، وتمركز اللواء في سورية وقد بلغ تعدادة 3500 جندي، وفي يوليو عام 1971م، ازداد ليصل إلى 5000 جندي ومع نهاية عام 1971م، استقر على أربعة آلاف جندي نتيجة مغادرة عدد من أفرادها ليلتحقوا بتنظيمات فلسطينية أخرى (عدوان، ك 2، 2010، ص134).

2) قوات الكرامة: وقد ضم لواء الكرامة وهو عبارة عن ثلاث كتائب تضم حوالي 2000 فدائي.

3) قوات القسطل: وضمت حوالي 500-700 فدائي في القطاع الجنوبي من لبنان، وتشكلت من لواء، يتكون من أربع كتائب، وهي كتيبة بيت المقدس، وكتيبة شهداء أيلول، وكتيبة القطاع الأوسط، وكتيبة الجرمق.

4) الميليشيا: نشأت الميليشيا مع بداية تمركز قوات الحركة في الأغوار، وخاصة مخيم الكرامة، ولم تكن الميليشيا مفصولة عن المقاتلين في البداية، ولكن الهجوم الذي شنته إسرائيل على الكرامة قاد إلى اتساع قواعد الثورة من جهة وإلى زيادة التعاطف الجماهيري

معها، وبدأت الأسلحة تنتشر مع انتشار التنظيم، كما أن الاهتمام بتكوين الميليشيا لم يكن مركزياً، وعندما حدث أول صدام مع السلطة الأردنية في 4/11/1968م، لم تكن هناك ميليشيا بالمعنى المتعارف عليه، مع ذلك فإن القلة المسلحة من أعضاء التنظيم والجهاديين المسلحة لعبت دوراً مهماً في إحباط مؤامرة التصفية الأولى (علوش، 1973، ص16).

(5) **قوات أجنادين:** شكلت حركة فتح ثلاث كتائب جديدة خريف عام 1976 هي: صقور التل، ورأس العين، والجرمق، وقامت في عام 1977 "بدمج صقور التل ورأس العين" في لواء جديد سمته "قوات أجنادين، واعتبرته احتياطياً واستراتيجياً. وتطورت وحدة حرس ياسر عرفات، القوة 17، من كتيبة واحدة عام 1977م، إلى لواء مؤلف من سبع كتائب، معززة بالدبابات والمدفعية والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات وللطائرات بحلول عام 1980، الأمر الذي رفع قوة حركة فتح إلى خمسة ألوية تتألف من 26 كتيبة (صايغ، 2002، ص636).

النتائج التي تمخضت عنها حرب حزيران 1967م، التي تمثلت في هزيمة النظام السياسي العربي، قد سمحت لحركة فتح حرية العمل العسكري، نتيجة حالة الصدمة التي تركتها هزيمة الجيوش العربية أمام إسرائيل، الأمر الذي سهل لفصائل المقاومة الفلسطينية، وخاصةً حركة فتح سهولة الحركة والعمل العسكري، مما ساهم في زيادة العمليات الفدائية كماً ونوعاً ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي العربية المجاورة، والتي وصلت لمعدل 374 عملية شهرياً، مما أدى إلى زيادة شعبية حركة فتح وفصائل المقاومة الفلسطينية، وانضمام أعداداً كبيرة لها من العرب واللاجئين الفلسطينيين بالخارج مما ساهم في توسع كبير في أعداد القوات المسلحة التابعة للحركة، التي ساهمت في كل المعارك التي خاضتها الثورة الفلسطينية والأمة العربية سواء في معركة الكرامة 1968م، أو في حرب أكتوبر 1973م، أو في المواجهات التي خاضتها الثورة الفلسطينية مع إسرائيل انطلاقاً من لبنان.

ثانيًا: نتائج الكفاح المسلح

أدت مبادرة فتح في إطلاق الكفاح المسلح، ضد إسرائيل دورًا كبيرًا في إيقاظ الشعور الوطني عند الفلسطينيين وتأجيج روح المقاومة والتحدّي عندهم وتغذية آمالهم في استعادة الأرض والوطن، وتخصيب مخيلتهم في العودة والتحرير (كيالي، 2016، ص25). ففي الذكرى الثانية لحرب حزيران (يونيو) قالت منظمة التحرير الفلسطينية أن الكفاح المسلح حرم العدو الصهيوني والإمبريالي من تحقيق فرض الاستسلام على الأمة العربية، نتيجة الانتصار العسكري الذي حققه العدو في هزيمة الخامس من حزيران 1967، ودعت القوى التقدمية في العالم إلى تقديم مزيدًا من الدعم والتأييد للثورة الفلسطينية (الكتاب السنوي، 1969، ص57). وعلى الصعيد الفلسطيني كان للعمل الفدائي مفعول المنبه القوي والمحرك الدافع والمحفز لجميع الهمم، فقد برهن الشعب الفلسطيني أنه مازال حيًا بالرغم من محاولات الإماتة له على كل الأصعدة، أما على الصعيد العربي فقد كانت نتائجه جيدة في كشف زيف الذين يدعون الوطنية (منطلقات العمل الفدائي، 1966، ص18).

وبمناسبة الذكرى الرابعة للانطلاقة حركة فتح، وفي 1 يناير 1969م عدت حركة فتح إنجازاتها العسكرية، وأكدت على تطور قدراتها العسكرية ماديا وبشرياً (كمًا وكيفًا) حتى أصبح بإمكانها مواجهة كافة أسلحة العدو والتغلب عليها، وعملت على توعية مقاتليها سياسيًا، عبر التثقيف السياسي في معسكرات التدريب، وحققَت تلاحماً شعبياً كبيراً مع مقاتليها، وعملت على إشغال العدو وإرباكه معطية الفرصة للدول العربية لإعادة بناء قواها مادياً وبشرياً، كما أصابت العدو في معنوياته بعد انتصاره في حرب 1967، وأربكت اقتصاد العدو وعطلت مشاريعه الإنمائية بسبب انتشار جيشه الدائم مع انخفاض الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ونشاط الهجرة المعاكسة وهبوط معدل السياحة وهروب رأس المال الأجنبي (عدوان، 2010، ص210). وكان للكفاح المسلح، ولمعركة الكرامة بشكل خاص نتائج إيجابية على المنطقة العربية بأسرها، لأنها جاءت بعد هزيمة حزيران بعام واحد فقط، فقد أسقطت المعركة أسطورة الجيش

الذي لا يقهر وأكدت أن إرادة القتال والصمود إن توفرت فإنها تحقق المعجزات، وأكدت نتائج هذه المعركة أيضاً أنها أعادت الثقة بالنفس إلى المواطن الفلسطيني والعربي (الناطور، 2007، ص13). فقد منحت هذه المعركة الصورة السلبية للمقاتل العربي، وأكدت على قدرة مقاتلي الثورة الفلسطينية، والثبات في مواجهة العدو الإسرائيلي (خلف، 1992، ص63). ويعتبر تبني حركة فتح للكفاح المسلح كاستراتيجية نضالية عامل مميز للحركة، ميزها عن باقي التنظيمات والحركات التي كانت موجودة في ذلك الوقت، فهي أول حركة تعلن بشكل رسمي تبنيها للكفاح المسلح كاستراتيجية نضالية بهدف تحرير فلسطين، الأمر الذي ساعد الحركة على سرعة الانتشار والتوسع، خاصة بعد معركة الكرامة التي تعتبر نقطة تحول في العمل النضالي الفلسطيني، والتي فتحت الباب أمام قيادة حركة فتح لتولي قيادة منظمة التحرير والوصول لكل زعماء الدول العربية، بعد ما كان هناك تشكيك في البداية من قبل النظام السياسي العربي في أهداف ومساعي الحركة (مقابلة مع زكريا الأغا، 2016/1/20).

ويمكن حصر نتائج الكفاح المسلح التي تحققت في حينه في النقاط التالية:

- صاغ الكفاح المسلح أساس ونواة الهوية الفلسطينية المغيبة والمفقودة، فقد أكدت حركة فتح عبر الكفاح المسلح والنضال بكافة أشكاله على الشخصية الفلسطينية والكيانية والهوية الوطنية الفلسطينية وعلى استقلالية القرار الوطني، مقابل السعي العربي الحميم للهيمنة والسيطرة على الشعب الفلسطيني.
- عزز الكفاح المسلح منظمة التحرير الفلسطينية، لتكون الكيان والإطار الرسمي المعبر عن الهوية الوطنية الفلسطينية، والتي حظيت بالاعتراف الرسمي من العربي والدولي، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- لقد أدى الكفاح المسلح إلى زيادة شعبية حركة فتح، وانضمام أعداد كبيرة من الفلسطينيين إليها.

- أحدث الكفاح المسلح نقلة نوعية في مضمون الجمهور الفلسطيني المشرّد ومكوناته، حيث انتقل هذا الفلسطيني من صيغة الفرد الفقير اللاجئ الذي لا يملك من أمره شيئاً إلى إنسان ذو كيان ومضمون ثوري، وبدأ يشعر بقدراته على تحقيق أهدافه وطموحاته في التحرر والعودة إلى أرضه المحتلة.

خاتمة الفصل

جاءت نشأة حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، على يد مجموعة من الشباب الوطني الثائر، من أجل تحرير الأرض الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية عليها، وتصفية المشروع الصهيوني الإمبريالي من فلسطين، وجاءت نشأة الحركة كردة فعل عن نكبة الشعب الفلسطيني وتهجير وطرده من أرضه على يد الجماعات والعصابات الصهيونية وإقامة الكيان الإسرائيلي عليها. ولم تتبنى حركة فتح أيديولوجية سياسية محددة كباقي الفصائل والحركات الفلسطينية، وبدأت وكأنها بمثابة إطار جامع لكل الفلسطيني، وعكست فتح في بنائها الواسعة والمرنة ومنطلقاتها السياسية العامة، واقع التنوع والتعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني، وبدأت وكأنها بمثابة تجمع لجميع التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع الفلسطيني.

انطلقت حركة فتح من فرضية الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، لذلك جاءت كل الأهداف المبادئ التي آمنت فيها الحركة ورسختها في أديباتها معبرة عن فكرة الكفاح المسلح هو الأسلوب الأمثل لتحرير فلسطين وتصفية المشروع الصهيوني وإقامة الدولة المستقلة الديمقراطية عليها. وقد نجح الكفاح المسلح كشكل مهيم من أشكال النضال الوطني الفلسطيني في ترسيخ الكيان الفلسطيني والهوية الوطنية الفلسطينية، وأحدث نقلة نوعية في مضمون الشعب الفلسطيني المشرّد ومكوناته، حيث انتقل هذا الفلسطيني من صيغته الفرد الفقير اللاجئ الذي لا يملك من أمره شيئاً إلى إنسان ذو كيان ومضمون ثوري، وادي الكفاح

المسلح إلى زيادة شعبية حركة فتح خلال سنوات قليلة فأصبحت كبرى الحركات والتنظيمات الفلسطينية، وأمنت الحركة بأن تحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية وليس العكس، وأعلنت بان الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة، وأعلنت الحياد الكامل في علاقاتها مع الدول العربية، ورأت أن تحرير فلسطين هو اجب عربي وإسلامي مقدس، يجب على الأمة العربية والإسلامية تقديم الدعم والمساندة لتحقيق هذا الهدف.

أخذت البنية التنظيمية لحركة فتح شكل البنية التنظيمية للحزب الواحد في الدول الاشتراكية، التي تركز على ثلاث مؤسسات رئيسية هي المؤتمر العام، والمجلس الثوري واللجنة المركزية، وتبنت الحركة الديمقراطية المركزية كقاعدة للعمل التنظيمي، التي استمدتها من الأفكار الماركسية وتجارب حركات التحرر الوطني عبر العالم، من خلال إجراء انتخابات للمؤسسات الحركية والقيادية من قبل ممثلين عن القاعدة العريضة للحركة.

رفضت حركة فتح أعضاء مضمون اجتماعي للثورة والنضال الفلسطيني، باعتبار أن الشعب الفلسطيني أصبح من طبقة واحدة هي طبقة اللاجئين، وحاولت الابتعاد عن الخوض في الصراعات الفكرية والأيدولوجية واعتبرت أن المرحلة مرحلة تحرر وطني. استطاعت حركة فتح أن تقود العمل الوطني الفلسطيني منذ توليها مسؤولية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1969، رغم تعرضها لعدد من الصعوبات الاغتيالات والانقسامات والانشقاقات التي تركت آثاراً سلبية على الحركة والثورة الفلسطينية.

قامت حركة فتح بالعديد من العمليات العسكرية المهمة في إطار استراتيجية الحركة لإشغال العدو وعدم تثبيت أركانه، فقد شهدت فترة الستينيات والسبعينيات العديد من العمليات العسكرية الناجحة لحركة فتح التي انطلقت من الجهة الشرقية التي كانت تمثل خط المواجهة الأول مع الاحتلال أو الجهة الشمالية التي تم التركيز عليها عقب الخروج من الأردن، في إطار استراتيجية الكفاح المسلح التي انتهجتها الحركة منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية.

الفصل الرابع:

الثورة الفلسطينية والقانون الدولي من الافتراق للتعايش

دفعت مجموعة أسباب منظمة التحرير وحركة فتح للانتقال من العمل المسلح (الكفاح المسلح) للعمل السياسي والدبلوماسي، هذا الانتقال لم يكن نتيجة رغبة داخلية لدى الحركة وقوى الثورة الأخرى بل كان نتيجة عدة عوامل وأسباب حالت دون قدرة حركة فتح ومنظمة التحرير على الاستمرار في العمل المسلح.

القوى السياسية الفلسطينية منذ بداية ثمانيات القرن الماضي كانوا مدركين لطبيعة المنحدر الذي تهوي إليه القضية الفلسطينية كقضية قومية عربية، واتساع الهوة يوماً بعد يوم ما بين الهدف الاستراتيجي " تحرير فلسطين " والوسائل والأدوات المتاحة لإنجاز هذا الهدف، كما كانوا يستشعرون بتراجع أهمية القضية الفلسطينية في الحاضنة العربية والإسلامية، وصعوبة تطبيق استراتيجية حرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين، فكل هذه القنوات كانت وراء تغلغل فكر التسوية إلى الفكر السياسي لقيادة منظمة وحركة فتح.

ومن جهة أخرى ارتبطت مواقف حركة فتح من نهج التسوية السياسية رافضاً أو قبولاً بعاملين أساسيين، تمثل العامل الأول في مدى تأثير المتغيرات والمستجدات السياسية عربياً ودولياً على القضية الفلسطينية، الأمر الذي يظهر بوضوح في المواقف الفلسطينية للفصائل تحت عنوان "نجاح أو سقوط الرهان على التسوية"، ويتمثل العامل الثاني في مدى قدرة حركة فتح على الربط بين متطلبات التسوية السياسية من جهة، والنظرة الضمنية للدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها هدفاً ممكن التحقيق، ووسيلة للحد من أي دورٍ بديلٍ عن منظمة التحرير من جهة ثانية، لذلك أدركت الحركة مدى انعكاس التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية على القضية الفلسطينية وعملت على إيجاد نوع من التعايش بين منطق

المقاومة ومتطلبات المجتمع الدولي، الذي بات يرفض نظرية المقاومة المسلحة ويدعو لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

المتغيرات والتحولات الدولية والإقليمية التي أثرت على الفكر السياسي لحركة فتح، وجعلت حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية تنتقل من مربع الكفاح المسلح إلى مربع التسوية السلمية، بالإضافة إلى توضيح موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية، ومشاريع التسوية السلمية، وذلك لبيان كيف تطور الفكر السياسي لحركة فتح من الكفاح المسلح إلى القبول بقرارات الشرعية الدولية، والتسوية السياسية وفق مبادئ عملية السلام، محور اهتمام هذا الفصل.

موقف الثورة الفلسطينية من قرارات الشرعية الدولية ومشاريع التسوية السلمية

نشأت القضية الفلسطينية كقضية دولية من خلال وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بقرار من عصبة الأمم عام 1922م، بل إن فلسطين بحدودها الحالية تشكلت في إطار اتفاقية سايكس - بيكو وتفاهات الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى أن إسرائيل قامت نتيجة قرار دولي وهو قرار التقسيم رقم 181 الصادر بتاريخ 29/11/1947، وهو نفس القرار الذي طالب بقيام دولة عربية ووضع القدس تحت الوصاية الدولية، وبعد حرب 1948 مباشرة صدر قرار رقم 194 الخاص بعودة اللاجئين بتاريخ 11/12/1948، وبعد ذلك صدرت عشرات القرارات الدولية التي تعبر عن الاهتمام الدولي بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وآخرها الاعتراف بفلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012م، ورفع علم فلسطين على مقرات الأمم المتحدة 2015 (ابراش، 2015، ص2). ويعتبر الوقوف عند موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية ومبادرات التسوية السياسية الدولية والعربية أمراً لا بد منه، على اعتبار أن حركة فتح أصبحت تتولى قيادة الشعب الفلسطيني منذ عام 1969، وحتى الوقت الراهن، بالإضافة لمعرفة التحديات التي واجهت الكفاح المسلح وأبرز المتغيرات الدولية والعربية التي أثرت في الفكر السياسي الفلسطيني، وساعدت على التحول من الكفاح المسلح للنضال السياسي والدبلوماسي كنوع من التطور في مفهوم المقاومة.

المحور الأول: مواقف الفصائل الفلسطينية من قرارات الشرعية الدولية

(242: 338)

اختلفت بشكل نوعي مواقف حركة فتح تجاه قرارات الشرعية الدولية حسب كل مرحلة نتيجة للطبيعة الظروف الدولية والإقليمية التي أجبرت الحركة في كثير من الأحيان للتعامل

بمرونة سياسية وبرجماتية عالية مع قرارات الشرعية الدولية لضمان وضع فلسطين على خارطة السياسة الدولية.

أولاً: موقف الفصائل الفلسطينية من قرارات الشرعية الدولية

منذ أن انطلقت الفصائل الفلسطينية أعلنت بشكل واضح رفضها الصريح لقرار التقسيم رقم 181، وكافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، واعتبر أن هذه القرارات مؤامرة دولية تستهدف الشعب الفلسطيني، وحقوقه السياسية، واعتبرت أن هذه القرارات تسعى لتثبيت الوجود الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية.

وعقب عدوان 1967 أعنت الحركات الفلسطينية رفضها الحاسم للقرار 242، واعتبرت أن الشعب الفلسطيني غير ملزم بما يصدر عن المنظمة الدولية من قرارات تنتكر لحقوقه، واعتبرت أن القرار يصفي مظهر العدوان الجديد بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، لكنه يبقى على مصدرة جاثماً على الأرض العربية (عدوان، ك2، 2010، ص227). واعتبرت حركة فتح أن التنازل الأساسي والرئيسي الذي عملت أمريكا والعدو الإسرائيلي على انتزاعه من معظم الأنظمة العربية هو الاعتراف بإسرائيل والقبول بها كدولة قائمة ذات سيادة كاملة وذات حقوق في الوجود والسلامة والاستقلال السياسي (شعت، 1973، ص6). وفي البيان السياسي الصادر عن حركة فتح بمناسبة الذكرى الرابعة لانطلاقتها، جددت " فتح " رفضها المطلق لكل مشاريع التسوية السياسية، واعتبرتها " حلول تصفوية استسلامية تهدف لتصفية القضية الفلسطينية " ابتداءً من قرار التقسيم وانتهاءً بقرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في عام 1967، وأعلنت رفضها لأي مشاريع أمريكية أو سوفيتية " لأنها تعالج المظهر وتترك الجوهر، ولأنها جميعاً تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني.

كما رفضت أيضاً فصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى قرار مجلس الأمن رقم 242، واعتبرت أنه يسعى لتصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية؛ فهو لم يذكر شيئاً عن الشعب

الفلسطيني أو حقوقه أو مصيره وهو يعترف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ثابتة ومعترف بها، وفي مقابل ذلك أكدت المنظمات الفلسطينية على استراتيجياتها القائمة على تحرير كامل التراب الفلسطيني بأسلوب حرب التحرير الشعبية (سيسالم، 2005، ص121). وكان مجلس الأمن قد أصدر قراره الشهير رقم 242، الذي أصبح يمثل المرجعية السياسية والقانونية لحل الصراع العربي بما فيه القضية الفلسطينية، ويقوم هذا القرار على مبادئ منها "الاعتراف بوحدة أراضي الدول وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت في الصراع الأخير " وهذه المبادئ باتت تعرف بصيغة " الأرض مقابل السلام " (فرسون، 2003، ص416).

ويعتبر هذا القرار محور عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، فقد تمحورت حوله جهود كافة الاطراف الدولية والإقليمية والعربية التي تسعى لإنهاء الصراع وإقامة السلام الدائم في المنطقة، فقد أكد عليه كل رؤساء الدول أثناء خطاباتهم في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد للسلام عام 1991 باعتبار القرار 242 يمثل الأساس القانوني والسياسي الذي تقوم عليه عملية التسوية بين إسرائيل وجيرانها العرب. حيث أكد الرئيس جورج بوش الأب أثناء خطابه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر " أن عملية المفاوضات سوف تستمر على نطاقين بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين وسوف تتم المفاوضات على أساس القرارين 242 و338.

وينص القرار على: أن مجلس الأمن: إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضًا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقًا للمادة (2) من الميثاق (وثائق فلسطينية، ص 321):

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلاً المبدأين التاليين:

- أ - سحب القوات المسلحة من أراض (الأراضي¹) التي احتلتها في النزاع.
 - ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، ومعترف بها، وحرّة من التهديد وأعمال القوة.
- 2- يؤكد أيضًا الحاجة إلى:

- أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
 - ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
 - ج- ضمان المناعة الإقليمية، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.
- ويطالب القرار من السكرتير العام أن يعين ممثلًا خاصاً إلى الشرق الأوسط؛ لإقامة اتصالات مع الدول المعنية؛ بهدف المساعدة في الجهود الدولية للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة، على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار، ويطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص، في أقرب وقت ممكن.

وانطلاقًا من هذا القرار وخاصة النص الانجليزي اعتبرت إسرائيل ان القرار 242 لا يملك صفة الإلزام وأنها ملزمة بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة للوفاء بشروطه، وأن القرار ينطبق على الدول وليس على التنظيمات لأنه يتحدث عن حدود آمنة ومعترف بها

¹ الفرق بين أراضي والأراضي يعود للاختلاف بين نص القرار باللغة الفرنسية التي جاء فيها الأراضي والنص باللغة الإنجليزي الذي اقتصر على أراضي مما سمح لإسرائيل بالمراوغة في عدم تطبيق القرار باعتبار ان النص الإنجليزي لا يؤكد على الانسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م

لجميع دول المنطقة، وأن الحدود الآمنة تعني حدود جديدة غير تلك التي كانت قائمة قبل الحرب (الأسطل، 2011، ص257).

القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن رقم 242 يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وعلى الحفاظ على الاستقلال السياسي للدول، وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، رغم محاولات إسرائيل استغلال الاختلاف في نص القرار بين النص الفرنسي والإنجليزي، ويؤكد القرار أيضًا على ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عشية حرب حزيران 1967م، ويعتبر هذا القرار 242، الصادر عن مجلس الأمن الدولي الأساس القانوني والدولي للتسوية السياسية بين العرب وإسرائيل والذي انطلق على أساسه مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م.

ثانيًا: تطور موقف الفصائل ومنظمة التحرير من القرارات الدولية

فرض الخروج من لبنان على الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير أن تتعاطى إيجابياً مع نهج التسوية ومبادرات السلام، ليس إيماناً منها بأن هذه المبادرات صادقة وفعالة، وأن مجرد القبول بها سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، وإنما من أجل الحفاظ على وجودها كتجسيد للكيانية والهوية الوطنية الفلسطينية، وأملًا منها بأن القبول بنهج التسوية حماية لها من محاولات شطبها وإلغاء وجودها من الخريطة السياسية، لقد كان الخروج من بيروت بمثابة الخروج من ساحة المواجهة العسكرية والدخول في ساحة المواجهة السياسية والدبلوماسية (ابراش، 2003، ص26). ونشرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) في 22 يوليو 1982، بيانًا جاء فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بكل قرارات الأمم المتحدة ولاسيما القرار رقم 181، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، وبعد أيام من شهر يوليو نفسه عام 1982 وقع ياسر عرفات على وثيقة كتبها النائب العام الأمريكي "بول ماكولوسكي" بخط يده " اعترف فيها ياسر عرفات بجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية،

غير أن الإدارة الأمريكية رفضت مضمون الوثيقة، وأعلنت أنها لن تعترف بمنظمة التحرير وتتفاوض معها قبل أن تعترف المنظمة بوضوح بحق إسرائيل في الوجود وبقراري مجلس الأمن 338/242 (المصري، 2008، ص 183).

ونتيجة لتطور الأحداث السياسية المتسارعة خاصة بعد تفجر انتفاضة الحجارة عام 1987م، فبعد أقل من عام من ظهور الآثار السياسية للانتفاضة على منظمة التحرير، عقد المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م، اجتماعاً - لعله يعد من أهم الاجتماعات التي عقدها المجلس الوطني منذ تأسيسه -، أعلن فيه قيام الدولة الفلسطينية على حدود 1967، واعترف فيه المجلس الوطني الفلسطيني بالإجماع بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 وقراره 338، اللذان وضعاً شروط التسوية السياسية في الشرق الأوسط " صيغة الأرض مقابل السلام"، وبعد عام من ذلك أكد المؤتمر العام الخامس لحركة فتح المنعقد في تونس عام 1989، تمسك الحركة بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي أكدت الحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وحق كل الشعوب المضطهدة التي تخضع للاحتلال في أن تستخدم كل أشكال النضال من أجل تحريرها واستقلالها الوطني، وهذا الأمر يؤكد أن التطورات السياسية في الساحة الفلسطينية تأتي أولاً من خلال مؤسسات منظمة التحرير ومن ثم يتم تمريرها في مؤسسات حركة فتح التنظيمية.

وبالرغم من أن قبول المنظمة للقرار رقم 242 كان يمثل تطوراً أساسياً في مواقفها، فإن الولايات المتحدة لم تكثف بذلك، بل طالبا "جورج شولتز" وزير الخارجية الأمريكي، بالموافقة على صيغة محددة تشمل كافة الشروط الأمريكية، ومن خلال وزير الخارجية السويدية أندرسون، تم التوصل إلى هذه الصيغة وتضمنها خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 ديسمبر 1988، والمؤتمر الصحفي الذي عقده بعد ذلك (شاش، 1999، ص 38).

ولعل التطورات في الساحة الفلسطينية التي تمثلت في خروج الثورة الفلسطينية من الأردن في العام 1971، وفقدانها قاعدتها الارتكازية بعد أحداث أيلول الأسود، وشم خروجها من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982، شكل تحدياً كبيراً أمام الثورة الفلسطينية، أدت في النهاية لتراجع دور العمل العسكري لصالح العمل السياسي والدبلوماسي، وتطور موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية والقبول بالحل السلمي والقبول بقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرار 242 و338 التي كانت ترفضها الحركة سابقاً، وتعتبرها لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية القرار، والقبول بالحل السلمي.

المحور الثاني: مواقف الفصائل ومنظمة التحرير من مشاريع التسوية

الدولية

مشاريع التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي كثيرة وكثيرة جداً؛ لكن سوف تركز الدراسة على بعض المشاريع الأمريكية ومنها، مشروع روجرز 1970 ومشروع ريغان 1982، لأنها مشاريع أمريكية أتت بعد حروب عربية إسرائيلية من أجل تهدئة الوضع المشتعل في المنطقة العربية، فقد جاء مشروع روجرز عقب حرب 1967م، وجاء مشروع ريغان بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان وخروج الثورة من بيروت 1982.

أولاً: مشروع روجرز 1970

طرح وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي، مشروعاً على الأردن ومصر والكيان الإسرائيلي يستند أساساً إلى تنفيذ قرار 242، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام "عادل ودائم" على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي. (الياس، 2014) فقد تقدم وزير الخارجية الأمريكي في 25/5/1970م، بمبادرة لوقف إطلاق النار في الشرق الأوسط لمدة تسعين يوماً من أول تموز / يوليو وحتى أول تشرين أول / أكتوبر 1970 نشط خلالها مبعوث مجلس الأمن جوناو يارينغ لتنفيذ قرار 242، والتوصل لاتفاق

سلام عادل ودائم بين دول المنطقة، تتسحب خلاله إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967م، مقابل الاعتراف بإسرائيل (عدوان، 2010، ص234). وقد جاء المشروع على شكل رسالة موجهة من روجرز إلى محمود رياض وزير الخارجية المصري، نصت على ما يلي: "في رأينا أن أكثر الوسائل فعالية للوصول لتسوية، هي تمكين الفرقاء أن يعملوا تحت إشراف الدكتور يانغ¹ بهدف إيجاد الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (عبد الهادي، 1975، 506:507).

ثانياً: موقف الفصائل الفلسطينية من مبادرة روجرز

في بداية انطلاقها رفضت حركة فتح كل المشاريع السياسية التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة التي تسببت في ترسيخ معاناة الشعب الفلسطيني، فقد رفضت الحركة قرار التقسيم ولجنة التوفيق ومشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية وغيرها، واعتبرت كل المشاريع السلمية مؤامرة استعمارية صهيونية تهدف إلى تصفية قضية فلسطين وتثبيت الاغتصاب اليهودي لها، ومحاولة فرض أنصاف الحلول. وعلى أثر مبادرة روجرز التي تستثني الطرف الفلسطيني نهائياً من المعادلة، برز أول توتر شديد بين الموقف الفلسطيني والموقف المصري، بقيادة عبد الناصر.

فعبد طرح مبادرة "روجرز" على مصر كمبادرة أمريكية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وبعد إعلان الرئيس عبد الناصر في 1970/7/22/ قبوله لها، أثار ذلك موجة شديدة من الغضب داخل حركة المقاومة الفلسطينية، وأعلن متحدث باسم منظمة التحرير في 1970/7/24 "إن الثورة الفلسطينية لن تسمح لأية جهة كانت بأن تكون وصية على الشعب الفلسطيني، وأن تتصرف بقضيته، وأن الثورة ستقاتل بكل الوسائل ضد جميع الحلول

¹ هو السفير جونار يانج المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة، تم تكليفه بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 فبراير من سنة 1968.

والاقتراحات الانهزامية" (عبد الرحمن، 1987، ص218). وأعلن خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أيضاً لمجلة "فري بالستين" الصادرة في واشنطن أن قبول وتنفيذ مبادرة " روجرز " يعني تصفية القضية الفلسطينية، وأشار إلى أن هناك تناقضات أساسية قائمة بين حركة المقاومة الفلسطينية، التي هدفها تحرير فلسطين وخلق دولة ديمقراطية ومبادرة روجرز (اليوميات الفلسطينية، ج13، 1971، ص9). وقد كان السبب الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية لرفض مشروع روجرز، أنه يمثل اعترافاً بإسرائيل وخروجاً عن لاءات مؤتمر الخرطوم¹، ويقدم تنازلاً عن الحقوق الفلسطينية، ويحظر العمل الفدائي، ويدعو إلى الاصطدام بين الدول العربية والمقاومة الفلسطينية. حيث كان هدف مبادرة روجرز تحقيق تسوية سياسية بين الأردن وإسرائيل وتتجاهل المقاومة الفلسطينية (أبو نحل، وآخرون، 2012، ص190: 191). وفي بيان لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 25 تموز 1970م، أعلنت فيه المنظمة موقفها بشكل رسمي من مبادرة " روجرز " حيث جاء في البيان التأكيد على مواقف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الناطقة باسم الشعب العربي الفلسطيني والمعبرة عن أهداف نضاله، تعلن عن رفض الشعب الفلسطيني لقرار مجلس الأمن وكل صيغ تنفيذه، ومنها مشروع روجرز (عبد الهادي، 1975، ص513).

بشكل عام رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح مبادرة روجرز المبنية على القرار 242، الصادر عن مجلس الأمن الدولي، عقب حرب 1967م، والذي يتعامل مع القضية الفلسطينية كمشكلة لاجئين، ويتجاهل الحقوق السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني، ويصفي القضية الفلسطينية تماماً، فقد تجاهل هذا المشروع، بتعمد من الإدارة الأمريكية

¹ قمة اللاءات الثلاثة أو قمة الخرطوم هي مؤتمر القمة الرابع الخاص بجامعة الدولة العربية، عقدت القمة في العاصمة السودانية الخرطوم في 29 أغسطس 1967 على خلفية هزيمة عام 1967 أو ما عرف بالنكسة. وقد عرفت القمة باسم قمة اللاءات الثلاثة حيث خرجت القمة بإصرار على التمسك بالثوابت من خلال لاءات ثلاثة: لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع العدو الصهيوني قبل أن يعود الحق لأصحابه. حضرت كل الدول العربية المؤتمر باستثناء سوريا.

الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها طرف من أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، أو وضعية الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 من قبل إسرائيل، لذلك رفضت حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية مشروع روجرز رافضاً تاماً، واعتبرت التعاطي معه يأتي في سياق محاولة تصفية القضية الفلسطينية، وخلق أوصياء على الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: مشروع ريغان 1982

ترك الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982 تأثيراً كبيراً على منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، إذ أنها فقدت القاعدة الجغرافية التي قامت عليها "دولة المنفى"، وخسرت مقار قيادتها، والقسم الأعظم من بنيتها التحتية والعسكرية والإعلامية (مقابلة، محمد البطل، 11/5/2015). وفرضت حرب لبنان على الثورة الفلسطينية أن تتعاطى إيجابياً مع نهج التسوية، ومبادرات السلام، ليس إيماناً منها أن المبادرات صادقة وفاعلة، وأن مجرد القبول بها سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، بل من أجل الحفاظ على وجودها كتجسيد للكيانية ولللهوية الوطنية الفلسطينية، لذلك استشعرت الولايات المتحدة الأمريكية، صعوبة موقف م. ت. ف. ، وتخاذل الموقف العربي، فسارعت بعد الخروج مباشرةً من بيروت إلى طرح مبادرة " ريغان " في سبتمبر 1982، وهي المبادرة التي يعتقد أنها كانت وما تزال الأساس للتصور الأمريكي للتسوية (ابراش، 2003، ص26: 27).

وكان واضحاً لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول بمبادرتها "ضرب حديد المنطقة وهو ساخن" واستثمار انتصار إسرائيل في الحرب وضعف موقف منظمة التحرير، واستغلال تراجع معنويات الشارع العربي، وفرض رؤيتها لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وقد أعطت المبادرة زخماً جديداً "للخيار الأردني" وأشارت بوضوح إلى أن الإدارة الأمريكية ترى أن حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرتبط

بالأردن، يوفر أفضل فرصة لسلام عادل وثابت، وأكدت المبادرة أن الحرب ضد م. ت. ف. تدخل في سياق ردع السوفييت وعملائهم في المنطقة. (نوفل، 2000، ص64:63) وتضمنت مبادرة ريغان (7) لاءات تنسف الحقوق الوطنية الفلسطينية والقضية الفلسطينية جملة وتفصيلاً "لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا للدولة الفلسطينية المستقلة، لا لحق تقرير المصير، لا لإزالة المستوطنات، لا لعودة القدس للسيادة العربية، ولا لانسحاب إسرائيل الكامل.

وكانت الظروف التي طُرحت فيها مبادرة ريغان محرجة ودقيقة بالنسبة لقيادة "م. ت. ف." فقد جاءت بعد الخروج من بيروت وقبل أشهر قليلة من طرح مبادرة فاس الثانية، وإن كانت المنظمة وأغلبية الفصائل أصدرت بيانات رفض لمبادرة ريغان، إلا أن هذا الرفض لم يكن قاطعاً (ابراش، 2003، ص28) لذلك اتسم رد منظمة التحرير الفلسطينية بالحدس الشديد على مشروع ريغان، بسبب التضاؤل الكبير في قدرتها على المقايضة، في ظل الظروف العربية والدولية التي كانت سائدة في تلك الفترة.

النتائج الكارثية التي تمخضت عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982م، وخروج الثورة الفلسطينية منهكة من بيروت، أدت إلى طرح الإدارة الأمريكية مبادرة باسم الرئيس ريغان، التي تستخف بالحقوق السياسية والوطنية الفلسطينية، ونتيجةً لهذه الظروف لم تستطع قيادة منظمة التحرير وحركة فتح رفض مبادرة ريغان رافضاً صريحاً كما فعلت مع مبادرة روجرز، فقد حاولت منظمة التحرير عدم التصادم مباشرة مع الإدارة الأمريكية وسعت إلى تطوير موقف عربي يكون مضاد قوي للمبادرة، ومن جانب آخر حاولت منظمة إعادة ترتيب العلاقة مع الأردن من جديد تحسباً لفرض المبادرة على الواقع. وعلى الرغم من ذلك بقيت الأفكار التي وردت في مبادرة ريغان هي الأساس الذي قامت عليه اتفاقية أوسلو مع بعض الاختلافات.

المحور الثالث: مواقف الفصائل ومنظمة التحرير من مشاريع التسوية

العربية

تطورت المواقف العربية من الصراع العربي الصهيوني تبعاً لتطور الأحداث والتحولات الدولية والإقليمية، فكانت في معظمها ردأت فعل عن مبادرات غربية أو حروب عربية إسرائيلية، أو جاءت في أحسن الأحوال لمحاولة فرض وصاية على الشعب الفلسطيني وقراره الوطني. لذلك سوف تستعرض الدراسة في هذا المطلب مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الملك حسين، مشروع الأمير فهد، وهما من المشاريع العربية المهمة التي تركت آثاراً سياسية على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية.

أولاً: مشروع المملكة العربية المتحدة 1972م

أعلن الملك حسين في 15 آذار 1972م، في مؤتمر عقد في القصر الملكي بعمان مشروعاً للتسوية مع إسرائيل يهدف إلى صياغة " الوحدة الأردنية - الفلسطينية " على أسسٍ جديدة تحت اسم " المملكة العربية المتحدة " (عبد الهادي، 1975، ص 405) وكان الملك حسين قد أرسل رسالة إلى الرئيس المصري أنور السادات في 13/3/1972م، عرض فيها مشروع للوحدة بين قطرين " قطر الأردن ويضم الضفة الشرقية لنهر الأردن، وقطر فلسطين ويضم الضفة الغربية " وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب سكانها في الانضمام إليها (في إشارة لقطاع غزة) على أن تكون القدس عاصمة قطر فلسطين، وعمان عاصمة قطر الأردن والعاصمة المركزية للاتحاد الذي سيتزأسه الملك حسين، والذي يمك بزمam السلطتين التشريعية المركزية والتنفيذية المركزية، بالإضافة إلى القوات المسلحة (عدوان، ك2، 2010، ص 238). وكان طرح مشروع المملكة العربية المتحدة في ساحة التداول السياسي من جانب العاهل الأردني، وقيام إسرائيل بإجراء أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية يشكل تحدي كبير أمام حركة المقاومة الفلسطينية (أبو نحل، وآخرون، 2012، ص 201).

وجاء هذا المشروع بعد ضم الأردن للضفة الغربية، حيث كان قد أعلن الملك عبد الله في 1950/4/24 ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، بناءً على توصيات مؤتمر أريحا¹، الذي عزز المساعي الأردنية لفرض وصاية سياسية على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، والتي كانت الأردن تعتبرها جزءاً من الأراضي الأردنية حتى إعلان فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية عام 1988م.

ثانياً: موقف الفصائل الفلسطينية من مشروع المملكة العربية المتحدة

تميزت علاقة المنظمة بالسلطات الأردنية طوال فترة عام 1970م - وما بعدها - بدرجة عالية من التوتر والصراع المتفاقم باستمرار، حيث كان الأردن يشكل القاعدة الرئيسية لتواجد قوات المقاومة الفلسطينية وتنظيمها السياسي ومكاتبها وجماهيرها (عبد الرحمن، 1987، ص 223). وقبل أن يعلن الملك حسين مشروعه الداعي إلى إقامة "مملكة عربية متحدة"، كانت كثير من الأوساط الفلسطينية والعربية تتوقع حدثاً سياسياً خطيراً مصدره الأردن، بسبب المعلومات التي تناقلتها وسائل الإعلام عن اجتماعات سرية جرت وتجري بين مسئولين أردنيين وإسرائيليين في القدس (الحسن، 1972، ص 247).

لذلك لم يتأخر الرد الفلسطيني على مشروع المملكة المتحدة: فقد نشرت جريدة حركة فتح في منتصف آذار 1972 تصريحاً لرئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان، "محمد يوسف النجار" "أبو يوسف" يصف مشروع المملكة المتحدة بين الضفة الشرقية والغربية وقطاع غزة بأنها "عملية إجهاض لحركة الثورة الفلسطينية" وفي 16 آذار 1972م، أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بياناً سجلت فيه "رفض" مشروع المملكة العربية

¹ مؤتمر أريحا هو المؤتمر الذي ضم زعامات فلسطينية عام 1949 طالبت بوحدة الضفة الغربية مع المملكة الأردنية الهاشمية. يعتبر مؤتمر أريحا من أهم الأحداث بعد حرب 1948، حيث تمت الوحدة عام 1950 وأجريت انتخابات مناصفة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية. وأصبح مواطنو الضفة الغربية مواطنين أردنيين واندمجوا في مؤسسات الدولة. ولم تعترف الدول العربية آنذاك بهذه الوحدة واعتبرتها احتلالاً.

المتحدة " وقالت " أن الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر مستقبله ومستقبل قضيته " (عبد الهادي، 1975، ص413). وعقدت اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح اجتماعات مهمة لتدارس الموقف، وأصدرت بياناً سياسياً عن " مشروع المملكة المتحدة " صدر في 17/3/1972م، وأعلنت فيه رافضاً صريحاً للمشروع، وإدانة أي شخص أو طرف فلسطيني يحاول المشاركة في المشروع من قريب أو بعيد، واعتبرت أي تجاوب مع المشروع من أي طرف يعتبر خارجاً عن الصف الوطني وخائن لطموحه القومي، وأكدت أنه لا يحق للملك أو أي طرف التحدث باسم الشعب الفلسطيني أو التلاعب بمصيره أو أن يقرر نيابة عنه (الحسن، بلال، 1972، ص249).

ويعتبر مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي طرحه الملك حسين عقب خروج الثورة الفلسطينية مباشرة من الأردن وفقدانها القاعدة الآمنة بالأردن، محاولةً لتصفية القضية الفلسطينية والهوية الوطنية الفلسطينية، ودمجها في المكون السياسي والثقافي والسيادي للنظام الملكي الأردني، من خلال طرح المشروع الذي ينص على إقامة اتحاد بين الضفة الشرقية والضفة الغربية لنهر الأردن تحت السيادة الكاملة للملك حسين، الذي سوف يخول بجميع السلطات والصلاحيات التشريعية والتنفيذية، وقد صاحب إعلان هذا المشروع رافضاً تاماً من كل القوى والفصائل الوطنية الفلسطينية، فقد تم رفضه بشكل صريح من قبل منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح، وكل الشخصيات والفعاليات الوطنية، ولم يستمر هذا المشروع طويلاً في العرض والنقاش، فقد جاءت حرب أكتوبر 1973 بحقائق جديدة على الأرض أنهت كل المشاريع السلمية السابقة وفتحت مجاًلاً جديداً أمام التسوية السلمية على قواعد مختلفة.

ثالثاً: مبادرة الأمير فهد الأولى والثانية

في ظل الظروف والأجواء التي كانت سائدة في تلك الفترة، بسبب التوتر السياسي والعسكري القائم بين الثورة الفلسطينية وإسرائيل، والذي أخذ شكل حرب المدفعية والصواريخ والغارات الجوية، عقدت القمة العربية مؤتمرها الثاني عشر يوم 1981/11/25، في مدينة فاس بالمغرب، وسبق القمة اجتماع تمهيدي لوزراء خارجية الدول العربية، تناولوا فيه مذكرة تقدمت بها المملكة العربية السعودية، عرفت لاحقاً باسم مشروع الأمير فهد، حيث جاء هذا المشروع كأول مبادرة عربية وسعودية لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

طرح الأمير فهد ولي العهد السعودي آنذاك خطة سياسية لحل القضية الفلسطينية تستهدف انتباه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من خلال ثنائي مبادئ طرحها على الصحافة في 7 أغسطس 1981، تضمنت انسحاب إسرائيل وإزالة مستعمراتها في أراضي 1967، وتأكيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وضمان إتاحة الأماكن المقدسة لجميع الأديان، ووضع الضفة الغربية والقطاع تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر، وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس " وتأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام " وضمان الأمم المتحدة أو الدول الكبرى تنفيذ تلك المبادئ (عدوان، ك، 2010، ص 250:249). وأدى طرح الأمير فهد بمبادرته السياسية الأولى في عام 1981؛ إلى تفاوت ردود الأفعال العربية والفلسطينية، بين مؤيد لها ومشككٍ فيها، أو رفضها وإدانتها، فقد أدى طرح هذه المبادرة إلى بروز خلافات بين الدول العربية، حيث أيدها البعض علانية، فيما عارضت دول جبهة الصمود والتصدي هذا المشروع ضمناً، وكانت الأردن من بين الدول التي أيدت المشروع، ولم تحدد منظمة التحرير الفلسطينية موقفها بشكلٍ نهائي، واكتفى رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات "بقوله بأن الخطة السعودية تُقدم بداية حسنة لسلام دائم في المنطقة " وأعرب عن تشاؤمه بوجه عام إزاء احتمال تحقيقها.

وانطوى الموقف الفلسطيني لاحقاً على رفض المبادرة، وذلك من خلال التنسيق الذي ظهر بين دول جبهة الصمود والتصدي في القمة العربية في فاس 1981/11/25م، حيث عقد مؤتمر القمة جلسة واحدة وفشل في أن يحقق إجماعاً عربياً لجهة مناقشة مبادرة الأمير فهد (عبد الرحمن، 1987، ص294:293). وأعلن فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية رفض المنظمة لأي قرار يعترف بإسرائيل سواء كان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب أو في مؤتمر القمة العربية، وصرح القدومي قائلاً: "إن الظروف غير مناسبة لحل سلمي، وإن الفلسطينيين يرفضون النقطة السابعة في المشروع رافضاً قاطعاً" (مركز المعلومات الوطني وفاء، 2011). ولكن عقب الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982 تم إعادة طرح المبادرة على القمة العربية، مرة أخرى.

ودعت مبادرة فهد -التي اعتمدت بشكل كبير على قرار مجلس الأمن رقم 242- إلى إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل رسمياً بعدها بعام إلى أراضيها، وقد اصطدمت المبادرة عندما طرحت على قمة فاس الأولى في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1981 بالخلافات العربية حيث استمرت القمة لمدة أربع ساعات فقط لتنتهي بفشل كبير كان مرده إصرار دول مثل سورية والجزائر وليبيا والعراق إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، على حذف البند السابع من الخطة الذي يتحدث عن اعتراف ضمني بإسرائيل، لكن أعيد طرح المبادرة مرة أخرى من جديد، على قمة عربية ثانية عقدت في مدينة فاس بالمغرب أيضاً بعد ذلك بعدة أشهر في عام 1982، عقب الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان، حيث تم إقرارها رسمياً من قبل القمة العربية، بعد أن رأى المشاركون في القمة خاصة سورية أنها لا تتضمن أي تنازل عن الحقوق العربية وأنها تتفق مع قرار مجلس الأمن 242 (الجزيرة نت، 2002). وكان تداول مشروع ريغان في عدد من العواصم العربية باعتباره أحد العوامل الرئيسية التي عجلت بعقد قمة فاس الثانية 1982/9/9-6، وعملياً شكلت قرارات فاس رداً وتطويراً لمبادرة "ريغان" والتقاطع معها، وكلفت القمة الملك الحسن الثاني أن يحمل

القرارات التي سمّتها " مشروع الملك فهد " إلى واشنطن، وأن يقدمها بنفسه إلى الرئيس ريغان (حواتمة، 1998، ص17).

وعليه يمكن القول أنّ معظم المبادرات الدولية والعربية جاءت بهدف الالتفاف على الحقوق الوطنية الفلسطينية، عبر مجموعة من المبادرات التي صيغت بهدف ضمان استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وفرض الوصاية على الشعب الفلسطيني، وتهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية، والقضاء عليها، وغم خطورة هذه المبادرات على الحقوق السياسية والتاريخية للشعب الفلسطيني، إلا ان كان مصيرها الفشل والتراجع بسبب إصرار الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية التصدي بكل قوة لهذه المشاريع التي تعتبر مشبوهة في توجهاتها وأهدافها، لكن ورغم كل ذلك الرفض الفلسطيني الرسمي والشعبي إلا هذه المشاريع شكلت الأرضية السياسية والقانونية لانطلاق عملية التسوية، التي بدأت مع مؤتمر مدريد عام 1991م، التي أنتجت في نهاية المطاف اتفاق أوسلو.

دوافع الانتقال من العمل المسلح للعمل السياسي

شكلت تفاعلات منظمة التحرير الفلسطينية في البيئة الرسمية العربية، وخاصةً دول الطوق، أبرز الأبعاد خلال تجربة المقاومة الفلسطينية، ودفعت المنظمة والثورة أكثر تجاه العمل السياسي، وذلك نظرًا للتشابكات القائمة بين المنظمة والدول العربية المحيطة، بشكل يصعب معه القول، أن استقلالية المنظمة كان مرهون بالتحالفات مع الدول العربية فحسب؛ بل عبر الصراع مع بعض سياساتها أيضًا (شبيب، 1988، ص9). لذلك فإن قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، لم يكن أكثر من استجابة لتطلع الشعب الفلسطيني إلى أخذ دوره الخاص به لتحقيق شعار المرحلة: التحرير والعودة، إلا أن ذلك لم يعني أن النظام الرسمي العربي قد سلم للشعب الفلسطيني بدوره الخاص في حقه في التعبير عن ذاته الوطنية (الشعبي، 1975، 209).

المحور الأول: أزمة الكفاح المسلح عقب الخروج من الأردن ولبنان

عانى العمل المسلح من العديد من التحديات، سواء المتعلقة بمنع بعض الأنظمة العربية استخدام أراضيها كنقطة انطلاق، أو المتعلقة بضعف الإمكانيات المتاحة أمام آلة الحرب الإسرائيلية، لذلك كانت التحديات التي وجهت حركة فتح ومنظمة التحرير دافع للحركة والمنظمة لتركيز على العمل السياسي بدل العمل المسلح، خاصة بعد التحولات التي شهدتها النظام الدولي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول الولايات لقوة عظمى وحيدة.

أولاً: أحداث أيلول الأسود والخروج من الأردن

شكلت الساحة الأردنية ركيزة أساسية لحركة المقاومة الفلسطينية في مواجهتها لإسرائيل؛ حيث ركزت وجودها العلني السياسي والعسكري فيها، وتمكنت من إقامة قواعد آمنة والحصول على امتيازات شبه سيادية، وفرضت وجودها في الأردن كثورة فاعلة في المجال العسكري والسياسي والاجتماعي والجماهيري نظرًا لحجم التواجد السكاني الفلسطيني بالأردن.

ولعل اتجاه الدولة¹، والنزوع الوطني القطري، قد تجسد في أشكال ملموسة في مخيمات اللاجئين في سورية، ولبنان، إلا أنهما كانا أقوى كثيرًا في الأردن، حيث شكل ارتفاع نسبة التواجد الفلسطيني إلى ٦٥ % من مجموع السكان، إلى جانب الوجود الفدائي، تحديًا أساسيًا لبنية الدولة الأردنية وهويتها، ولم تتوان السلطات الأردنية في ردها على هذا النزوع الفلسطيني، الذي تجسد بالشعارات التي رفعتها فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية إبان تلك المرحلة، مثل "كل السلطة للمقاومة"، كما دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أو إيجاد "قاعدة آمنة" كما كانت تدعو حركة فتح، فيما رأت الجبهة الشعبية ضرورة أن تتحول عمان إلى "هانوي العربية" (الفقعاوي، 2011، ص 85). واعتبرت الجبهة الشعبية أن مستقبل حركة المقاومة الفلسطينية وقدرتها على تحقيق أهدافها يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بنشر المقاومة الجماهيرية المسلحة على امتداد الأرض العربية، وفتح جبهة عريضة مع الاستعمار والصهيونية والقوى المتحالفة معها، وقد رأت الجبهة في حينه، أن اختيار طريق الصدام مع إسرائيل يتطلب تحويل البلاد العربية ولاسيما المحيطة بفلسطين إلى "فيتنام ثانية" وأن تطوير العمل الفدائي إلى حرب شعبية يحتاج إلى توفير ثلاثة عوامل أساسية: أولها الأرض المستقلة التي لا سلطة لأي حكومة عربية عليها، نشر الوعي السياسي والطبقي بين المحاربين، والاستقلال المطلق للثورة، ورفض أي تنسيق مع الحكومة العربية الموجودة (الشريف، 1995، ص 194).

ثانيًا: انعكاس الخروج من الأردن على المقاومة الفلسطينية

لقد استغلت الحكومة الأردنية قضية خطف الطائرات وقامت بشن حملة عسكرية دموية واسعة النطاق في أيلول 1970، وأسفرت هذه الحملة عن تصفية الوجود العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأردن، وبذلك فقدت المنظمة قاعدتها الارتكازية الرئيسية في الضفة الشرقية لنهر الأردن، وقد تركت أحداث أيلول الدموية آثارًا عميقة على ساحة الفكر السياسي

¹ الدولة مصطلح يعني الاهتمام بتأسيس مؤسسات الدولة ككيان سياسي، ويعطي الأهمية لتكوين مؤسسات شبيهة بمؤسسات الدولة في النظم السياسية،

الفلسطيني، حيث اهتزت القنوات حول قومية المعركة (المصري، 2008، ص74). وأدى خروج المقاومة من الأردن والحاجز الذي أقامه النظام الأردني بين المقاومة وشعبها في الأرض المحتلة، إلى إخراج جبهة الأردن من المعركة، وتعذر استخدام الجبهة الأردنية في التسلل إلى الأرض المحتلة، كما أدى إلى تفرغ العدو لتصفية قواعد المقاومة في الداخل، ولاسيما في غزة، لقد مثل خروج الثورة من الأردن ضربة موجعة لاستراتيجية الثورة الفلسطينية العسكرية والسياسية بعد فقدانها قاعدة ارتكاز مهمة في مواجهة العدو الصهيوني وفقدانها العديد من المقاتلين والأسلحة نتيجة أحداث أيلول الأسود.

انتهت أحداث أيلول إلى وضع أبقى على التواجد الفلسطيني في حدوده الضيقة، وكرس وجود النظام الأردني وسيادته، ولم يكن هذا الوضع الذي يعكسه اتفاق القاهرة سوى تعبير عما آلت إليه موازين القوى بين المقاومة والنظام الأردني، وعما أسفرت عليه توازنات الوضع العربي، الذي يتطلب من جهة بقاء المقاومة الفلسطينية لتلعب دورها كورقة ضغط على الاحتلال وصولاً للحل السلمي، ومن جهة أخرى يعتبر بقاء النظام الأردني مصلحة عربية، لأن الإطاحة به تعني انفرط عقد الأنظمة العربية الساعية نحو التسوية السلمية (هندي، 1971، ص255). وبخروج المقاومة الفلسطينية مهزومة من الأردن دخلت الحركة الوطنية الفلسطينية مرحلة جديدة في تطورها، واستمرت حتى اندلاع الحرب العربية - الإسرائيلية في أكتوبر 1973م، وعاشت خلالها المقاومة في ظل حالة الانحسار الثوري " هاجس الحصار والخوف من التصفية الوشيكة " وقد تميزت تلك المرحلة باندفاع حركة المقاومة في عملية هروب إلى الأمام بعد اهتزاز الآمال الكبيرة التي علق على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، إلى ممارسة الإرهاب الثوري والعمليات الخارجية على نطاق واسع (الشريف، 1995، ص205).

شكلت أحداث أيلول الأسود تحديًا مصيريًا أمام الثورة الفلسطينية بعد أن فقدت قاعدتها الارتكازية الرئيسية مع العدو الاسرائيلي، حيث أظهرت أحداث أيلول الأسود 1970 حالة من عدم التوافق بين أهداف وأساليب الثورة الفلسطينية وبين أهداف الأنظمة العربية التي كانت تسعى إلى تسوية سلمية، فقد أدى الخروج من الأردن إلى ضعف قدرة المقاومة الفلسطينية على ضرب العمق الإسرائيلي بعد خروجها من الأردن، وفقدان خط المواجهة على طول الحدود الأردنية الفلسطينية التي كانت تعطي فرصة كبيرة للعمل الفدائي نظرًا لطول مسافة الحدود، وتوفر عدد كبير من الفدائيين في الأردن، مما شكل تحديًا قويًا أمام استمرار المقاومة الفلسطينية، وفتح الباب أمام المبادرات السلمية.

ثالثًا: الخروج من لبنان وتحديات الكفاح المسلح

واجهت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، بعد الخروج من الأردن مهتمين صعبتين: الأولى ضمان استمرار الحضور على ساحة الفعل العسكري، والثانية هي انتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني سياسيًا (الشريف 1995، ص218). فبعد أن خسرت الثورة قاعدتها الخلفية في الأردن، تلك الساحة التي تؤهلها عوامل كثيرة لأن تكون أهم ساحة صدام رئيسية، بسبب امتداد الجبهة الأردنية مع العدو على طول 360 كلم، وغياب الحواجز الطبيعية بين الضفة الغربية والأرض المحتلة قبل حزيران 1967، ووجود مجال حيوي للثورة في النقب وإيلات، وضعف الكثافة السكانية الإسرائيلية على الجانب الآخر من الحدود، والاتصال البشري بين ضفتي نهر الأردن (السنوار، 2003، ص363). ولذلك صار الجنوب اللبناني أكثر الجبهات العربية اشتعلاً، وتحول في العقود الثلاثة الأخيرة، إلى ميدان عسكري وحيد للصراع اليومي والمتواصل من دون انقطاع بين جبهات الدول العربية وإسرائيل (القصاص، 2007، 41).

ومن العمليات النوعية التي انطلقت من لبنان، والتي تجدر الإشارة إليها عملية سافوي¹ التي قامت بها فتح في تل أبيب في 6 مارس 1975 وأدت إلى مقتل وجرح خمسين جندياً وخمسين مدنياً، وعملية كمال عدوان التي قامت بها فتح أيضاً بقيادة دلال المغربي في 11 مارس 1978، مما أدى إلى مقتل 37 وجرح 82 من الصهاينة، وقام أفراد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين -بالتعاون مع الجيش الأحمر الياباني -بالهجوم على مطار اللد في 30 مايو 1972، مما أدى إلى مقتل 31 وجرح 80 آخرين. ونفذت الجبهة الشعبية -القيادة العامة عملية الخالصة في 11 إبريل 1974 مما أدى إلى مقتل 18 إسرائيلياً وجرح 15 آخرين، كما نفذت الجبهة نفسها عملية الطائرة الشراعية في نوفمبر 1987. ونفذت الجبهة الديمقراطية عمليات مهمة مثل عملية ترشيحا في 15 مايو 1974 التي أدت إلى مقتل 27 إسرائيلياً وجرح الكثير، وعمليات بيسان وطبرية وعين زيف والقدس (صالح، 2007).

بدأت التحضيرات على الجانب الإسرائيلي لاجتياح لبنان، منذ أن جاء " أرييل شارون " إلى قيادة وزارة الدفاع الإسرائيلية في عام 1981م، وهو يحاول تطوير الرد على العمليات الفلسطينية من لبنان، فلم يكتف شارون الرد على العمليات الفدائية وإقامة الشريط العازل بين المستعمرات الإسرائيلية الحدودية والمقاومة الفلسطينية، بل سعى إلى إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان بالكامل (كلوب، 2013، ص64). وكانت القيادة الفلسطينية تدرك تماماً أن إسرائيل لن تسكت على الانتصارات التي حققتها المقاومة الفلسطينية على جميع محاور

¹ عملية سافوي تعتبر من أكبر وأضخم العمليات النوعية لقوات العاصفة الجناح العسكري لحركة فتح والتي قتل فيها العشرات من الضباط حيث لا يوجد رقم دقيق للقتلى إلا أن الرقم يتراوح ما بين (50 إلى 100) من الجانب الإسرائيلي ما بين جندي وضابط وجرح ما يزيد عن 150 جندي وضابط ومن ضمن القتلى العميد في الجيش عوزي يثري أحد أكبر ضباط الاستخبارات الذي قاد عملية فردان وأدت إلى اغتيال القادة الثلاثة. وكانت العملية انتقاماً لاغتيال القادة كمال عدوان وكمال ناصر وأبو يوسف النجار.

القتال في جنوب لبنان، خاصةً بعد عملية " الشهيد كمال عدوان"¹، فقامت قوة عسكرية إسرائيلية قواها 20.000 من الجنود والضباط بشن عملية واسعة، أطلقت عليها اسم " عملية الليطاني " استمرت 7 أيام، واحتل فيها الجيش الإسرائيلي 20 كلم² من الأراضي اللبنانية (أبو قاسم، 2014، ص116).

وقد أدلى السيد "ياسر عرفات" لمجلة " فكر " بحديث صحفي قال فيه " كانت معلوماتنا الاستطلاعية والعسكرية والاستخبارية، تؤكد بان الغزو يمكن أن يصل إلى الدامور، كما كان لدينا معلومات دقيقة من داخل الأرض المحتلة، ومن داخل جسم الكيان الصهيوني تتحدث عن عملية كبيرة أطلقوا عليها أسماء عديدة منها " سلامة الجليل " (القصاص، 2007، ص136). وفي السادس من حزيران/ يونيو 1982، قامت قوة إسرائيلية تقدر بنحو 40.000 جندي، تساندها غارات جوية كثيفة وقصف مدفعي وبحري ودبابات ومركبات مدرعة، باجتياح الحدود التي تفصل إسرائيل عن الجنوب اللبناني على امتداد 33 ميلاً. كما وصلت القوات الإسرائيلية إلى بيروت في غضون أربعة أيام، وعندما بدأت عملية "سلامة الجليل" كان التبرير المطروح هو أنها أتت رداً على محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، التي زعموا أنها تمت على يد عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية، وأن الهدف منها هو إقامة شريط وقائي بعمق 25 ميل يحرر سكان المستعمرات الإسرائيلية في الجليل من خطر هجمات الصواريخ التي تشنها قوات العاصفة. (اسبينوزا، 1983، ص 8). وكان شارون قد وضع خطة "أورنيم"

¹ عملية كمال عدوان، هي من أكبر العمليات الخاصة التي نفذتها حركة فتح رداً على اغتيال القادة الثلاثة داخل فلسطين المحتلة. ففي الساعة 6.40 من مساء يوم السبت 1978/1/11 قامت مجموعة دير ياسين المكونة من ثلاثة عشر فدائياً تحت قيادة الشهيدة دلال المغربي بتنفيذ عملية الشهيد كمال عدوان في المنطقة الساحلية بين مدينتي حيف وتل أبيب. واسفرت العملية عن استشهاد أحد عشر فدائياً، ومقتل 37 إسرائيلياً وجرح 82، هزت عملية الشهيد كمال عدوان المجتمع الإسرائيلية بشكل لم يسبق له مثيل وأشتعل الرعب بين المستوطنين الإسرائيليين لمدة يومين كاملين في كل أنحاء فلسطين.

أو الخطة الكبرى، بدعم ومشاركة رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال رفائيل إيتان، وقد تضمنت الخطة عدة أهداف وهي: (المصري، 2008، ص173)

- تحطيم القوة العسكرية لمنظمة التحرير في لبنان، وطرد الفدائيين من بيروت (احتلال بيروت يتم بإشراك المسيحيين الكتائب)

- طرد السوريين من لبنان، والعمل على خلق زعامات فلسطينية بديلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبعد أن بدأ الهجوم البري والبحري والجوي، أعلنت إسرائيل أن عملياتها سوف تكون واسعة، وأنها موجهة ضد م. ت. ف. فقط، وهدفها تدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير، وعلى مدار الأيام الثلاثة الأولى من الهجوم، واجهت قوات المشاة والدروع الإسرائيلية مقاومة فلسطينية شديدة، وتكبد الجيش الإسرائيلي فيها خسائر كبيرة، وخصوصاً على محاور القتال المحيطة بمخيمات مدينتي صور وصيدا وساحل الدامور، وقاتلت قوات الثورة الفلسطينية قتلاً محترفاً برغم قلة الامكانيات أمام القوات الاسرائيلية المجهزة، الأمر الذي انعكس على طبيعة المفاوضات بين المبعوث الأمريكي والقيادة الفلسطينية حول كيفية خروج الثورة الفلسطينية من لبنان.

ودفع الجيش الإسرائيلي في هجومه على لبنان ما مجموعه ثمانين فرق مدرعة وميكانيكية، واستخدمت القوات الإسرائيلية أسلوب عزل المناطق عن بعضها البعض والقيام بعمليات تفتيش كل منطقة على حدة، مع الإسراف في حجم وقوة النيران المستخدمة، وأثبتت القوات المشتركة الفلسطينية أنها تمتلك قدرة عالية من الإرادة القتالية في كل المواقع التي قاتلت فيها، وارتكز أسلوب القتال لقوات الثورة الفلسطينية على نقطتين: الأولى هي القتال المتحرك الدائم لمجموعات صغيرة في كل المناطق التي دخلها العدو، والثانية هي التمسك ببعض النقاط الحاکمة والدفاع عنها (صايل، 1982، ص18:19).

وفي 11 حزيران/يونيو 1982م، نجح فليب حبيب¹ مبعوث ريغان في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين سورية وإسرائيل دون علم القيادة الفلسطينية، وبدأ حبيب مفاوضات مع القيادة الفلسطينية بطلب الاستسلام، ثم أبدله بفكر الخروج من بيروت، بعد اقتناعه استحالة موافقة القيادة الفلسطينية على الاستسلام، حيث دارت مفاوضات طويلة وشائكة حول طبيعة الخروج وشكله، وتمت الموافقة على الخروج بعد نصيحة قدمها السفير السوفيتي في بيروت للقيادة الفلسطينية بضرورة الخروج، وخلال المفاوضات طرح فليب حبيب، مسألة اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرارين 242 ، و 338، وحق إسرائيل في الوجود، وخلال الفترة ذاتها، وافق أبو عمار على مشروع فرنسي - مصري مشترك، يتضمن دعوة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى وقف فوري لإطلاق النار ومعالجة الوضع في بيروت، وحل أزمة الشرق الأوسط (نوفل، 200، ص 52:50). وكان التنسيق الأمريكي الإسرائيلي خلال الأزمة على أعلى المستويات بهدف القضاء على منظمة التحرير الفصائل الفلسطينية، التي كانت تعتبر جزء من التحالف السوفيتي في مواجهة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان مطلوب القضاء عليها وتصفيتا بهدف، التمهيد لفرض حكم ذاتي فلسطيني بعيداً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما تم تأكيده في كل المشاريع الأمريكية والإسرائيلية التي أعقبت اجتياح جنوب لبنان عام 1982.

ذكر شارون في مذكراته أن "فليب حبيب" قدم للجانب الإسرائيلي عرض أمريكي يتضمن تسع نقاط لتسوية شاملة، لم يختلف هذا الاقتراح عن اقتراحات المطروحة، باستثناء نقطة واحدة لها مدلول كبير، " تتمثل في السماح لمنظمة التحرير ممارسة العمل السياسي في لبنان، ويؤكد شارون أن إسرائيل كانت مستعدة لقبول كل نقاط المبادرة ما عدا تلك النقطة (شارون، 1992، ص 640). ورغم ذلك نجح فليب حبيب المبعوث الأمريكي في تنفيذ خطته

¹ سياسي أمريكي من أصول لبنانية، برز اسمه مع بداية الثمانينيات إبان الغزو الإسرائيلي للبنان حين نجح في إقناع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، وخروج الثورة الفلسطينية من لبنان 1982.

بكل تفاصيلها، وبعد أن مارس الأمريكيون ضغوط هائلة على تونس لقبول نسبة كبيرة من المقاتلين وقبول قادة المنظمة، حيث رضخ التونسيون للأمر الواقع في نهاية الأمر بقبول قيادة المنظمة ومكاتبها وبعض مقاتليها، وبعد قدر مماثل من المراوغة وافق ياسر عرفات على الذهاب إلى تونس (أبو قاسم، 2014، ص244). وكانت مرحلة الخروج من بيروت بالنسبة للجميع أصعب أيام الحرب، وكانت أكثر اللحظات تأثيراً، بعد الصمود الأسطوري لقوات الثورة الفلسطينية في ظل الصمت العربي والدولي المشهود، وتم التوصل في يوم 13 آب 1982 إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والفصل بين القوات، ونال الاتفاق موافقة القيادة الفلسطينية وضمن انسحاب مشرفاً للقيادات ومقاتليها تحت إشراف قوات متعددة الجنسيات، أمريكية وفرنسية وإيطالية، وكذلك الموافقة على أمن وسلامة أبناء المخيمات بعد خروج المقاتلين (كلوب، 2013، ص105).

رابعاً: تداعيات الخروج من بيروت على المقاومة الفلسطينية

إن كان الخروج من الأردن قد فتح الباب أمام اعتماد المرحلة في النضال الوطني الفلسطيني، فإن الخروج من بيروت بعد معارك طاحنة مع الجيش الإسرائيلي والصمود الأسطوري للثورة الفلسطينية، قد فتح الباب أيضاً أمام التسوية السياسية والقبول الفلسطيني بالحل السلمي وفق قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار 242، الذي يعتبر الأساس السياسي والقانوني للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

فقد مثل الخروج من لبنان نقطة تحول تاريخية في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، حيث أدى هذا الخروج إلى فقدان ساحة العمل السياسية والثقافية والإعلامية والعسكرية للثورة الفلسطينية وحركة فتح، ونتج عن ذلك تركيز كافة الصلاحيات في يد الرئيس الشهيد ياسر عرفات بسبب تشتت القوات بين عدد من الدول العربية، وضعف المؤسسات التنظيمية خاصةً بعد غياب القادة الأوائل بسبب سياسة الاغتيالات الإسرائيلية. (مقابلة مع

محمد البطل، 2015/5/11) فقد شكلت الحرب إحدى أهم المحطات في تاريخ الصراع - الإسرائيلي، إن لم يكن أهمها وأعمقها أثراً، فقد وضع الغزو الصهيوني الثورة الفلسطينية ولبنان ومجمل حركة النضال العربي أمام أوضاع جديدة صعبة ومعقدة، فالحرب كشفت عن مواطن الخلل في بنية وبرامج وسياسات كل هذه الأطراف، مما يطلب مراجعة صارمة للتجربة الماضية، وعلى ضوء ذلك يمكننا أن نسجل أبرز النتائج التالية (حواتمة، 1983، ص:15: 16):

- تلقت الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير ضربة قاسية بفقدانها قاعدة أساسية من قواعد الصراع على خطوط التماس ضد الاحتلال، وأدت إلى تشريد مئات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني واللبناني، وكشفت عن المجازر الوحشية التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا بحق الشعب الفلسطيني.

- كشفت الحرب عن عدم التعويل على السياسية الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، فالحرب لم تقضح التأييد الأمريكي فحسب، بل أيضاً التنسيق المتقدم بشأن الخطط المشتركة للعدوان الإسرائيلي على لبنان بهدف القضاء على الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير.

- وأكدت الحرب على فشل الغزو في تحقيق أهدافه السياسية المتمثلة بتصفية منظمة التحرير الفلسطينية وإبادة قواتها، من أجل فتح الطريق أمام مؤامرة الحكم الذاتي، الذي يتمحور حول إلغاء دور منظمة التحرير، وتبديد الحقوق الوطنية الفلسطينية ومنها حق تقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني.

وكان من نتائج خروج منظمة التحرير من لبنان في سنة 1982 أيضاً وتشتيت قواها وإبعادها عن فلسطين المحتلة وعن قاعدتها الجماهيرية (المخيمات) تراجع قدرتها التعبوية، كما أثر في الاتجاه نفسه الانشقاق الذي شهدته حركة «فتح» عام 1983، والخلاف السياسي الحاد داخل منظمة التحرير بشأن التوجهات والتحالفات السياسية لقيادة المنظمة، ولم يتم

تجاوز هذا الخلاف إلا في العام 1987 عقب اندلاع انتفاضة الحجارة. كما شهدت مرحلة ما بعد الخروج من لبنان حروباً على عدد من المخيمات الفلسطينية في لبنان أشغلت المنظمة عن مهماتها الأساسية في الأراضي المحتلة (هلال، 2011). فقد شكّل خروج المنظمة من بيروت، ودخول العرب في نهج التسوية السياسية، بعد توقيع مصر اتفاق كامب ديفيد، استعداداً للاعتراف بإسرائيل مقابل دولة فلسطينية على أي جزء من التراب الفلسطيني كهدف نهائي للنضال الفلسطيني، وهو الأمر الذي يستشف من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، والذي تحفظت عليه الفصائل الفلسطينية (ابراش، 2015، ص11).

خروج الثورة الفلسطينية من لبنان عام 1982 قد أنهى بشكل فعلي نظرية حرب التحرير الشعبية ووضع قيود على ممارسة الكفاح المسلح المنطلق من الدول العربية المجاورة لإسرائيل، الأمر الذي أدى إلى تشتت قوات الثورة الفلسطينية وتوزعها على عدد من الدول العربية البعيدة عن الحدود الفلسطينية "الإسرائيلية" مما أدى إلى صعوبة الاستمرار بالكفاح المسلح بفضل الإجراءات العربية والدولية التي حدت من قدرة فصائل المقاومة الفلسطينية على القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل انطلاقاً من الخارج، وفي ضوء تلك التحولات والتطورات الدراماتيكية حدث تحول استراتيجي في فكر منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قبلت التسوية السلمية وفق قرارات الشرعية الدولية بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية والحفاظ على وجود المنظمة ككيان سياسي للشعب الفلسطيني في ظل محاولات شطبها عن الخريطة السياسية.

المحور الثاني: تأثير المتغيرات العربية على الثورة الفلسطينية

رغم صغر مساحة فلسطين إلا أنها تؤثر وتتأثر بكل التحولات والمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، باعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية للأمة العربية والإسلامية، وأي حدث سياسي أو اقتصادي سواء كان سلبياً أو إيجابياً فإنه يؤثر ويتأثر بالقضية الفلسطينية.

تركزت المتغيرات العربية التي أثّرًا كبيرًا على القضية الفلسطينية، خاصة حرب أكتوبر وتداعياتها السياسية والعسكرية على المقاومة الفلسطينية، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وحرب الخليج الثانية وما ترتبت عليها من انقسام عربي، وخروج العراق بثقله السياسي والعسكري من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى المتغيرات الدولية التي تمثلت في سقوط الاتحاد السوفيتي وتكوين النظام الدولي الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: حرب أكتوبر وبداية العملية السلمية

لم تكن حرب أكتوبر لعام 1973م سوى أحد أهم المتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية التي تركت أبعد الأثر على الصراع العربي - الإسرائيلي لأنها فتحت الباب أمام نهج التسوية السلمية، وأوضحت قدرة العرب السياسية والعسكرية، أمام إسرائيل والمجتمع الدولي.

فمع بداية حرب السادس من أكتوبر 1973م، وجدت الثورة الفلسطينية نفسها في تلاحم مصري لا مثيل له، مع انطلاقة الحرب، ومن جهة أخرى أثبتت حرب أكتوبر المجيدة مقاربة الحلول السلمية في ظل ميزان القوى الراهن، ولو كان الأمر غير ذلك لما خرجت الجيوش العربية إلى القتال، ولما كانت الحرب هي الحل الوحيد المتبقي (حمود، 1973، ص 4:5). وعلى الرغم من ذلك تعتبر حرب أكتوبر المجيدة أول مواجهة عسكرية فعلية بين العرب وإسرائيل، فقد تركت بصمات إيجابية، وأكدت على أن العرب في حال تعاونهم وتضامنهم واستثمار إمكاناتهم بشكلٍ معقول، يستطيعون الانتصار على إسرائيل، وخلق ظروف سياسية ومناخ إقليمي ودولي لمصلحتهم في الصراع معها، الأمر الذي انعكس في سعي الدول الكبرى للتأكيد على أهمية السلام في "الشرق الأوسط (حسين، 2012، ص 453). ومع بداية تولي إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مقاليد السلطة في يناير 1977، بدأت الأمور تتحرك مرة أخرى في الشرق الأوسط، وانتهت فترة الركود الطويلة التي أعقبت التوقيع على اتفاقية فك الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل، فقد جاءت الإدارة بشخصيات جديدة ونظرة جديدة، كما

جاءت بعزمٍ حقيقي على إحراز بعض التقدم في جهود إحلال السلام (فهيم، 1985، ص 283). لذلك تعتبر حرب أكتوبر عام 1973 حرب تحريك وليس حرب تحرير، لأنها فتحت الباب امام التسوية السياسية والحل السلمي والمرحلية في النضال.

ثانيًا: تداعيات اتفاقية كامب ديفيد على الثورة الفلسطينية

رسمت حرب أكتوبر 1973 بين مصر وسورية بدعم عربي مع إسرائيل، ملامح الفترة المقبلة، وكان الهدف الرئيسي من تلك الحرب هو تغيير الأوضاع في الشرق الأوسط من حالة الركود إلى حالة التفاوض السلمي الفعال (الخطيب، 2014، ص54). وتعتبر اتفاقية كامب ديفيد من أكثر الموضوعات التي اختلف عليها المحللون والنقاد، والتي اتفقت فيها مصر مع إسرائيل على وقف حالة الحرب، وإرساء السلام بين الطرفين، وذلك برعاية أمريكية، فقد انقسم العرب بين مؤيد للاتفاقية ومعارض لها، الأمر الذي أدى إلى فرض مقاطعة عربية لمصر بعد التوقيع على المعاهدة ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس.

فمنذ أن بدأت مصر في عهد السادات تطبيق ما عُرف بسياسة الانفتاح والخصخصة، ابتداء من عام 1975، كان ذلك التوجه إيذاناً بإلغاء نهج الرئيس جمال عبد الناصر وثوابته الوطنية والقومية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وبداية مرحلة نقيضه لكافة مواقف وسياسات عبد الناصر، بحيث تتوافق سياسات الانفتاح الاقتصادية مع المتطلبات السياسية، بالنسبة لعملية التفاوض والاعتراف بدولة إسرائيل (أبو نحل، آخرون، 2012، ص298). وحررت هذه المعاهدة في واشنطن في 26 آذار 1979، ووقع عليها كل من الرئيس المصري "أنور السادات" ومناحيم بيغن عن حكومة "إسرائيل" والرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"، وقد احتوت المعاهدة على ديباجة أشارت إلى اقتناع كل من الطرفين مصر و"إسرائيل" بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل ودائم وشامل في "الشرق الأوسط" وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم 242 و338، والتزامهما بإطار العمل للسلام في "الشرق الأوسط" المتفق عليه في كامب

ديفيد، الذي اعتمد أن يكون أساساً للسلام، كما دعت المعاهدة الأطراف الأخرى في الصراع للاشتراك في عملية السلام، واشتملت المعاهدة على تسع مواد وألحق بها بعض الوثائق الأخرى (حسين، 2012، ص460: 416).

وكان قد أعلن الرئيس المصري الأسبق "أنور السادات" أنه على استعداد الذهاب إلى الكنيسة الإسرائيلية ليتحدث مع الإسرائيليين، فبدأ السادات بهذه الكلمات مغامراً من أجل السلام، وجعلت عبوره في أكتوبر يضمحل لصبح غير ذي شأن. (Hirst، 2003، p529) لذلك شكّل خروج مصر من دائرة الصراع، بعد التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979 ضربة قوية للمشروع الوطني الفلسطيني، حيث تم وضع الشعب الفلسطيني منذ ذلك الوقت أمام خيار الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية، المرتبط بالأردن، الأمر الذي يعني إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من معادلة التسوية للقضية الفلسطينية.

وننتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر بسبب ما وصفه البعض بتوقيع السادات على اتفاقية السلام دون المطالبة بتنازلات إسرائيلية دون المطالبة باعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989 م نتيجة لهذه الاتفاقية، ومن جهة أخرى حصل الزعيمان المصري والإسرائيلي على جائزة نوبل للسلام مناصفةً عام 1978 م، حسب ما جاء في مبرر المنح للجهود الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. (عامر، 2008)

مثل توقيع مصر على معاهد كامب ديفيد مع إسرائيل منفردة، بداية التحولات في البيئة الاستراتيجية العربية، فقد ترك توقيع مصر بحكم تأثيرها السياسي والعسكري آثاراً سلبيةً كبيرةً على الصراع العربي الإسرائيلي، فقد نتج عنها خروج مصر بكل ثقلها السياسي والعسكري من دائرة الصراع، وتفرد إسرائيل بالأطراف الأخرى، كلاً على حدة، وخاصةً منظمة التحرير

التي وجهت لها إسرائيل ضربة موجعة في عام 1982، وفتحت الباب أمام تسوية سياسية تقوم على أساس قرار 242، 338، وفق الرؤية الأمريكية والإسرائيلية التي تستند إلى عدم الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت عام 1967م، ودفعت منظمة التحرير لتقديم تنازلات سياسية لضمان دخولها في عملية التسوية، ولضمان بقائها كطرف في المعادلة.

ثالثاً: تداعيات حرب الخليج الثانية على الثورة الفلسطينية

ارتبطت القضية الفلسطينية تاريخياً بمحيطها العربي والإسلامي، وأن الفلسطينيين أكثر الشعوب حساسيةً لما يجري من حولهم من تحولات سياسية وثقافية (إبراش، 2013). ففي كل النظم الإقليمية هناك قضية مركزية أو قضية تركيبة، تشكل أحد القوى الدافعة وراء نشأة وتطور النظام، والتي تصوغ أو توجه خطابه السياسي، وتعتبر حجر الزاوية فيه، وقد شغلت القضية الفلسطينية على امتداد الصراع العربي - الإسرائيلي هذا الدور في النظام الإقليمي العربي، فيندر أن نجد وثيقة واحدة من كل الوثائق الكبرى، الصادرة عن الجامعة العربية أو النظام العربي دون أن تدخل القضية الفلسطينية، أو الصراع العربي - الإسرائيلي في صياغتها شكلاً ومضموناً، ابتداء من معاهدة الدفاع العربي المشترك 1950، مروراً باتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964م وحتى ميثاق التضامن الاقتصادي القومي عام 1980 (سعيد، 1992، ص 194).

ولا شك أن الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام 1990م، هو أكثر القرارات حمقا في التاريخ العربي الحديث، حيث مثلت النتائج الإنسانية والتداعيات السياسية لهذا الغزو تجربة كارثية كاملة لا تقارن آلامها في الوجدان العربي سوى آلام وأوجاع خسارة فلسطين عام 1948 (سعيد، 1992، ص 13). فمن المؤكد أن كارثة حرب الخليج الثانية التي انفجرت في الثاني من أغسطس عام 1990 إثر احتلال العراق لدولة الكويت، وما ترتب على ذلك من تداعيات معروفة، قد شكلت إحدى العلامات الفارقة على الصعيدين العربي والدولي،

وذلك نظراً لعمق وكثافة التأثيرات التي أفرزتها الكارثة، والتي كان لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على تطور النظام العربي والقضية الفلسطينية من جهة، والنظام الدولي من جهة ثانية (محمد، 2013، ص116). فقد جاء غزو العراق للكويت، والتحالف الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية ضد العراق 1991م، ليُدخل بعد درامي في شؤون الشرق الأوسط، كانت له آثار وتحولات استراتيجية، فسرعان ما أدت تلك الحرب إلى تحويل الاهتمام من الانتفاضة الفلسطينية الأولى إلى ميزان القوى السياسية الإقليمية الجديد، الذي أعيد فيه تركيب التحالفات في المنطقة والتي جاءت في معظمها على حساب القضية الفلسطينية (زخريا، 2003، ص462).

لقد ظهرت مجموعة من التحولات السياسية والاستراتيجية التي أحدثها احتلال العراق للكويت، من خلال توفر إمكانية محددة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، في أعقاب حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى التحولات العاصفة في النظام الدولي عموماً مع قرب سقوط الاتحاد السوفيتي، ويمكن القول أن الأزمة قد كثفت وعجلت من تأثير عوامل كانت قائمة من قبل تدفع في اتجاه إحداث تحول كفي في دبلوماسية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وأبرزت الأزمة استحالة تسكين المنطقة العربية ونزع حالة عدم الاستقرار الممتدة فيها بدون تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، لذلك كان أحد أهم نتائج تلك الأزمة طرح مبادرة مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

ورغم أن دبلوماسية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، التي ظهرت في أعقاب حرب الخليج مباشرة وتبلورت بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في نوفمبر 1991م، هي عملية صعبة للغاية وطويلة ومعرضة للانحياز - كما أثبت الواقع ذلك -، غير أنها تشكل أول محاولة جادة لإنشاء آلية سياسية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. (سعيد، 1992، ص 186) وترتب على نتائج حرب الخليج الثانية أيضاً تغير مواقف العرب من

منظمة التحرير الفلسطينية ومن حل المشكلة الفلسطينية، لقد كان الموقف العربي " الموحد " واضحًا في قمم الرباط 1974، وفاس 1982، وعمّان 1987، والجزائر 1988؛ ففي كل القمم شددت الحكومات العربية على ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين بمقتضى قرار الأمم المتحدة 194، وعلى أساس مؤتمر دولي للسلام كآلية لتحقيق سلام عادل، غير أنه بعد حرب الخليج بات واضحًا التراجع عن هذه المواقف مع وجود انشقاقات في المواقف العربية (الخطيب، 2014، ص75).

شكّل الاختلال في التوازن الإقليمي في المنطقة بفعل حرب الخليج الثانية وإنهاء التضامن العربي الرسمي، فرصة انتهازية لواشنطن للاندفاع نحو إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي جديد يشكل ركيزة من ركائز النظام الدولي الذي تسعى إلى فرضه على العالم (عبد الكريم، وآخرون، 1999، ص16). وأدخلت دبلوماسية التسوية الأمريكية في أعقاب نهاية الحرب ضد العراق تعديلات كبيرة على المواقف العربية من التسوية في جانبها المبدئي والتفيزي، فنجح وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" بعد ثماني جولات مكوكية بين العواصم العربية وإسرائيل في ضع حزمة كاملة من الأفكار والترتيبات الإجرائية لبدء المفاوضات الفعلية لتسوية الصراع، تضمنت تلك الحزمة ثلاثة أطر تفاوضية: (سعيد، 1992، ص192)

- أ- إطار مؤتمر دولي افتتحي برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وعقد هذا المؤتمر في مدريد بإسبانيا في نهاية أكتوبر عام 1991م.
- ب- إطار مفاوضات ثنائية تتم في لجان بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان، ووفد فلسطيني أردني. وبدأت أولى جلسات هذه اللجان في واشنطن في 7 ديسمبر 1991م.
- ت- إطار متعدد الأطراف لمناقشة المسائل ذات البعد الإقليمي ويشارك فيها ممثلون لنحو 30 دولة من الشرق الأوسط والعالم.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن التداعيات الاستراتيجية السلبية التي أعقبت حرب الخليج الثانية، بعد احتلال العراق للكويت، وما نتج عنها من خروج العراق بثقله السياسي والعسكري من معادلة الصراع في المنطقة، وانقسام الموقف العربي بين مؤيد ومعارض لهذه الحرب، وضعف التضامن العربي وفرص حصار مالى وسياسي على منظمة التحرير الفلسطينية بسبب مواقفها السياسية من الأزمة، قد ساهم في سرعة استعجال الحل السلمي والدخول في اطار التسوية السياسية وفق قواعد الولايات المتحدة الامريكية الطرف المنتصر في الحرب، خاصة في ظل تصدع الاتحاد السوفيتي وظهور علامات على قرب انهياره.

المحور الثالث: تأثير المتغيرات الدولية على الثورة الفلسطينية

تركزت التحولات الدولية تداعيات عميقة على القضية الفلسطينية، فقد كان لانهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المنظومة الاشتراكية تداعيات جوهرية على الحالة الفلسطينية، فقد دفعت هذه المتغيرات منظمة التحرير لركوب قطار التسوية مضطرة لضمان الحصول على مكانة المحاور الرئيسي في المعادلة الفلسطينية الإسرائيلية.

أولاً: انهيار الاتحاد السوفيتي

شهدت المنطقة في أوائل التسعينيات مجموعة من التحولات الاستراتيجية ذات الأهمية البالغة نتيجة للتغيرات الجذرية التي طرأت على المنظومة العالمية، والتي نتجت عن انهيار نظام الثنائية القطبية وانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي (محمد، 2013، ص120). وجاءت التحولات الواسعة، التي شهدتها المنطقة والعالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية لتحديث انقلاباً في الوضع الفلسطيني، حيث ترك هذا الانقلاب تداعيات وأضرار على الأوضاع في منظمة التحرير الفلسطينية وعلى استراتيجية العمل الوطني الفلسطيني (عبد الكريم، وآخرون، 1999، ص59). وتعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تأثراً بالتحولات الاستراتيجية في النظام السياسي الدولي، ومن هذا المنطلق

جاءت عملية الربط بين دراسة التحولات التاريخية التي طرأت على الساحة الدولية منذ أواخر عقد الثمانينيات، والتي أسفرت في نهاية الأمر عن تفكك الاتحاد السوفيتي أحد قطبي النسق العالمي، وبين التطورات التي حصلت على صعيد منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها المنطقة العربية، فقد ارتبطت المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولي، فمن الطبيعي أن يلقي حدث انهيار الاتحاد السوفيتي بظلاله على منطقة الشرق الأوسط وعلى التفاعلات السياسية التي تجري فيها، وخاصة القضية الفلسطينية (محمد، 2013، ص121).

وقد ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي الذي كان يسيطر عليه ويقوده، تغيرات عديدة على المستوى الدولي، ومن ثمّ على المستويات الإقليمية، وترتب على انتهاء نظام الثنائية القطبية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم كله، وتحول ميثاق الأمم المتحدة وأجهزتها إلى قانون وأدوات مفروضة على الدول والشعوب، فالعالم أصبح محكوماً بمجموعة من القوانين والمواثيق يطلق عليها اسم "الشرعية الدولية" والذي يحدث في الواقع أن من يملك القوة هو الذي يصنع القوانين وينفذها (محجوب، 1994، ص81). ولم يكن الاختلال في ميزان القوى الدولي والإقليمي هو الذي وضع الشعب الفلسطيني أمام خيار إجباري وحيد، وهو خيار الانخراط في عملية التسوية الأمريكية بشروطها المجحفة، فرغم الخلل في ميزان القوى الدولي والإقليمي، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية بقيت تحتفظ بعامل قوة رئيسي ينبثق من قدرتها على تعطيل مسار الحل الإسرائيلي الأمريكي، ما لم تستجب للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، فبدون حل للقضية الفلسطينية لا سبيل إلى فتح الطريق لحلول (عربية - إسرائيلية) يرتكز عليها النظام الشرق الأوسطي الجديد(عبد الكريم، وآخرون، 1999، ص17).

رغم ذلك كان لهذه التحولات الدولية والإقليمية بالغ التأثير على منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أدت هذه التحولات أن تفقد المنظمة حلفاءها الإقليميين والدوليين ومصادر تمويلها الرئيسية، كما أضعفت سيطرة المنظمة على الحقل السياسي الفلسطيني. وأدى الإحساس بالضعف إلى درجة تشكّل مخاوف لدى القيادة الفلسطينية في الخارج من قيام قيادة بديلة في الداخل (الضفة والقطاع). وضاعف هذا الإحساس اقتحام قوى جديدة من خارج المنظمة في الحقل السياسي الفلسطيني (حركة حماس، والجهاد الإسلامي) اللتين باتتا تشكلان تهديداً لقيادة المنظمة ولبرنامجها ولنظرتها وبرامجها النضالية (هلال، 2013). الأمر الذي أجبر قيادة منظمة التحرير على القبول بنهج التسوية والقبول بشروط مؤتمر مدريد المجففة.

ثانياً: النظام العالمي الجديد والقضية الفلسطينية

في الحادي عشر من شهر سبتمبر لسنة 1991 وفي أجواء انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وبمناسبة نهاية حرب الخليج الثانية وما تلاها من انتشار مكثف وحاشد للقوات الأمريكية بمنطقة الخليج، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، أن العالم يشهد بروز "نظام دولي جديد" مبني على التعاون والإخاء واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة الأخطار المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، وخالٍ من "الإرهاب" تلعب فيه الأمم المتحدة دوراً بارزاً وفعالاً، "ويكون العالم فيه أقوى في البحث عن العدالة، وأوثق في نشر السلام، عصر تكون فيه أمم العالم شرقاً وغرباً جنوباً وشمالاً، تحيا في رفاهية وانسجام (لكريني، 2005، ص7). فكانت هذه الثغرات والممارسات التي اقترنت بظهور مفهوم النظام الدولي الجديد هي التي جعلت الكثيرين لا يؤمنون به، بل ويصفونه بحق بالاستعمار الجديد (قجالي، 2008، ص162).

ويُستخدم مصطلح "النظام الدولي الجديد" في سياق الإشارة إلى محصلة التطورات التي حدثت في بنية النظام الدولي، عقب انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتي، ومن ثم التحول من نظام الثنائية القطبية إلى نظام دولي جديد، تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وفي كل الأحوال، تظل أبرز سمات هذا النظام الدولي الجديد هي صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة على بنية النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة حتى أصبحت تمثل شرطي العالم.

وما يُسجّل على النظام الدولي الجديد من عيوب مستمدة من الممارسة الأمريكية الرسمية، خاصة من ازدواجية المعايير في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، وعدم إنصاف القضية الفلسطينية بالقدر الذي أنصفت فيه الكويت، بل تعدت ذلك إلى الاعتداء على العراق واحتلاله مما ولد قضية أو نزاعاً جديداً في العلاقات الدولية عرف بحرب الخليج الثانية بين العراق وأمريكا (قجالي، 2008، ص 165). وقد شكل هذا الزلزال الذي غير وجه العالم بفعل هذه التحولات، والذي أدى إلى تغيرات عميقة في خارطة اصطفااف القوى الإقليمية والطبقية في المنطقة العربية، وانعكس بدوره على توازنات القوى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، مما دفع بقيادة منظمة التحرير إلى الانخراط في الترتيبات الأمريكية الجديدة لنظام إقليمي جديد، والبحث لنفسها عن موقع - مهما يكن متواضعا وتابعا - في إطار هذه الترتيبات الجديدة (عبد الكريم، وآخرون، 1999، ص 16). وفي هذا السياق أكد البيان السياسي الصادر عن مؤتمر حركة السادس عام 2009، التأثير الكبير للمتغيرات والتحولات الدولية والإقليمية والعربية على القرار الوطني الفلسطيني والتوجهات المستقبلية " حيث أعتبر البيان أن المتغيرات الدولية والإقليمية كانت لها آثار كبيرة في تغير نهج وفكر الحركة، إذ يؤكد البيان " وجاءت حرب الخليج في أغسطس 1990 وانتهاء الاتحاد السوفيتي وخسارتنا لصديق كان دائماً إلى جانبنا، وخسارتنا العربية في العراق بعد حرب الخليج، وبروز القطب الأمريكي

الأوحد في العالم، فكان لزاماً علينا إعادة النظر في استراتيجيتنا المرحلية واغتنام فرصة التحرك نحو السلام".

انعكست التحولات الدولية والإقليمية على الساحة الفلسطينية، وتركت تداعيات كبيرة على القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير، فسقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية عموماً، قد ترك آثاراً سلبية على المنطقة العربية وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص، فمن جانب كشف هذا الانهيار ظهر المقاومة الفلسطينية، باعتبار أن الاتحاد السوفيتي كان الحليف الاستراتيجي لمنظمة التحرير ومعظم الفصائل الوطنية الفلسطينية والمصدر الأول للسلح والتمويل، ومن جانب آخر أدى هذا السقوط إلى تغرد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية والقرار الدولي بعد انهيار نظام الثنائي القطبية وظهور القطب الواحد في زعامة العالم، مما دفع منظمة التحرير إلى القبول بالحل السلمي وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادئ مؤتمر مدريد.

تحولات في فكر الثورة الفلسطينية من المقاومة للتسوية

يتسم الفكر السياسي الفلسطيني الوطني بالواقعية والبراغماتية والنظرة المستقبلية، فعلى مدار مراحل تطور الثورة الفلسطينية، منذ انطلاقها، تطور الفكر السياسي الوطني الفلسطيني لكي يواكب الأحداث والتطورات العربية والدولية، وانعكس ذلك في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، من خلال تبني مجموعة من القرارات والبرامج السياسية، كانت تهدف لسحب الحجج والذرائع من القوى الدولية والإقليمية التي كانت تحاول الضغط على المقاومة الفلسطينية من خلال اتهامها بعدم الواقعية، ورفع شعارات لا يمكن تحقيقها في الوقت الراهن، " كتمير دولة إسرائيل"، لذلك سوف تستعرض الدراسة في هذا المبحث تطور الفكر السياسي لحركة فتح تجاه عملية التسوية، من خلال الوقوف عند أهم المحطات الفاصلة في مسيرة الفكر السياسي لمنظمة التحرير وحركة فتح، مثل الدولة الديمقراطية والبرنامج المرحلي وانتفاضة 1987، وإعلان الدولة في عام 1988، ومبادرة السلام الفلسطينية.

المحور الأول: الدولة الديمقراطية والمسألة اليهودية في فلسطين

في سياق البحث عن مخرج لأزمة الوجود اليهودي في فلسطين طرحت القوى السياسية الفلسطينية العديد من الحلول لمعالجة هذه المسألة في السياق الإنساني والديني على اعتبار أن الصراع ليس مع أصحاب الديانة اليهودية بقدر ما هو مع الحركة الصهيونية في فلسطين وخارجها، وفي هذا السياق جاءت فكرة الدولة الديمقراطية كفكرة تعالج الوجود اليهودي في فلسطين وتحقق التحرير وتقدم تصوراً متقدماً من قبل الفكر السياسي الفلسطيني لمرحلة ما بعد التحرر.

أولاً: جذور الفكرة

عندما طرحت حركة المقاومة الفلسطينية هدف الدولة الديمقراطية في أعقاب حرب 1967، لم تكن هذه أول مرة تطرح فيها هذه الفكرة كحل للمشكلة الفلسطينية، فمن الثابت أن

هذا الحل، يعتبر من أقدم الحلول العربية من الناحية التاريخية، فقد كان الفلسطينيون في ثلاثينيات القرن العشرين يأملون في إقامة دولة فلسطينية وقيام حكومة وطنية تمثل الأغلبية العربية مع بقاء اليهود كأقلية تتمتع بكافة الحقوق التي كفلها القانون، وكان هذا المطلب واضحاً أمام لجنة "بيل" عام 1937م، وفي المذكرة التي رفعتها اللجنة العربية العليا إلى لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية (لجنة موريس) عام 1946م وتم طرح هذه الفكرة مرة أخرى عام 1948 خلال وساطة المبعوث الدولي برنا دوت- الذي اغتيل على يد جماعة صهيونية متطرفة-، وعادت فكرة الدولة الديمقراطية في الفكر السياسي الفلسطيني مرة أخرى في أوائل عام 1968 (عبد المجيد، 1994، ص101:100).

ثانياً: شكل الدولة الديمقراطية وماهيتها

يمكن التمييز بين تيارين رئيسيين في الفكر السياسي الفلسطيني تجاه هذه القضية: أولهما كان يتجنب الخوض في هذا الموضوع، ويرى أنه من الصعب تحديد طبيعة النظام الاجتماعي للدولة المنشودة في هذه المرحلة، انطلاقاً من أنه ليس ثمة حاجة ضرورية للدخول في جدل فكري أو متاهات نظرية حول الشكل السياسي أو النظام الاجتماعي لهذه الدولة، والتيار الثاني: انطلق من ضرورة تحديد طبيعة النظام الاجتماعي للدولة الديمقراطية، وأن هذا النظام سيكون بالضرورة اشتراكياً، حتى يكون المجتمع الجديد قادراً على توفير الحل لمشكلات الفقر والتخلف والاضطهاد والاستغلال، التي يعاني منها الإنسان في هذا الوطن المنشود، وعلى مواجهة ألوان الاستغلال الطبقي أو القهر القومي بين العرب واليهود (عبد المجيد، 1994، ص 110). وحول رؤية حركة فتح للدولة الديمقراطية، وضع "نبيل شعث" تصوراً محدداً لهذه الدولة عام 1971، يمكن تحديدها في النقاط التالية (شعث، 1971، ص7:8):

- تتركز فكرة الدولة الديمقراطية على فلسطين ككل، أي على الأجزاء التي احتلت عام 1948 وكذلك التي احتلت عام 1967.

- فلسطين الجديدة ليست مجرد إسرائيل المقنّعة، إذ ينبغي أن تكون دولة تقدمية لا عرقية ولا طائفية، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الحركة الثورية العربية، ومن الأراضي العربية المتحدة في المستقبل.
- من أجل التحقق فلسطين الجديدة هذه، يجب أن يستمر التحرير حتى تدمير الدولة الصهيونية، أي أن فلسطين الجديدة هي نتيجة للتحرير وليست بديلاً عنه، أو نتيجة تسوية مع إسرائيل.
- ستشمل فلسطين الجديدة كل المستوطنين اليهود والفلسطينيين المنفيين أو الواقعين تحت الاحتلال، الذين يختارون العيش في فلسطين ويقبلون منزله متساوية كفلسطينيين متساويين دون أي حقوق خاصة أو امتيازات.

ثالثاً: موقف حركة فتح من الدولة الديمقراطية

أعلنت حركة فتح في مؤتمر صحفي بتاريخ 1968/10/10م على لسان صلاح خلف "أبو إياد" وللمرة الأولى، بأن الهدف الاستراتيجي للكفاح المسلح يتمثل في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على امتداد فلسطين التاريخية يعيش فيها الفلسطينيون بطوائفهم كافة مسلمون، ومسيحيون، ويهود، في مجتمع ديمقراطي يسوده الوفاق، ويتمتعون بقدرٍ كاملٍ من الحقوق بالتساوي، الأمر الذي يؤكد أن حركة فتح ليست ضد اليهود باعتبارهم طائفة دينية، بل ضد الصهيونية الاستعمارية.

ورأت فتح أن الدولة الديمقراطية، لن تحرر الفلسطينيين فقط، بل كذلك اليهود، الذين اعتبرتهم الحركة ضحايا دعت إلى مساعدتهم، وعرضت فتح عليهم فلسطين آمنة ومتسامحة بدلاً من انعدام الأمن في دولة يهودية معرضة دائماً للتهديد من جيرانها (Hirst 1977, p470). وفي هذا السياق أكد كمال عدوان: أن الدولة الديمقراطية من وجهة نظر فتح "ليست مشروعاً طرحه ضمن المشروعات المطروحة للتسوية، أو النقاش على مائدة المفاوضات، ولكنه

مشروع يجري وضعه في التطبيق من خلال عملية نضالية طويلة الأمد، تعيد صياغة عقل الإنسان على أرض فلسطين، من خلال القتال وتنمية الجهد النضالي المشترك في اتجاه مفهوم ديمقراطي، لكي يلغي عقلية المؤسسة الصهيونية، ويرفض نظامها ويقيم الدولة الديمقراطية بدلاً لها، وأن الانتماء لهذه الدولة سيكون انتماء فردياً، أي انتماء مواطنين وليس جماعات أو طوائف، وجميع المواطنين فيها متساوين في الحقوق والواجبات دون تمييز على الجنس أو الدين أو العقيدة" (عدوان، 1973، ص 56). لذلك رأت حركة فتح أن الدولة الديمقراطية لن تأتي إلا عبر الكفاح المسلح والنضال السياسي، وهذه الدولة غير قائمة على أساس عرقي أو طائفي، والمواطنون فيها يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات دون أي تمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس، وفضلت حركة فتح عدم الخوض في النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي سوف يحكم النظام السياسي لهذه الدولة باعتبارها أمور سابقة لأوانها، رغم أن هذه الفكرة لاقت معارضة شديدة من الفلسطينيين أنفسهم والعرب باعتبارها تنازلاً مجانياً للعدو الصهيوني.

رابعاً: تحديات الدولة الديمقراطية

الدولة الديمقراطية على كامل فلسطين هي فكرة صحيحة، ولكن لم تكن تمتلك الأدوات التي تمكنها من ترجمة هذه الشعارات إلى واقع، من خلال ممارسات على الأرض، لذلك وصول فكرة الدولة الديمقراطية إلى مأزق أدى إلى تبني خيار المرحلة في النضال الوطني الفلسطيني، من خلال برنامج النقاط العشرة (مقابلة مع صالح زيدان، 2015/6/16). ولم تتل الدولة الديمقراطية قبولاً فورياً أو جماعياً من الفلسطينيين، فعارض بعضهم الفكرة كلها معارضةً تامة؛ إذ كانت بالنسبة إليهم تنازلاً لا يمكن احتماله أمام العدو، واعتبرها البعض الآخر مجرد دعاية تكتيكية تهدف إلى إثارة إعجاب الرأي العام الدولي (1977p470، Hirst) وقد أدى طرح فكرة الدولة الديمقراطية إلى ردود فعل هامة، وفتح نقاش داخل صفوف المقاومة الفلسطينية وبين الحركات الثورية العربية، وبين اليهود في إسرائيل وخارجها، ويمكن

عرض الصعوبات التي واجهتها فكرة الدولة الديمقراطية بين الفلسطينيين بشكل خاص والعرب بشكل عام في النقاط التالية (شعث، 1971، ص 8:10):

- رفض فريق الفكرة بشكل كامل على اعتبار أنها تنازل كامل للعدو.
- فريق آخر لم يفهم هذه الفكرة ومضامينها أبداً، وخططوا بينها وبين الدولة العلمانية ظانين إنها بديل عن التحرير، وحاول بعض هؤلاء تشويه الحقائق عمداً خدمة لأغراض حزبية خاصة.
- وهناك فصيل آخر من النقاد يرفض الوجهة الدينية للدولة الديمقراطية، كدولة للمسلمين والمسيحيين واليهود، وهؤلاء النقاد العرب يصرون على تفسير علماني، ويقولون إن لم تكن الدولة الجديدة على أسس اشتراكية فإنها لن تكون مقبولة منهم.
- ورغم كل ذلك التباين والتناقض في الموقف العربي والفلسطيني من الدولة الديمقراطية، قاوم الكيان الصهيوني فكرة الدولة الديمقراطية في فلسطين مقاومة شديدة، واعتبرها تستهدف تقويض دولة إسرائيل، تماماً كما قاوم فكرة إقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين واعتبرها تهديداً لأمن إسرائيل، والنقيض لدولة إسرائيل (الدجاني، 1986، ص 18).

وعليه يمكن القول أن طرح فكرة الدولة الديمقراطية يعتبر أول مظهر من مظاهر التغيير في الفكر السياسي لحركة فتح، من خلال القبول بالتواجد اليهودي في الدولة الفلسطينية كجزء من رعايا الدولة الجديدة، على اعتبار أن هذه الدولة سوف يتمتع فيها كل المواطن بنفس الحقوق دون أي تمييز، ولم تكن هذه الفكرة جديدة على الفكر السياسي الفلسطيني بشكل عام، بل كانت فكرة مطروحة في زمن الانتداب البريطاني على فلسطين وقبل قرار التقسيم رقم 181، وأن الدولة الديمقراطية في الفكر السياسي لدى حركة فتح تعني دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني وتشمل الأراضي التي احتلت عام 1948 وعام 1967م.

المحور الثاني: المرحلية في الفكر السياسي الفلسطيني

بقيت حركة المقاومة الفلسطينية، رغم اهتزاز الآمال التي كانت علّقَها على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، ترفض أي تفكير في تبني نهج المرحلية في النضال، وتصر على أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية - هو تحرير كامل التراب الفلسطيني - غير أن المرحلية في النضال أصبحت واقعاً لا بدّ منه، نتيجة الاختلال الكبير الذي طرأ على موازين القوى في غير صالح حركة المقاومة الفلسطينية بعد حرب أكتوبر 1973م، خاصةً بعد وضوح محدودية القوة السياسية والعسكرية العربية.

أولاً: ظروف طرح البرنامج المرحلي

لا شك أن حرب أكتوبر 1973 كانت حدثاً هاماً ترك آثاره على مجالات الصراع العربي الصهيوني كلها، ومن بين نتائجها المباشرة أنها فتحت الباب من جديد للمساعي الناشطة في اتجاه تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، حتى أن مجلس الأمن الدولي والذي كان في حالة انعقاد شبه دائم في أيام القتال توصل إلى إصدار القرار 338 بالإجماع، والذي يدعو إلى التعجل في إبرام تسوية، وهو قرار يعيد التأكيد على الأسس الذي تضمنها القرار 242 (حوراني، 1980، ص 183). وذكرت صحيفة الرأي الكويتية أن صلاح خلف تحدث في لقاء شعبي بالكويت وأعلن "أن موقف م. ت. ف. من إقامة دولة فلسطينية في ضوء معطيات حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وقال إن الثورة ستتحرك في اتجاه يقضي بأن يكون هناك وطنيون تدعمهم منظمة التحرير الفلسطينية، سوف يقيموا حكماً وطنياً على ما تبقى من أرض فلسطين في ظل ثلاثة شروط هي: عدم الاعتراف بإسرائيل وعدم التفاوض معها، وعدم التعاون، مع استمرارية الثورة الفلسطينية حتى تحرير كامل تراب فلسطين (اليوميات الفلسطينية، 1974، ص 166).

وتعتبر الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني نقطة انعطاف في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها نحو التسوية السياسية، وذلك بعد حرب 1973، وقرار القمة العربية في الرباط بالمغرب الذي اعتبر منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيث أقرت الدورة البرنامج المرحلي " النقاط العشرة (حسين، 1993، ص161). ورأت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين صاحبة المبادرة في طرح البرنامج منذ أوائل السبعينيات أن خطتهم "تتطلب من نقد المفهوم المثالي الماركسي، الذي يحاول أن يجعل لهدف "التحرير الكامل"، برنامج حد أدنى للثورة الفلسطينية، قابل للتطبيق وفق المعطيات الدولية والإقليمية (الفقعاوي، 2011، ص88). وكانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد رفعت شعار المرحلية في النضال قبل حرب عام 1973م بقليل (أبو نحل، آخرون، 2012، ص227). وعددت الجبهة الديمقراطية، الأسباب التي دفعتها لهذا الطرح الجديد، وأرجعتها لهزيمة المقاومة الفلسطينية في أيلول على يد النظام الأردني، والخسائر التي لحقت بها نتيجة الخروج من الأردن وفقدان "القاعدة الآمنة"، والتأكيد على أن هزيمة المقاومة في الأردن فتحت الطريق أمام تسوية عربية إسرائيلية وفق مشروع روجرز (حواتمة، وعبد الكريم، 2002، ص44:49).

ثانيًا: النقاط العشرة وبداية التغيير

أسفرت الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني يونيو 1974م، بعد مناقشات استغرقت أسبوعاً من الشد والجذب بين فصائل المقاومة الفلسطينية، على المصادقة على البرنامج السياسي المرحلي للمنظمة والذي فتح الطريق للمشاركة الفلسطينية في جهود التسوية السياسية، وكان أبرز مظاهر التغيير التي جاءت في هذا البرنامج والتي تؤثر على مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني. ما يلي:

ترفض النقطة الأولى من برنامج النقاط العشرة قرار مجلس الأمن رقم 242 لأنه يطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ويتعامل مع قضيته كمشكلة لاجئين، حيث طالبت منظمة التحرير الفلسطينية مراراً وتكراراً بإجراء بعض التعديلات عليه لقبوله، وقد جرت بعض المحاولات لكن الإدارة الأمريكية وإسرائيل رفضت إدخال أي تعديلات عليه (حسين، 1993، ص 171). ويتفق الباحث مع فصيل حوراني وعصام فرج حول تحليلهم للنقطة الثانية التي تظهر فيها معالم التغيير في الفكر السياسي الفلسطيني وأهداف الكفاح المسلح بوضوح، حيث تنص: "تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية على أي جزء من الأرض الفلسطينية سيتم تحريره". والجديد في هذه الصياغة هو استبدال الهدف الذي صاغه الميثاق القومي والوطني من " تحرير فلسطين " إلى تحرير الأرض الفلسطينية، حيث تؤكد النقطة الثانية على: أن وسائل النضال الفلسطيني وعلى رأسها " ليس الوحيد " الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية " وليس كل فلسطين " وبذلك أكد البرنامج المرحلي على الكفاح المسلح كأداة ليست وحيدة مع استخدام كافة الوسائل الأخرى (فرج، 1998، ص 204).

وتحدثت النقطة الثالثة على أن "تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع أو كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة مع إسرائيل والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني"، ونصت النقطة الرابعة على أن "منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر أي خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجيتها في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة (الشيخ عبد الله، 2013، ص 88). ولم تأت النقطة الخامسة والسادسة بجديد، فنصت الخامسة على النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية " أردنية - فلسطينية " هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن، أما النقطة السادسة:

تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين، وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة مع هذا البرنامج (حوراني، 1980، ص212: 213).

يعتبر البرنامج المرحلي نقطة تحول رئيسية في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، بعد اعتماد المرحلية في النضال السياسي الفلسطيني بقبول قيام سلطة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين التاريخية مع التوازن في الطرح السياسي بعدم القبول النهائي بقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار 242، الذي اعتبرته وثيقة البرنامج المرحلي لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية، ويتعامل مع الشعب الفلسطيني كقضية لاجئين، ومن جهة أخرى يعتبر البرنامج المرحلي ثاني تطور في الفكر السياسي الفلسطيني، بعد تبني الدولة الديمقراطية في السابق كنهج سياسي مقاوم تطرحه القيادة الفلسطينية، والذي يمهد لدخول المنظمة في عملية التسوية والقبول بقرارات الشرعية الدولية في ظل الوضع العربي والدولي الراهن.

ثالثاً: تأثير البرنامج المرحلي على منظمة التحرير الفلسطينية

يعتبر اعتماد البرنامج المرحلي "النقاط العشر"، نهاية مرحلة تاريخية من الفكر السياسي الفلسطيني كانت ترفض "المرحلة النضالية" رافضاً قاطعاً، وبداية مرحلة جديدة تؤسس لبناء سلطة الشعب الوطنية المستقلة على قاعدة الحفاظ على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية في ظل المتغيرات الدولية والعربية، على أن تكون العودة وفق القرار 194 الجسر الذي يربط الحل المرحلي بالحال الاستراتيجي الدائم.

ويعتبر البرنامج المرحلي بداية التغير في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني نحو الواقعية، التي جاءت انعكاساً لنتائج حرب تشرين الثانية /أكتوبر 1973، والتي تركت آثاراً سياسية كبيرة على الحالة الفلسطينية، وكان البرنامج المرحلي يقوم على أساس حق العودة وتقرير المصير وإقامة سلطة فلسطينية نتيجة للتحويلات السياسية التي أحدثتها حرب 1973 في الواقع العربي والإقليمي والدولي (مقابلة: أحمد المجدلاني، 2015/6/15). وبعد موافقة

المجلس الوطني الفلسطيني على البرنامج المرحلي، توجهت المنظمة إلى مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط في تشرين الأول 1974، ومعها النقاط العشر وإجماع الفصائل الفدائية عليها، واتخذ مؤتمر القمة القرار التالي: "تأكيداً على حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها" وهكذا تكون جميع الدول العربية قد اعترفت لمنظمة التحرير بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (حسين، 1993، ص 163). وعقب إقرار النقاط العشرة توجه "ياسر عرفات" رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1974م، إلى الدورة التاسعة والعشرين للأمم المتحدة، متسلحاً بموافقة المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة على البرنامج السياسي المرحلي، وباعتراف جميع الدول العربية في قمة الرباط أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (الشيخ عبد الله، 2013، ص 89). وشكّل خطاب 'أبو عمار' في الأمم المتحدة تحولاً تاريخياً لصالح فلسطين والقضية الفلسطينية، مع تجسيد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في أهم هيئة دولية، إلى جانب تأكيده على أن الشعب الفلسطيني يسعى لتحقيق السلام كما يسعى لتحرير فلسطين، وطرح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فكرة القبول بالحل السلمي عندما رفع غصن الزيتون في يده وبندقية الثائر في اليد الأخرى، مردداً عبارته الشهيرة، "لقد جئكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون في يدي وبندقية الثائر في يدي الأخرى، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي، فالحرب تتدلج من فلسطين والسلام يبدأ من فلسطين".

ومن جهةٍ أخرى ونتيجة لإقرار البرنامج المرحلي؛ أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضها للنقاط العشرة وانسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجاء في البيان الذي أصدرته بهذا الخصوص ما يلي "تعلن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لكي لا تتحمل مسؤولية الانحراف التاريخي

الذي تسير فيه قيادة المنظمة، إن الجبهة الشعبية لم تتخذ هذه الخطوة إلا بعد تفكير طويل ومسئول، مرتبط بأعمق درجات الشعور بالمسؤولية، توفرت لديها من خلال القناة بأن التسوية التي يجرى الإعداد لها في المنطقة لا يمكن أن تكون إلا تسوية إمبريالية تصفوية، لن ينتج عنها سوي تثبيت تواجد إسرائيل في المنطقة وضمان أمنها ومستقبلها (حسين، 1993، ص 65).

وفي أكتوبر من 1974 توجه وفد إلى العراق من الجبهة الشعبية برئاسة جورج حبش، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية " الموالية للعراق " وجبهة النضال الشعبي، حيث أعلن باسم هذه التنظيمات وباسم القيادة القومية لحزب البعث الحاكم، بياناً مشتركاً جاء فيه: " أن الجانبين الفلسطيني والعراقي يشجبان الاتجاهات الانحرافية على الساحة الفلسطينية، وجر القوى الفلسطينية إلى المشاركة في مشاريع التسوية التصفوية، واتفقا على معارضة هذه المقترحات ومقاومتها، وعدم السماح بتمريرها، كما اتفقا على إقامة جبهة موحدة تضم قطاعات المقاومة وجميع التنظيمات والشخصيات الرافضة للحلول الاستسلامية (أحمد، 2010، ص 309 : 310) ونتيجة لهذه التجاذبات السياسية والحزبية حديث مجموعة من الاغتيالات في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، استهدفت بعض القيادات الفلسطينية والفتحاوية التي كانت محسوبة على تيار التسوية السياسية، مثل الدكتور عصام السرطاوي وغيره.

البرنامج المرحلي أو برنامج النقاط العشرة، جاء لكي يعبر عن تطور الفكر السياسي لدى منظمة التحرير وحركة فتح، التي تبنت خيار المرحلية في النضال، بعد ضغوط ونصائح سياسية من الأصدقاء والحلفاء، فقد ساعد البرنامج المرحلي منظمة التحرير وحركة فتح على الخروج من عنق الزجاجة التي وصلت إليه، ونتج عنه اعتبار القمة العربية في الرباط 1974، منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وساعد البرنامج المرحلي حركة

فتح ورئيس منظمة ياسر عرفات بإلقاء خطاب تاريخي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، الذي أكد خلاله على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى رغبة الشعب الفلسطيني في السلام العادل والدائم من خلال كلمته المشهورة " لقد جننكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون في يد وبندقية التائر من إلد الأخرى فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي.

المحور الثالث: انتفاضة الحجارة وإعلان الاستقلال

شكلت انتفاضة الحجارة حدثاً فريداً في التاريخ الفلسطيني المعاصر، بعد أن استطاعت انتفاضة الجماهير الفلسطينية في الداخل قلب المعادلة الدولية والإقليمية وفرض منظمة التحرير كلاعب رئيسي في المعادلة من جديد، بعد محاولات حثيثة لإقصاء المنظمة وتغييب دورها السياسي والنضالي.

أولاً: انتفاضة الحجارة 1987م

شكلت الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة ابتداءً من 9/12/1987م، منعطفًا جديدًا في المسيرة النضالية للشعب الفلسطيني، وتطوراً نوعياً لثورته المعاصرة، لقد هب الشعب العربي الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي فلسطين المحتلة عام 1948، هبة رجل واحد شباباً وشيوخاً وأطفالاً ونساءً، تجاراً وعمالاً وفلاحين وطلبة مسلمين ومسيحيين، هبة زعزعت الأرض من تحت أقدام المحتل الصهيوني (إبراش، 2003، ص38). وكانت قد اندلعت شرارة الانتفاضة الفلسطينية على أثر حادث سير وقع في غزة، أدى إلى مقتل أربعة عمال فلسطينيين، وإصابة سبعة آخرين نتيجة اصطدام السيارة التي كانت تقلهم بشاحنة عسكرية إسرائيلية، حيث انتشرت إشاعة تقول إن الاصطدام كان متعمداً، قام به أحد الجنود الإسرائيليين انتقاماً لمقتل جندي إسرائيلي (المصري، 2008، ص331). فبعد عشرين عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية

وقطاع غزة، أضاف الفلسطينيون إلى صمودهم شكلاً آخر من المقاومة أكثر بياناً هو " الانتفاضة " (زخريا، 2003، ص410)

وفرضت أحداث الانتفاضة نفسها على مسار القضية الفلسطينية وعلى كافة المستويات، فلسطينياً، عربياً وعالمياً، وأصبحت إسرائيل تعيش في مأزق سواء في مواجهتها للرأي العام العالمي الذي ندد بقوة بالإجراءات التعسفية الإسرائيلية، وذلك عندما أذهلته السيادة الإسرائيلية في تصديها للشعب الفلسطيني العزل من السلاح، أو في مواجهتها لقرارات مجلس الأمن الدولي المنددة بالقمع الإسرائيلي (إبراش، 2003، ص38). وفتحت انتفاضة الحجارة جبهة جديدة على إسرائيل وشكلت مفاجأة لها، بعد أن كانت تعتقد أنها تواجه جبهتين فقط، جبهة الحرب النظامية مع الجيوش العربية، وجبهة المقاومة الفلسطينية في الخارج، من خلال العمليات التي تشنها الثورة الفلسطينية، فعن طريق الانتفاضة فتح الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة جبهة جديدة، لم يكن الجيش الإسرائيلي على استعداد لمواجهتها، لا على مستوى انتشاره أو تنظيمه، أو أساليب عمله (المصري، 2008، ص332).

واستغلت القيادة الفلسطينية الانتفاضة، وسجلت عودةً وحضوراً قوياً سواء على المستوى الشعبي الفلسطيني الذي كان تحت تأثير الخروج من بيروت، أو الانشقاقات والصراعات الفلسطينية، تمثل ذلك في عودة التفاعل بين منظمة التحرير وفصائلها لتمدد جماهيرياً وشعبياً، وتشكل قاعدة ارتكاز صلبة في الأراضي المحتلة، كبديل لقاعدة الارتكاز الخارجية التي فتتها عملية التدوير في الشتات والتمزق، وحسب جيمي كارتر الرئيس الأمريكي الأسبق: فإن اندلاع الانتفاضة لم تُدهش القيادة الفلسطينية فحسب، وإنما أدهشت الإسرائيليين أنفسهم (أبو نحل، وآخرون، 2012، ص417:416). وتعتبر انتفاضة الحجارة الفلسطينية التي انطلقت في 1987م، حلقة من حلقات النضال الوطني الفلسطيني، وشكلت منعطفاً سياسياً كبيراً على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، فأعادت الاعتبار إلى منظمة التحرير

الفلسطينية بعد الخروج من بيروت، مما أعطى زخماً جديداً للثورة الفلسطينية في مواجهة التحديات العربية والدولية والإسرائيلية، وأدت لفتح جبهة جديدة مع الاحتلال الإسرائيلي بعد ما شعر أنه أغلق جبهة الأردن ولبنان، فإذ به يواجه تحدياً كبيراً متمثلاً في انتفاضة الحجارة التي عجز في التعامل معها على المستوى الأمني والسياسي والإعلامي.

ثانياً: مكاسب انتفاضة الحجارة

تميزت الانتفاضة عما سبقها من أعمال المقاومة بأنها حظيت بتأييد دولي، فقد انطلقت مظاهرات التضامن التي شارك فيها الآلاف من أرجاء العالم، في ألمانيا وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا واليابان (زخريا، 2003، ص455). ولأقت الانتفاضة من خلال تطور فعاليتها، وتصاعد نضالها والأهداف التي طرحتها كل الاهتمام الدولي، فأعادت القضية الفلسطينية مجدداً كقضية رئيسية من قضايا الصراع الدولي، فشهدت المنطقة نشاطاً وتحركات سياسية دولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

فبعد أقل من ثلاثة شهور على انطلاق الانتفاضة، تحرك وزير الخارجية الأمريكي "شولتز" في أواخر شباط /فبراير 1988م، لاستطلاع الأوضاع فيها، واستكشاف الخطوات الدبلوماسية الممكنة، وكان قد طرح مبادرة سياسية جديدة لحل الصراع قبل وصوله، رفضتها منظمة التحرير، ومارست ضغوط على شخصيات وطنية من الداخل لعدم الالتقاء معه (نوفل، 2000، ص128). أما على صعيد الأمم المتحدة، ورغم الموقف الضعيف من الأمم المتحدة في التعاطي مع قضية الانتفاضة، بالتعامل معها باعتبارها قضية إنسانية، إلا أن مجلس الأمن الدولي أصدر قراراً في 12/1987، أعرب فيه عن أسفه الشديد لممارسات إسرائيل وسياساتها في المناطق المحتلة، ثم كلف مجلس الأمن مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، "مارك غولدينغ"، للقيام بجولة في مخيمات اللاجئين للتعرف عن كثب على تصرفات قوات

الأمن الإسرائيلية من أجل فرض النظام في المناطق المحتلة" (ك، فلسطين الثورة، ج1988، 4، ص414).

وعلى المستوى الإسرائيلي استطاعت الانتفاضة الفلسطينية، بما أحدثته من تراكمات في سياق السياسة الإسرائيلية لمواجهتها، من ردود فعل في وسائل الإعلام الدولية، فقد برز موقف بعض يهود العالم، الذين أصبحوا لأول مرة يؤيدون إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ويعارضون ممارسات إسرائيل ضد السكان العرب (ك، فلسطين الثورة، ج4، 1988، ص413). وضعت الانتفاضة الفلسطينية، قادة إسرائيل في وضع حرج بسبب كم التأييد والتعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني، بعد فشل العنف الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة، لأن قادة إسرائيل لم يخسروا موقعة واحدة، بل خسروا المعركة كلها (يوئيل ماركوس، هآرتس، 1988/1/29). وكان للانتفاضة الفلسطينية انعكاسات كبيرة واتجاهات مختلفة على الصعيد العربي، فقد أعيدت القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام العربي، بعد أن كان مؤتمر القمة العربية في عمان قد تجاهلها، بسبب التركيز على الحرب العراقية الإيرانية، فعقدت القمة العربية الطارئة بالجزائر 1988م، التي أنقذ الملوك والرؤساء العرب على عقدها تحت ضغط الانتفاضة المتواصلة، بهدف البحث عن أفضل السبل لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وأصدرت القمة قرارات حول دعم الانتفاضة الفلسطينية، وعقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

وأدى اشتعال الانتفاضة الفلسطينية وتمسك قادتها بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني إلى توجيه ضربه قاسمة لكل المحاولات العربية والدولية للقفز على منظمة التحرير الفلسطينية، والتي زادت بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والحروب التي شنت على المخيمات الفلسطينية في لبنان عامي 1985/1986م، وفرضت الانتفاضة على كل القوى الإقليمية والدولية إعادة النظر في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وأفسحت المجال

أمام ظهور مبادرات دولية جديدة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط (نوفل 1995، ص16). وفي السياق السياسي المشحون الذي أحدثته الانتفاضة، استطاعت خلال أقل من عام على اندلاعها، أن تقلب علاقات القوة في إسرائيل وخارجها رأساً على عقب، ففي 31 يوليو 1988، ألقى الملك حسين خطاب تاريخي، أعلن فيه فك الارتباط مع الضفة الغربية، وألغى فيه ما كان يقوله الأردن، بأنه يمثل الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية بصفته بدلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية (زخريا، 2003، ص458).

الانتفاضة لم تحدث من فراغ سياسي أو اجتماعي، وإنما كانت تتويجاً لنضال طويل للشعب الفلسطيني اتخذ أشكالاً مختلفة، رداً على أعمال القمع الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني سواء في الداخل أو في الخارج، وتعد انتفاضة الحجارة بمثابة تراكم تاريخي لكافة الجهود السابقة التي بذلها الشعب الفلسطيني دفاعاً عن حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال، وفق مبدأ حق تقرير المصير، وقد تركت انتفاضة الحجارة آثاراً سياسية عظيمة على منظمة التحرير الفلسطينية، التي أخرجتها من عزلتها المفروضة عليها بعد الخروج من بيروت، حيث استطاعت تجنيد الرأي العام الدولي للتضامن مع القضية الفلسطينية من جديد فأصبحت القضية الفلسطينية على سلم أولويات الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة واجتماعات القمة العربية، بعد فترة من الركود السياسي.

ثالثاً: إعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية

انعكست انتفاضة الحجارة 1987، على المشهد الفلسطيني بكل مكوناته، وأدت إلى طرح نقاش معمق في الساحة الفلسطينية في إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد نقاش طويل في ضوء المعطيات الدولية والعربية التي استطاعت انتفاضة الحجارة تحقيقها في ظل موازين القوى وضعف الحالة الفلسطينية خاصة عقب الخروج من بيروت، لذلك

نجحت الانتفاضة في طبع بصماتها الواقعية على قرارات المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر التي انعقدت في الجزائر.

ففي 15 نوفمبر عام 1988م، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه في الجزائر قيام دولة فلسطين المستقلة الجديدة، وفي مساء اليوم نفسه، وبعد انتهاء الصلاة في المسجد الأقصى في القدس، تم قراءة إعلان الاستقلال أمام حشد من الناس تأكيداً على أن القدس الشريف هي عاصمة لدولة فلسطين (بويل، 2004، ص25). ولقد كان قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان استقلال دولة فلسطين فوق الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ثمرة من ثمرات الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وبداية لمرحلة جديدة من مراحل نضاله الممتد منذ عام 1920 من أجل التحرر والاستقلال (صالح، 1992، ص185). حيث تم الإعلان في 15 نوفمبر 1988 عن ميلاد الدولة الفلسطينية على أساس القرار 181، وهو القرار الذي منح إسرائيل شرعية وجودها الدولي، وترافق إعلان الاستقلال الوطني مع موافقة المجلس الوطني على الاعتراف بالقرار 242 والقرار 338، ودعا إلى دولتين لشعبيين على أرض فلسطين (نوفل، 1995، ص19).

وحدد إعلان الاستقلال شكل الدولة الوليدة " فنص على قيام دولة فلسطين فوق الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، حيث أن دولة فلسطين هي دولة عربية، وهي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، إلى تحقيق أهدافها في التحرر، والتطور والديمقراطية والوحدة، لتكون دولة للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورن هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتضان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية". وفي مجال السياسية الخارجية والعلاقات الدولية؛ أوضح المجلس الوطني طبيعة تلك العلاقات: فقد حدد إعلان الاستقلال سياسة دولة فلسطين الخارجية في الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأنها دولة غير منحازة تلتزم بسياسة ومبادئ

عدم الانحياز، وأنها دولة محبة للسلام، وتلتزم بمبادئ التعايش السلمي، ولكن عبر المجلس عن وعيه بضرورة التفرقة ما بين العنف "الإرهاب" من ناحية واستخدام الكفاح المسلح لتحرير الأراضي المحتلة، فأكد على حق دولة فلسطين الطبيعي في الدفاع عن حقوقها (صالح، 1992، ص190:189). وكانت صياغة إعلان الاستقلال تعبر عن رؤية منظمة التحرير لطابع الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي، وانطلقت منه مبادرة فلسطينية تقوم على أساس القبول بقراري 242 و338، مع ضمان حق العودة وتقرير المصير (المجدلاني، 2015).

ورغم ذلك قُوبِل إعلان الدولة في الجزائر وما تضمنه من اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرارات الأمم المتحدة، وبالتالي "الاعتراف بإسرائيل" استجابة حذرة ومشككة من الولايات المتحدة التي بدأت اتصالات سرية وعلنية شاقة من المنظمة وعبر وسطاء معتمدين، كان الهدف منها أن تعترف المنظمة بالشروط الأمريكية (ابراش، 2003، ص55). وبهدف دفع جهود التسوية السياسية في المنطقة، دعا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في 13 كانون الأول 1988م، إلى عقد لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، ودعا إلى "أن يتم العمل لإشراف مؤقت للأمم المتحدة على الأرض الفلسطينية ونشر قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني، تشرف في الوقت نفسه على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، وأكد ياسر عرفات أن منظمة التحرير ستعمل للوصول إلى تسوية سلمية شاملة بين أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي. (الشريف، 1995، ص373).

وفي مؤتمر صحفي بجنيف عقب خطابه بالأمم المتحدة، أكد "عرفات" على القبول بالقرارين 242 و338، وأكد على حق إسرائيل في العيش في أمن وسلام، وأعلن "أننا ننبد

تماماً بشكلٍ مطلق كل صور الإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة والأفراد والجماعات"، وبهذا التصريح يكون السيد " عرفات " قد أوفي من الناحية الفنية بكل الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية حتى تبدأ المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية (بويل، 2004، ص91). ويعتبر قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة تحولاً استراتيجياً في مسيرة الثورة الفلسطينية، وتجاوزاً واضحاً للميثاق الوطني وللعديد من الثوابت الفلسطينية بالرغم الغموض الذي شاب قرارات دورة الجزائر وتصريحات قادة المقاومة حول علاقة الحقوق التاريخية بالحقوق المنصوص عليها في مقررات الشرعية الدولية، فكل تلك التحولات يبدو أنها كانت مدفوعة التحولات الدولية التي كانت تلوح في الأفق " انهيار الاتحاد السوفيتي " والضغط العربي والدولية على المنظمة التي كانت سبباً في التوجهات الفلسطينية الجديدة (ابراش، 2003، ص58). لعبت الانتفاضة الفلسطينية الأولى دوراً مهماً ورئيسياً في توحيد الصف الوطني الفلسطيني، بالاتفاق على إعلان الدولة والقبول بالقرارات الدولية منها القرار 181، والقرار 242، والقرار 338، حيث يعتبروا الأساس السياسي والقانوني للعملية السلمية التي انطلقت في مدريد 1991، وأن إعلان الدولة في عام 1988م جاء لكي يجسد النضال الوطني الفلسطيني عبر مراحل المختلفة في مؤسسة الدولة التي طال انتظارها، وأن هذه الدولة جاءت وفق الأفق السياسي المسموح به عربياً ودولياً في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967م، وأن الاستناد إلى القرار 181 كان من باب السند القانوني باعتباره القرار الأممي الصادر عن الجمعية العامة 1947م، والذي استندت إليه إسرائيل عند قيامها 1948م.

خاتمة الفصل

منذ بداية انطلاقها أعلنت الفصائل الفلسطينية رفضها المطلق لكل قرارات الشرعية الدولية، والمشاريع التصفوية والحلول الاستسلامية المطروحة في المنطقة ابتداءً من قرار التقسيم رقم 181 وانتهاءً بقرار مجلس الأمن 242 الصادر في عام 1967، وأعلنت رفضها لأي مشاريع دولية، لأنها تعالج المظهر وتترك المصدر، وبسبب تجاهل القرارات والمشاريع الدولية حقوق الشعب الفلسطيني، وجاء تبني خيار الدولة الديمقراطية كتطور في الفكر السياسي لدى منظمة التحرير وحركة فتح، بعد ما أضحت الدولة الديمقراطية كهدف للنضال الوطني الفلسطيني، يركز على تصفية المشروع الصهيوني وإقامة دولة لكل مواطنيها، يتمتع العرب واليهود فيها بالمساواة في الحقوق والواجبات.

يعتبر البرنامج المرحلي " النقاط العشر "، نهاية لمرحلة تاريخية من الفكر السياسي الفلسطيني كانت ترفض "المرحلة النضالية" رافضاً قاطعاً، وبداية مرحلة جديدة تؤسس لبناء سلطة الشعب الوطنية المستقلة على قاعدة الحفاظ على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية في ظل المعطيات الدولية والعربية، التي جاءت على أثر التحولات في المشهد العربي والدولي، خاصةً بعد وضوح محدودية القوة السياسية والعسكرية العربية عقب حرب أكتوبر 1973، بالموافقة على إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي شبر يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية.

شكل خروج الثورة الفلسطينية من بيروت عام 1982 نهاية فعلية لنظرية حرب التحرير الشعبية عقب فقدان القاعدة الأخيرة للثورة الفلسطينية في ممارسة الكفاح المسلح، مما اضطر منظمة التحرير الفلسطينية للقبول بالحل السلمي والاعتراف بقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرار 242 و 338 التي كانت ترفضها وتعتبرها لا تلي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية، كما شكل خروج المنظمة من بيروت، ودخول العرب في نهج التسوية السياسية، بعد توقيع مصر اتفاق كامب ديفيد، استعداداً للاعتراف بإسرائيل مقابل دولة فلسطينية على

أي جزء من التراب الفلسطيني كهدف نهائي للنضال الفلسطيني، وهو الأمر الذي قاد إلى قبول منظمة التحرير لشروط مؤتمر مدريد والدخول في مفاوضات سرية مع إسرائيل لإنجاز اتفاق أوسلو.

تعتبر انتفاضة الحجارة عام 1987م، تحولاً رئيسياً في النضال الوطني الفلسطيني، حيث استطاعت الانتفاضة أن تعيد الاعتبار إلى القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير بعد محاولات شطبها، ومن جهة أخرى لعبت الانتفاضة الفلسطينية دوراً مهماً ورئيسياً في توحيد الصف الوطني الفلسطيني، بالاتفاق على إعلان الدولة والقبول بالقرارات الدولية، التي أصبحت تعتبر الأساس السياسي والقانوني للعملية السلمية التي انطلقت في مدريد 1991.

ويعتبر إعلان الدولة في عام 1988م تجسيداً للنضال الوطني الفلسطيني عبر مراحل المختلفة في مؤسسة الدولة التي طال انتظارها، وأن هذه الدولة جاءت وفق الأفق السياسي المسموح به عربياً ودولياً في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967م، وأن الاستناد إلى القرار 181 كان من باب السند القانوني باعتبار القرار 181 الصادر عن الجمعية العامة 1947م، هو نفس السند القانوني الذي استندت إليه إسرائيل عند قيامها 1948م.

الفصل الخامس:

تجربة النضال السياسي والدبلوماسي بعد أوسلو

حركة المقاومة الفلسطينية ليست مقاومة عدمية، وإنما هي حركة مقاومة شاملة ومتنوعة تهدف لتحقيق أهداف سياسية، وفي مقدمها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، كما أن أساليب المقاومة الفلسطينية تتطور حسب كل مرحلة تاريخية؛ لكي تواكب الظروف السياسية والدولية التي قد تفرض في بعض الأحيان نوع محدد من وسائل المقاومة بهدف تجنب وصم المقاومة الفلسطينية ومسيرة النضال الوطني الفلسطيني بالإرهاب، خاصةً في ظل انتشار ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تعاني منها كل المجتمعات الدولية.

عقب توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وتغير بعض بنود الميثاق الوطني التي تدعو لتدمير دولة إسرائيل، انتقلت حركة المقاومة الفلسطينية نتيجة لهذا الاتفاق والتحويلات الدولية والعربية لتبني استراتيجية جديدة للمقاومة الفلسطينية تشمل على المقاومة الشعبية بمفهومها السلمي الشعبي، والنضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتعرية الموقف الإسرائيلي في الساحة الدولية، بالإضافة لتبني المقاطعة الاقتصادية والثقافية على المستوى المحلي والدولي بهدف تكبيد الاحتلال الإسرائيلي خسائر سياسية واقتصادية والضغط عليه لإنهاء احتلاله للأراضي الفلسطينية.

ستستعرض الدراسة في هذا الفصل تجربة العمل السياسي للثورة الفلسطينية بعد أوسلو، من خلال دراسة المقاومة الشعبية والنضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمقاطعة الاقتصادية والثقافية، باعتبارهم أشكال النضال الوطني الفلسطيني الجديد بعد الدخول في مسار التسوية.

تجربة المقاومة الشعبية والسلمية بعد أوسلو

واجه الشعب الفلسطيني في نهاية القرن العشرين مجموعة من التحولات بالغة الأهمية على الصعيدين الدولي والإقليمي، فالتهور الذي شهدته الوضع الدولي والإقليمي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي والنتائج الكارثية التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، والتي تركت تداعيات على القضية الفلسطينية مازالت مستمرة حتى الوقت الراهن، وهذا التهور بلغ حده الأقصى بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم في إطار ما بات يعرف بالنظام العالمي الجديد، الذي اتسم بالتفرد والهيمنة الأمريكية على العالم أجمع، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية برمتها.

المحور الأول: اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية

مثل اتفاق أوسلو انعطافه كبيرة للحقل السياسي الفلسطيني، تم بموجبه الانتقال إلى التسوية التفاوضية كأساس للوصول لحل القضية الفلسطينية بعد انتهاج الكفاح المسلح والنضال الثوري وسيلة وحيدة للثورة، من فقد جاء الاتفاق لتتويج لعقد كامل حاولت فيه القوى الدولية ترويض منظمة التحرير بعد تحجيم دورها عقب الخروج من لبنان لكي تكون مؤهلة للانضمام لجهود التسوية السياسية.

أولاً: إرهابات اتفاق أوسلو

مع انهيار الاتحاد السوفيتي تكون وضع دولي جديد في بداية فترة التسعينيات إثر انهيار موازين القوى عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، وحدث انقسام في الموقف العربي بعد أزمة احتلال العراق للكويت وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية للموقف العراقي، وما نتج عنها من ضعف للتضامن العربي، وفرض حصار مالى وسياسي على منظمة التحرير بسبب مواقفها من الأزمة، حيث انعكست كل المتغيرات الدولية والإقليمية على القضية الفلسطينية وعلى منظمة التحرير وجعلتها تسير في ركب التسوية.

فقد أتاحت سنة 1991م، فرصة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة خطتها المتعلقة ببداية عملية سلام ناجحة في الشرق الأوسط، وفي هذا الشأن جاء في تقرير لمعهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية، في أعقاب عاصفة الصحراء تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية حيازة نقاط قوة فريدة، منتصرة في حرب الخليج الثانية مكنتها كقوة عظمى وحيدة أن تحقق أكثر مما حققته في الماضي.(الخطيب، 2014، ص79) لذلك استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة الذهبية، ونظمت مؤتمراً دولياً للسلام في مدريد عام 1991، وفي هذا المؤتمر تحدثت إسرائيل فيه مع جيرانها العرب لأول مرة، وقد حضر الفلسطينيون أيضاً ولكن مقابل تنازلات هائلة (Hirst, 1977, p77).

انطلقت عملية السلام الفلسطينية - "الإسرائيلية"، على ضوء المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي جورج بوش في 6 آذار/مارس 1991م، وبدأ التحرك الأمريكي عبر توجه وزير الخارجية الأمريكية جيمس بAKER إلى الشرق الأوسط في الأسبوع الثاني من آذار 1991م، وقيامه باتصالات مكوكية مكثفة بالإسرائيليين والفلسطينيين والعرب، ومنذ اللحظة الأولى لتحركه وعلى امتداد فترة الإعداد (آذار/مارس - تشرين الأول/أكتوبر 1991م). كان هدفه إدخال كل أطراف الصراع إلى غرفة المفاوضات، وجمعهم وجها لوجه، وتهيئة المسرح دولياً وإقليمياً لانطلاق المفاوضات العربية والفلسطينية - "الإسرائيلية" (الحسن، 1993، ص 56). واستغرقت مهمة بيكر التي بدأت استطلاعية، وانتهت بعودته إلى واشنطن في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) 1991م، حاملاً معه أسماء الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر السلام، قرابة سبعة شهور، قام في خلالها، بثمانية جولات مكوكية، والتقى عدداً من الشخصيات الفلسطينية بهدف التوصل إلى صيغة للمشاركة الفلسطينية في المؤتمر (المدهون، ص 134).

وكانت رؤية الإدارة الأمريكية لعملية السلام في الشرق الأوسط مبنية على ضرورة إيجاد حلٍّ ما للصراع العربي- الإسرائيلي، بعد أن فقدت إسرائيل قيمتها الاستراتيجية كدولة مركزية في المنطقة، وتحول ثقلها بالكامل لعبء على الميزانية الأمريكية، خاصة وأن منظمة

التحرير التي حملت لواء الكفاح المسلح ضد إسرائيل لعقدين ونيف من الزمن، تم ترويضها وإحاقها في عربة التسوية السلمية التي انطلقت في مدريد عام 1991 (أبو نحل، وآخرون، 2012، ص485). وعلى الرغم من إدراك "عرفات" أن الولايات المتحدة الأمريكية محاور رئيسي وليست وسيطاً نزيهاً، فإنه لم يكن يرفض التعامل مباشرةً مع إسرائيل، فقد نشط في إقامة عدة قنوات متوازية، وتوصل في نهاية 1992 إلى استنتاج هام أن (م. ت. ف.) سوف تتولى المسؤولية الكاملة في النهاية عن الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة، وكذلك آمن عرفات بأن حلّ كهذا غير ممكن تحقيقه إلا عبر التفاوض السري، لذلك كان رده إيجابياً عندما أبلغه "عباس وقريع" أن قناة خلفية فتحت بوساطة نرويجية في كانون الأول/ديسمبر 1992 (صايغ، 2002، ص914). ومع فوز حزب العمل في الانتخابات العامة الإسرائيلية، ووصول رابين إلى سدة الحكم في مايو 1992، شعر الفلسطينيون بالارتياح؛ فقد كان برنامج حكومة رابين الانتخابي مشجعاً، كما أن الاتصالات التي سبق أن أجرتها القيادة الفلسطينية مع حزب العمل، كانت قد أقنعت رابين بأن الوقت حان للتعامل المباشر مع منظمة التحرير (شاش، 1999، ص54). حدث ذلك في ظل انسداد أفق مفاوضات واشنطن التي جان يجريها الوفد المفاوض من الداخل في واشنطن-مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية السابق-، ورئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض بأوسلو، يؤكد ذلك حيث قال: "أصبح لدينا قناة أن مفاوضات واشنطن قد تستغرق شهوراً طويلة، ولن تؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج ملموسة، بالإضافة إلى ذلك، أن "أحمد قريع" قد حدد مبدئين مهمين من مبادئ المحادثات السرية الجارية في أوسلو، قد نالوا إعجابنا الشديد هما: التقدم بصورة عملية من القضايا السهلة إلى القضايا الصعبة، وتعاون فلسطيني إسرائيلي بصورة خاصة في المجال الاقتصادي". لذلك يؤكد "سبير" "لقد أثار التناقض الواضح بين نمطي مفاوضات واشنطن، وأوسلو لدينا انطبعا، يشير إلى أن عرفات يلمح إلينا بوضوح إلى أن محادثات واشنطن لا تعدو كونها "محاولة لطحن المياه" (سبير، 1998، ص11).

هيأت الظروف الدولية والإقليمية انطلاقة عملية سلام على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما جاء اتفاق أوسلو نتيجة محصلة للواقع الدولي والإقليمي الذي نشأ عقب انهيار الاتحاد السوفيتي والتحولت الإقليمية التي نتجت عن حرب الخليج الثانية، والانقسام العربي وتراجع الاهتمام والدعم العربي للقضية الفلسطينية.

ثانيًا: توقيع اتفاق أوسلو

كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تدرك جيداً حدود اتفاق أوسلو، لكنها رأت أن لا خيار أمامها إلا القبول به، فقد ضعف وضعها كثيرًا في عصر ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، فتصالحت عن وعي تام مع إسرائيل وضمنت لنفسها موطئ قدم فوق التراب الفلسطيني قبل أن يتعرض وضعها الإقليمي والدولي لمزيد من الضعف والتردي (صايغ، 2002، ص920). وبعد عدة جولات من التفاوض السري المباشر، والغير مباشر، وقعت منظمة التحرير الفلسطينية في الثالث عشر من أيلول 1993 على اتفاق "إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي" أوسلو، في حديقة البيت الأبيض بواشنطن (الشريف، 1995، ص419). ووقع الاتفاق عن الجانب الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" وعن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شمعون بيريس، كما وقعه بصفتهم شاهدين - وزيراً خارجية الدولتين الراعيتين لعملية السلام، "أندريه كوزيريف" عن روسيا الاتحادية، "وارين كريستوفر" عن الولايات المتحدة، وكان يراقب مراسم التوقيع من خلف المنصة، كلٌّ من الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، والرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات"، ورئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق رابين" (المسحال، 1994، ص182).

وقد تألف إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي (أوسلو) من سبعة عشر مادة، وأربعة ملاحق "إضافة إلى محضرين تفسيري لبعض مواد الإعلان، وحدد في مادته الأولى، هدف المفاوضات في إقامة سلطة ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242

و338. وبذلك تكون اتفاق أوسلو قد أكدت المرجعية القانونية والسياسية التي تقوم عليها أسس التسوية السياسية بين الجانبين (أبو كريم، 2018).

وفقاً للاتفاق فإنَّ الفترة الانتقالية تبدأ عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني، في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية ونصَّ الاتفاق على أنَّ هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين. (الشريف، 1995، ص420-421). كما نص "إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي" على مجموعة أسس وشروط ارتضتها منظمة التحرير الفلسطينية، وجميع الأطراف العربية، بأنَّ يجري التفاوض للتوصل إلى التسوية الفلسطينية على مراحل، وأنَّ تُجرى مفاوضات المرحلة الأولى للاتفاق على ترتيبات إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، أصبحت تُعرَف فيما بعد "بالسلطة الوطنية الفلسطينية" (شاش، 2009، ص 56).

ويعتبر اتفاق أوسلو، أول اتفاقية سياسية يتم توقيعها بحضور دولي، بين منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبين حكومة إسرائيلية، وتبع هذا التوقيع الاتفاق على (بروتوكول باريس الاقتصادي)، وهو الاتفاق الاقتصادي الذي وقع في 29 نيسان /أبريل 1994م؛ ومن ثم اتفاق " غزة أريحا" الذي وقع في القاهرة بتاريخ 5 أيار /مايو 1994؛ فالاتفاق التمهيدي بشأن " نقل السلطات والمسؤوليات " الموقع عند حاجز "أيرز" بين غزة وإسرائيل، وقد تألف إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي (أوسلو) من سبعة عشر مادة، وأربعة ملاحق " إضافة إلى محضرين تفسيري لبعض مواد الإعلان، وحدد في مادته الأولى، هدف المفاوضات في إقامة " سلطة ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

وقسم اتفاق أوسلو عملية التسوية السياسية إلى مرحلتين: المرحلة الانتقالية؛ ويتم فيها إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات، ومرحلة مفاوضات الوضع الدائم حيث سيتم نقاش القضايا التي تم تأجيلها وتشمل: اللاجئين، والقدس، والاستيطان، والمياه، والحدود، والوضع الأمني والسيادة (أبو مور، 2016، ص 2).

وتضمن اتفاق أوسلو رسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي بموجبها اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في العيش بسلام وأمن، وشكلت رسائل الاعتراف المتبادلة قمة التحول الفكري لمنظمة التحرير الفلسطينية على المستوى الرسمي. والذي دفع منظمة التحرير لعقد اتفاق السلام تخوفها من أن يقوم العرب بتوقيع اتفاقات سلام مع إسرائيل وترك الفلسطينيين وحدهم في الميدان، بالإضافة إلى عدة دوافع واسباب انطلقت منها منظمة التحرير بقيادة حركة فتح لتوقيع الاتفاق، نذكر منها (برهم، 2007: 87):

أولاً: مرور المنظمة بأزمة مالية خانقة وعزلة سياسية محكمة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م.

ثانياً: كان التفكير الطاعي على قيادة منظمة التحرير تحول الوفد الفلسطيني المفاوض من داخل فلسطين في واشنطن إلى قيادة بديلة للمنظمة.

ثالثاً: المرحلة النضالية في فكر المنظمة والأحزاب المؤيدة له، والمستند إلى مبدأ "بعض الشيء أفضل من لا شيء" جعلها تتجه نحو سراديب المفاوضات.

رأت القيادة الفلسطينية التي وقعت اتفاق أوسلو عام 1993م؛ أنه خطوة أولى نحو تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل حدود عام 1967م، وعاصمتها القدس، في حين كان الإسرائيليون ينظرون إلى الاتفاق على أنه لا يتجاوز منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً، وبدون سيادة

للفلسطينيين على الأرض، مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة العسكرية والأمنية على مناطق الحكم الذاتي (أبو مور، 2016، ص 1).

ثالثاً: تداعيات اتفاق أوسلو

يعتبر التوقيع على اتفاق أوسلو نهاية مرحلة وبداية لمرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني، اعتمد فيها النضال السياسي والدبلوماسي محل الكفاح المسلح، حيث نتج عن الاتفاق انهاء بشكل فعلي انتفاضة الحجارة الفلسطينية التي انطلقت في نهاية 1987، والتي أعادت الاعتبار لمنظمة التحرير وللقضية الفلسطينية، خاصة أنها جاءت بعد فترة شهدت مجموعة من التحولات السياسية والأمنية التي عصفت بالمنطقة والمنظمة معاً، فقد ترك اتفاق أوسلو مجموعة من النتائج والتداعيات على الساحة المحلية الفلسطينية والعربية والدولية.

كان من أهم نتائج اتفاق أوسلو هو قيام السلطة الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية في سياق تحقيق الكيانية الفلسطينية، فقد أقر المجلس المركزي الفلسطيني في جلسته التي عقدت في تونس عام 1993م قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من اعتباره السلطة الفلسطينية امتداداً للمنظمة في الداخل وأن المنظمة هي المرجعية التنظيمية والسياسية للسلطة، فقد عارضته معظم الأحزاب المنضوية تحت لواء المنظمة، بالإضافة إلى حركتي حماس والجihad الإسلامي، إلا أن هذه المعارضة لم تمنع قيام السلطة واستمرارها في طرق التسوية، وحدث انقسام عميق داخل بنية المنظمة رافقه تراجع لدور القوى اليسارية وتآكل دورها الفعلي في المجتمع بسبب عزوها عن إيجاد بديل مناسب (برهم، 2007: 94).

أوجد اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير مع إسرائيل عام 1993 انشفاقاً كبيراً بين الفلسطينيين وخلخل مرتكزات النظام السياسي الذي أسست له منظمة التحرير طوال ثلاثة عقود، فأزمة النظام السياسي مازالت مستمرة منذ التوقيع على الاتفاق وحتى الوقت الراهن، فالنظر لمحدودية الإمكانيات الفلسطينية: العسكرية والاقتصادية والديمقراطية - الشتات والاحتلال - فقد

استمرت التدخلات الخارجية في لعب الدور الرئيس في توجيه النظام السياسي (إبراش، 2008). وجاء قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في سياق التحولات على الصعيد الفلسطيني، فقد واكبها مجموعة من المتغيرات على المستوي الدولي، ساهمت في نقل الصراع العربي-الإسرائيلي من دائرة الاهتمام الدولي إلى دائرة البحث عن حلول لتسوية السياسية والتي اعتبرت مطلباً أساسياً لدعم الأسرة الدولية لضمان دعم السلطة الناشئة (أبو مطر، 2012، ص 85).

فقد هيا اتفاق أوسلو والاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية التي تلتها، وما سبقه من مفاوضات علنية وسرية، لتحولات واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني، لعل أبرزها قيام سلطة وطنية على جزء من إقليمها الفلسطيني، وتمخض عن قيام سلطة فلسطينية تغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية، وتحديداً مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وبات حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بعد اتفاق أوسلو، يتم عبر عملية تفاوض تحكمها بنود هذا الاتفاق لا قرارات الهيئات الدولية، ويتم تحت إشراف (وضغوط) الولايات المتحدة بعد أن استُبعدت منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والهيئات الدولية الأخرى من أي دور في العملية، ومن أبرز التغييرات التي دخلت الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، انتهاء دور "م. ت. ف" التي هيمنت على ذلك الحقل، وتولي السلطة الفلسطينية التي قامت، وفقاً للاتفاق المذكور، بدور محوري في ترتيب الأوضاع الداخلية للحقل (هلال، 1998، ص 79). ومن جهة أخرى شكل اتفاق أوسلو الركيزة السياسية لبناء نظام إقليمي شرق أوسطي تلعب فيه إسرائيل دور القوة الإقليمية الكبرى المهيمنة على المنطقة بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية (أبو حجلة، وخلة، 1996، ص 12).

واعتمد المفهوم السياسي لاتفاقية أوسلو على الافتراض بأنه ليس بالإمكان إيجاد حل متكامل لجميع القضايا السياسية المختلف عليها، وذلك لتشابكها مع مسائل قومية مؤلمة وحساسة بالنسبة للطرفين، فاقترحت اتفاقية أوسلو حلاً جزئياً كمر يمهد الطريق للحل الدائم، المتمثل بدولتين لشعبيين (بروديت، 2002، ص 57). ويرى الرئيس الفلسطيني محمود عباس

باعتباره أحد مهندسي أوسلو" أن اتفاقية أوسلو التي تم توقيعها في 13/9/1993م، في البيت الأبيض لم تأتي عبر الصدفة، ولم تكن نتيجة المفاوضات التي جرت في أمريكا أو أوسلو فحسب، بل جاءت نتيجة تراكمات كثيرة، ساهمت فيها الثورة الفلسطينية العسكرية والسياسية والإعلامية، وساهمت فيها الانتفاضة الفلسطينية المباركة، وكذلك كان لانتهاء الحرب الباردة وسقوط المنظومة الاشتراكية، وحرب الخليج المدمرة، نتائج صبت في طاحونة العملية السياسية" (عباس، 1994، ص 33).

وتعد اتفاقية أوسلو بمثابة محصلة موضوعية لميزان قوى، ذاتية، إقليمية ودولية، تقدم الفلسطينيون عبره عتبة التاريخ إلى حيّز الجغرافيا، وخلقت اتفاقية أوسلو ثلاث حقائق موضوعية مهمة، يمكن عدّها على النحو التالي الأولى: أنها مكنت الشعب الفلسطيني من إقامة كيانه السياسي لأول مرة على أرض فلسطينية، ووضعت بين يديه سلطات وصلاحيات سياسية ومدنية وإدارية واقتصادية وأمنية وتشريعية وقضائية لا حصر لها، الثانية: أنها أوجدت أرضية ملائمة لإدامة الكفاح الوطني الفلسطيني، بعد غلق الأبواب والحدود والعواصم، وانسداد السبل والدروب أمام الشعب الفلسطيني، الثالثة: إنها خلقت أملاً لشعب كاد يفقد الأمل بأن الاحتلال سوف يتزحزح يوماً ما من مكانه: (قريع، 2006، ص 376) عارضت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية اتفاقات أوسلو، وتحفظت على إنشاء السلطة الوطنية التي تشكلت في العام 1994م. لا اليسار الفلسطيني ولا الإسلاميون الفلسطينيون شاركوا في الانتخابات الأولى، حيث قاطعت أحزاب سياسية من فصائل منظمة التحرير وهي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، وكذلك قاطعت حركتا حماس والجهد الإسلامي (البرغوثي، 2012: 69).

"قيس عبد الكريم" نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية، "أعتبر أن اتفاق أوسلو يمثل تنويع لجهود الولايات المتحدة في المنطقة، فقد توجت اتفاقيات أوسلو جهود الولايات المتحدة على امتداد عقدين من الزمن لاحتواء الحركة الوطنية الفلسطينية، وجذب اليمين ويمين الوسط

بزعامة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد " تأهيلها " إلى التسليم بالعناصر الرئيسية للرؤية الإسرائيلية - الأمريكية في حل المسألة الوطنية الفلسطينية في ظرف شهد انهيار الاتحاد السوفيتي واختلال التوازن الإقليمي في المنطقة، بفعل حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن الرسمي العربي " (عبد الكريم، وآخرون، 1999، ص13).

كما عارضت حركة حماس اتفاقات السلام، وذلك لاعتبارات سياسية وأيديولوجية، ورأت الحركة أن تلك الاتفاقيات من أخطر مشاريع التسوية التي طرحت حتى الآن (الزبيدي، 2010: 27). ورفضت أيضاً حركة الجهاد الإسلامي اتفاق أوسلو، واعتبرت المشروع الوطني الفلسطيني الذي تقوده منظمة التحرير قد وصل إلى نهايته، وما حصل في أوسلو وما تلاها أثبت مصداقية رؤية الحركة من التسوية السياسية، حيث تم الاعتراف بإسرائيل (عمر، 2008: 111). وكانت الفصائل الفلسطينية المعارضة لمشروع الحكم الذاتي وللنهج الذي اتبعته قيادة منظمة التحرير، منذ اتخاذها قرار المشاركة في مؤتمر مدريد، هي الأسرع في التعبير عن مواقفها الرافضة لاتفاق " أوسلو"، فما إن كشف النقاب عن مشروع الاتفاق حتى أصدرت الفصائل الفلسطينية العشرة " جبهة الرفض" إثر اجتماع عقده أمنائها العامون في دمشق عقب التوقيع على "أوسلو"، بياناً اعتبر أن مشروع الاتفاق وملحقاته "ما هو إلا انصياع كامل للمقترحات الأمريكية والإسرائيلية المعبر عنها منذ سنوات، بالحل عبر الحكم الإداري الذاتي المتجاوز كلياً للحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية (الشريف، 1995 ، ص422).

وكان الرئيس الراحل "ياسر عرفات" يدرك تماماً بعد توقيع اتفاق أوسلو، أنه أمام تحدٍ كبير ومختلف تماماً عن ما سبق أن عرفه في حياته السياسية، فشرط الاتفاق لا تسمح لأحد بالدفاع عنها، فأوسلو لم يكن ممكناً التوصل إليه إلا بتأجيل كل القضايا الأساسية حتى مفاوضات المرحلة النهائية - بعد ثلاث سنوات على الأقل - والقضايا المعلقة ليست بسيطة

وسهلة- فهي " القدس التي أعلنت عنها إسرائيل أنها عاصمة أبدية وغير قابلة للتقسيم، وكذلك حق العودة، وتأجيل قضية المستوطنات، وفي نفس الوقت هناك عوامل موضوعية كان يرى فيها "ياسر عرفات" أنها السبب التي دفعته إلى القبول بهذا الاتفاق، ومن تلك العوامل: انهيار الاتحاد السوفيتي، ودخول الدول العربية كلها في إطار التسوية عقب توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، بالإضافة إلى سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأرض المحتلة، بعد وصلت الانتفاضة إلى حافة الفوضى (هيكل، ج3، 1996، 295، 296).

ورغم كل ما يُقال عن اتفاق أوسلو، يظل هذا الاتفاق هو الإطار القانوني الوحيد الذي جسد الكينونة الفلسطينية وسمح للشعب الفلسطيني أن يحكم نفسه على جزءٍ من الأراضي الفلسطينية، وسمح أيضًا بإنشاء أول سلطة وطنية فلسطينية بعد عقود من الوصاية الاسلامية والدولية والعربية، التي تمثلت في الحكم العثماني والانتداب البريطاني والوصاية العربية والاحتلال الإسرائيلي، فقد حقق اتفاق أوسلو رغم ما يعتريه من أزمات جزءاً من العودة، من خلال عودة الآلاف من المقاتلين وأبناء الثورة الفلسطينية إلى أرض الوطن.

على الرغم من كل التناقضات، فقد طور اتفاق أوسلو الوعي المتنامي لدى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، نحو الحاجة إلى حل الدولتين (هيرشفيلد، 2002، ص35). حيث كانت الغاية من اتفاقيات أوسلو إطلاق مسيرة تؤدي إلى الاتفاق الدائم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى سلام وتعايش وتقليص للمواجهة والحروب (بونداك، 2002، ص21). ورغم كل ما يعتريه من نقاط ضعف، أدى اتفاق أوسلو إلى اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، واعترفت كذلك بحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وفق قرارات الشرعية الدولية، بعد ما كانت تنكر أصلاً وجود شعب فلسطيني، كما كانت تقول "جولدا مائير" رئيسة وزراء إسرائيل السابقة (مقابلة: الدكتور زكريا الأغا، 2016/1/20).

وكانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي وقّعت اتفاق "أوسلو"، قد رأت في ذلك الاتفاق، "إنجازاً عظيماً" للشعب الفلسطيني، يخلق أول مرة في التاريخ وجوداً قومياً لهذا الشعب فوق جزء من أرضه ووطنه، معتبرة أن عوامل السيادة الفلسطينية يمكن أن تتجمع بالتدريج، وأن في وسع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يتطور، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، إلى دولة فلسطينية مستقلة، من الصحيح أن قيادة المنظمة لم تتجاهل صعوبة المفاوضات التي ستدور في شأن قضايا الحل النهائي، كالقدس واللاجئين والحدود والمياه، إلا أنها قدّرت أن قبول الحكومة الإسرائيلية، في نهاية الأمر، بإدراج هذه القضايا في جدول أعمال المفاوضات يمكن أن يرسم ملامح المرحلة النهائية (الشريف، 2007، ص1).

وعليه يمكن القول أن اتفاقية أوسلو جاءت محصلة لمجموعة من التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية والعربية التي تركت تداعيات كبيرة على منظمة التحرير الفلسطينية وحركات المقاومة الفلسطينية، والتي أجبرت المنظمة في نهاية الأمر على السير في ركب عملية التسوية بعد وصول الكفاح المسلح لطريق مسدود بعد الخروج من لبنان، الأمر الذي اعتبره البعض تنويجاً لجهود الولايات المتحدة في التضييق على منظمة التحرير ودفعها باتجاه القبول بالحل السلمي والتخلي عن المقاومة المسلحة، وقد رأت منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق أوسلو بداية جيدة لتحقيق الاستقلال الوطني الفلسطيني من خلال اعتماد المرحلة في النضال كمر للحل الدائم وهو الأمر الذي تم اعتماده في عام 1974، فقد رأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في ذلك الاتفاق، "إنجازاً عظيماً" للشعب الفلسطيني، يخلق أول مرة في التاريخ وجوداً قومياً لهذا الشعب فوق أرض وطنه، معتبرة أن عوامل السيادة الفلسطينية يمكن أن تتجمع بالتدريج.

رابعاً: إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية

كان من نتائج التوقيع على اتفاقية أوسلو إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، كجسر ينقل الشعب الفلسطيني من مرحلة التحرير لمرحلة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفق قرارات الشرعية الدولية والبرنامج السياسي الصادر عن اجتماع المجلس الوطني عقب إعلان استقلال دولة فلسطين في الجزائر عام 1988م.

وشكل البدء بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في غزة وأريحا في أيار/مايو 1994م، ووصول الرئيس "عرفات" في تموز/يوليو للإسكاف مباشرةً بزمان السلطة الوطنية حديثة النشأة، إشارة إلى انتهاء مرحلة من التاريخ الفلسطيني الحديث، بدأت بالاقتراع وانتشرت الجماعي عام 1948، وبداية لمرحلة جديدة (صايغ، 2002، ص 925). وحددت وظيفة السلطة الفلسطينية "سلطة الحكم الذاتي المؤقت" حسب اتفاقيات السلام المرحلية في المادة الثالثة من إعلان المبادئ، "بأنها سلطة منتخبة من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية"، وبذلك تم تحديد صلاحياتها وقصرها على النواحي الإدارية، فضلاً عن تحديد تمثيلها للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكلٍ حصري، وبشكلٍ شرعي، باعتبارها منبثقة عن اتفاقية دولية. (مهنا، 2013، ص 20:21).

وكان أمام ناظري "إسحاق رابين" عند توقيعها على اتفاقيات أوسلو ثلاثة أهداف استراتيجية لدولة إسرائيل، يتمثل الأول في ضمان وجودها كدولة للشعب اليهودي، والثاني تأسيس أمن إسرائيل ليس اعتماداً على قوتها فحسب بل على اتفاقيات سلام مع الفلسطينيين، والأخير يتمثل في تعزيز معاهدات إسرائيل مع الولايات المتحدة ومع دول عظمى أخرى، لذلك كانت إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في 1994، بمثابة انتهاء حكم إسرائيل العسكري والمدني في الأراضي الفلسطينية، ونهاية لفكرة "أرض إسرائيل الكبرى". (هيرشفيلد، 2002، ص 35) وكان الهدف الرئيسي من إنشاء السلطة الفلسطينية هو أن تكون هذه السلطة جسر ينقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي باتجاه الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها

القدس الشريف، لذلك حاول أبو عمار تجاوز بنود الاتفاق وسعى لوجود مؤسسات سياسية وتشريعية وقضائية على غرار الدول والأنظمة السياسية، بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسه حق تقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية (مقابلة الدكتور مع زكريا الأغا، 2016/1/20).

وكان المجلس المركزي الفلسطيني قد قرر إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في قراره الصادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-12/10/1993 في تونس، حيث قرر:

أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وعدد من الداخل والخارج.

ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن جهة أخرى عزز امتلاك السلطة الفلسطينية لقاعدة جغرافية وإدارية ومالية مميزة، مكانتها الدولية، وساعدها على بناء التأييد الدبلوماسي والحصول على معونة خارجية لميزانيتها واقتصادها (صايغ، 2002، ص922). مع قيام السلطة الفلسطينية انتقلت عملية صناعة الهيمنة في الحقل السياسي الجديد من أطر منظمة التحرير الفلسطينية إلى أطر سلطة فلسطينية تسعى للتحويل إلى دولة على إقليم فلسطيني. لذلك باشرت فور قيامها بمنح نفسها رموز دولة حديثة، في المجالات المتاحة لها وفقاً لاتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة، لقد انتقلت السلطة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة، وفق ائتلاف فصائل مسلحة، ويتسم بالتعددية السياسية والفكرية والإعلامية، ويدير تحالفات عربية ودولية على أساس الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني، إلى حقل تسيطر عليه سلطة مركزية (هلال، 1998، ص80).

جاء إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بقرار من المجلس المركزي كجسر ينقل الشعب الفلسطيني من حالة الاحتلال لحالة الاستقلال الكامل، بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية إعلان المبادئ "أوسلو" لكي تكون الجهاز السياسي والإداري المسئول عن تنظيم حياة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية التي حدد لها 5 سنوات منذ توقيع إعلان المبادئ، إلا أن هذه المرحلة مازالت مستمرة بسبب التسويف والمماطلة الإسرائيلية في المفاوضات والتنكر لعملية السلام.

خامساً: فشل اتفاق أوسلو والعودة للبندقية

حاول الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات نتيجة انسداد الأفق السياسي ووصول عملية السلام لطريق مسدود، -خاصة بعد صعود اليمين الإسرائيلي لسدة الحكم عقب اغتيال إسحاق رابين عام 1995م-، حاول الضغط على إسرائيل من خلال إصراره على إطلاق انتفاضة الأقصى ودعمها بالمال والسلاح بعد زيارة شارون للمسجد الأقصى المبارك عام 2000م

ونتيجة لأزمة أوسلو التي تمخض عنها دخول الحركة الوطنية برمتها في أزمة بعناصرها الأربعة- القيادة والمؤسسات والهدف والاستراتيجية - ومع تأزم مسلسل التسوية وتهرب إسرائيل من التزاماتها وخصوصاً، ثم مع انتفاضة الأقصى 2000م حاول النظام السياسي الفلسطيني أن يعود لمركزاته القديمة ويرمم السفن التي أحرقتها اتفاقية أوسلو، سواء من حيث دعم أو السكوت عن ممارسي العمليات الفدائية، أو من خلال التأكيد على حق العودة وعدم التفریط بالثوابت أو إحياء مؤسسات منظمة التحرير وخاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمؤسسات القيادية لحركة فتح الحزب الحاكم في النظام القديم والنظام الجديد(ابراش، 2008).

ولم يتعرض ياسر عرفات ومنظمة التحرير لمواقف أصعب مما تعرض له أثناء انعقاد قمة كام ديفيد عام 2000م، ففي تلك القمة تعرض الرجل إلى ما يمكن تسميته لمؤامرة مزدوجة من الراعي الأمريكي والطرف الإسرائيلي، فقد كان الهدف من إتيان بعرفات للقمة هو حشره في الزاوية وممارسة أقصى أنواع الضغوط عليه، للقبول بالإملاءات والشروط الإسرائيلية التي حددها رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك يهود باراك، لكن الرئيس ياسر عرفات لم يتزحزح عن مواقفه قيد أنملة، خاصة في مسألة السيادة عن مدينة القدس (أبو نحل، وأبو سعدة، 2011، ص199).

فبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في تموز من العام 2000م التي شكلت نقطة تحول في فكر ومسيرة الشهيد ياسر عرفات، وتحديداً في مسيرة السلام التي انطلقت في أعقاب مؤتمر مدريد وتوجت بتوقيع اتفاق أوسلو، فقد أدرك ياسر عرفات عبرها حدود وسقف التنازلات الإسرائيلية، والذي كان دون طموح الشعب الفلسطيني وهو ما دفعه لرفض هذه العروض في ظل ظروف أشبه بالانتحارية، وهنا تبلور التحول في فكر ياسر عرفات حين اكتشف أن اكتفائه باثنين وعشرين بالمائة ليس وارد الحصول عليها نتيجة المفاوضات أو العمل الدبلوماسي أو ما سماه بسلام الشجعان، حيث أدرك أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لها نفس الأهداف والأطماع. فالوصول إلى اتفاق معهم بحاجة إلى مفاوضات جديدة لتفسير الاتفاق، ناهيك عن إدراكه في مفاوضات كامب ديفيد مدى الأطماع الإسرائيلية في القدس مع رفض لحق العودة، ورؤيتهم للدولة الفلسطينية المزمع إقامتها. فكل هذه الأسباب دفعت عرفات إلى الإدراك بأن المجتمع الإسرائيلي غير جاهز لاستحقاق السلام، فالتسليم لإسرائيل بثماني وسبعين في المائة من الأرض اتضح أنه غير كاف لدفع الإسرائيليين للانسحاب مما تبقى من فلسطين التاريخية لإقامة الدولة الفلسطينية حلم ياسر عرفات المنشود عليها. وهو ما دفع عرفات إلى أن يبذل من استراتيجيته واللجوء إلى الخيار العسكري مرة أخرى مع عدم إهماله

الخيار السلمي وهو ما اتضحت معالمه خلال انفجار الأوضاع عقب زيارة شارون للأقصى (أبو ختلة، 2011، ص160).

لقد حاول الزعيم الراحل ياسر عرفات استخدام أسلوب تحريك الأوضاع عبر انطلاق انتفاضة شعبية بهدف الضغط على إسرائيل عبر انتفاضة الأقصى عام 2000م، بهدف تحريك الوضع السياسي وممارسة ضغوط على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية للرضوخ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، إلا أن فصائل المقاومة الفلسطينية - وخاصة حركة حماس والجهاد - قد استلمت زمام الأمور وصعدت الأحداث ضد إسرائيل فخرجت الأوضاع عن السيطرة وتحولت لمواجهة مفتوحة مع الاحتلال الإسرائيلي الذي قام بعملية السور الواقي عام 2002، التي جاءت بنتائج كارثية على المستوى السياسي والشخصي بالنسبة للزعيم الراحل ياسر عرفات وحركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد مهدت هذه الانتفاضة لقيام إسرائيل باجتياح كامل للضفة العربية وفرص حصار على الرئيس ياسر عرفات حتي اغتياله، فدخلت السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح مرحلة جديدة من العمل السياسي والدبلوماسي وبالإضافة لبروز المقاومة السلمية والمقاطعة الاقتصادية، عقب هذه المرحلة ضمن مفهوم المقاومة الشامل، بهدف تجنب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وممارسة نفس الضغوط ولكن بطريقة مختلفة.

المحور الثاني: المقاومة الشعبية وتجاربها الدولية

لم تنفصل المقاومة بمختلف أشكالها يوماً عن حياة الشعب الفلسطيني ونهجه في الدفاع عن أرضه ووطنه، وتنوعت حركة المقاومة الفلسطينية وأساليبها حسب كل مرحلة بما يتوافق مع الوضع العربي والدولي، فأحياناً يتم التركيز على المقاومة المسلحة لرفض واقع معين، أو محاولة كسر وضع قائم، وأحياناً أخرى يتم التركيز على المقاومة الشعبية بمفهومها السلمي لتجنب ظروف دولية وعربية قد تضع حركة المقاومة الفلسطينية في إطار الحركات الإرهابية.

أولاً: تعريف المقاومة الشعبية وفلسفتها

لم يتفق الباحثون والكتّاب حول تسمية واحدة للمقاومة السلمية، فقد تعددت المفردات اللغوية سواء أكانت عربية أم أجنبية في توصيف مقاومة الشعوب لمستعمرها، فالبعض أطلق على المقاومة السلمية اسم المقاومة الشعبية أو المقاومة اللاعنفية أو المقاومة المدنية أو العمل الجماهيري، وأنّ العمل الجماهيري يعني: "الدفاع اللاعنفية أو الدفاع المدني أو المقاومة اللاعنفية أو المقاومة المدنية ويعود الاستخدام المتنوع لمثل هذه التسميات إلى فلسفة العمل اللاعنف المستوحاة من تراث "المهاتما غاندي" أثناء نضاله ضد الاحتلال البريطاني في الهند (عودة، 2012، ص47). والعمل اللاعنف هو "مصطلح" عام ويشمل عدداً كبيراً من أساليب الاحتجاج، كعدم التعاون والتدخل والتي فيها يدير الناشطون الصراع عن طريق أن يفعلوا أو يرفضوا، أو أن يفعلوا أشياءً محددة بدون استخدام العنف المادي (بني نمره، 2014، ص12). ويمارس الإنسان الفعل المقاوم بعدة أشكال ولكن جميعها تنقسم إلى أسلوبين رئيسيين، وهما الأسلوب العنفي والأسلوب اللاعنفية، فالأسلوب الأول هو الأسلوب الكامن في فطرة جميع الكائنات الحية، ولكن بصور ووسائل مختلفة ومتفاوتة في درجة العنف، فكل كائن ووسائله الدفاعية التي يقاوم بها محيطه العدائي ليحافظ على سلامته وسلالته، ومن أبسط الأمثلة على ذلك، أن معظم أنواع الورود تمتلك أشواكاً تدافع بها عن بقائها واستمرارها (موسي، 2013، ص22).

ويمارس الإنسان في طبيعته المقاومة بجميع صورها وأشكالها، لمواجهة أي تهديد قائم أو محتمل لمصالحه، وكلمة مقاومة في أساسها تدل على طبيعة ممارستها، فإذا أرجعنا كلمة مقاومة إلى أصلها الثلاثي (قوم) وجدنا في معجم ابن فارس أنه: أصل يدل على معنيين: أحدهما يدل على "انتصابٍ أو عزمٍ" (ابن فارس، 1979، ص 43) وفي لسان العرب جاءت "وتقاوموا في الحرب أي قام بعضهم لبعض" (أبن منظور، (ب. ت. ص 8522) أما في القاموس المحيط فقد جاءت كلمة "قَاوَمَهُ" مرادف لكلمة، "نَاهَضَهُ. وتناهضوا في الحرب:

نَهَضَ كُلٌّ إِلَى صَاحِبِهِ، وَمُنَاهِضٌ، كُمُبارز اسمٌ "(آبادي، 2005 ص 657). "المقاومة لغة هي الممانعة وعدم الرضوخ لتغيرات وقوى مفروضة من الخارج" (شقور، 2009، ص 16).

المقاومة الشعبية في أقرب تعريف لها يمكن أن تمثل "جميع الأعمال الاحتجاجية أو العصيان التي تقوم بها جماعات تحت وطأة وضع غير مرضي فاسد" أو أنها ممارسات تدل على عدم الاستسلام وتؤكد على الثبات والصمود والمواجهة، وقد تكون مجمل الجهود المبذولة من أجل الوقوف في وجه القمع ومناوئة للاحتلال، لذلك فإن جميع ما سبق من مصطلحات تعبر عن فعل لا عنيف يهدف لمقاومة فعل غير مرغوب به، ولكن بدرجات متفاوتة من الفعل اللاعنفي ابتداءً من المقاومة السلبية اللاعنفية وانتهاءً بالحرب، وبذلك يمكن اعتبار مصطلح (المقاومة الشعبية) مصطلح جامع لكل أشكال وأساليب اللاعنف في مواجهة الظلم بكافة أشكاله.

ثانيًا: أبعاد المقاومة الشعبية

تنشأ نتيجة المقاومة علاقة وطيدة ما بينها وبين الدفاع عن الذات والوطن بكل مكوناته الأصلية، ويمكن تحديد أهم أبعاد المقاومة الشعبية في النقاط التالية (عودة، 2015، ص 8: 9):

- **البعد العاطفي:** الإنسان بفطرته يولد محباً لوطنه وبلده وهو يتعلق به من خلال بيئته ومدرسته وعائلته، ينتمي إليه ويدافع عنه، للحفاظ على بقائه ووجوده. فالمكان والبقعة الجغرافية للإنسان يعتبران بمثابة وطن يتكامل مع مجتمعه ودولته بحدودها المعترف بها دولياً، وبالتالي وحدة التكوين النفسي في الطموح والآمال والأهداف.

- **البعد الاجتماعي:** من خلال العلاقات الإنسانية التي تنشأ ضمن البقعة الجغرافية الواحدة، تتضمن منظومة من القيم الاجتماعية، القائمة على المحبة والتسامح والعدالة

والذكريات الاجتماعية والاحترام المتبادل، وبالتالي الالتزام ما بين أفراد المجتمع، وهذا يؤدي إلى تطبيق مفهوم الواجب الوطني في مقاومة الاحتلال.

• **البعد التاريخي والثقافي:** المقاومة السلمية ليست مجرد ردود أفعال عاطفية أو اجتماعية أو تاريخية ضد الآخرين وهي ليست اعتداء على هوية الإنسان وثقافته ووطنه، بل إنها تحمل في مكوناتها بعداً إنسانياً وحضارياً، عندما يمارس الإنسان الدفاع عن وطنه وأمته.

• **البعد القومي والوطني:** الفعل الوطني هو تعبير عن ظواهر سياسية وحوادث اجتماعية، وهو فعل تاريخي يعبر عن روح وثقافة الأمة، ومن خلاله يتمسك الفرد بهويته الثقافية ويؤكد انتمائه الوطني والقومي.

ثالثاً: أهم التجارب الدولية للمقاومة الشعبية

ارتبطت العديد من حركات التحرر العالمية بتراث غاندي، خاصةً فيما يتعلق بالعمل السلمي. فتجربة جنوب إفريقيا، والتجربة اللوثرية، والتجربة الفلسطينية عام 1987، التي أحدثت نقلة متميزة في ثقافة الشعوب نحو المقاومة الشعبية، وإن كانت أشكال النضال الوطني ترتبط بالعوامل الإقليمية والدولية عدا عن العوامل الذاتية من حيث الإمكانيات والتحديات التي تقف أمام مثل هذا التوجه الجماهيري، فالعمل الشعبي المقاوم ضد الاحتلال ليس دعوة تبشيرية في إطار العمل السياسي، بل عمل وفق استراتيجيات وأهداف واضحة ومحددة، يتناغم من خلالها العمل الشعبي مع العمل الدبلوماسي للوصول إلى الهدف المنشود (عودة، 2012، ص47).

ويمكن تناول أهم التجارب الدولية للمقاومة الشعبية بشيء من التبسيط في النقاط التالية:

1) التجربة الهندية

تعتبر التجربة الهندية من أهم التجارب اللاعنافية في مقاومة الاحتلال والظلم، وهي وضعت مبادئ اللاعنف الاستراتيجي، التي اعتمدتها لاحقاً كثير من الحركات الاحتجاجية في نضالها ضد الدكتاتوريات وجيوش الاحتلال، لذا يطلق على وصف المناضلين اللاعنفيين

"بالغاندية"، نسبةً إلى مقاومة "غاندي"¹ اللاعنافية وهو يشكّل حالياً أيقونة للمؤمنين باللاعنف كطريق للحريّة (العويصي، 2013، ص56). ويقول غاندي في إطار العمل السلمي اللاعنفي "كان هذا الصوت الجديد مختلفاً عن غيره كان هادئاً رزيناً، لكنه يطغى على أصوات الغوغاء كان صوت العمل لا صوت القول (عودة، 2012، ص47). وقد أطلق غاندي على برنامج المقاومة اللاعنافية الجماهيرية، القادر على استعادة الحقيقة، والحقيقة بنظر غاندي لم تكن مطلقاً مجرداً مبهماً، بل مبدأ ينبغي اكتشافه اختبارياً في كل حالة على حدة. الحقيقة، في خبرته، هي الغاية واللاعنف هو وسيلتها، واهتم بصفة خاصة بالوسائل المستعملة لبلوغ الغاية، مؤكداً أن الوسائل تصنع الغاية بالضرورة. لذا يتخذ اللاعنف عدة أساليب لتحقيق أغراضه، منها الصوم، والمقاطعة، والاعتصام، والعصيان المدني، والترحيب بالسجن إذا حصل، ورباطة الجأش أمام الموت، صحيح أن غاندي يشترط لنجاح هذا النهج تمتّع الخصم ببقيّة من ضمير وحرية تمكّنه في النهاية من فتح حوار موضوعي مع خصمه، لكنه لم يفقد لحظه إيمانه بأنه لا يوجد إنسان واحد على الأرض يعدم هذه الصفات تماماً (أفيرنيوس، 2003).

(2) تجربة لوثر كينج

طالب "مارتن لوثر كينج"² طوال حياته بإنهاء التمييز العنصري ضد بني جنسه، إلى أن دفع حياته ثمناً لذلك. وهو حاصل على جائزة نوبل للسلام في عام 1964. وتم اغتياله في

¹ موهانداس كرمشاند غاندي (2 أكتوبر 1869 - 30 يناير 1948) كان السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال حركة استقلال الهند. كان رائداً للساتياغراها وهي مقاومة الاستبداد من خلال العصيان المدني الشامل، والتي أدت إلى استقلال الهند وألهمت الكثير من حركات الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم. غاندي معروف في جميع أنحاء العالم باسم المهاتما غاندي (بالسنسكريتية المهاتما أي 'الروح العظيمة'). قام غاندي باستعمال العصيان المدني اللاعنفي حينما كان محامياً مغترباً في جنوب أفريقيا، في الفترة التي كان خلالها المجتمع الهندي يناضل من أجل الحقوق المدنية. بعد عودته إلى الهند في عام 1915، قام بتنظيم احتجاجات من قبل الفلاحين والمزارعين والعمال في المناطق الحضرية ضد ضرائب الأراضي المفرطة والتمييز في المعاملة. بعد توليه قيادة المؤتمر الوطني الهندي في عام 1921، قاد غاندي حملات وطنية لتخفيف حدة الفقر، وزيادة حقوق المرأة، وبناء وثام ديني ووطني، ووضع حد للنبد، وزيادة الاعتماد على الذات اقتصادياً.

² مارتن لوثر كينج جونيور (ولد في 15 يناير عام 1929، تم اغتياله في 4 أبريل 1968)، زعيم أمريكي من أصول إفريقية، وناشط سياسي إنساني، من المطالبين بإنهاء التمييز العنصري ضد السود في عام 1964 م حصل على جائزة

الرابع من نيسان/أبريل عام 1968، حيث اعتبر مارتن لوثر من أهم الشخصيات التي دعت إلى الحرية وحقوق الإنسان.(موسي 2013، ص45) ويشكّل نضال حركة الحقوق اللاعنافية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد التمييز العنصري تجاه الأميركي من أصول أفريقيّة، التي قادها القس "مارتن لوثر كينغ"، أبرز التجارب الحديثة التي شكّلت نموذجاً يُحتذى به من قبل الحركات السلميّة في العالم، حيث كان الأفارقة الأميركيين يُعانون من التمييز العنصري في باصات مونتغمري، المدينة التي قدم إليها كينغ عام 1954 م، فقد كانت تخصص المقاعد الخلفيّة لذوي البشرة السوداء، في حين لا تسمح لغير ذوي البشرة البيضاء بالمقاعد الأماميّة (العويصي، 2013، ص57). وكان من حق سائق الحافلة أن يأمر الركاب الأفارقة بترك مقاعدهم لنظرائهم من ذوي البشرة البيضاء، هذا التمييز العنصري في باصات المدينة جعل كينغ يبدأ حركته الاحتجاجيّة عبر مقاطعة الشركة المالكة لهذه الباصات، لعام كامل مما جعلها على وشك الإفلاس، خصوصاً وأن 70 % من ركّاب هذه الباصات هم من الأفارقة الأميركيين، وأصدرت المحكمة الاتحادية حكمها بعد طلب تقدمت به 4 مواطنات من أصل أفريقي، من أجل إلغاء التمييز في الحافلات بعدم قانونية هذه التفرقة العنصرية. عندها، طلب لوثر كينج من الأفارقة الأميركيين أن ينهوا المقاطعة ويعودوا إلى استخدام الحافلات. كما أنّ كينغ كان واضحاً منذ البدء، أن حركة الاحتجاج لن تكفي فقط بمطالبة إزالة التمييز العنصري الحاصل في وسائل النقل فقط، بل ستطالب بإزالته من المجتمع بأسره (هنبل، 2011).

نوبل للسلام، وكان أصغر من يحوز عليها. اغتيل في الرابع من نيسان/أبريل عام 1968، اعتبر مارتن لوثر كنج من أهم الشخصيات التي ناضلت في سبيل الحرية وحقوق الإنسان. أسس لوثر زعامة المسيحية الجنوبية، وهي حركة هدفت إلى الحصول على الحقوق المدنية للأفارقة الأميركيين في المساواة، وراح ضحية قضيته. رفض كينج العنف بكل أنواعه، وكان بنفسه خير مثال لرفاقه وللكتيرين ممن تورطوا في صراع السود من خلال صبره ولطفه وحكمته وتحفظه حتى أنهم لم يؤيده قادة السود الحربيين، وبدوا يتحدّونه عام 1965م.

(3) تجربة جنوب أفريقيا

كانت سياسات التمييز العنصري التي مارستها بريطانيا -حكومة جنوب أفريقيا البيضاء - إبان الخمسينيات من القرن العشرين سبباً في قيام حركة مناهضة لهذه السياسات، حيث أعلن المؤتمر الإفريقي في عام 1952م عن بدء حملة لمقاومة التمييز العنصري في مجال التعليم 1955/ 1953م، وحركة مقاطعة الحافلات احتجاجاً على انخفاض أجور العمل، وقد تعرض العمال خلال حركة المقاطعة للعديد من المضايقات المستمرة والاعتقالات والضرب، وقد خلق نجاح حركة مقاطعة الحافلات التي حققت نجاحاً كبيراً امتد لأغلب المدن، مناخاً من المقاومة الوطنية وأبرز قادة أكفاء، كما دعا المؤتمر الوطني الإفريقي إلى مقاطعة الشركات القومية ومنتجاتها (العويصي، 2013، ص58).

واتجه النظام السياسي في جنوب أفريقيا إلى تحسين صورته الداخلية والدولية؛ نظراً لاشتداد حركة المقاومة الإفريقية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات؛ وذلك بإجراء تعديلات صورية في بعض القوانين والتشريعات العنصرية لتوحيد العنصر الأبيض في الحكم وتقويته وللسيطرة على الأوضاع الداخلية الآخذة في التدهور، ومن جهة أخرى قام النظام العنصري بإصلاحات، استهدفت احتواء الجماعات الملونة والهندية في النظام السياسي؛ لأن الجماعتين تضامنتا وشاركتا الأفارقة في النشاطات المقاومة، وحدثت تطورات على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي منذ منتصف الثمانينيات أدت في تفاعلاتها إلى بدء الحوار والتفاوض بين الحزب الحاكم وحزب المؤتمر الوطني بزعامة منديلا (موسي، 2013، ص56). وقد نتج عنه إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين على رأسهم نيلسون مانديلا¹.

¹ نيلسون روليها هلا مانديلا؛ (18 يوليو 1918 - 5 ديسمبر 2013)، سياسي مناهض لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وثوري شغل منصب رئيس جنوب أفريقيا 1994-1999. وكان أول رئيس أسود لجنوب أفريقيا، انتخب في أول انتخابات متعددة وممثلة لكل الأعراق. ركزت حكومته على تفكيك إرث نظام الفصل العنصري من خلال التصدي للعنصرية المؤسساتية والفقر وعدم المساواة وتعزيز المصالحة العرقية. سياسياً، هو قومي إفريقي وديمقراطي اشتراكي، شغل منصب

ورفع الحظر عن الحركات السياسية المحظورة والسماح للسود بممارسة النشاط السياسي دون أي قيود، حيث قام برلمان جنوب أفريقيا عام 1990 بالإعلان عن إلغاء قوانين السياسة العنصرية، وتم إقرار الدستور الانتقالي الذي تمثلت أهم ملامحه في اتخاذ الحكم الذاتي الإقليمي الموسع أساساً لإدارة البلاد، وتم إنشاء مجلس نيابي وآخر للشيوخ، وبالفعل في إبريل عام 1994 أعلن قيام الانتخابات العامة التي أحرز فيها المؤتمر الوطني أغلبية ساحقة أهله لتشكل الحكومة بقيادة مانديلا (المبيض، 2012، ص154).

رابعاً: أساليب المقاومة الشعبية

يقترح "جين شارب" - وهو أستاذ للعلوم السياسية وأحد منظري المقاومة السلمية في العالم - ، أسلوب المقاومة اللاعنفية " النضال السلمي " كوسيلة تغيير بديلة لإنهاء الصراعات الدولية، خاصة وأن نتائج عملية التفاوض ستعتمد إلى حد بعيد على موازين القوى بين أطراف الصراع، هذا بالإضافة إلى أن المفاوضات قد تقود إلى حل واتفاق بين طرفي الصراع ، وقد تقود إلى تصعيد الصراع من جديد في حالة فشلها، أو التوصل إلى اتفاقيات مجحفة وغير عادلة بحق أحد طرفي الصراع ، نتيجة الخلل في موازين القوى، (نزال، 2010، ص33) ويمكن حصر أساليب المقاومة الشعبية في النقاط التالية:

1) الأساليب والأشكال الرمزية للاحتجاج بلا عنف

ينطوي تحت هذا الأسلوب ما يزيد على 50 وسيلةً نضالية، مورست من قبل الحركات والثورات اللاعنفية، ولعل هذا الأسلوب من أكثر الأساليب بساطة وأكثرها شيوعاً إنه يتطلب مشاركة واسعة وعريضة من قبل الجماهير ومختلف فئات المجتمع، وقد يستخدم أكثر من وسيلة وأشكال رمزية عديدة في آن واحد، ففي المسيرة الجماهيرية قد ترفع الأعلام ويرتدي المتظاهرون ملابس موحدة يطبع عليها شعارات وصور تمجد الشهداء والمعتقلين السياسيين، كما قد يتخللها الخطابات وتوزيع البيانات، وقد تنتهي بعمل وأسلوب آخر من أساليب التدخل

رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي (African National Congress: ANC) في الفترة من 1991 إلى 1997. كما شغل دولياً، منصب الأمين العام لحركة عدم الانحياز 1998-1999.

النفسي أو الجسدي. (نزال، 2010، ص59) بالإضافة إلى المظاهرات الرمزية مثل المسيرات أو الاعتصامات أو توزيع النشرات، أو وضع ألوان معينة تعبر عن قضية محددة (شارب، 2004، ص4).

2) رفض التعاون

يرفض المتظاهرون الاستمرار في التعاون أو التعامل مع أشخاص أو جهات معينة، سواء كان هذا التعاون أو التعامل سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، فمثلاً عندما يفرض المحتجون مقاطعة اجتماعية على خصومهم أو يرفضون المشاركة في الاحتفالات أو اللقاءات أو الذهاب إلى المدارس التي تؤيد خصومهم، أو عندما يرفض المحتجون التعاون الاقتصادي مع خصومهم من خلال عدم تزويدهم بالبضائع والخدمات (شارب، 2004، ص4). وهناك نوع آخر من عدم التعاون السياسي من خلال إنكار شرعية الحكومة أو رئيسها، فلدى الأفراد كما هو الحال مع الجماعات مجموعة من الخيارات فيما يتعلق بإطاعة القوانين (شارب، 1988، ص12).

3) التدخل اللاعنفي

الذي يعني التدخل في الموقف وزعزحته أو تغييره تغييراً جذرياً بطريقة أو بأخرى (شارب، 1988، ص17) ويتضمن 42 وسيلة مقسمة على خمس فئات رئيسية من العمل المقاوم اللاعنفي كالتالي: (شارب، 2004، ص 23:24)
أولاً: التدخل النفسي، من خلال، الانكشاف أمام العناصر الطبيعية، الإضراب عن الطعام، المحاكمة المعكوسة، التحرش باستخدام اللاعنف.

ثانياً: التدخل الجسدي مثل، الاعتصامات، الاقتحام، الطواف، الصلاة اقتحاماً، غزو اللاعنف، الاعتراض اللاعنفي، الحاجز اللاعنفي، الاحتلال اللاعنفي.

ثالثاً: التدخل الاجتماعي، مثل، تأسيس نماذج اجتماعية جديدة، إرهاب التسهيلات، المماثلة، المقاطعة الكلامية، مؤسسات اجتماعية بديلة، نظام اتصالات بديل.

(4) العصيان المدني

العصيان المدني يعني أن المقاومة قد وصلت إلى مرحلة الدخول في مواجهة مفتوحة مع السلطة القائمة. يؤكد "إبيرت" إن العصيان المدني باعتباره عملاً تخريبياً وسلبياً، يتضمن امتناع الجمهور على نطاق واسع من عن إطاعة القوانين السائدة أو اللوائح والأنظمة المرعية، بهدف إلغائها أو قد يكو ثورة كما هو الحال عندما تتصدى المقاومة للنظام القائم ككل. (خلف، 1988، ص154).

(5) تكوين مؤسسات بديلة

تتمثل هذه الخطوة في انتزاع السلطة وإقامة مؤسسات ثورية جديدة لتولي المهام الأساسية التي تواجه المقاومة، كتشريع القوانين وإقامة الأجهزة، ورفض النزاعات وحفظ النظام، من خلال مخطط يهدف إلى إقامة أجهزة قادرة على تسيير المجتمع، والسيطرة على وسائل الإنتاج والأعلام بهدف انتزاع المقاومة المدنية بالكامل للسلطة (خلف، 1988، ص155:154).

المقاومة الشعبية أو اللاعنافية لها عدة تجارب عبر التاريخ ، وتميزت بمجموعة من الأساليب والوسائل التي يمكن من خلال ممارسة هذا الشكل من أشكال المقاومة بهدف تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في مواجهة استبداد سلطة الاحتلال، وتنوعت هذه الوسائل فشملت المسيرات والمظاهرات ورفع الأعلام، عدم التعاون والمقاطعة مع السلطة أو الحكومة الموجودة، أو الاعتراض والاعتصام، والصلاة والطواف، أو العصيان المدني، فكل هذه الوسائل تندرج ضمن وسائل المقاومة الشعبية السلمية التي حققت نتائج سياسية كبيرة في كثير من التجارب الدولية كما أوضحت الدراسة، وبالإضافة لذلك أن معظم هذه الوسائل قد استخدمها الشعب الفلسطيني في مسيرة نضاله الوطني الممتد منذ بداية الاحتلال البريطاني والهجرات الصهيونية إلى فلسطين، فقد تنوعت أشكال وأساليب النضال الوطني الفلسطيني وشملت جميع هذه الوسائل.

المحور الثالث: تجربة المقاومة الشعبية في فلسطين

على الرغم من تقديس حركة فتح في بداية الأمر للعمل العسكري على الأشكال الأخرى للنضال الوطني الفلسطيني، إلا أن الحركة كانت تؤمن بأن نضال الشعب الفلسطيني كلاً متكاملًا، لذلك سعت منذ بداية تكوين الخلايا الأولى الاهتمام بالعمل السياسي والاجتماعي والثقافي كجزء من مفهوم المقاومة الكفاح والكفاح المسلح.

أولاً: موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح من المقاومة الشعبية

تعتبر المقاومة من الحقوق التي كفلتها الأعراف والقوانين الدولية، والمقاومة الشعبية هي إحدى وسائل تحدي الظلم والاستبداد والقهر، وعلى الصعيد الفلسطيني وعقب الاجتماع الأول للإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 22 كانون أول 2011م، والذي عقد في القاهرة ظهرت حالة من الإجماع لدى فصائل منظمة التحرير على قبول وتبني أسلوب المقاومة الشعبية للاحتلال الإسرائيلي مع عدم إنكار حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة أشكالها (صوافطة، 201، ص62). وتاريخ المقاومة لحركة فتح التي تعتبر رائدة النضال الوطني الفلسطيني، لا يخلو من الوسائل السلمية اللاعنافية التي لطالما دعت إليها الجمهور الفلسطيني كالإضرابات والمسيرات والمظاهرات والاعتصامات والمقاطعات منذ عام 1969 مروراً بانتفاضة 1987 م وانتفاضة الأقصى الثانية 2000 م، وتبنى الرئيس "محمود عباس" رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس حركة فتح خيار المقاومة اللاعنافية، إضافة إلى ذلك فقد تبنى المؤتمر السادس لحركة فتح استراتيجيته النضالية المقاومة الشعبية اللاعنافية كأحد خيارات النضال الفلسطيني. (العويصي، 2013، ص119)

وقد أعلن رئيس الحكومة السابق "سلام فياض" "إن المقاومة السلمية، مثلت إلى جانب الجهد الوطني المبذول، وعلى كافة المستويات الرسمية والأهلية، لتعزيز وتعميق الجاهزية الوطنية لإقامة دولة فلسطين والانخراط الشعبي الواسع في تحقيقها، مسارين متلازمين عضويًا، دعماً لمسيرة شعبنا النضالية والكفاحية، والنضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في كافة المحافل الدولية من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف" (فياض، 2012) وكانت المقاومة الشعبية الاستراتيجية المستقبلية التي اتفقت عليها حركتا فتح وحماس في اتفاق مكة سنة

2007، والتي تبنتها حركة فتح في مؤتمرها السادس في بيت لحم سنة 2009، كما أنها شعار ترفعه فصائل اليسار وبعض قوى الساحة الفلسطينية مثل المبادرة الشعبية، وهذا ما يمنح هذا الشكل من المقاومة مشروعية واسعة، على الرغم من أن تبنيها في واقع الأمر كان مخرجاً من مأزق ثنائية (المقاومة، المفاوضات). أكثر مما كانت أداة استراتيجية قصدت مختلف الأطراف فعلاً استخدامها (تقرير استراتيجي 73، 2014). لذلك يبدع الشعب الفلسطيني في كل مرحلة من مراحل النضال الوطني، وسيلته النضالية فهي "ثورة بمكوناتها العسكري والجهادي وطويلة وضد الواقع الفاسد ممثلاً بالاحتلال، وهي انتفاضة شعبية احتجاجية تمردية تشتمل على مكونات العصيان والتظاهر وغيرها، وهي "حرب الشعب" و"كفاح" وهي "عصيان" وهي "حرب فدائيين" وهي "مقاومة شعبية" بالمفهوم الجديد (أبو بكر، 2015).

وفي هذا السياق أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومفوض التعبئة والتنظيم بالضفة الغربية "محمود العالول" "مُضيّ حركة فتح ومعها جماهير الشعب الفلسطيني في تصعيد المقاومة الشعبية في وجه ممارسات الاحتلال العنصرية، وعدوانه المستمر على أراضي دولة فلسطين، وعمليات القتل التي يرتكبها جنود الاحتلال، وشدّد على ضرورة تنويع أشكال المقاومة الشعبية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه المهددة بالاستيطان، وخاصة في المنطقة المصنفة "E1" والأغوار الفلسطينية وكذلك تعزيز صمود أبناء شعبنا من البدو الذين تستهدفهم سياسات الاحتلال الاستيطانية". (العالول، 2015) وحددت حركة فتح أشكال وأساليب المقاومة بكافة أشكالها في البيان السياسي الصادر عن المؤتمر السادس 2009م كما يلي:

- 1) تحرير الوطن وإنهاء استيطانه والوصول إلى الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.
- 2) التأكيد على حق العودة والتعويض، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة رقم 194.
- 4) ينطلق النضال من حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وفي النضال ضد الاستيطان والطرده والترحيل، والتمييز العنصري، وهو حق تكفله الشرائع والقوانين الدولية.

5) التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال المسلح لأرضه يبقى حقاً ثابتاً أكدته الشرائع والقانون الدولي.

وهنا يمكن ملاحظة مدى التطور الذي طرأ على مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لحركة فتح، وذلك بالمقارنة بين البرنامج السياسي والنضالي الصادر عن المؤتمر السادس لحركة فتح الذي أكدت فيه الحركة على المقاومة الشعبية والنضال السياسي والدبلوماسي، وما بين المؤتمرات الحركية السابقة -من الأول وحتى الخامس- التي كانت تؤكد فيها الحركة على أن الكفاح المسلح وسيلة وحيدة لتحرير فلسطين، حيث أكد البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر السادس لحركة فتح على النضال بكل الطرق الوسائل والأساليب بما فيها الكفاح المسلح والمقاومة الشعبية والتصدي للجدار والاستيطان والنضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بما يؤكد تطور مفهوم المقاومة لدى حركة فتح.

ثانياً: المقاومة الشعبية الفلسطينية بعد أوسلو

تعتبر المقاومة الوطنية الفلسطينية من أعرق وأطول النضالات التحررية المعاصرة، كما أن التجربة النضالية الفلسطينية تعتبر من أكثر التجارب صعوبة وتعقيداً، نظراً لطبيعة الاحتلال الاحتلالية التوسعية الاستيطانية، فمسيرة الشعب الفلسطيني في العطاء والتضحية تمتد لما يزيد عن قرن من الزمن، بدأت مع بداية المشروع الصهيوني وهجرته الأولى لفلسطين عام 1881، ولم تتوقف مع قيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين عام 1948، بل دخلت مرحلة جديدة ضرب الفلسطينيون خلالها أمثلة بارزة على رفض الهزيمة والاندثار والتصفية قبل قيامهم بإعلان وجودهم الثوري والمقاومة المسلحة. (نزال، 2010، ص 99) والمقاومة الشعبية في فلسطين حركة تهدف إلى حرمان نظام الاحتلال من ممارسة سيطرة سياسية أو اجتماعية، وتنقسم إلى ثلاثة مجالات هي (قمصية، 1998، ص 39):

1. المقاومة المدنية، من خلال الإضرابات والمظاهرات والاعتصامات عند نقاط

التماس مع الجيش الإسرائيلي

2. المقاومة المنظمة، من خلال تشكيل اللجان والحركات السياسية من أجل تقرير

المصير

3. والمقاومة من أجل التنمية، من خلال بناء القدرات الاقتصادية والاجتماعية، والاكتفاء والاستقلال في جميع مجالات الحياة.

بالإضافة لذلك تمتلك المقاومة الشعبية في فلسطين عدة أهداف وطنية تحاول تحقيقها من خلال الانطلاق من الاعتبارات التالية (عطية، 2013، ص203):

- ممارسة الضغط على الاحتلال، عبر إعادة تفعيل العنصر الشعبي الذي يشكل عامل إزعاج كبير لسياسة ومخططات الاحتلال والذي من شأنه أن يربك يوميات المحتل وينقل عليه احتلاله وممارساته القمعية.
- التغطية على فشل المشروع التفاوضي، عبر فتح خيارات وطنية كفاحية بديلة، والتي تشمل أيضا المتابعة القانونية.

1. أساليب المقاومة الشعبية في فلسطين

تنوعت أساليب المقاومة الشعبية الفلسطينية، فالتجربة الوطنية الفلسطينية غنية بالعديد والعديد من الأساليب النضالية السلمية، على مدار مسيرة النضال الوطني الفلسطيني الممتد منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين وحتى الوقت الراهن، ويمكن تحديد بعض أساليب وأشكال المقاومة الشعبية الفلسطينية في النقاط التالية:

A. المسيرات الحاشدة في المناسبات الوطنية: تنطلق في المناسبات الوطنية من كل عام المسيرات والفعاليات السلمية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي، وكانت من أبرزها من حيث المشاركة الجماهيرية، وفي المواجهة مع قوات الاحتلال، في تلك الحقبة (بين الانتفاضتين). كانت ذكرى يوم الأرض في 1/ 30 من آذار/مارس م كل عام تخرج المسيرات المنددة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. حيث تنظم مسيرات واعتصامات طلابية وجماهيرية لإحياء الذكرى في داخل مناطق 48 وفي الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، وكان أهمها الاعتصام الذي نظّمته اللجنة الوطنية والإسلامية لمقاومة الاستيطان عند مفترق الشهداء "نتساريم" في بداية انتفاضة الأقصى شاركت فيه العديد من الفعاليات والشخصيات وحشد من المواطنين وذوي الأسرى (موسي، 2013، ص82).

B. نضال الأسرى في السجون: يعتبر نضال الأسرى في السجون الإسرائيلية، من خلال الإضراب عن الطعام، جزءاً من حركة المقاومة الشعبية بشكل عام، التي تهدف لتحسين

ظروف اعتقالهم المأساوية، فقد انخرط الآلاف من الأسرى في السجون الإسرائيلية في الإضراب عن الطعام الذي استمر من 15 آب إلى 2 أيلول عام 2004 ، وأُعلنت 13 وكالة تابعة للأمم المتحدة العاملة في المناطق المحتلة عن قلقها حيال هذا الأمر، وخارج السجون فقد أحتج الفلسطينيون والمتضامنون وعملوا بجدّ لنشر مطالب الأسرى في سجون الاحتلال، وقد تظاهروا أمام مكاتب الصليب الأحمر وأعلنوا الإضراب عن الطعام، وسلموا رسالة إلى ممثل الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" تطالبه بالضغط على إسرائيل للموافقة على مطالب الأسرى (قصية، 1998، ص258).

C. مقاومة جدار الفصل العنصري: تعتبر مقاومة جدار الفصل العنصري، أحد أهم أشكال المقاومة الشعبية في فلسطين، نظراً لكون الجدار من أهم مشاريع التوسع والاستيطان التي قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فقد اتخذت حكومة الاحتلال برئاسة "شارون" قراراً في 2002/4/14م ببناء "جدار الفصل العنصري" بين الضفة الغربية وإسرائيل، بحجة حماية سكانها وتحسين أمنها من الهجمات والعمليات الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948، غير أن واقع الحال يشير إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، إذ أن معظم مسار هذا الجدار ينحني ما بين 30/20 كلم داخل أراضي الضفة الغربية، ويعزل عدد كبير من القرى والتجمعات السكانية الفلسطينية تشمل نحو 92 قرية، وتضم ما يزيد على 360 ألف نسمة منها قرى معزولة نهائياً ومغلقة ببوابات 250، فيما سيبلغ (نزال، 2010، ص105)

D. قطف الزيتون: يعتبر موسم قطف الزيتون شكلاً آخرًا من أشكال المقاومة الشعبية والنضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، الذي يحاول تدمير كل سبل العيش للفلسطينيين، حيث تعتبر شجرة الزيتون الدعامة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني. ويعتبر موسم قطف الزيتون مناسبة هامة لقوافل المتضامنين الأجانب للتضامن مع الشعب الفلسطيني والتظاهر ضد قوات الاحتلال وممارسات المستوطنين.

E. نضال القرى الفلسطينية ضد الجدار: أصبحت تجربة المقاومة الشعبية في بعين ونعين تشكل إلى جانب الجهد المبذول لإكمال الجاهزية الوطنية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والانخراط الشعبي الواسع في تحقيقها، مسارين متلازمين للنضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية في كافة المحافل لحشد الدعم اللازم لعدالة القضية الفلسطينية

وحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال والاستقلال، يمثل نموذج المقاومة الشعبية المعركة المستدامة في منطقة بلعين ونعلين والتفاعل الفلسطيني الدولي الشعبي في كلتا الحالتين استخداماً ذكياً للطاقات المحدودة بشرياً بإرادة حرة للإعلام وإمكانيات الاتصال التي تعظم دورها (العويصي، 2013 ، ص161).

وفي ضوء ما تقدم نخلص أن المقاومة الشعبية الفلسطينية استخدمت مجموعة من الأساليب والوسائل في نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأن هذه المقاومة الشعبية هي جزء من استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية لمواجهة الاجراءات الاسرائيلية في إقامة جدار الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني، وأن هذه المقاومة مزجت ما بين مجموعة من الأساليب المتنوعة والتي شارك فيها معظم أبناء الشعب الفلسطيني، حيث تنوعت هذه الأساليب وشملت المسيرات الشعبية، وإضراب الأسرى عن الطعام، وقطف الزيتون، ومقاومة الجدار والاستيطان من خلال العمل الشعبي السلمي.

المحور الرابع: نتائج المقاومة الشعبية في فلسطين

حققت المقاومة الشعبية العديد من المكاسب على المستوى المحلي الفلسطيني والدولي، بعد أن شكلت حالة وأداة يمكن من خلال تعرية إسرائيل على المستوى الدولي وحشد الدعم الدولي للحقوق الفلسطينية، مواجهة الاستيطان مصادرة الأراضي.

أولاً: على الصعيد الفلسطيني

نجحت المقاومة اللاعنفية في ترسيخ وتثبيت فكرة أن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتنازل عن حقوقه حتى في ظل الإرهاب والعنف الإسرائيلي، فقد كسر الفلسطينيون في تجاربهم اللاعنفية وخصوصاً تجربتي بلعين ونعلين حاجز الخوف من مواجهة قوات الاحتلال، حيث شكلت تجربة قريتي نعلين وبلعين نموذجاً لقدرة المقاومة الشعبية وال جماهيرية الفلسطينية على تحدي إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري، والتي شاركت فيها جميع أطراف الشعب الفلسطيني بمختلف توجهاته الفكرية والتنظيمية، كما تمكن الفلسطينيون باستخدام مبدأ اللاعنف من استقطاب العديد من المتضامنين الأجانب والإسرائيليين (العويصي، 2013 ، ص62). وتمكن الفلسطينيون خاصة في السنوات الأخيرة، من إجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على التخلي عن بعض

مخططاتها التوسعية، ومصادرة آلاف الدونمات من أراضي الضفة الغربية والاستيلاء عليها، كان من أبرزها تجربة قرية "بدرس" غرب مدينة رام الله التي تمكن أهلها في نيسان عام 2004 من استعادة نحو 1200 دونم من أراضي القرية. وكذلك تجربة قرية بلعين (نزال، 2010، ص170).

ثانيًا: على الصعيد الدولي

نجحت المقاومة اللاعنفية الفلسطينية في التأثير على الرأي العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتي نددت بسياسة الاحتلال الإسرائيلي معلنة دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله (العويصي، 2013، ص63). وقد انتقد مبعوث الأمم المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط الأسبق "تيري رود لارسن" إسرائيل بشدة لمواصلتها بناء جدار الفصل العنصري قائلاً "من حق إسرائيل أن تبني جداراً على أرضها، لكن ليس على أراضي الآخرين، الجدار في مساره الحالي يفصل بين قرى فلسطينية، ويفصل بين التلاميذ ومدارسهم". وأفاد تقرير للأمم المتحدة نشر في جنيف في 2003/9/30، أن قيام إسرائيل ببناء "سياج أمني" على طول الضفة الغربية، سينطوي على ضم جزء كبير من الأراضي الفلسطينية، وهو ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة (دراسة، المكتب الوطني لمقاومة الجدار، 2015).

ويعتبر قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي الصادر بتاريخ 9-7-2004، أن جدار العزل، الذي تقيمه إسرائيل فوق الأراضي الفلسطينية مخالف للقانون الدولي، أكبر الإنجازات الفلسطينية في هذا المجال، حيث طالبت المحكمة إسرائيل بوقف البناء فيه وهدم ما تم بناؤه، وبدفع تعويضات لكل المتضررين بما في ذلك القاطنون في القدس الشرقية وما حولها، وطالبت المحكمة أيضاً كل الدول لا تعترف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء "الجدار"، ودعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، إلى النظر في أي إجراءات أخرى لإنهاء الوضع غير القانوني للجدار، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، طالبت أواخر العام 2003، من محكمة العدل الدولية في لاهاي رأياً استشارياً بخصوص "جدار الفصل العنصري"، بعد أن حاولت إسرائيل ومن يدعمها في الأمم المتحدة، إعاقة إصدار قرار إدانة، بدعوى أن الجدار أقيم بدوافع أمنية لا تخالف قواعد القانون الدولي.

لا شك أن المقاومة الشعبية هي أحد وسائل النضال الوطني الفلسطيني ، وأنها ليست شكلاً جديداً على الكفاح والنضال الوطني الفلسطيني بل كانت موجودة منذ بداية الاحتلال البريطاني على فلسطين، وأن المقاومة الشعبية استطاعت أن تحقق مجموعة من النتائج على المستوى المحلي والدولي، من خلال حشد الرأي العام الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ضد الجدار والاستيطان، وعلى المستوى الإسرائيلي من خلال قرارات محكمة العدل العليا الإسرائيلي بتغيير مسار الجدار وإرجاعه للخلف، وعلى المستوى الفلسطيني فقد عملت المقاومة الشعبية على توحيد الجهود الوطنية الرسمية والشعبية في مواجهة الجدار والاستيطان بعد حالة الانقسام السياسي والجغرافي التي شهدتها الأراضي الفلسطينية بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

في ضوء أهمية المقاومة الشعبية في الحالة الفلسطينية بات يتوجب على منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية العمل على تطوير وتفعيل المقاومة الشعبية، ضد الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، بهدف ممارسة مزيد من الضغوط على حكومة دولة الاحتلال من جانب، وتجنيد الشعب الفلسطيني الإجراءات العقابية الإسرائيلية من جانب آخر، خاصة في ظل الظروف العربية والدولية التي تمر فيها منطقة الشرق الأوسط.

تجربة العمل السياسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

أدت الإخفاقات السياسية المتكررة للوصول إلى تسوية للقضية الفلسطينية، خاصة في ظل فرض إسرائيل سياسة الأمر الواقع التي تسعى إلى تصفية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة، إلى ضرورة توجه القيادة الفلسطينية للأمم المتحدة، ليس لنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين فقط، بل لتفعيل كافة القضايا في المنظمات الدولية كاستراتيجية من استراتيجيات النضال الفلسطيني، ورافد إضافي لها، مما يعطي قوة أكبر للسياسة الفلسطينية في فرض رؤيتها تجاه القضايا المصيرية.

وكان الزعيم الراحل "ياسر عرفات" قد تحدث عن أهمية النضال السياسي والدبلوماسي حيث قال في خطابه التاريخي بالأمم المتحدة عام 1974 "من خلال حركة التحرر الوطني الفلسطيني المناضلة، نضج نضال شعبنا الفلسطيني وتعددت أساليبه، فشمّل النضال السياسي والاجتماعي بالإضافة للنضال المسلح، وإننا حين نتكلم من على هذا المنبر الدولي، فإن ذلك يعتبر تأكيداً على إيماننا بالنضال السياسي والدبلوماسي والذي يعتبر مكمل ومعزز لنضالنا المسلح " ويعتبر النضال السياسي والدبلوماسي الفلسطيني في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، أسلوب من أساليب المقاومة الفلسطينية بعد انسداد الأفق السياسي ووصول عملية السلام إلى طريق مسدود.

المحور الأول: التحرك الفلسطيني تجاه الأمم المتحدة والمنظمات

الدولية

جاء التحرك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني على الساحة الدولية في سياق استراتيجية إعادة تدويل القضية الفلسطينية التي تبنتها القيادة الفلسطينية بعد انغلاق أفق التسوية ووصول عملية السلام لطريق مسدود، عقب صعود كتلة اليمين الديني المتطرف لسدة الحكم في إسرائيل.

أولاً: أسباب ومسارات التحرك الدولي

مع غياب المخرج للمفاوضات والحل مع الكيان الصهيوني، قررت القيادة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، والانضمام إلى عضوية الأسرة الدولية، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ عام 1947، وعملاً بحق تقرير المصير لجميع الشعوب وفق ميثاق الأمم المتحدة. وقد دعت السلطة الفلسطينية جميع دول العالم من دون استثناء إلى دعم هذا التوجه، خلال الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2011 (مبروك، 2011).

وجاء هذا التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في ظل حالة التوتر الشديد التي تشهدها المنطقة العربية، خاصة بعد بروز ما يسمى "بالربيع العربي"، الذي أدى لتفكك دول وسقوط أنظمة، حيث تشهد المنطقة العربية مجموعة تحولات سياسية عميقة أصبحت تلقي بظلالها على القضية الفلسطينية، وترافق هذا التوجه للمجتمع الدولي مع سوء الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بسبب الانقسام ووصول مشروع التسوية والمقاومة لطريق مسدود، ففي ظل هذا الوضع وهذه المفارقة أصرت القيادة الفلسطينية على الذهاب للأمم المتحدة لانتزاع اعتراف دولي بفلسطين دولة، وهي تحت الاحتلال.

لقد بات التحرك الدولي الشغل الشاغل للقيادة الفلسطينية وعنوان الحراك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني والعربي فيما يخص الصراع في الشرق الأوسط، بحيث طغى هذا الحراك السياسي على غيره من التحركات سواء كانت مفاوضات أو مقاومة (إبراش، 2011). وكانت اللجنة الرباعية الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط قد دعمت خطة السلطة

الفلسطينية التي أعلنتها في آب من العام 2009 لبناء الدولة الفلسطينية في غضون 24 شهراً. ومنذ ذلك الحين كثفت إسرائيل من جهودها التكتيكية لتعطيل أو تأخير سير تلك الخطة دون أي تدخّل يذكر من قبل اللجنة الرباعية، وكانت اللجنة الرباعية قد عارضت وأبدت استغرابها من المسعى الفلسطيني للحصول على عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة (دي فارت، 2010). ولجأت منظمة التحرير الفلسطينية إلى التحرك في الأمم المتحدة بعد أن فقدت الأمل في أن تقدم لها حكومة الكيان الصهيوني أي شيء يسمح بالعودة إلى آلية التفاوض، في البدء كان الرفض الصهيوني الحازم لوقف الاستيطان كشرط لاستئناف المفاوضات، ولاحقاً كان الرفض أيضاً من نصيب أساس التسوية الذي طرحه الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في خطابه بتاريخ 19 مايو 2011، وهو العودة إلى حدود عام 1967 (مبروك، 2011).

وجاء التحرك الدولي الفلسطيني، في ظل انتهاك إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية العامة والقرارات الأممية الخاصة بقضية فلسطين، وعدم تجاوبها مع مبادرة السلام العربية، وجهود اللجنة الرباعية الدولية، وعدم انتهاجها سلوكاً يوحى بقناعتها بحل الدولتين الذي سعت إلى مختلف المبادرات، بما فيها رؤيتي الرئيسين الأمريكيين "جورج بوش الأب"، "وبراك أوباما"، وعدم رغبتها في تحقيق السلام وقف المفهوم النسبي للتسوية العادلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة قوامها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، مما دفع المفاوضات الفلسطينية إلى أعمال الشرعية الدولية للوصول لأهدافه (ابراش، 2011). وترتكز الاستراتيجية الفلسطينية في التحرك على المستوى الدولي على عدة مسارات (مقابلة مع الدكتور أحمد مجدلاني، 2015/6/15):

المسار الدبلوماسي: الذي يعمل على تجنيد المزيد من الاعترافات الدولية بدولة فلسطين ورفع التمثيل الدبلوماسي من قبل الدول من خلال العلاقات الثنائية بين دول العالم ودولة فلسطين.

المسار السياسي: في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بعد رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة وحصولها على دولة مراقب غير عضو. الأمر الذي مهد الطريق أمام انضمام فلسطين لكافة الوكالات والمنظمات الدولية المختلفة.

المسار القانوني: من خلال التوقيع على ميثاق روما والانضمام لمحكمة الجنايات الدولية والذي يوفر إلة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديمها للمحاكمة على الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني سواء بغزة أو في الضفة الغربية.

ثانيًا: المبررات القانونية للاعتراف الدولي بدولة فلسطين في الأمم المتحدة

يعتبر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة ذات سيادة على حدود العام 1967، حقًا معترفًا به من المجتمع الدولي؛ فخلال العقدين السابقين لم تأل منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، جهدًا بغية تحقيق هذه التطلعات الوطنية عبر التفاوض مع إسرائيل، ومع ذلك، فإن رفض إسرائيل الالتزام بالقانون الدولي ووقف إجراءاتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية ومن ضمنها وقف الأنشطة الاستيطانية يعرض للخطر إمكانية البقاء على حل الدولتين مما يدفعنا إلى السعي للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية على حدود 1967 بعاصمتها القدس الشرقية (عريقات، 2011، ص1). فبعد توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية رسميًا نهاية سبتمبر 2010 انهك العقل السياسي الفلسطيني الرسمي بالبحث عن مخارج لأزمة التسوية والمقاومة، في ظل حالة الانقسام التي تؤدي لمنح فرصة لإسرائيل لتواصل عمليات الاستيطان والتهويد. وكان الذهاب للأمم المتحدة أحد الخيارات التي طرحها الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في أكتوبر من نفس العام للحفاظ على حيوية القضية سياسيًا ولتوظيف حالة الكراهية والرفض من طرف الرأي العام العالمي للسياسة الإسرائيلية (ابراش، 2011). ويمتلك الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير، ويعترف المجتمع الدولي بهذا الحق من خلال النقاط: (عريقات، 2011، ص2:4)

- أكد المجتمع الدولي أولاً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة قبل تسعة عقود تقريباً بموجب معاهدة عصبة الأمم.
- أعادت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة، بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واعترافاً بالظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني.

- اعترفت إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في إعلان المبادئ (أوسلو) بشأن ترتيبات الحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية للعام 1993 وأيضاً في الاتفاق المرحلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1995.

ثالثاً: حصول فلسطين على صفة دولة (عضو مراقب) في الأمم المتحدة

بعد فشل منظمة التحرير الفلسطينية، من الحصول على عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة في 2011، نتيجة عدم قدرة الدبلوماسية الفلسطينية على توفير 9 أصوات في مجلس الأمن الدولي لوضع الطلب الفلسطيني على جدول أعمال مجلس الأمن، ذهبت المنظمة في العام التالي للأمم المتحدة للمطالبة بدولة مراقب في الأمم المتحدة.

وكان قد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من حث كل من فرنسا وبريطانيا وكولومبيا والبوسنة وكندا على عدم التصويت على مشروع قرار عضوية فلسطين، في المرحلة الأولى داخل لجنة قبول العضوية، وبذلك تم ضمان عدم رفعه للمجلس وعدم التصويت عليه في مجلس الأمن (ثابت، 2014، ص 64). وتمحورت الخطوة الفلسطينية بالتوجه بشكل مباشر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل استصدار قرار يوصي بأن تكون فلسطين دولة غير عضو لها صفة المراقب Non Member State، من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتطلب النجاح في هذه الخطوة أغلبية بسيطة 50+1% من أصوات الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة (النظام الداخلي للجمعية العامة، م 18) وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت مجموعة من القرارات التي تتعلق برفع مكانة فلسطين داخل المنظمة الدولية ومنها ما يلي (سليمان، وآخرون، 2015، ص 137):

- في 10/14 و 11/22/1974م، وبموجب القرارين 3210 (د-29) و 3227 (د-29). دُعيت منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني إلى المشاركة في مداورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومُنحت مركز مراقب.
- في 15/12/1988م، وبموجب القرار 43/177 اعترفت الجمعية العامة بجملة أمور، بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 15/11/1988،

وقررت أن يُستعمل اسم " فلسطين " بدلاً من اسم " منظمة التحرير الفلسطينية " دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير ووظائفها في الأمم المتحدة.

• في 1998/7/7م، وبموجب القرار 250/25 قررت الجمعية العامة أن تمنح فلسطين، بوصفها مراقباً حقوقاً وامتيازات إضافية للمشاركة في دورات الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة.

• في 2012/11/29م، وانطلاقاً من هذه المحطات، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 67/19 بتطوير مركز فلسطين في الأمم المتحدة الذي بموجبه قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة " أن تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة مراقب في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين "دولة غير كاملة العضوية" في الجمعية العامة يعتبر انجازاً تاريخياً في مسيرة العمل الوطني الفلسطيني، إلا أنه يندرج ضمن القرارات الكاشفة حسب تعريف القانون الدولي، الذي يؤكد بأن الاعتراف بالدولة الجديدة هو عمل اختياري للدول، بمقتضاه تشهد دولة أو مجموعة دول بوجود جمع من الناس يقيم على إقليم جغرافي محدد يخضع لنظام أساسي مستقل عن جميع الدول، وقادر على الالتزام بالواجبات التي ينص عليها القانون الدولي (مهنأ، 2013، ص6). وكان قد شارك بالتصويت 188 دولة، بما فيها إسرائيل، وجاءت نتائج التصويت على المشروع الفلسطيني المقدم بمنح فلسطين مركز " دولة مراقب " في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما يلي: (سليمان، وآخرون، 2015، ص157)

1) مع القرار : 138 دولة 73%

2) ضد القرار : 9 دول 5%

3) امتناع : 41 دولة 22%

وعليه يمكن القول إن حصول فلسطين على دولة مراقب بالأمم المتحدة تكون الدبلوماسية الفلسطينية حققت نصراً كبيراً في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، من خلال رفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو بالأمم المتحدة مما يمنحها العديد من الامتيازات القانونية والسياسية في مواجهة غطرسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ويفتح لها كل أبواب

المنظمات والمعاهدات الدولية لانضمام دولة فلسطين إليها في سبيل تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

رابعاً: نتائج حصول فلسطين على دولة (عضو مراقب)

عزز حصول فلسطين على صفة (دولة مراقب) في الأمم المتحدة أو تحسين وضعها القانوني في الجمعية العامة من (عضو مراقب إلى دولة مراقب). عزز الوضع القانوني لدولة فلسطين في أي مفاوضات سلام قادمة مع الاحتلال الإسرائيلي من جهة، كما أنها ستؤسس للأبد، بأن تعريف الأراضي الفلسطينية لا يعتمد على مدى سخاء إسرائيل، بل تشتمل على كل الأراضي الواقعة في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة من قبل إسرائيل منذ العام 1967 (دي فارت، 2010).

ثمة مزايا أخرى لقرار الجمعية العامة 19/67 تتمثل بفتح مسار العضوية لدولة فلسطين في 3 منظمات دولية و18 وكالة متخصصة للأمم المتحدة (نالت فلسطين العضوية في إحداها عام 2011، وهي منظمة اليونسكو). كما والانضمام إلى 56 اتفاقية ومعاهدة دولية، بدون المساس بالمكانة السياسية والقانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية وصفتها التمثيلية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (سليمان، وآخرون، 2015، ص138). وتأخذ خطوة رفع مكانة دولة فلسطين أهمية ذات شأن كبير، لاستعادة القضية الفلسطينية في إطارها الدولي، القادر في هذه المرحلة على اجترح حل متوازن لها، وتمثل هذه الخطوة أهمية كبيرة على طريق التدويل، فقد جاء من أهم نتائجها المباشرة تمكين دولة فلسطين من الانضمام إلى كيانات دولية تقع ضمن منظومة الأمم المتحدة.

ويمكن حصر الآثار السياسية والقانونية، على المستوى الدولي، حيث تحصل فلسطين على مجموعة من الفوائد نتيجة هذا الانضمام، ويمكن تحديدها في النقاط التالية: (الغندور، 2012)

1. مكن رفع تمثيل فلسطين لدولة غير عضو "مراقب" بالأمم المتحدة، الحصول على عضوية كاملة في كل الوكالات المتخصصة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل: منظمة الصحة العالمية، واليونسكو، واليونسيف إلخ
2. أدى حصول فلسطين على دولة غير عضو "مراقب" بالأمم المتحدة، إلى الانضمام للاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة المعاهدات التعاقدية منها، ومن شأن ذلك تعزيز حالة حقوق الإنسان في فلسطين.
3. عزز حصول فلسطين على دولة غير عضو "مراقب" في المنظمة الدولية من فرص ملاحقة مجرمي الحرب، حيث أن ذلك سمح بانضمام فلسطين إلى النظام الأساسي لمحكمة الجناية الدولية وفقاً لما ينص عليه نظام روما الأساسي.
4. حصول فلسطين على دولة غير عضو "مراقب" في الأمم المتحدة من شأنه الانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الأمر الذي يمكنها من طلب التحكيم الدولي.
5. إن حصول فلسطين على الدولة غير العضو "مراقب" من شأنه المساهمة في التعاون الدولي القائم والمتمثل في إنهاء الاحتلال، ومن شأنه تكريس حق تقرير المصير ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة.
6. إن حصول فلسطين على دولة غير عضو من شأنه تعزيز مكانتها من حيث المساواة بين الدول، حيث إن انضمام فلسطين يجعلها تتمتع بحق التصويت في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.
7. يضع ذلك حداً للمزاعم الإسرائيلية بأن الأرض الفلسطينية هي أرض متنازع عليها، وتأكيد جديد لكل قرارات الأمم المتحدة السابقة على أنها أرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشريف.
8. يحقق لفلسطين التمتع بالمزايا والحصانات الدبلوماسية التي يقرها القانون الدولي لأشخاصه وأهمها الحصانة الدبلوماسية. يحق فلسطين في إنشاء علاقات دبلوماسية خارجية مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء والمنظمات الأخرى.

جاء توجه القيادة الفلسطينية للأمم المتحدة لتطوير مكانة فلسطين في المنظمة الدولية كنتيجة انسداد الأفق السياسي، خاصة بعد فشل عملية التسوية في الحصول على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وقد تمخض عن هذه الخطوة حصول فلسطين على دولة غير عضو بالأمم المتحدة، الذي منحها العديد من المزايا السياسية والقانونية، في ظل تنكّر الحكومات الإسرائيلية لعملية السلام، فقد سمح حصول فلسطين على دولة مراقب إمكانية انضمامها لكل المنظمات الدولية التي تشترط انضمام الدول إليها فقط، الأمر الذي أدى إلى توقيع الرئيس في 31 ديسمبر 2014 على 15 معاهدة ومنظمة دولية كان أهما ميثاق روما المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية.

المحور الثاني: انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية

جاء انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية في إطار استراتيجية إعادة تدويل القضية الفلسطينية والخروج الناعم من مسار أوسلو، بعد وصول عملية السلام لطريق مسدود، عقب وصول اليمين الديني بزعامة حزب الليكود لهرم السلطة في إسرائيل، بعد أفول نجم يسار الوسط في إسرائيل.

أولاً: تعريف بالمحكمة

ظهرت المحكمة إلى الوجود بصفة قانونية في 1 تموز 2002م، لذلك فهي لا يمكنها النظر في الجرائم المرتكبة قبل ذلك. وبلغ عدد الدول الموقعة على قانون إنشاء المحكمة 121 دولة حتى 1 يوليو 2012م. وفي عام 2002م، سحبت أمريكا وإسرائيل توقيعهما على قانون المحكمة، وأشارتا إلى أنهما لا ترغبان بعد الآن بالعضوية وبذلك لم يعد هناك ما يحملهما على تنفيذ ما يترتب عليهما من التزامات تجاه المحكمة. وتختص المحكمة الجنائية الدولية بمتابعة الأفراد المتهمين (وزارة الخارجية الفلسطينية، 2013):

أولاً: جرائم الإبادة الجماعية، وتعني حسب تعريف ميثاق روما، القتل أو التسبب بأذى شديد بغرض إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية إهلاكاً كلياً أو جزئياً.

ثانيًا: الجرائم ضد الإنسانية، وهي أي فعل من الأفعال المحظورة المنصوص عليها في نظام روما، إذا ارتكب بشكل منظم وممنهج ضد مجموعة من السكان المدنيين، مثل القتل العمد والإبادة والاغتصاب والإبعاد والنقل القسري والتفرقة العنصرية والاسترقاق. ثالثًا: جرائم الحرب، وتعني كل الخروقات المرتكبة بحق اتفاقية جنيف لسنة 1949م، وانتهاك قوانين الحرب في نزاع مسلح دولي أو داخلي.

ثانيًا: انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية

ثمة مزايا سياسية كبيرة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19، تتمثل بفتح مسار العضوية لدولة فلسطين في 3 منظمات دولية و18 وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الانضمام إلى 56 اتفاقية ومعاهدة دولية تتوزع على سبع عنوانين رئيسية ما بين اتفاقية وبرتوكول ومعاهدة وميثاق دولي. وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية، الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية في أبريل/نيسان 2009م، لكن محاولتها تلك أُحبطت عندما رفض المدعي العام للمحكمة آنذاك، "لويس مورينو أوكامبو"، طلبا لانضمام فلسطين بحجة أن فلسطين ليست دولة. وبعد حصول فلسطين على عضو مراقب في الأمم المتحدة نوفمبر 2011 طالبت مجموعة من الأصوات الفلسطينية بضرورة انضمام دولة فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية المسؤولة عن النظر في الجرائم أو الجنايات الدولية (موقع وزارة الخارجية الفلسطينية، 2013). وقرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس بدء عملية الانضمام إلى المحكمة نهاية عام 2014، بعد فشل الجهود لتقرير مشروع قرار دولي عبر مجلس الأمن يضع جدولاً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. طرق الفلسطينيون باب المحكمة الجنائية الدولية على مدى سنوات، بهدف إطلاق تحقيق في جرائم الحرب المرتكبة من قبل إسرائيل في الأراضي المحتلة.

ووقع رئيس دولة فلسطين "محمود عباس"، على وثيقة للانضمام إلى 20 منظمة ومعاهدة واتفاقية دولية، أبرزها محكمة الجنايات الدولية. وقال الرئيس خلال توقيعها على الوثائق، "إن عدم قبول مشروع القرار الفلسطيني العربي في مجلس الأمن لن يمنعنا من محاسبة ومحاكمة الدولة التي تعتدي علينا وعلى أراضيها، وما قدمناه هو حقنا بإقامة دولة فلسطينية على الحدود المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وكل ما طلبناه وفق

القانون الدولي" (وفاء، 2014/12/31). وتم التوقيع على الانضمام للمنظمات والاتفاقات الدولية العشرين مع بدء اجتماع طارئ عقدته القيادة الفلسطينية وبعد أن وافق أعضاء القيادة الفلسطينية بالإجماع على ذلك، ففي بث حي ومباشر عبر شاشة تلفزيون فلسطين وقع الرئيس "عباس" بداية على انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية، بالإضافة إلى أربعة عشر منظمة ومعاهدة أخرى (جريدة القدس، 2014/12/31). ويعتبر انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية والمنظمات الأخرى، جزءاً لا يتجزأ من المقاومة الفلسطينية بمفهومها الشامل والنضال الوطني الفلسطيني الذي أصبح أكثر شمولية عن السابق، حيث يعد الاشتباك السياسي والقانوني مع الاحتلال في المنظمات الدولية، جزءاً من استراتيجية المقاومة الفلسطينية الجديدة، التي تتبناها القيادة الفلسطينية، والرئيس "محمود عباس"، والتي تقوم على تعرية الاحتلال في كافة المؤسسات الدولية والإقليمية، بهدف إجبار إسرائيل عن التخلي عن الأرض الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ثالثاً: الآثار السياسية والقانونية لانضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية

يشكل انضمام فلسطين إلى اتفاقية روما وخاصةً بعد حصولها على صفة دولة غير عضو بالأمم المتحدة انتصاراً سياسياً وقانونياً وقضائياً، فقد حقق إنجازاً كبيراً للقضية الفلسطينية على مستوى الشرعية الدولية والإقليمية، وبهذا يكون لدولة فلسطين الحق في مناقشة جميع القضايا والرد على الادعاءات التي تثار بخصوص القضية الفلسطينية أو أي قضية أخرى من قبل أي عضو في الجمعية العمومية وخاصة دولة الاحتلال الصهيوني (شبير، 2014). وأعتبر نائب نقيب المحامين الفلسطينيين "سلامة بيسو"، التوقيع ميثاق روما لمحكمة الجنايات الدولية "إنجازاً للشعب الفلسطيني"، واعتبر "أن إيجابيات التوقيع عليه تفوق سلبياته بكثير. وأوضح بيسو أن الشعب الفلسطيني يقع تحت احتلال وأن ما تفعله المقاومة هو ردّ على جرائم الاحتلال الإسرائيلي ودفاعاً عن النفس، لذلك يمكن محاسبتها وفقاً للقانون الدولي الذي أتاح للدولة التي تقع تحت الاحتلال استخدام كافة الوسائل للدفاع عن نفسها" (بيسو، 2014).

وأكد عضو اللجنة الوطنية لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية "عصام يونس" "أن انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية يفتح أفاقاً جديدة أمام الشعب الفلسطيني، وقال إن

انضمام فلسطين للجناية الدولية يتيح الفرصة لدولة فلسطين عبر المحكمة الدولية توثيق ما ارتكبه الاحتلال الإسرائيلي من جرائم حرب بحق الفلسطينيين. وأضاف، أن دولة فلسطين تحاول من انضمامها لمحكمة الدولية ممارسة شكل من أشكال الرغبة بأن تكون فلسطين جزء من الجماعة الدولية وهو حق مشروع للشعب الفلسطيني". وأوضح "يونس"، "أن من أهم الأهداف المتوقعة من الانضمام لمحكمة هو البدء بمحاكمة قادة إسرائيل وقيادتها العسكرية والسياسية ومقاضاتهم قانونياً في محاولة لمناصرة الضحايا الذين سقطوا جراء وحشية الاحتلال وهو ما فسره قيام إسرائيل بارتكاب 3 حروب متتالية في أقل من 4 سنوات" (يونس، 2015). بانضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية، فإنها تكون أمام جملة من الفوائد، أبرزها: (دراسة، وزارة الخارجية، 2014)

1. إمكانية دعوة هذه الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للانعقاد لإلزام إسرائيل بتطبيق قواعد القانون الدولي على الأراضي الفلسطينية باعتبارها أراضي دولة تحت الاحتلال بما يشمل الأسرى، واعتبارهم أسرى حرية.
2. محاكمة قادة إسرائيل السياسيين والعسكريين أمامها على الجرائم التي ارتكبوها وتحريك دعوى جنائية ضد قادة إسرائيل وجنودها ومحققها وتحديداً في ملف الشهيد "ياسر عرفات".

انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية وعدد من المعاهدات الدولية جاء ضمن استراتيجية القيادة الفلسطينية في تعزيز الاشتباك السياسي والقانوني بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، نتيجة انسداد الأفق السياسي وعجز الولايات المتحدة الأمريكية والعالم عن التدخل وإجبار إسرائيل على الالتزام بالعملية السلمية، ومن جهة أخرى عززت هذه الخطوة المهمة مكانة فلسطين والقضية الفلسطينية على الساحة الدولية باعتبارها قضية دولية، نشأت نتيجة ظروف دولية ويجب على العالم التدخل لإنهاء تلك القضية. وجاءت هذه الخطوة بانضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإفشال الجهود الفلسطينية لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يوضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

وتعتبر خطوة انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية وعدد كبير من المعاهدات والمنظمات الدولية خطوة مهمة من أجل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ضد جرائم الحرب التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل بشكل يومي بحق الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، حيث سب تساهم هذه الخطوة في تقديم قادة الاحتلال الإسرائيلي للمحاكمات الدولية على جرائمهم التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني على مدار السنوات الأخيرة.

تجربة المقاطعة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل والآثار المترتبة عليها

قاد اتفاق أوسلو إلى مجموعة من التحولات في أنماط السيطرة الاستعمارية على فلسطين، فقد أنتج هذا الاتفاق تغيرات أساسية عمقت العلاقة الاستعمارية التي يمكن ملاحظتها في البنية السياسية الجديدة والوعي السياسي والثقافي في الاقتصاد السياسي، وقد أثرت هذه التحولات في مشروع التحرر الوطني والمقاومة الشعبية تحديداً (طبر، والعزة، 2014، ص35). وجذور حركة المقاطعة ضاربة في عقود من الكفاح الشعبي الفلسطيني منذ بداية الاستعمار البريطاني على فلسطين، مروراً بثورة 1936 ونضال شعباً في 48 ضد الأسرلة وسرقة الأرض والانتفاضة الأولى وغيرها، كما أنها تستحضر المبادئ العالمية للحرية والعدالة والمساواة في الحقوق التي رفعتها حركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة وغيرهما الكثير (البرغوثي، 2013، ص223). فقد اضطرّ الفلسطينيون مراراً وتكراراً للعودة إلى طرق مختلفة للاعتماد على أنفسهم من أجل إحداث تغيير في ظروف حياتهم عن طريق استخدام أساليب المقاومة الشعبية، التي من بينها حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وانتفاضة الحجارة 1987، والتي كانت جوهرية في تفعيل هذا النوع من المقاومة منذ البيان الثالث للقيادة الموحدة للانتفاضة في 18/1/1988، فكان لهذه الانتفاضة أثر سلبي كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، في مجالات الزراعة والسياحة والبناء، بالإضافة إلى النفقات العسكرية الكبيرة (قمصية، 1998، ص274). وتعتبر المقاطعة الاقتصادية والثقافية جزء من المفهوم الشامل للنضال الوطني والمقاومة الفلسطينية بعد عملية التسوية، والتي يمكن توضيح أبرز وسائلها ونتائجها من خلال العرض التالي.

المحور الأول: المقاطعة الاقتصادية المحلية للبضائع الإسرائيلية

منذ نشأة إسرائيل وفي سياق الرفض العربي والإسلامي فرضت الدول العربية والإسلامي مقاطعة مباشرة وغير مباشرة على الكيان الإسرائيلي والشركات الكبرى المتعاملة معه، هذه المقاطعة كانت لها اثار سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة الممتدة من النكبة وحتى البدء بجهود التسوية عام 1991 التي كانت تهدف في الأساس لدمج إسرائيل في الإقليم أكثر من الوصول لتسوية عادلة.

أولاً: تعريف مفهوم المقاطعة

المقاطعة وسيلة بارزة في الفكر السياسي الإنساني بصفة عامة والفكر السياسي بشكل خاص، وهناك الكثير من الدول والشعوب التي استخدمت هذه الوسيلة سواء كان ذلك على حق أم علي باطل (مقابلة مع الدكتور مازن العجلة، 2015/6/7). وتعتبر المقاطعة أسلوباً نموذجياً كأحد أوجه المواجهة والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال لكي تنال الشعوب حريتها واستقلالها (مقابلة مع الدكتور سمير أبو مدلل، 2015/6/14). وانطلقت حركة مقاطعة إسرائيل عام 2005، وهي استراتيجية سلمية قائمة على احترام القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، وتسعى لعزل إسرائيل محليا وعربيا ودوليا في شتى المجالات (تقرير موقع الاقتصادي، 2015). وتهدف حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) إلى إنهاء نظام الاضطهاد الإسرائيلي المركب ضد الشعب الفلسطيني لتحقيق العدالة والحرية والمساواة في الحقوق، وتعتبر المقاطعة كشكل من أشكال المقاومة الشعبية متجذرة منذ عقود من كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي والاحتلال (البطمة، والبرغوثي، 2014، ص2).

وتعتبر حركة المقاطعة جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية. وتعني المقاطعة (الاقتصادية) بمفهومها العام، إيقاف التبادل السلعي والخدماتي بشكل كلي أو جزئي مع الطرف المراد مقاطعته، بما يخدم مصالح وأهداف الطرف الداعي للمقاطعة، ويشمل التعامل الاقتصادي والخدماتي بكافة أشكاله أي وقف التبادل السلعي والخدماتي مع الطرف

المطلوب مقاطعته وخاصة في أوقات الأزمات بهدف التأثير عليه سياسياً أو إضعافه عسكرياً واقتصادياً.

ثانياً: استراتيجية المقاطعة الاقتصادية الفلسطينية

يُعبّر نداء المقاطعة، والذي يحمل توقيع أكثر من 170 منظمةً وحرزاً سياسياً واتحاداً نقابياً وحركة جماهيرية فلسطينية في الوطن والشتات، عن التطلعات الجماعية للشعب الفلسطيني من خلال التأكيد على أن تحقيق المطالب الأساسية الثلاثة التي يدعو لها النداء، والتي تشكّل الحد الأدنى من متطلبات الشعب الفلسطيني، ليتمكن من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ويتجنب نداء المقاطعة تبني أي صيغة سياسية معينة، وهذا النداء بمثابة منبر يوحد الفلسطينيين في كل مكان في مواجهة التفتيت المتسارع ويناشد أصحاب الضمانات الحية حول العالم لتحمل المسؤولية الأخلاقية في وقف تواطؤ دولهم ومؤسساتهم وشركاتهم (البرغوثي، عمر، 2013، ص224). ويعد السوق الفلسطيني ثاني أكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية، وهذا يعني أن مقاطعة منتجاته من المفترض أن تؤدي لنتائج كارثية على الجانب الإسرائيلي إذا تم الالتزام بالمقاطعة (تقرير موقع الاقتصادي، 2015).

فقد عملت حملة المقاطعة الفلسطينية على استحضار نموذج مقاطعة جنوب أفريقيا، من خلال اعتماد معايير فلسطينية لشكل التضامن المطلوب من العالم، أي مطالبة الضمانات الحية بمقاطعة دولة الاحتلال ومؤسساتها، باعتبارها حالة غير طبيعية ودولة استعمارية، من أجل تكوين حالة وعي سياسي جديد بعد أوسلو فيما يخص علاقة الفلسطينيين بالعالم (طبر، والعزة، 2014، ص74). وتتكون اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها (BDS) من القوى الوطنية والإسلامية العاملة في فلسطين والشتات، بالإضافة إلى مجموعة مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات حقوق الإنسان، بمشاركة مؤسسات المرأة الفلسطينية.

ويحدد نداء المقاطعة الحقوق الأساسية الخاصة بالأجزاء الرئيسية الثلاثة المكونة للشعب الأصلي في فلسطين. وعلى أساس القانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان،

ويحث النداء على اتباع أشكال مختلفة من مقاطعة إسرائيل، حتى تمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي عن طريق: (البرغوثي، عمر، 2013، ص223)

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وتفكيك الجدار.

- الاعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين.

- احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. واستعادة ممتلكاتهم، كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم 194.

ثالثاً: نتائج المقاطعة المحلية على المستوى الفلسطيني والإسرائيلي

للمقاطعة تأثيرات عديدة، من أهمها التأثير الاقتصادي؛ والتأثير على صورة إسرائيل في العالم التي أصبحت مشوهة بفضل حركة المقاطعة، والتأثير على الجانب الثقافي والأكاديمي، لأن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على حركة التجارة العالمية، رغم أن الاقتصاد الإسرائيلي يعد من أقوى اقتصاديات المنطقة.

رغم ذلك هناك العديد من الدراسات التي تؤكد أن المقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية أصبحت تشكل قلقاً متزايداً لدى الحكومة الإسرائيلية بعد النتائج التي حققتها حملة المقاطعة الفلسطينية على المستوى المحلي والدولي في التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي بما يخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني. (مقابلة مع الدكتور مازن العجلة، 2015/6/7) بالإضافة إلى تقليص استفادة إسرائيل من احتلالها للأراضي الفلسطينية، فإن مقاطعة الشركات والبنوك الإسرائيلية يلعب دوراً مهماً في تقليص التبعية التجارية الفلسطينية لإسرائيل، ويساهم في دعم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، خاصة في المجال الزراعي والصناعي، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الفلسطيني (البطم، والبرغوثي، 2014، ص5).

وحسب ورقة عمل أعدها معهد "ماس" للدراسات الاقتصادية، حول تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، فإن المقاطعة الاقتصادية قد ساهمت في دعم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، مما ساهم في رفع دخل الضرائب الفلسطينية وخفض معدل البطالة. وتشير البيانات إلى اعتماد الفلسطينيين على التجارة الخارجية بشكل

كبير، ففي عام 2012 استوردت مناطق السلطة الفلسطينية ما يعادل 4.7 مليار دولار سنوياً من الخدمات والبضائع، منها 4.3 مليار دولار من إسرائيل، أي 91% من مجمل المستوردات، بعض النظر عن أن كانت هذه المستوردات منتجات إسرائيلية أو تأتي عبر إسرائيل. وتقدر الفائدة من مقاطعة البضائع الإسرائيلية بما يعادل مليار دولار، التي يمكن من خلالها توفير ما يقارب 90.000 فرصة عمل فلسطينية، أو ما يعادل 11.5% من حجم التشغيل الحالي في الضفة والقطاع (781.000) ويقلص الاعتماد على إسرائيل، وبالتالي قدرتها على تركيع الفلسطينيين سياسياً وفرض تسوية مجحفة على الفلسطينيين" (تقرير ماس الاقتصادي، 2014).

وتعدّ مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية وسيلة من الوسائل التي تنتهجها المقاومة الفلسطينية الشعبية ضد الاستيطان، الذي يقضي على آمال السلام وفرص تحقيقه عبر ما يقوم به المستوطنون من أعمال القتل والتدمير والسرقة والإرهاب بحق شعب حرمه الاحتلال من كافة حقوقه ومن أبسط مقومات الحياة. (وكالة وفاء، 2011) وبالإضافة إلى أن الموارد التي يتم الحصول عليها من خلال مقاطعة البضائع الإسرائيلية وإعادة استثمارها في الاقتصاد، سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار "بأسعار 2004" بما قيمته 630 مليون دولار أو 11% من حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، أي 165 دولار للفرد سنوياً. وترجم هذه الزيادة في القاعدة الإنتاجية إلى ما يقارب 45,000 فرصة عمل محلية (البطمة، والبرغوثي، 2014).

وتشير دراسة معهد "ماس" أن 80% من المنتجات الإسرائيلية لها بديل وطني فلسطيني وبجودة عالية، وأن المقاطعة تعني توفير أكثر من ثلاثين ألف فرصة عمل للفلسطينيين منها ستة آلاف في التصنيع الغذائي، إضافة إلى زيادة مساهمة الصناعات الفلسطينية بـ 17% من الناتج المحلي. كما تشير تقارير إعلامية إسرائيلية إلى انخفاض بيع منتجات الاحتلال في الضفة إلى نحو 50% نتيجة المقاطعة، بينما أكدت شركات فلسطينية على زيادة منتجاتها لا سيما الألبان وغيرها من المنتجات الغذائية. ويمكن للفلسطينيين ونتيجة "المقاطعة" وفقاً لنفس الدراسة تقليص قيمة البضائع الإسرائيلية التي ترد للسوق الفلسطينية من

أربعة مليارات دولار إلى ثلاثة مليارات خلال السنة الأولى فقط، وأن تصل إلى مليارين خلال عامين إذا ما تم الاعتماد على الاستيراد المباشر للبضائع، وخاصة الرئيسية منها كالقمح لأن 60% من السلع معاد تصديرها إسرائيلياً وبالرغم من أن حجم صادرات إسرائيل للفلسطينيين لا يتعدى 8 % من صادراتها العالمية المقدرة 100مليار دولار - فإنه يمكن التأثير في بعض الصناعات الإسرائيلية، وخاصة تلك التي لا يمكنها المنافسة العالمية.

وفي هذا السياق يؤكد الخبير والمحلل الاقتصادي "ماهر الطباع" أن مقاطعة المنتجات "الإسرائيلية" تعتبر واجب وطني وهي شكل من أشكال المقاومة السلمية ضد الاحتلال الذي يسلب الأراضي ويقتل الأطفال والنساء والشيوخ ويدمر المقدرات الفلسطينية من خلال الحروب التي يشنها على قطاع غزة والضفة المحتلة. وأكد أن نجاح حملات المقاطعة بإمكانها تكبيد الاحتلال خسائر مادية فادحة خاصة على صعيد المحلي والدولي، داعياً لتركيز حملات المقاطعة المحلية والأوروبية (طباع، 2014). وتعتبر حملات المقاطعة الاقتصادية الداخلية للبضائع الإسرائيلية (BDS). جزءاً من النضال الوطني الفلسطيني، والمقاومة الشعبية التي يخوضها الشعب الفلسطيني سواء في داخل الوطن أو في الشتات، من أجل الحصول على حقوقه المشروعة في إنهاء الاحتلال وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية. وأن هذه المقاطعة بدأت تحقق مكاسب سياسية واقتصادية الأمر الذي أدى إلى تقليص استفادة إسرائيل من احتلالها للأراضي الفلسطينية، وجعل الاحتلال الاسرائيلي أكثر كلفة، ويقلص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

وفي سياق الإجراءات الإسرائيلية للحد من التأثيرات السلبية للمقاطعة الاقتصادية على الاقتصاد الإسرائيلي شارك الرئيس الإسرائيلي الحالي "رؤوفين ريفلين" في مؤتمر يرمي إلى محاربة حملة مقاطعة إسرائيل (BDS)، وانهقد المؤتمر الذي نظّمته صحيفة "يديعوت احرونوت" في القدس الغربية، بمشاركة عدد من الوزراء الإسرائيليين وشخصيات أمنية وسياسية واقتصادية وأكاديمية. كما يشارك في المؤتمر سفير الاتحاد الأوروبي في تل أبيب "لارس أندرسون"، وكذلك ممثلون عن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. ويهدف المؤتمر إلى إيجاد آلية عمل لمحاربة حركة المقاطعة (BDS). والحد من تأثيرها على إسرائيل سياسياً

واقتصاديًا وثقافيًا، حيث شهدت الفترة الماضية تصاعدًا ملحوظًا في دعوات المقاطعة الدولية لإسرائيل خصوصًا في أوروبا، وسط توقعات بأن تخسر إسرائيل نحو ثمان مليارات دولار سنويًا بسبب المقاطعة الأوروبية لمنتجات المستوطنات (الجزيرة نت، 2016).

المحور الثاني: المقاطعة الدولية الاقتصادية لإسرائيل

شكلت المقاطعة الدولية لإسرائيل أهم التحديات التي تقف أمام دولة الاحتلال خلال العشرة سنوات الماضية، نتيجة الخسائر الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة سياسة المقاطعة التي قامت بها حملة (BDS).

أولاً: حملة المقاطعة الدولية

لا تعتبر حملة (BDS) حزبًا سياسيًا ولا حركة أيديولوجية، وإنما هي حركة حقوق إنسان عالمية ذات قيادة ومرجعية فلسطينية، وهي تعتمد على الجهود الطوعية والمبدعة للأفراد والمؤسسات المؤيدة لحقوق الإنسان وإعلاء شأن القانون الدولي (البرغوثي، 2014، ص 20). وكانت أبرز حملات المقاطعة الدولية خلال الصراع العربي الإسرائيلي، حملة المقاطعة العربية، التي قامت بها الدول العربية بتنسيق من الجامعة العربية ضد الشركات العالمية التي كانت تعامل مع إسرائيل، والتي كبدت الاقتصاد الإسرائيلي خسائر بالمليارات من الدولارات، نتيجة هذه المقاطعة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بعد أن قامت الدول العربية بتصنيف الشركات العالمية التي تتعامل مع إسرائيل وضعها في قوائم سواء لمقاطعتها نتيجة تعاملها مع إسرائيل (مقابلة من الدكتور مازن العجلة، 2015/6/7). ورغم أن هذه المقاطعة كانت فردية لبعض الدول العربية إلا أنها أثرت على الاقتصاد الإسرائيلي، وساهمت في تراجع الاستثمارات الأجنبية في السوق الإسرائيلية، حتى توقيع اتفاق أوسلو (مقابلة مع الدكتور سمير أبو مدلل، 2015/6/14).

وكانت الدعوات الدولية لمقاطعة منتجات المستوطنات دفعت المفوضية الأوروبية لكي تدعو إلى مقاطعة جميع المنتجات المستوردة من المستوطنات الإسرائيلية، الأمر الذي جعل رئيس الوزراء الإسرائيلي يهدد باستبعاد أوروبا من جهود عملية السلام؛ إذا ما اتخذ الاتحاد الأوروبي أية إجراءات لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية (Hirbawi، 1998). وجاءت الخطوة الأوروبية فيما يتعلق بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية والامتناع عن استيرادها

باعتبارها منتجات لا تخضع لاتفاقية التجارة الحرة بين "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي علماً بأنه في العادة يتم تزيف شهادات المنشأ لمنتجات المستوطنات على أنها منتجة بإسرائيل ولهذا اعتمدت المجموعة الأوروبية إطاراً قانونياً خاصاً بمنع تسريب منتجات المستوطنات الإسرائيلية إلى المستهلك الأوروبي باعتبارها مستوطنات غير قانونية وغير شرعية (عبد الله، 2014) ويأتي قرار المقاطعة الأوروبية للمستوطنات، نتيجة حكم المحكمة الدولية في لاهاي في العام 2004، والقاضي بأن المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية، وتخرق البند 49 من ميثاق جنيف، الذي يحظر على دولة محتلة أن توطن سكانها في المناطق التي احتلتها (وكالة الأنباء والمعلومات وفاء 2011). وتقوم مجموعة تسمى "ألوية ثوب الحمام" (Bathrobe Brigades) بأعمال احتجاج ضد النظام الصهيوني من خلال تنظيم مظاهرات خارج المحلات التجارية التي تباع فيها منتجات AHAVA، وذلك ضمن حملة بعنوان "جمال مسروق" (Stolen Beauty) كما تحاول هذه المجموعة منع شركة "أهافاه" من تطوير شبكة من نقاط البيع في هولندا. وقد بدأت هذه الحملة تؤدي ثمارها عندما وافق وزير الخارجية الهولندي "ماكسيم فيرهاخن" على البدء في تحقيق حول استيراد منتجات "أهافاه" للتجميل (تقرير موقع البديل، 2009).

وقالت صحيفة "هآرتس" إن "إسرائيل" تتخوف من اتساع رقعة المقاطعة الاقتصادية الدولية لها، وربما تطل هذه المقاطعة العديد من المشاريع "الإسرائيلية"، ولا تقتصر على منتجات المستوطنات، وأشارت الصحيفة إلى تصريحات وزيرة العدل السابقة "تسيبي ليفني"، التي حذرت فيها من أن المقاطعة الأوروبية للبضائع "الإسرائيلية"، ستطال "إسرائيل" بأسرها، وليس المستوطنات فقط، وذلك في ظل عدم وجود تقدم سياسي في عملية التسوية مع الفلسطينيين. (هآرتس، 2013/7/14) وكانت حركة المقاطعة قد كسبت عدة جولات ضد عدد من الشركات العالمية المتورطة في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، فالقفزة النوعية القادمة في المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل تستوجب تفعيل ونشر حركة BDS عربياً، وذلك لأهمية السوق العربية لمعظم الشركات العالمية الضخمة. (البطمة، والبرغوثي، 2014)

وقد أجبرت حملة المقاطعة أصحاب المصانع في المستوطنات على إغلاقها؛ أو انتقالها إلى داخل إسرائيل؛ وفي كلتا الحالتين النتيجة في غير صالح السياسة الاستيطانية الإسرائيلية؛ ولعل هذا ما يفسر قلق تل أبيب المتزايد حيال حملات المقاطعة، خاصة في أوروبا التي تعتبر من كبار المستوردين لبضائع إسرائيل؛ علمًا بأن صادرات المستوطنات الإسرائيلية لأوروبا تبلغ قيمتها 220 مليون يورو "294.4 مليون دولار سنوياً، وهو رقم كبير مقارنة بصادرات الفلسطينيين للأسواق الأوروبية، التي لا تتجاوز 15 مليون يورو "20 مليون دولار" كل عام؛ لذلك سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى تخصيص مبلغ مئة مليون شيكل (نحو 30 مليون دولار) للقيام بحملة دعائية مضادة ومناهضة للشركات الأوروبية والأميركية التي تعلن المقاطعة (وكالة وفاء 2011).

ثانياً: نتائج المقاطعة الدولية الاقتصادية

تعتبر أوروبا أكبر شريك تجاري لإسرائيل بحسب الجهاز المركزي للإحصاء في إسرائيل، حيث صدرت إسرائيل لأوروبا في العام 2013م ما يعادل 24,028، مقارنة بـ 20,830 مليار دولار مع أمريكا، الأمر الذي يعني أهمية الأسواق الأوروبية بالنسبة للمنتجات الإسرائيلية. (بدر، 2015، ص 62) وفي هذا السياق أكد "مصطفى البرغوثي" عضو حملة (BDS) أن حركة المقاطعة كبدت إسرائيل خسائر اقتصادية وسياسية وأخلاقية ملموسة، وقد نجحت في وصم إسرائيل بأنها دولة "أبارتهايد" ونظام فصل وتمييز عنصري..، لذلك على جميع المسؤولين والهيئات الفلسطينية ضرورة تبني المقاطعة والتخلي عن أية أوامم بالمفاوضات، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي طالبت بتبني المقاطعة الاقتصادية ووقف التنسيق الأمني وتسهيل المقاومة الشعبية (البرغوثي، 2015). وكشفت صحيفة يديعوت أحرنوت العبرية: عن وثيقة "إسرائيلية" سرية تحذر من تنامي مقاطعة "إسرائيل" خلال عام 2015، مما قد يمس باقتصادها وبمنظومتها الأمنية، محذرة مما أسمته "المد السياسي ضدها" وحذرت الوثيقة التي أعدها وزارة خارجية الاحتلال، ووزعت على السفارات الإسرائيلية في كافة أنحاء العالم، التي تحذر فيها من تواصل وتفاقم المد السياسي ضد إسرائيل الذي ينعكس في تزايد الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وتنامي المقاطعة بكل أشكالها نتيجة للجمود السياسي. وأشارت الوثيقة إلى أن أوروبا التي تعتبر الشريك الاقتصادي

الكبير للاحتلال، أصبحت تربط ما بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية، لذلك فإن خطوات كتشديد العقوبات على منتجات المستوطنات من شأنها أن تضر بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير (يديعوت أحرنوت، 2015/1/13).

وكان من ضمن أهم النتائج التي استطاعت حملة (BDS) تحقيقها خلال فترة وجيزة فقد أعلنت شركة صوداستريم المستهدفة من حركة المقاطعة أن أسهمها قد خسرت 14% من قيمته خلال عام 2014؛ وخسرت شركة ميكوروت الإسرائيلية للمياه عقداً كبيراً قيمته 170 مليون دولار في الأرجنتين، وأنهت شركة "فيتنز" الهولندية للمياه عقدها مع شركة ميكوروت بسبب تورط الشركة الإسرائيلية في دعم الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعلنت الحكومة الألمانية أنها سوف ستثني جميع الشركات والهيئات الإسرائيلية الموجودة في الأراضي الفلسطينية من اتفاقية التعاون العلمي والتقني مع إسرائيل (البرغوثي، 2014، ص22) وتشير التقديرات إلى وجود نحو 250 مصنعاً داخل المستوطنات في شتى مجالات الإنتاج؛ فضلاً عن ما يقارب 3000 منشأة أخرى من مزارع وشركات ومحلات تجارية متنوعة؛ فالمستوطنات تنتج أكثر من 146 علامة تجارية في كافة القطاعات الإنتاجية؛ منها نحو 40 علامة تجارية غذائية، وقرابة 50 علامة تجارية منزلية، ونحو 56 علامة تجارية، لمنتجات وصناعات متنوعة (وكالة الأنباء والمعلومات وفاء، 2011). ويمكن تحديد أبرز النتائج الجديدة لحملة المقاطعة الاقتصادية على المستوى الدولي:

- قرار وزارة التجارة الكويتية وقف التعامل مع 5 شركات أوروبية بسبب نشاطها في الأراضي المحتلة، وقيام بلدية الكويت استثناء شركة "فيوليا" من عقد بقيمة 750 مليون دولار.
- استبعاد إسرائيل من المناورات الحربية في إيطاليا بعد حملة من ناشطي BDS
- أعلنت شركة "أورانج" الفرنسية 2016/1/7 إنهاء شراكتها مع شركة "بارتنر للاتصالات" الإسرائيلية، مؤكدة الإعلان السابق لحركة مقاطعة إسرائيل "BDS" في العام الماضي حول ذات الموضوع.
- سحب بيل غيتس استثماراته بالكامل من شركة G4S الأمنية (وتبلغ 182 مليون دولار) بسبب تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ضمنها الانتهاكات الإسرائيلية،

وكذلك فعلت الكنيسة الميثودية (United Methodist Church). إحدى أكبر الكنائس البروتستانتية في الولايات المتحدة. اقرت الكنيسة الأميركية سحب استثماراتها من الشركات HP وCaterpillar وMotorola Solutions، لتورطها جميعاً في انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي.

• قام بنك "دانسكه" الدنماركي قطع علاقاته ببنك "هيوغاليم" لتورط الأخير في الاحتلال. وانسحبت شركات أوروبية ضخمة من عطاء بناء موانئ إسرائيلية خاصة في أسدود وحيفا "خوفاً من تنامي المقاطعة".

• خسرت شركة "الستوم" الفرنسية عقداً يفوق 9 مليارات دولار في مشروع "قطار الحرمين" في المملكة العربية السعودية بسبب تورط الشركة في مشاريع استعمارية وتهويد في مدينة القدس.

■ نصحت "بعض الحكومات الأوروبية، شركاتها ومواطنيها بعدم التورط في مشاريع إسرائيلية في الأرض المحتلة. وتأتي كل هذه الخطوات الرسمية الأوروبية نتيجة ضغوط شعبية ومن المجتمع المدني الأوروبي وحملة المقاطعة BDS

■ ألغت شركة حكومية أرجنتينية العام المنصرم، اتفاقاً مع شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" بقيمة 170 مليون دولار بداعي "سرقة إسرائيل" المياه من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

■ وأظهرت بيانات وزارة المالية الإسرائيلية الصادرة في عام 2014 أن قيمة صادرات المستوطنات الإسرائيلية إلى أوروبا بلغت نحو 294.4 مليون دولار سنوياً، فيما بلغ إجمالي الخسائر السنوية للاقتصاد الإسرائيلي نحو 20 مليار دولار، نتيجة المقاطعة التي أفقدت السوق الإسرائيلية قرابة 9980 وظيفة سنوياً، وأدت إلى إغلاق أكثر من 30 شركة.

كبدت حملات المقاطعة الاقتصادية الدولية لإسرائيل ومنتجات المستوطنات الاقتصاد الإسرائيلي خسائر هائلة، حيث تقدر بعض التقارير أن الاقتصاد الإسرائيلي تكبد خسارة تفوق 20 مليار دولار خسائر مباشرة وغير مباشرة خلال السنوات الماضية، نتيجة لحملات المقاطعة، الأمر الذي يعتبر نصراً كبيراً للشعب الفلسطيني في المجال السياسي والاقتصادي، باعتبار أن مقاطعة منتجات المستوطنات جاءت بقرار رسمي من المفوضية

الأوروبية، وبعض الدولة الأوروبية والغير أوروبية، الأمر الذي أصبح يشكل هاجس لدى الحكومة الاسرائيلية، بسبب قدرة حملات المقاطعة الدولية على التأثير في الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى التأثير المالي والاقتصادي لحملات المقاطعة المحلية على مستوى الداخل في إسرائيل، لذلك حاولت إسرائيل التصدي لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية من خلال رصد موازنات مالية كبيرة بهدف التصدي لخطر حملة المقاطعة المحلية والدولية.

المحور الثالث: المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل

تمثل المقاطعة الثقافية الجزء الآخر من حملة مقاطعة إسرائيل وعزلها لدفعها للالتزام بالقانون الدولي وإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، فقد عملت حملة المقاطعة الثقافية على عزل إسرائيل ثقافياً وأكاديمياً على المستوى الدولي، كجزء من الضغوط التي تمارس عليها للالتزام بالقانون الدولي وإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية.

أولاً: تعريف حملة المقاطعة الثقافية والأكاديمية

لكل أمة تراثها الحضاري والثقافي الذي يمثل ذاكراتها التاريخية أو سجلها الحي الذي أودعته تجاربها وخبراتها في حياة ممتدة بامتداد العصور، وينتقل بالتعليم في شكل عقائد ولغة وعلوم وآداب وفنون وتقاليده، لكنه لا ينتقل إرثاً جامداً ثابتاً، بل ينتقل في صيرورة، حيث يخضع لروح العصر ويستجيب لمتطلباته فالتراث هو المخزون الثقافي والمعرفي، وهو الرصيد الفكري والأيدولوجي لمعطيات العقل والسلوكيات للفرد والجماعة، ويدخل ضمن هذا المخزون والرصيد كل أشكال الثقافة والحضارة عبر العصور، وتعتبر العوامل الثقافية والتراثية أحد أهم مظاهر النضال الوطني الفلسطيني، حيث تأخذ المقاومة شكلها ومضمونها، ودوافعها وأهدافها من المحيط الاجتماعي الذي تنشأ فيه، بجميع ما يتصف من تعقيدات ومن تشابك العلاقات الاجتماعية السائدة بالمجتمع، وبجميع العوامل المؤثرة فيه تكوينه وتطوره، ومن أهم تلك العوامل المؤثرة أنماط الثقافة والوعي السائدة بما في ذلك ما يستند إلى التراث الشعبي والموروث الاجتماعي.

وانطلقت الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل ثقافياً وأكاديمياً في نيسان 2004 في أعقاب بيان أصدره الأكاديميون والمفكرون الفلسطينيون في تشرين الأول 2003، نظراً للاضطهاد الاستعماري الإسرائيلي للشعب الفلسطيني الذي يستند إلى الأيديولوجيا الصهيونية، والتي تتكر مسؤوليتها عن النكبة واللجوء الفلسطينيين، ورفض قبول الحقوق الوطنية الفلسطينية والفرقة العنصرية التي تتعامل بها مع المواطنين العرب داخل إسرائيل (قمصية، 1998، ص 287). وارتكزت الحملة إلى مقاطعة اقتصادية وثقافية وأكاديمية لإسرائيل إلى بيان أصدره أكاديميون ومثقفون فلسطينيون في الأراضي المحتلة والشتات حثوا فيه على

مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية في أكتوبر 2003، وفي تموز 2004، أصدرت الحملة بياناً ضمّ مبادئها وتوجّه إلى أكاديميّ المجتمع الدولي يدعوهم إلى مقاطعة شاملة ومستديمة للمؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية حتى تتسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ونزع مستوطناتها في تلك الأراضي والانصياع إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وتفكيك نظام الأبارتهايد.

ثانياً: أهداف الحملة

تؤكد الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل أنه من واجب المثقفين والأكاديميين العرب والأجانب كأفراد ومؤسسات، المساهمة في مقاومة الصهيونية وتجلياتها برفض التطبيع بجميع أشكاله والالتزام بالمبادئ التالية، المستلهمة من تجربة النضال التاريخي في جنوب أفريقيا ضد نظام الأبارتهايد، وتطبيقها بالدقة الممكنة وبانسجام مع الذات (موقع الحملة BDS، 2007):

1. عدم الاشتراك في أية مشاريع أو أنشطة مقامة في إسرائيل أو برعاية إسرائيلية أو بتمويل إسرائيلي، وبدون استثناء.
2. عدم الاشتراك في مؤتمرات أو لقاءات أو معارض أو مناسبات أكاديمية أو ثقافية/فنية (سواء في الوطن العربي أو في الخارج)
3. ورفض التعامل مع مؤسسات أو جامعات مقامة في الوطن العربي وتقيم علاقات تعاون وعمل مع مؤسسات إسرائيلية
4. الضغط على الحكومات العربية من أجل إلغاء جميع اتفاقيات التعاون مع إسرائيل في شتى المجالات الأكاديمية والثقافية.

ثالثاً: نتائج حملة المقاطعة الثقافية والأكاديمية

نشطت "الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل" على جبهات عدّة، وقد أحرزت تقدماً لافتاً منذ انطلاقتها عام 2004 وتضامنت مع ندائها جمعيات عالمية عدّة، ففي 9 تموز 2005، وفي الذكرى السنوية الأولى لقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بإدانة الجدار الاستعماري بل الاحتلال الإسرائيلي برمته، وقّع أكثر من 170 اتحاداً ومنظمة فلسطينية في فلسطين التاريخية والشتات "على رأسها الهيئة التنسيقية للقوى الوطنية والإسلامية

التي تشمل أهم القوى السياسية على الساحة الفلسطينية"، نداءً تاريخياً يدعو إلى مقاومة مدنيّة عالمية ضدّ إسرائيل، عن طريق مقاطعتها وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (موقع حملة BDS ، 2009). وقد تبنت عددًا كبيرًا من اتحادات الطلبة في جامعات الغرب نداء المقاطعة BDS، بينما تبنت اتحادات الطلبة في عدد من الجامعات الأميركية والكندية سحب الاستثمارات من شركات متورطة في الاحتلال الإسرائيلي حملة لمقاطعة شركة "فيوليا" وهي شركة فرنسية متورطة في مشاريع إسرائيلية في الأرض المحتلة، وقد خسرت عقوداً، أو اضطرت تحت ضغط حملة المقاطعة، إلى أن تتسحب من مناقصات بقيمة 20 مليار دولار تقريباً في العالم، في بريطانيا والسويد وإيرلندا ومدينتي سانت لويس وبوسطن الأمريكيتين، وغيرها (البرغوثي، 2014).

وفي عام 2013 تبنت أربع جمعيات أكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية مقاطعة أكاديمية شاملة لإسرائيل، ومن بينها جمعية الدراسات الأمريكية، وتبنت اتحاد المعلمين الايرلنديين، وهو ممثل معلمي المدارس والجامعات في إيرلندا في مؤتمره الوطني العام عام 2013 مقاطعة شاملة لإسرائيل، وكذلك في نفس العام تبنت اتحاد الطلبة البلجيكيين مقاطعة شاملة لإسرائيل. (البرغوثي، 2014 ، ص 21) ومن جهة أخرى قرر اتحاد مجالس طلبة بريطانيا العظمى الاستجابة لاقتراح منظمة "بي دي أس" والتصويت لصالح مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي لمعاقبته على جرائمه وتصله من حقوق الإنسان واحتلال الشعب الفلسطيني. ويضم الاتحاد مئات مجالس الطلبة ونحو 7 مليون طالباً وطالبة وقد صوت لصالح القرار 19 صوتاً مقابل 14 صوتاً ووقت ضد الاقتراح، وأبدت إسرائيل من جانبها ذعراً شديداً من هذه الخطوة ورأت فيها "تهديداً استراتيجياً خطيراً" فعبر وسائل الإعلام الإسرائيلية، قال محللون "إسرائيليون" إن وضع إسرائيل يتجه نحو الخطر، والأمر لم يعد مجرد تهديد بعيد (وكالة معا الإخبارية، 2015). ويشكل إعلان اتحاد الطلبة البريطانيين بمقاطعة إسرائيل يعني انضمام 7 مليون طالباً بريطانياً إضافة إلى الـ 7 مليون عامل الذين أعلنوا سابقاً من خلال النقابات العمالية انضمامهم لحملة المقاطعة، دليل قاطع على أن حركة المقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل مستمرة وتتصاعد، ولن يؤثر عليها كل المحاولات الإسرائيلية لوقفها أو إضعافها.

حملة المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل هي جزء من المقاومة الشعبية التي يخوضها الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وهي حملة يقوم بها مجموعة من الناشطين الفلسطينيين بدعم وتعاون مع المتضامنين الدوليين، وحقت العديد من الانجازات والنجاحات الفعلية على مستوى المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل المؤسسات التعليمية فيها من قبل الجامعات والمركز العلمية في أوروبا وأمريكا مما يعني، أنها بدأت تأتي ثمارها في سبيل دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث أعلنت العديد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الدولية مقاطعة الجامعات والمؤسسات التعليمية الإسرائيلية، بهدف دعم الحقوق الوطنية الفلسطينية، والتنديد باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

خاتمة الفصل

يعتبر اتفاق أوسلو نهاية لمرحلة طويلة من تاريخ النضال الوطني الفلسطيني اعتمد فيها الكفاح المسلح وسيلة رئيسية للنضال الوطني الفلسطيني، وبداية لمرحلة جديدة تقوم على السلام والتسوية السياسية والتعايش السلمي، وفق قرارات الشرعية والدولية ومشروع التسوية السلمية.

برزت المقاومة الشعبية في الحالة الفلسطينية، خاصة عقب أوسلو، وتعتبر المقاومة الشعبية فعل إنساني إرادي وإع ومسئول للحفاظ على الوجود والعيش بكرامة وحرية، والمقاومة المدنية أو الشعبية أو اللاعنفية نضال شاق وطويل تخوضه الشعوب ضد الاحتلال. وهذا النضال السلمي يقوم على الابتكار في مواقع المواجهة وفيه القدرة على الصمود والصبر، بهدف جعل الاحتلال الإسرائيلي أكثر كلفة، ونجحت المقاومة الشعبية الفلسطينية في التأثير على الرأي العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتي نددت بسياسة الاحتلال الإسرائيلي معلنة دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله.

شكلت خطوة حصول فلسطين على عضوية "دولة مراقب" في الأمم المتحدة، أهمية ذات شأن كبير لاستعادة القضية الوطنية إطارها الدولي، القادر في هذه المرحلة على اجتراح حل متوازن لها، ومثلت خطوة مهمة على طريق التدويل، حيث مكنت دولة فلسطين من الانضمام إلى كيانات دولية تقع ضمن منظومة الأمم المتحدة. كان أهمها انضمام فلسطين إلى اتفاقية روما ومحكمة الجنايات الدولية، الذي يعتبر نصراً سياسياً وقانونياً كبيراً للشعب الفلسطيني، يمهد لتقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين للمحاكمة الدولية.

تعتبر المقاطعة الاقتصادية، أسلوباً نموذجياً وشكل من أشكال المقاومة الفلسطينية، تعطي خيار آخر للشعب الفلسطيني غير ثنائية (المفاوضات المقاومة). والتي تعني إيقاف التبادل السلمي والخدماتي بشكل كلي أو جزئي مع الاحتلال الإسرائيلي، بهدف إجبار إسرائيل على الرضوخ للحقوق الوطنية الفلسطينية. وأثرت المقاطعة الدولية الاقتصادية بشكل سلبي على الاقتصاد الإسرائيلي؛ فقد برز تراجع مجمل صادرات الاستيطان الصناعية والتجارية في 2013 بنحو 14%؛ فيما سجلت المنتجات الزراعية من الخضروات والفواكه تراجعاً بحوالي

50%، بعد أن وصل حجم أرباح الصادرات الزراعية في 2012 إلى حوالي 650 مليون دولار.

تعتبر "الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل" التي نشطت على جبهات عدّة، جزء من النضال الوطني والمقاومة الشعبية الفلسطينية، التي أحرزت تقدّماً لافتاً منذ انطلاقتها عام 2004، والتي تسعى لمقاطعة دولة الاحتلال ثقافياً وأكاديمياً بهدف الحصول على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحققت حملة المقاطعة الثقافية نتائج إيجابية فيما يتعلق بمقاطعة إسرائيل ثقافياً وأكاديمياً على مستوى العالم.

تطور النضال الوطني الفلسطيني تطوراً ملحوظاً، وأصبح أكثر شمولية عن السابق، وأصبح يشمل كافة الوسائل الأدوات، من المقاومة الشعبية والنضال السياسي والدبلوماسي، والمقاطعة الاقتصادية والثقافية، بعد ما كان يركز في السابق على الكفاح المسلح كوسيلة رئيسية لتحرير فلسطين.

خاتمة الكتاب

حاول الباحث في هذه الدراسة والجهد البحثي المتواضع توثيق تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة التي تنوعت تجربتها بين العمل المسلح والعمل السياسي والدبلوماسي، وقدم تأصيلاً لمفهوم المقاومة في القانون الدولي وأوضح جذور المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني، وبين أهم الأساليب والوسائل التي استخدمها الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين قبل النكبة، حيث أوضحت الدراسة أهم الأساليب والأدوات السياسية والجماهيرية والعسكرية التي اتبعتها الشعب الفلسطيني في مواجهة الهجرات الاسرائيلية والانتداب البريطاني على فلسطين قبل النكبة.

وأوضحت الدراسة أشكال وأساليب المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية في الميثاق القومي والوطني، وعوامل الاختلاف والاتفاق حول المقاومة لدى الفصائل الوطنية واليسارية والبعثية المنضمة تحت لواء منظمة التحرير، حيث أكدت الدراسة وجود اختلاف حول مفهوم المقاومة في الساحة الفلسطينية، فبعض التنظيمات الفلسطينية تنظر للمقاومة الفلسطينية على أنها مقاومة وطنية يتقدمها الشعب الفلسطيني، وهناك من ينظر للمقاومة الفلسطينية على أنها جزء من النضال العالمي لمقاومة الإمبريالية العالمية، وهناك من ينظر لها على أنها جزء من المقاومة العربية والتي تتطلب وحدة عربية قبل البدء بمعركة التحرير

وبينت الدراسة التحديات والمتغيرات العربية والإقليمية والدولية التي أثرت على المقاومة الفلسطينية وجعلت الثورة الفلسطينية وفصائلها تنقل من العمل العسكري للعمل السياسي، حيث تطور مفهوم المقاومة أصبح أكثر شمولية عن السابق، وأوضحنا الوسائل والأدوات الجديدة التي أصبحت جزء المقاومة الفلسطينية، حيث أصبح النضال الوطني الفلسطيني، يضم النضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمقاومة الشعبية بكل أساليبها وأدواتها السلمية والجماهيرية والمقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية لإسرائيل على المستوى المحلي والدولي والتي أصبحت تحقق نتائج إيجابية في تكميد الاقتصاد الإسرائيلي الكثير من الخسائر الاقتصادية والمالية.

وفي ضوء ما تقدم توصلت الدراسة لحقيقة دامغة؛ جمعت من خلالها تجربة الثورة الفلسطينية بين العمل المسلح والعمل السياسي والدبلوماسي، كما أن وسائل النضال الوطني الفلسطيني تطورت تطوراً ملحوظاً وأصبحت أكثر شمولية عن السابق، بعد ما كنت تركز على العمل المسلح في بداية انطلاق الثورة الفلسطينية مع انطلاق حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وأصبح النضال الوطني أكثر شمولية، ويضم كافة أشكال النضال السياسي والدبلوماسي والمقاومة الشعبية والمقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية، بعد ما كان يركز في السابق على الكفاح المسلح والعمل العسكري بصورة رئيسية منذ بداية الثورة الفلسطينية المعاصرة، مع التأكيد على البندقية والعمل المسلح مازال كجزء من مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

- اعلان الاستقلال عام 1988 الصادرة عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني.
- البرنامج السياسي الصادرة عن المؤتمر العام السادس لحركة فتح، المنعقد في مدينة بيت لحم بتاريخ 2009-10-14.
- البلاغ العسكري الأول، الصادر عن قوات العاصفة الجناح المسلح لحركة فتح في 1965/1/1م.
- بيان الانطلاقة 47، الصادرة عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح عام 2011م.
- البيان السياسي الصادر عن مؤتمر حركة فتح العام الثالث المنعقد من تاريخ 31 آب 1971 إلى 6 أيلول 1971.
- البيان السياسي الصادر عن مؤتمر حركة فتح العام الرابع في سورية عام 1981م.
- البيان السياسي الصادر عن مؤتمر حركة فتح العام المنعقد في تونس بتاريخ 1989/8/8م.
- البيان الصادرة عام 1959، عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح.
- خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عام 2012م.
- خطاب الرئيس ياسر عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م.
- دراسات ثورية (1). حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح، منشورات الثورة طريقنا للحرية بدون سنة أو مكان نشر.
- دراسات ثورية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، منشورات الثورة طريقنا إلى الحرية.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19، الصادر عام 2012م، القاضي بترقية مكانة فلسطين من عضو مراقب لدولة مراقب.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 70/225، الصادر عام 2015، القاضي بتأكيد السيادة الكاملة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ولل سكان العرب في الجولان على موارد الطبيعة.
- كتاب الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بدون دار ولا سنة نشر.
- الكتاب السنوي، للقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ن بيروت 1969م.
- الكتاب السنوي، للقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ن بيروت 1970م.
- كتاب المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدائرة الثقافية المركزية، غزة 2014م.

- كتاب فلسطين الثورة، المجلد 13، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، الأعلام الموحد منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، نيقوسيا - قبرص 1989م.
- كتاب فلسطين الثورة، المجلد 17، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، الأعلام الموحد منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، نيقوسيا - قبرص 1990م.
- كتاب فلسطين الثورة، المجلد 4، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، الأعلام الموحد منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، نيقوسيا - قبرص 1988م.
- مبادرة السلام الفلسطينية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني 1988م.
- المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية عام 1947م إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين.
- ميثاق الأمم المتحدة الصادرة عن الاجتماع التأسيسي للمنظمة الدولية 1945.
- النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، 1980
- هيكل البناء الثوري والتنظيمي لحركة فتح، الصادرة عن اجتماعات قادة الحركة قبل الانطلاقة في الكويت عام 1962م.
- وثيقة مفهوم الإرهاب والمقاومة رؤية عربية - إسلامية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2003
- اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث عشر، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971م.
- اليوميات، الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1974م.
- اليوميات، الفلسطينية، المجلد التاسع، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1969م.

ثانيًا: المراجع العربية

أ-المجلدات:

- الموسوعة السياسية الكيالي، ماهر، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. 1986
- أين فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (395 هـ): معجم مقاييس اللغة. بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

- أبن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (711 هـ): معجم لسان العرب. تحقيق عبد الله الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان

- الموسوعة السياسية، الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979 م.

- الموسوعة الفلسطينية، الحسن، خالد، فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح، القسم الثاني، المجلد الثالث، الطبعة الأولى بيروت 1990م.

- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، 1984 م.

- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، 1984 م.

- الموسوعة الفلسطينية، علوش، ناجي، فكر حركة المقاومة الفلسطينية (1948-1987). القسم الثاني، المجلد الثالث، الطبعة الأولى بيروت 1990م.

- الموسوعة الفلسطينية، محافظة، علي، الفكر السياسي الفلسطيني من 1918/ 1948، القسم الثاني، المجلد الثالث، الطبعة الأولى بيروت 1990م.

- موسوعة المصطلحات السياسية والاقتصادية، باور، أحمد، بدون دار نشر، 2008

ب-المقابلات الشخصية

- مقابلة مع الأستاذ، محمد البطل، مدير عام المجلس الثوري لحركة فتح من الفترة من 1990 وحتى 2008م، حول صناعة القرار السياسي والعسكري في حركة فتح، بتاريخ 2015/5/11م.

- مقابلة مع الدكتور، مازن العجلة، الخبير الاقتصادي والمحاضر في جامعة الأزهر، حول جدوى المقاطعة الاقتصادية الأكاديمية الفلسطينية ضد إسرائيل، بتاريخ 2015/6/7م

- مقابلة مع الدكتورة، مريم أبو دقة حول دور المرأة الفلسطينية في المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، بتاريخ 2015/6/14م

- مقابلة مع الدكتور سمير أبو مدللة، الخبير الاقتصادي والمحاضر بجامعة الأزهر، حول حملة BDS المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل. بتاريخ 2015/6/14.

- مقابلة عبر الهاتف مع الدكتور احمد المجدلاني، أمين عام جبهة النضال الشعبي، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حول تأثير المتغيرات الدولية والعربية على الفكر السياسي والتحول في مفهوم المقاومة، ودور النضال السياسي والدبلوماسي الفلسطيني في الأمم المتحدة، بتاريخ 2015/6/15م.

- مقابلة مع الأستاذ، صالح زيدان، مسئول الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في قطاع غزة، حول الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية ودور الجبهة الديمقراطية في البرنامج المرحلي، 2015/6/16م

- مقابلة مع الأستاذ/ جميل مزهر، مسئول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قطاع غزة، حول خط العمليات بالخارج ودور الجبهة الشعبية في أحداث أيلول الأسود، والخروج المتكرر للجبهة الشعبية من منظمة التحرير. 2015/6/16.

- مقابلة الدكتور مع عبد الله الأفرنجي، عضو اللجنة المركزية السابق لحركة فتح، ومفوض التعبئة والتنظيم السابق في قطاع غزة، حول المتغيرات الدولية والاقليمية وتأثيرها على الفكر السياسي لحركة فتح، بتاريخ 2015/11/24م.

- مقابلة مع الدكتور زكريا الأغا، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسؤول الهيئة القيادية العليا لحركة فتح بقطاع غزة، للحديث عن تطور الفكر السياسي لحركة فتح بتجاه التسوية السياسية. في مكتبه بغزة بتاريخ 2016/1/1/20.

- مقابلة مع الاستاذ محمد البطل مدير عام المجلس الثوري السابق، والعضو المراقب في المجلس الاستشاري لحركة فتح، حول دور المجلس الاستشاري لحركة فتح، بتاريخ 2016/6/16م

ج: الكتب العربية

1. ابراش، إبراهيم، البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.
2. ابراش، إبراهيم، فلسطين في عالم متغير، المؤسسة العربية للإرشاد القومي، رام الله فلسطين، 2003م

3. أبو النصر، عبد الحميد، محمود، ثورة الكف الأخضر، أول كفاح مسلح فلسطيني في القرن العشرين، مؤسسة بيت المقدس للدراسات والبحث الفلسطينية، غزة 2015م.
4. أبو الوفا، احمد، الوسيط في القانون الدولي العام، ط 1، دار النهضة العربية القاهرة 1996.
5. أبو حجلة، إبراهيم، وخلة، سالم، اتفاقية أوسلو المسيرة المتعثرة ومنعطفاتها الجديدة، دار التقدم العربي للصحافة والنشرة، ط1، بيروت 1996م.
6. أبو عمرو، زياد، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967، دار الأسوار، ط1، القدس 1987م.
7. أبو غربية، بهجت، صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى عام 1949 الرؤية التاريخية وملامح تجربته ذاتية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989م.
8. أبو غربية، عثمان، التنظيم بين النظرية والتطبيق في تجربة حركة فتح، دوان دار نشر، رام الله 1995م.
9. أبو غربية، عثمان، مفاهيم وإنات في العمل التنظيمي، دار خليل الوزير للطباعة والنشر، رام الله فلسطين، 1999م.
10. أبو قاسم، سلامة، زيدان (اللواء مازن عز الدين) قتال العملاقة العسكرية الفلسطينية من 1973-1994، الإدارة العامة للمطبوعات، وزارة الإعلام، فلسطين 2014م.
11. أبو قاسم، سلامة، زيدان، (اللواء مازن عز الدين) العسكرية الفلسطينية من 1948 إلى 1973، مطابع دار الأيتام الإسلامية الصناعية 2009م.
12. أبو نجل، أسامة، وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسيات منظمة التحرير الفلسطينية، دار الجندي للنشر والطباعة، القدس 2012م.
13. أحمد، سامي، يوسف، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الجزور، التكوين، المسارات). مكتبة جزيرة الورد، القاهرة 2010م.
14. الأزعر، محمد، خالد، منظمة التحرير الفلسطينية التجربة والآفاق المستقبلية، الندوة الفكرية السياسية، مركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000م.
15. الأسطل، رياض، محمود، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، بدون دار نشر 2000م.
16. إسماعيل، محمود (أبو إسماعيل) جبهة التحرير العربية، الندوة الفكرية والسياسية، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000م.

17. البرغوثي، إياد، الدين والسياسية العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله 2012م.
18. بن طلال، الحسن، حق الفلسطينيين في تقرر المصير (دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة). مطبوعات كوورنيت، لندن 1981م.
19. توام، رشاد، دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية، منتدى بيرزيت للدراسات الاستراتيجية معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله 2013م.
20. جبارة، تسير، تاريخ فلسطين، دار الشروق، الطبعة الاولى، عمان 1998.
21. جرار، أدهم، حسني، شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني، دار الفرقان للطبع والنشر، عمان 1992م.
22. الحسن، هاني، حركة فتح المسيرة والجذور، الندوة الفكرية السياسية، خيرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000م.
23. حسونة، خليل، إبراهيم، الثورات الشعبية الفلسطينية - ثورة 1936 نموذجاً، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2001م.
24. حسين، غازي، الفكر السياسي الفلسطيني، من 1963/1988 (بدون دار نشر) 1993م.
25. الحمد، جواد، وآخرون، المدخل للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 1999م.
26. حمزة، محمد، أبو جهاد أسرار حياته وأسباب اغتياله، مكتبة القدس غزة فلسطين 1989.
27. حواتمة، نايف، أوسلو والسلام الآخر المتوازن، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1998م.
28. حواتمة، نايف، عبد الكريم، قيس، البرنامج المرحلي 1973-1974 م، دار التقدم العربي، ط1، بيروت 2002م.
29. حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني 1964/1974، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت 1980م.
30. حوراني، فيصل، نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين، في كتاب: خيرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، تحرير: ناهض زقوت، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة- فلسطين 2000.
31. خلة، كامل، محمود، فلسطين والانتداب البريطاني، 1922-1939، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط2، طرابلس 1982.

32. خلف، صلاح ن فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع الكاتب الفرنسي اريك رولو، ترجمة نصر مروة، إصدار مؤسسة الشهداء بدون سنة نشر.
33. خلف، عبد الهادي، المقاومة المدنية (مدارس العمل الجماهيري وأشكاله). مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1988م.
34. خورشيد، غازي، دليل حركة المقاومة الفلسطينية مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971
35. دروزه، محمد، عزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها (الجزء الأول) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والصحافة، بيروت 1984م.
36. دروزه، محمد، عزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها (الجزء الثاني) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والصحافة، بيروت 1984م.
37. درويش، عبد الكريم، تكلو، ليلي، حرب 6 ساعات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1974م.
38. الزبيدي، باسم، حماس أو الحكم دخول النظام أم التمرد عليه؟، دائرة السياسة والحكم، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله- فلسطين 2010.
39. الزعنون، سليم، السيرة والمسيرة مذكرات سليم الزعنون (أبو الأديب). الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان 2013م.
40. السحار، جميل عبد الرحيم، فلسطين بين العنصرية الصهيونية والحد الصليبية، جامعة الإسكندرية، 2008م
41. سعد الله، عمر، إسماعيل، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986م.
42. سعيد، محمد، السيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت 1992م.
43. سلامة، محمد، عبد السلام، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا الحل النهائي بين قواعد القانون الدولي واختلال موازين القوى، شبكة المعلومات الجامعية، جامعة عين شمس، القاهرة 2003.
44. سليمان، فهد، وآخرون، في تدويل القضية الفل سطينية 2011/2014، سلسلة الطريق إلى الاستقلال، مركز الحرية للأعلام، غزة فلسطين، 2015م.
45. السيد، مصطفى، كامل، البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الراهن، دار المستقبل العربي، القاهرة 1982م.

46. شارب، جين، البدائل الحقيقية، مؤسسة ألبرت أينشتاين، منشورات المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، القدس 2004م.
47. شارب، جين، كفاح اللاعنف وسيلة فعالة للعمل السياسي، مقابلة مع عفيف صافية، ترجمة دكتور احمد العلمي، منتديات للبنان للأبد، بيروت 1988م.
48. شاش، طاهر إسرائيل والشرعية الدولية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2009م.
49. شاش، طاهر مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية بين الآمال والتحديات، دار الشروق، ط1، القاهرة 1999م.
50. الشاعر، محمد، الحرب الفدائية في فلسطين على ضوء تجارب الشعوب في قتال العصابات، مطبعة الغريب، بيروت 1967م.
51. الشاعر، صالح، يحيى، تسوية المنازعات الدولية سليماً، مكتبة مدبولي، القاهرة 2006
52. شبيب، سميح، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية (دول الطوق) شرق برص، نيقوسيا - قبرص 1988م
53. الشريف، ماهر، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1993/1908، شركة f . k . a المحدودة للنشر ، نيقوسيا قبرص 1995 م.
54. شفيق، منير، موضوعات من تجربة الثورة الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت 1974م.
55. شلاش، سعد، مهدي، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958-1966، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004م.
56. صالح، سليمان، الانتفاضة الفلسطينية ثورة الذات الحضارية، الزهراء للأعلام العربي، ط1، القاهرة 1992م.
57. صالح، محسن، محمد، القضية الفلسطينية خلفيتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت 2012م.
58. صالح، محسن، محمد، فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، دار الأعلام العربي، القاهرة 2003.
59. صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1949 إلى 1993، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 2002.
60. طبر، ليندا، العزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال (قراءة نقدية وتحليلية). مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2014 م.

61. طعمه، جورج، المنعطفات الكبرى في قضية فلسطين في الأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م.
62. عباس، محمود، (أبو مازن) طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1994م.
63. عبد الرحمن، اسعد، منظمة التحرير الفلسطينية (جذورها، تأسيسها، مساراتها). مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية 1987.
64. عبد الكريم، قيس، آخرون، استراتيجية فلسطينية بديلة، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ملف، رام الله 2011م.
65. عبد الكريم، قيس، الجبهة الديمقراطية الجذور والمسيرة، (الندوة الفكرية والسياسية). المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000م.
66. عبد الكريم، وآخرون، خمس سنوات على اتفاق أوسلو، شركة التقدم العربي للصحافة والنشر، بيروت 1999م.
67. عبد المجيد، وحيد، القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح إلى غزة أريحا، دار القارئ العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994م.
68. عبد الهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، منشورات المكتبة العصرية، ط1، بيروت 1975م.
69. عدوان، عصام، محمد علي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1958-1968، (الكتاب الأول) مكتبة مدبولي، القاهرة 2010.
70. عدوان، عصام، محمد علي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1968-1983، (الكتاب الثاني) مكتبة مدبولي، القاهرة 2010.
71. عريقات، صائب، فلسطين ما بعد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله فلسطين 2012م.
72. علوش، ناجي، الثورة الفلسطينية قضايها وأبعادها، سلسلة المفكر العربي، ط2 دار الطليعة ن بيروت 1978م.
73. علوش، ناجي، خط النضال والقتال، وخط التسوية والتصفية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1976م.
74. علوش، ناجي، نحو استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971.

75. غالي، إبراهيم، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2005.
76. فرج، عصام الدين، منظمة التحرير من 1964/1993، مركز المحروسة للبحث والتدريب، القاهرة 1998م.
77. فرحات، محمد، فايز، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2005.
78. فهمي، إسماعيل، (وزير الخارجية المصري الأسبق) التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة 1985م.
79. قريع، احمد (أبو علاء) الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات، من أوصلو إلى خريطة طابا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، بيروت 2006 م.
80. قمصية، مازن المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والانجاز، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن). رام الله فلسطين 2011م
81. قيس، عبد الكريم، وسليمان، فهد، الجبهة الديمقراطية للنشأة والمسيرة، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت 2001م.
82. كريشان، محمد، منظمة التحرير الفلسطينية (التاريخ والهيكل الفصائل والإيديولوجية). دار البراق 1986م.
83. كلوب، عرابي، محمد، اللواء الركن سعد صايل (جنرال بيروت). مركز صخر حبش للدراسات والتوثيق 2013م.
84. الكيالي، عبد الوهاب، المقاومة الفلسطينية والنضال العربي 1969-1973، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1973م.
85. الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط9، بيروت 1985م.
86. الكيلاني، هيثم، الإرهاب يؤسس دولة إسرائيل نموذج، دار الشروق، ط1، القاهرة 1997
87. لكريني، إدريس، التداعيات الكبرى لأحداث 11 سبتمبر 2001، من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2005م.
88. محجوب، عمر الاختراق " اتفاق غزة - أريحا أولاً، دار جهاد للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة 1994م.
89. المسحال، سعيد، خليل، ضياع أمة، الرافدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لندن 1994.

90. المصري، زهير، إبراهيم، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، مكتبة إلنازجي غزة فلسطين 2008م.
91. مصطفى، أبو علي، الخبرات السياسية لحركة القوميين العرب والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000م.
92. منطلقات العمل الفدائي تحرير الأقطار المحتلة، حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح، مطابع دار القبس، الكويت بدون سنة نشر.
93. الناطور، محمود، أبو الطيب، القاطع الثالث من زلازل بيروت، دار الشيماء للنشر والطباعة، الطبعة السادسة، رام الله فلسطين 2007م.
94. الناطور، محمود، أبو الطيب، حركة فتح بين المقاومة والاعتقالات، المجلد الثاني، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 2014م.
95. نوفل، ممدوح، البحث عن الدولة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) ط1، رام الله 2000م.
96. نوفل، ممدوح، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة (طبعة أوسلو) الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 1995م.
97. هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن). ط1، رام الله 1998م.
98. هندي، خليل، آخرون، (إشراف نبيل شعت) المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971م.
99. هيكل، محمد، حسنين، سلام الأوهام المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، أوسلو ما قبلها وما بعدها، ط1، دار الشروق، القاهرة 1996 م.
100. ياسين، عبد القادر، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية 1918-1948، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1980م.
101. ياسين، عبيد، وجمعة، محمد، منظمة فتح من منظور التسوية السلمية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2005 م.

د - الرسائل العلمية

1. أبو قوس، سليمان، المقاومة، الإرهاب رؤية تاريخية للحالة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، من كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت فلسطين 2006.

2. أحمد، محمد يوسف، حركة التحرير والوطني الفلسطيني فتح وأثارها على التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة النجاح فلسطين 2007.
3. برهم، عبد الله، اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية "الهيكيلية والبرامج"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين 2007.
4. بني نمره، ليلي، ياسر عبد الغني، المقاومة الشعبية من وجهة نظر التنظيمات الفلسطينية وأثارها على التنمية السياسية (حركة فتح نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين 2014
5. ثابت، أمجد محمود سعود، بدائل دبلوماسية فلسطينية لمواجهة التحديات السياسية للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2014م.
6. دلول، فهميه، كمال، تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة 2014م.
7. ذياب، محمد، خضر، فصائل العمل الوطني ودورها في النضال التحرري للشعب الفلسطيني (جبهة النضال الشعبي الفلسطيني نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس 2009م.
8. السنوار، زكريا، إبراهيم، العمل الفدائي في قطاع غزة من 1967-1973، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2003م.
9. سيسالم، سمير، حلمي سالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977، دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية فلسطين غزة 2005م.
10. الشراقة، محمد، حمدان، العنف بين الإرهاب الدولي والنضال من أجل التحرر وتقرير المصير، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط المغرب 1990م
11. الشيخ عبد الله، خالد، مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1988-2012، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر غزة 2013 م.
12. صوافطة، أشرف، محي الدين، المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحويلها لاستراتيجية عمل وطني 2005-2013، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين 2015م.

13. عمر، ناظم، الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وانعكاسه على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين 2008.
14. العويصي، صلاح، مصطفى، المقاومة اللاعنفية بعد اتفاق إعلان المبادئ أوسلو، (نعلين وبلعين نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2013م.
15. الفقعاوي، وسام، إسماعيل، إشكالية القومي والوطني في الفكر السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (1967/2000) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة 2011م.
16. قجالى، محمد، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأخوة منتوري قسنطينية، كلية الحقوق العلوم السياسية، الجزائر 2007-2008 م.
17. القصاص، أشرف، إبراهيم، دور المقاومة الفلسطينية للتصدي لعدوان الإسرائيلي على لبنان 1978-1982، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2007م.
18. المبيض، أشرف، المقاومة المدنية في فلسطين في ضوء تجربة جنوب أفريقيا 1987-2012، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة 2012م.
19. محمد، رسمية، انهيار الاتحاد السوفيتي وانعكاساته على المنطقة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربي المفتوحة، الدنمارك 2013 م.
20. مخيمر، عماد مصباح، ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة بين حركة فتح وحركة حماس، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر غزة 2013 م.
21. موسي، رائد، أسامة، المقاومة اللاعنفية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي (قطاع غزة نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2013م.
22. نزال، حسان، شكري خليل، النضال السلمي في الصراعات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الدولية جامعة بيرزيت، رام الله فلسطين 2010م.

هـ - المجلات والصحف

1. أبراش، إبراهيم، المشروع الوطني التباسات التأسيس وتحديات التطبيق، مجلة سياسات، العدد 8، معهد السياسات العامة، رام الله 2009م.
2. أبراش، إبراهيم، حركة فتح والسلطة تحديات الانتقال من الثورة للدولة، مجلة شؤون فلسطينية العدد 259، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2015م.

3. أحمد، مصلح، حسن، الإرهاب وحقوق الدفاع الشرعي في القانون الدولي، مجلة مداد الآداب العدد الثامن، كلية الحقوق الجامعة العراقية، بدون سنة نشر.
4. البرغوثي، عمر، المقاطعة الاقتصادية ضد الاحتلال الإسرائيلي (ورقة عمل ضمن ندوة حول المقاومة المدنية في فلسطين) مجلة شؤون فلسطينية العدد 253-254، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2013م.
5. البرغوثي، عمر، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 99، بيروت 2014م.
6. البرغوثي، عمر، حملة (BDS) لمقاطعة "إسرائيل" المستوطنات خسرت 35% من قيمة منتجاتها بسبب الحملة، جريدة الحياة الجديدة، العدد 6705، رام الله فلسطين 2014.
7. البرغوثي، مصطفى، واقع المقاومة المدنية في فلسطين، (ورقة عمل ضمن ندوة حول المقاومة المدنية في فلسطين). مجلة شؤون فلسطينية العدد 253-254، مركزا لأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2013م.
8. البطمة، سامية، وعمر البرغوثي، مقاطعة البضائع الإسرائيلية توفر 90 ألف فرصة عمل فلسطينية، جريدة الحياة الجديدة، العدد 6638، رام فلسطين 2014م.
9. بلبيسي، حلمي، حتمية النصر، قضايا منهجية فكرية، مجلة المعركة، رام الله فلسطين 2010م.
10. الجبهة، الديمقراطية، محطات في المسار، 1969-2015، أمانة السر مكتب مجلة التثقيف المركزي، 2015م.
11. جريدة القدس، عباس يوقع على انضمام فلسطين لـ 20 منظمة أبرزها الجنايات الدولية، رام الله 2014م.
12. الحسن، بلال: المفقود والمطلوب في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، (مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (4) العدد (13). بيروت 1993).
13. الحسن، بلال، الأهداف الحقيقية للغزو الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية العدد 128، بيروت 1982م.
14. الحسن، بلال، المقاومة الفلسطينية والرد على مشروع الملك حسين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 9، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م.
15. الحسن، هاني، فتح بين النظرية والتطبيق، مجلة شؤون فلسطينية العدد السابع، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م.

16. حسين، السيد، حسين، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، مجلة دراسات تاريخية، العدد 118/117، كانون ثاني يناير 2012م، بدون مكان صدور.
17. حمود، سعيد، حرب تشرين المجيدة والثورة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 28، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973م.
18. حواتمة، نايف، مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 135، 1983م.
19. حوراني، فيصل، حرب الشهور الثلاثة والرقم الذي استحال شطبه، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 129، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1982م.
20. الدباغ، صلاح، حق الشعب الفلسطيني في أرضه والعودة إليها انطلاقاً من شرعية حقوق الإنسان وحق تقرير المصير، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1975م.
21. دي فارت، بول، حول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، مجلة العودة، العدد 74، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) بيت لحم 2010م.
22. سخيني، عصام، الكيان الفلسطيني 1964-1974، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1975م.
23. سخيني، عصام، تمثيل العشب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية العدد 15، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م.
24. شديد، محمد، العنف الثوري الفلسطيني كعامل في السياسة الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة شؤون فلسطينية العدد 91، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1979م.
25. الشريف، ماهر. (1993): الفكر السياسي الفلسطيني قبل العام 1948، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 240-241، بيروت- لبنان.
26. الشريف، ماهر، إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو، وقفة عند بعض السجلات الفكرية/مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 70، بيروت 2007م.
27. شعت، نبيل، الثورة والتسوية السياسية، مجلة شؤون فلسطينية العدد 23، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973م.
28. شعت، نبيل، فلسطين الغد، مجلة شؤون فلسطينية العدد الثاني، أيار مايو، 1971م.
29. الشعيبي، عيسى، عشر سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1975م.

30. شفيق، منير، منطلقات أساسية لاستراتيجية الثورة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 17، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973م.
31. صايغ، فايز، ملاحظات على قرار مجلس الأمن 242، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 15، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م.
32. صايل، سعد، مقابلة مع مجلة شؤون فلسطينية العدد 128، بيروت 1982م.
33. طعمه، جورج، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في الأمم المتحدة (1965-1974). مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1975م.
34. عبد الحميد، مهند، تجربة حركة فتح في الحكم ما لها وما عليها، مجلة شؤون فلسطينية العدد 259، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله فلسطين 2015
35. عدوان، كمال، فتح الميلاد والمسيرة، مجلة شؤون فلسطينية العدد 17 مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973م.
36. عطية، سامية، الأسس القانونية للمقاومة المدنية في فلسطين، (ورقة عمل ضمن ندوة حول المقاومة المدنية في فلسطين) مجلة شؤون فلسطينية العدد 253-254، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2013م
37. علوش، ناجي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح والعمل الجماهيري، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 17، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973م.
38. عودة، أحمد، فراس، المقاومة السلمية: تاريخ وآفاق فلسطين نموذجاً، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 249-250، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2012م.
39. قاسميه، خيرية، عبد القادر الحسيني في ذكره الخمسة والعشرون، مجلة شؤون فلسطينية العدد 20، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م.
40. القدومي، فاروق، النضال السياسي الفلسطيني أبعاده ومضامينه، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 39، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1974م.
41. الكيالي، عبد الوهاب، ثورة أمل، مجلة فلسطين الثورة العدد 42، قبرص 1985م.
42. كيالي، ماجد، بعد خمسون عامًا مراجعة نقدية للمسيرة الفتحاوية، مجلة شؤون فلسطينية العدد 259، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله فلسطين 2015م.
43. المصري، رفيق مستوي الوعي السياسي لدي أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مجلة جامعة الأقصى 2007 غزة.

44. مقصود، كلوفيس، معالم المشاركة العربية في الثورة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد العاشر، بيروت 1972م.
45. نخله، إميل، التركيب النبوي للعنف خواطر نظرية في المقاومة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية العدد 3، بيروت 1971م.
46. اليحيى، عبد الرزاق، انشاء جيش التحرير الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 252، رام الله، 2013م.

و-الدراسات والتقارير:

1. أبراش، إبراهيم، المفاوضات والخيارات البديلة ومستقبل السلطة الفلسطينية، ملتقى الثقافة الهوية، غزة فلسطين 2011م.
2. أبراش، إبراهيم، النظام السياسي الفلسطيني بين مرحلتين، ملتقى الثقافة الهوية، غزة فلسطين، 2008م
3. أبراش، إبراهيم، ما هو الارهاب، ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية، فلسطين، 2008
4. أبراش، إبراهيم، ورقة عمل بعنوان التدويل في إطار استراتيجية وطنية شمولية، مركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية(مسارات). رام الله 2015م.
5. أبو ختلة، صلاح، كامب ديفيد 2التحول الكامل ليسار عرفات تجاه عملية التسوية، مؤتمر ياسر عرفات (تاريخ وذاكرة). جامعة الأزهر بغزة، 2011م.
6. أبو مرور، أنور، جمعة، أثر اتفاق أوسلو على المشروع الوطني الفلسطيني، مؤتمر الجامعة الإسلامية التحولات الاستراتيجية للقضية الفلسطينية بعد أوسلو، غزة فلسطين 2016.
7. أبو نحل، أسامة، أبو سعدة، مخيم الموقف التفاوضي للرئيس ياسر عرفات في قمة كاد ديفيد، مؤتمر الشهيد ياسر عرفات (تاريخ وذاكرة). جامعة الأزهر بغزة، 2011م.
8. الأسطل، رياض، جدلية العلاقة بين قرار مجلس الأمن رقم 242 وبين اعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988م، مؤتمر الشهيد ياسر عرفات (تاريخ وذاكرة). جامعة الأزهر بغزة، 2011م.
9. أفيريونس، ديمتري، بين القداسة والسياسة، دراسة في المنحنى الشخصي لحياة "مثالى عملي" سورية 2003م.
10. بدر، أشرف، حركة المقاطعة العالمية (BDS) بين التهويل والتهوين، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، رام الله 2015م

11. البسوس، هناني، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مؤتمر الجامعة الإسلامية التحولات الاستراتيجية للقضية الفلسطينية بعد أوسلو، غزة فلسطين 2016.
12. البطمة، سامية، البرغوثي، عمر، تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله 2014م.
13. تقرير استراتيجي، آفاق المقاومة الشعبية في الضفة الغربية، مركز الزيتونة، بيروت 2014م.
14. جرجون، زياد، دراسة حول، العضوية المراقبة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، جريدة الصباح، 2013م.
15. الدجاني، احمد، صدقي، مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي - الإسرائيلي في الثمانينيات، أوراق ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1986م.
16. السيد، منير، محمود بدوي، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية كلية التجارة - جامعة أسيوط، بدون سنة نشر.
17. شلايل، عمر، محمود، منظمة التحرير الفلسطينية النشأة والسيرة، بدون دار نشر 2013م.
18. الشيخ عبد الله، خالد، الدولة في الفكر السياسي لدى حركة فتح، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، غزة 2014م.
19. عبد الطيف، براء، منذر، الإرهاب والمحكمة الجنائية الدولية، كلية الحقوق جامعة تكريت، العراق، بدون سنة نشر.
20. العراقي، سيف الدين، احمد، المقاومة المسلحة في القانون الدولي، شبكة ذي قار، بغداد 2011م.
21. عريقات، صائب، الأسس القانونية الداعمة للاعتراف بالدولة الفلسطينية وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، رام الله فلسطين 2011م.
22. عريقات، صائب، واقع المفاوضات وافاقها، ورقة عمل في إطار مؤتمر استراتيجية المقاومة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) رام الله، 2014م.
23. عوض الله، ربي، دور الشباب الفلسطيني في المقاومة السلمية الشعبية، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، (مفتاح) رام الله 2012م.
24. الغندور، يعقوب، (مدير عام ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل). دراسة قانونية حول خطوة حصول فلسطين على صفة (دولة غير عضو) بصفة مراقب لدى الأمم المتحدة، وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2012م.

25. الفراء، عبد الناصر، قاسم، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، دراسة جامعة القدس المفتوحة، بدون سنة نشر.
26. المجدلاني، أحمد، ورقة عمل بعنوان دور منظمة التحرير في التحولات السياسية، منتدى غزة الثامن للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، غزة 2015م.
27. المصري، شفيق، انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية موازين الربح والخسارة والسبل الأفضل للتعامل معها، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2014م.
28. المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، دراسة خاصة حول جدار الفصل العنصري، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2015م.
29. مهنا، مجد، الوجيه، السلطة الفلسطينية - دولة فلسطين منظمة التحرير الفلسطينية - العلاقات السياسية والقانونية بعد إعلان الدولة، قراءات استراتيجية، العدد الحادي عشر، مركز التخطيط الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، غزة فلسطين 2013م.

ي- مواقع الانترنت

1. أبو بكر، بكر، المقاومة الشعبية تكامل القيادة مع الجماهير 3/2، موقع بكر أبو بكر، رام الله 2015م. على الرابط التالي: <https://goo.gl/AhQh3M>
2. أبو بكر، بكر، حركة فتح والبحث عن الغيمات الماطرة (6/5). وكالة أمد للأعلام، 2016، على الرابط التالي: <https://goo.gl/WcmjgA>
3. أبو كريمة، منصور: اتفاق أوسلو. كيف بدأ؟ وكيف انتهى؟ (مدونات الجزيرة، 2018). متاح على الرابط: <https://bit.ly/2xRhLfo>
4. أبراش، إبراهيم، تغيرات الهوية في المشهد السياسي العربي وتأثيره على خيار المقاومة التسوية في فلسطين، موقع حزب الشعب الفلسطيني، 2013، تاريخ المشاهدة 2015/5/18م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/HkwuYF>
5. أبراش، إبراهيم، استحقاق الدولة الفلسطينية وليس استحقاق أيلول، موقع الحوار المتمدن 2011م. على الرابط التالي: <https://goo.gl/YyKSvN>
6. العلول، محمود، تصريح بعنوان (ماضون في تصعيد المقاومة الشعبية في وجه عدوان الاحتلال على شعبنا وأرضنا، موقع دينا الوطن، رام الله فلسطين 2015، على الرابط التالي: <https://goo.gl/nigcE9>

7. البرغوثي، مصطفى، بعد مقاطعة ٧ مليون عامل ٧ مليون طالب ينضمون للمقاطعة في بريطانيا، دينا الوطن، رام الله فلسطين 2015م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/ZVcGTk>
8. البرغوثي، مصطفى، لقد نجحت المقاطعة في تغيير ميزان القوى، موقع دينا الوطن، فلسطين 2015م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/f3ZKJ3>
9. السلايلي، محمد، معذبو الأرض " لفرانز فانون: حين تجسد معاناة الفلاح معاناة الأمة بأسرها، مدونة الشعب يريد، 2013م. على الرابط التالي: <https://goo.gl/HP7WG6>
10. ----- الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، الموسوعة الفلسطينية، 2015، على الرابط التالي: <https://goo.gl/YeCVzY>
11. ----- بين فاس وبيروت مبادرتان سعوديتان للسلام، الجزيرة نت، 2002، على الرابط التالي: <https://goo.gl/uQZTkL>
12. الجزيرة نت، مؤتمر إسرائيلي لمواجهة حملة المقاطعة، الدوحة 2016، على الرابط التالي: <https://goo.gl/pWZKtG>
13. موقع مفوضية الثقافة والأعلام حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، رام الله/2015م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/hMA8YB>
14. أبو عيسى، شادي، حسام، المقاومة في مفهوم القانون الدولي، منتدى كلية الحقوق جامعة المنصورة، المنصورة 2009، على الرابط التالي: <https://goo.gl/SFErhh>
15. اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل). بيت لحم 2009م. على الرابط التالي: <https://goo.gl/2Xh6N1>
16. بيسيوس، سلامة، الانضمام لمحكمة الجنايات " المخاطر والايجابيات، وكالة فلسطين اليوم، غزة 2014م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/Jy8waq>
17. تقرير اقتصادي، المقاطعة وجع إسرائيل الصامت، موقع الاقتصادي لأعمال وريادة الشباب، فلسطين 2015م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/D2oqKG>
18. خلف، صلاح، فلسفة انطلاق حركة فتح، موقع يوتيوب، 2015م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/juvYVh>
19. ديب، جورج، حق المقاومة في القانون الدولي، منتدى كلية الحقوق جامعة المنصورة، المنصورة 2008، على الرابط التالي: <https://goo.gl/YCgdj9>

20. شبير، عبد الكريم، كامل، الآثار القانونية والسياسية المترتبة على انضمام فلسطين إلى اتفاقية روما، دينا الوطن، غزة فلسطين 2014، على الرابط التالي: <https://goo.gl/Qy7L1g>
21. صالح، محسن، المقاومة المسلحة ضد المشروع الصهيوني في فلسطين 1920-2001، منديات ستارز، 2007، تاريخ المشاهدة 2015/5/10
22. عباس، خضر، مفهوم المقاومة الفلسطينية، مدونة الدكتور خضر عباس، غزة 2013، على الرابط التالي: <https://goo.gl/6hgBjy>
23. عامر، عادل، آثار اتفاقية كامب ديفيد على مصر والعرب، موقع الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، 2008م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/DX1Ge4>
24. عباس، شريف، شعبان، الموقف الأمريكي من عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، موقع الحملة العالمية لمقاومة العدوان، قاوم لتكون، على الرابط التالي: <https://goo.gl/wKXdxD>
25. عزام، ماجد، نتياهو بين حيزران وأيلول، موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين). 2015، على الرابط التالي: <https://goo.gl/kpR8Ss>
26. شاهين، محمد، مصطفى، فلسطين والانضمام لمحكمة الجنايات الدولية، فراس برس، 2014، على الرابط التالي: <https://goo.gl/87qhKW>
27. وكالة الأنباء والمعلومات الوطنية (وفاء) 39 عاما على خطاب 'أبو عمار' التاريخي في الأمم المتحدة، فلسطين رام الله 2013، على الرابط التالي: <https://goo.gl/HhkUxH>
28. عودة، يوسف، ماهية حركة فتح والفكر السياسي، موقع مجلة فلسطيننا، 2011م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/zgMUkL>
29. شاكر، حسام، "إسرائيل" عاجزة عن تطوير المقاطعة العالمية، موقع دنيا الوطن، 2015، على الرابط التالي: <https://goo.gl/BVk3ek>
30. يونس، عصام، نتائج انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية، وكالة سواء للأعلام، 2015، على الرابط التالي: <https://goo.gl/iXbhDu>
31. فياض، سلام، المقاومة السلمية وتعميق الجاهزية الوطنية مساران متلازمان، البيادر السياسي، رام الله 2012م. على الرابط التالي: <https://goo.gl/AjKhs2>
32. موقع عباس ذكي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ديمومة الثورة والعاصفة شلعة الكفاح المسلح منذ 1957 وحتى اليوم. 2015م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/9Y42wo>
33. موقع الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، رام الله فلسطين 2009، على الرابط التالي: <https://goo.gl/1cp9Rh>

34. وكالة معا، اتحاد مجالس طلبية بريطانيا يقرر مقاطعة إسرائيل، وكالة معا للأخبار، بيت لحم فلسطين 2015، على الرابط التالي: <https://goo.gl/ipySuz>
35. وكالة الأنباء والمعلومات وفاء، أثر مقاطعة منتجات المستوطنات على الاقتصاد الإسرائيلي، رام الله فلسطين 2011م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/4v5BkN>
36. مركز المعلومات الوطني وفاء، محطات تاريخية ما بين العامين 1968-1987، على الرابط التالي: <https://goo.gl/2tSGev>
37. هلال، جميل، صعود منظمة التحرير الفلسطينية وأفولها، موقع فلسطين، 2011، على الرابط التالي: <https://goo.gl/h9ydJk>

ثالثاً: المراجع الأجنبية المترجمة

A. مراجع انجليزية مترجمة

1. الخطيب، غسان، السياسة الفلسطينية وعملية السلام الشرق الأوسط (الإجماع والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض) ترجمة عارف حجاوي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م1، بيروت 2014 م.
2. اسبينوزا، ولیم، دفاع أم عدوان الاجتياح الإسرائيلي للبنان والقوانين الأمريكية لضبط صادرات السلاح، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1983م.
3. بويل، فرانسيس، فلسطين " الفلسطينيون والقانون الدولي " ترجمة السفير عبد الله الأشعل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2004.
4. تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية (المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947 إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، ترجمة فاضل حسين، دار العالمين بغداد 1956م.
5. فرسون، سميح، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة، عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003م.

6. صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ترجمة، باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002م.
7. زخريا، كرستينا، المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي " الانتفاضة " مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003
8. هيود، اندرو، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة محمد صفار، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2012م.

B. مراجع عبرية مترجمة

1. إيتان، رفائيل، مذكرات رفائيل إيتان، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان 1986م
2. بوندك، رون، (أحد مهندسي أوصلو) من أوصلو حتى طابا - سيرورة منقطعة، ترجمة محمد حمزة غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله 2002م.
3. بروديت، ديفيد (مهندس اتفاق باريس الاقتصادي). أوصلو وباريس التنفيذ والعبر، ترجمة محمد حمزة غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله 2002م.
4. سبير، أوري، " كبير المفاوضين الإسرائيليين " المسيرة حكاية أوصلو من الألف للياء، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل، عمان 1998م
5. شيف، زئيف، ويعاري، يهودا، الانتفاضة، ترجمة دار الخليل، عمان 1990.
6. شارون، أرئيل، مذكرات شارون، ترجمة أنطون عيد، دار الجليل بيروت 1992م.
7. ماركوس، يوئيل، الاضطرابات في المناطق، صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 1988/1/29م.
8. هيرشفيلد، يئير، (أحد مهندسي أوصلو) أوصلو الانجازات الإخفاقات، ترجمة محمد حمزة غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله 2002م.
9. صحيفة هآرتس، إسرائيل تخشى من اتساع المقاطعة الاقتصادية، 2013/7/14م
10. صحيفة يديعوت أchrnot، وثيقة سرية صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2015/1/13

رابعًا: المراجع الأجنبية

- Gerard. Chaliand: La Résistance palestinienne. Marxist Revolutionary League, France. 1970.

- Hirst, David. The Gun and The Olive Branch; The Roots of violence in Middle East. London, Future, 1977
- Jean, server: Le Terrorism – queasier, EP1979
- Michael Lynk and Susan Akram, Arab–Israeli conflict and international law, Boston university, school of law working: paper no, 2013.
- sharabi, Husham, Palestine and Israel the lethal Dilemma, New York: Pegasus, 1969.
- Sherif Bassioni: Arab–Israeli conflict and international law. vol 65, September 1971.
- Wendy Pearlman, Violence, Nonviolence, and the Palestinian National Movement, Northwestern University, Cambridge university press, Illinois, 2011.
- As'ad, Ghanem, Palestinian Politics after Arafat: A Failed National Movement, Indiana University Press, USA, 2010.
- Hirbawi, Najat, " Chronology of Events, April 1, 1998– October 1, 1998 " Palestin.

الباحث في سطور

الاسم: منصور أحمد أبو كريم (العايدي)

كاتب وباحث سياسي فلسطيني مختص في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، حاصل على لسانس علم الاجتماع وعلوم السياسية جامعة الأزهر غزة عام 2002، وعلى ماجستير علوم سياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر بغزة 2015. باحث في سلك الدكتوراه في جامعة القاضي عياض بالمغرب، في مجال العلاقات الدولية.

الكتب المنشورة

- كتاب بعنوان: مستقبل النظام الدولي في عهد ترامب، دار الكلمة للطبع والنشر، غزة فلسطين 2020.
- كتاب بعنوان: تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، دار الجندي للطباعة والنشر 2018.
- كتاب بعنوان: الأزمة البنوية في حركة فتح وآليات معالجتها، مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية. غزة فلسطين 2017م.
- المشاركة في كتاب جماعي بعنوان: الأمن القومي الفلسطيني مرتكزات وتحديات، مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية 2016م.
- المشاركة في كتاب جماعي بعنوان: نظرية الأمن الإسرائيلي وانعكاسها على عملية السلام، مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية 2020م.

الدراسات والأبحاث العربية المنشورة

- الصراع على عالم ما بعد كورونا بين الولايات المتحدة والصين، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية: العدد التاسع، المجلد 3، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا 2020.
- مستقبل دور الدولة والاقتصاد الحر في ضوء جائحة كورونا، مجلة جدل العدد (38)، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل) حيفا، فلسطين المحتلة 2020.
- دراسة بعنوان: مستقبل المشروع الوطني في ظل تعثر التسوية والمصالحة، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل) حيفا، فلسطين المحتلة 2019م.
- دراسة بعنوان: الانسحاب الأمريكي من سورية وتداعياته على أطراف الصراع بين الريح والخسارة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين ألمانيا، 2019.
- دراسة بعنوان: السياسات التعليمية وعلاقتها ببطالة الشباب في فلسطين، مجلة سياسات العدد (46)، معهد السياسات العامة، رام الله فلسطين 2019.
- دراسة بعنوان: تطور الفكر السياسي لحركة حماس اتجاه التسوية السياسية بعد دخولها النظام السياسي الفلسطيني، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل) حيفا، فلسطين المحتلة 2019م.
- دراسة علمية محكمة بعنوان: اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة - قطر 2017م.
- دراسة علمية محكمة بعنوان: مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية في ضوء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران في عهد ترامب، (مجلة اتجاهات سياسية) المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والاستراتيجية، ألمانيا 2017.
- دراسة بعنوان: الفكر السياسي لحركة حماس بين الميثاق والوثيقة (فكر جديد أم إعادة إنتاج السابق) المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) 2017م.
- دراسة بعنوان: المؤسسات الفلسطينية في القدس بين الواقع والتحديات (مجلة البيان الإماراتية، العدد 365) 2017م.